JASRNB

الدراسات الإفريقية وحوض النيل

مجلة دورية
علمية محكمة

ISSN (Print) 2569-7269
ISSN (Online) 2569-734X

المركز الديمقراطي العربي

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل

Journal of african studies & river nile basin

International scientific periodical journal

JASRNB

Democratic Arabic Center

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل

مجلة دورية محكمة

تصدر عن "المركز الديمقراطي العربي" ألمانيا – برلين.

تُعنى المجلة بالدراسات والبحوث والأوراق البحثية عمومًا في مجالات العلوم السياسية والعلاقات الدولية وكافة القضايا المتعلقة بالقارة الأفريقية ودول حوض النيل.

المجلد الخامس/العدد العشرون حزيران – يونيو 2023.

الترميز الدولي:
ISSN (Print) 2569-7269

ISSN (online) 2569-734X

التصنيف حسب AIMGSJ

B+

المركز الديمقراطي العربي-ألمانيا، برلين

Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375
030- 91499898
030- 86450098

mobiltelefon: 00491742783717

رئيس المركز الديمقراطي العربي

أ. عمار شرعان

رئيس التحرير :

د. إبراهيم الأنصاري: تخصص الهجرة الدولية بإفريقيا، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق، المغرب

نائب رئيس التحرير :

د. سعيد كمتي: تخصص الجغرافية البشرية، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال، المغرب.

نائب رئيس التحرير التنفيذي

د. ادريس الدعيفي: تخصص علم الاجتماع، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، المغرب

مدير التحرير

د. عبد الله الحجوي: تخصص جغرافية الأرياف، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، المغرب

نائب مدير التحرير

د. شيماء الهواري: دكتورة في القانون العام والسياسات العمومية، جامعة الحسن الثاني المحمدية، ومتخصصة في الإعلام السياسي الدولي، المغرب

أعضاء هيئة التحرير

- د. فاطمة الزهراء زنواكي – جامعة ابن طفيل القنيطرة – المغرب.
- د. محمد أبحير– المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.
- د. جمال الدين ناسك – المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.
- د. إبراهيم النجار: نائب رئيس تحرير الأهرام ومدير المركز المصري للتواصل الحضاري ومناهضة التطرف الفكري، باحث في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
- حسن كلي ورتي، موظف في وزارة الشؤون الخارجية/قسم التكامل الإفريقي، التشاد، محضر درجة الدكتوراه، جامعة محمد الخامس بالرباط أكدال. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط.
- د.ليلى حنانة – جامعة محمد الخامس الرباط– المغرب.

التنسيق والمراجعة اللغوية:

✓ **اللغة العربية:**

- ليلى حنانة، باحثة في السيميائيات، جامعة محمد الخامس.
- د. فاطمة الزهراء إلهامي، باحثة في السوسيولوجيا.
- د. خالد العلوي، باحث في الجغرافيا.

- أنور بنيعيش: عضو هيأة التفتيش التربوي بأكاديمية طنجة الحسيمة تطوان – المغرب.
- احمد هيهات: مفتش تربوي للتعليم الثانوي بأكاديمية بني ملال خنيفرة – المغرب.
- حسين حسين زيدان: د. العلوم التربوية والنفسية الإرشاد النفسي والتوجيه التربوي العراق.
- فضيل ناصري: مفتش التعليم الثانوي، تخصص اللغة العربية–جهة العيون الساقية الحمراء (المغرب)
- شكاك سعيد: ذ. بالمركز الجهوي للتربية والتكوين الدار البيضاء–سطات المغرب.
- د. أيوب أيت فارية أستاذ اللغة العربية بجامعة ابن زهر أكادير– المغرب.
- د. مصطفى محمد أبو النور أستاذ اللغة العربية بجامعة الشارقة.
- د.بوجمعة وعلي– المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.

- **اللغة الفرنسية:**

- ذ. عبد الرؤوف مرتضى – المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.
- ذ. عمادي عبد الحكيم: ذ. اللغة الفرنسية– المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.

- **اللغة الإنجليزية:**

- ذ. خالد الشاوش كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة السلطان مولاي سليمان (المغرب).
- ذ.هشام معدان المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال

رئيس اللجنة العلمية:

د. إبراهيم الأنصاري: تخصص الهجرة الدولية بإفريقيا، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق، المغرب

اللجنة العلمية:

- الدكتورة إيمان مختاري: دراسات استراتيجية–المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية– الجزائر.
- د. آمال خالي: دكتوراه دراسات دولية/المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية– الجزائر.
- د. لطفي صور: علوم سياسية ودراسات دولية – جامعة معسكر – الجزائر.
- د. حلال أمينة: علاقات دولية ودراسات أفريقية– جامعة الجزائر3.
- د. عبد الرزاق أبو الصبر، ذ. باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال خنيفرة، المغرب.
- د. محمد حسان دواجي: دراسات دولية ونظم سياسية مقارنة/جامعة مستغانم – الجزائر.
- دة. وفاء الفيلالي: أستاذة التعليم العالي تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة كلية الحقوق الرباط –المغرب.
- د. عبد الواحد بوبرية: أستاذ التعليم العالي، الجغرافيا البشرية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله المغرب.
- د. عبد المالك بنصالح، أستاذ باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، بني ملال خنيفرة، المغرب.
- د.بوجمعة وعلي– المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.

- عيسى البوزيدي، أستاذ التعليم العالي، شعبة الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة
- د. البشير المتقي: أستاذ التعليم العالي، القانون الدستوري بجامعة القاضي عياض مراكش– المغرب.
- د. عبد العزيز والغازي: أستاذ الجغرافيا بجامعة ابن زهر أكادير– المغرب
- د. سعيد كمتي، أستاذ باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، بني ملال خنيفرة، المغرب.
- د. الحسين عماري: دكتوراه في التاريخ – المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب
- د. بلبول نصيرة: أستاذة علم الاجتماع بكلية العلوم الاجتماعية جامعة زيان عاشور الجلفة –الجزائر.
- د. رحماني ليلى: أستاذة محاضر قسم ب، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية– المركز الجامعي نور البشير البيض الجزائر.
- د. غادة أنيس أحمد البياع: مدرس الاقتصاد، كلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة مصر.
- د. عبد الواحد شيكر، ذ باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين خريبكة، المغرب.
- د. سالم تالحوت، ذ. باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، الدار البيضاء، المغرب.
- د. بوعروج لمياء: أستاذة محاضرة قسم أ بجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة.
- د. حطاب أسمهان: أستاذة مؤقتة في جامعة الجزائر 3 قسم العلوم السياسية والإعلام والاتصال الجزائر.
- د. إدريس بوزيدي: دكتور في القانون العام واللغة والتواصل جامعة الحسن الثاني المحمدية المغرب.
- د. رانيا عبد النعيم العشران: دكتوراه الفلسفة في علم الاجتماع / الجامعة الأردنية.
- د. آمنه حسين محمد سرحان: دكتورة علوم سياسية مسار علاقات دولية من جامعة القاهرة مصر.
- د. جامع سموك: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة القاضي عياض مراكش– المغرب.
- د. محمد جلال العدناني: أستاذ اقتصاد جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال– المغرب.
- د. بن عمـــارة محمـد: أستاذ جامعي: بجامعة ابن خلدون تيارت – الولاية تيارت الجزائر.
- د على عبودي نعمه الجبوري أستاذ جامعي وباحث في إدارة الأعمال جامعة الكوفه العراق أستاذ تسويق والموارد البشرية العراق.
- د. أوان عبد الله الفيضي، كلية الحقوق – جامعة الموصل، العراق.
- د. أحمد عبد السلام فاضل مهدي السامرائي، التاريخ الحديث والمعاصر، العلاقات الدولية المغرب، اسبانيا–العراق.
- د.خاليد الحاضري كلية الاداب والعلوم الانسانية مراكش
- د. محمد بواط: أستاذ محاضر قسم أ كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.
- د. مشرفي عبد القادر: أستاذ محاضر كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.
- د. سمير بوعافية: أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البشير الإبراهيمي –الجزائر.
- محمد عدار ابن علي وعميروش بهجة: أستاذ محاضر(ب) جامعة "أحمد بوقرة" بومرداس المدرسة الوطنية التحضيرية لدراسات مهندس –باجي مختار–الرويبة –نع1 الجزائر.
- د. قحطان حسين طاهر: دكتوراه علوم سياسية أستاذ مساعد جامعة بابل العراق.

- د. محمد بوبوش: أستاذ التعليم العالي، الكلية المتعددة التخصصات–الناظور–جامعة محمد الأول المغرب.
- د. بوذريع صاليحة: أستاذة محاضرة علوم بيئية جامعة حسيبة بن بوعلي شلف الجزائر.
- د. قاضي نجاة: أستاذة محاضرة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وجامعة خميس مليانة الجزائر:
- د. جاسم محمد علي الطحان رئيس قسم الإدارة والاقتصاد أستاذ مساعد كلية الرشيد للتعليم المختلط تركيا.
- د. سالم محمد ميلاد الحاج: ذ مساعد جامعة المرقب كلية الآداب والعلوم مسلاته، علم الاجتماع، ليبيا.
- د. لحرش عبد الرحيم: أستاذ مؤقت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غرداية الجزائر.
- د. عمرو محمد يوسف محمد المدرس: أستاذ بقسم الاقتصاد والمالية العامة المعهد المصري أكاديمية الإسكندرية للإدارة والمحاسبة وزارة التعليم العالي جمهورية مصر العربية.
- د. بوصبيع صالح رحيمة: أستاذ محاضر "أ" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي الجزائر.
- د. حسن رامو: أستاذ التعليم العالي مؤهل، معهد الدراسات الأفريقية – جامعة محمد الخامس –الرباط المغرب.
- د. خليدة محمد بلكبير أستاذة محاضرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجيلالي بونعامة الجزائر.
- الدكتور عبد القادر التايري أستاذ الجغرافيا البشرية بجامعة محمد الأول، وجدة.
- د. جواد الزروقي أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء

شروط النشر بالمجلة:

1. أن يكون البحث أصيلا معدّ خصيصا للمجلة، وألا يكون جزءا من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه.
2. ألا يكون البحث قد نشر جزئيا أو كليّا في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.
3. أن يرفق البحث بسيرة ذاتية للباحث باللغة العربية واللغة الإنجليزية أو الفرنسية.
4. يرسل الباحث البحث المنسّق في ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الإلكتروني:

   africa@democraticac.de
5. تخضع الأبحاث والترجمات إلى تحكيم سرّي من طرف هيئة علمية واستشارية دولية، والأبحاث المرفوضة يبلغ أصحابها دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.
6. يبلّغ الباحث باستلام البحث ويحوّل بحثه مباشرة للهيئة العلمية الاستشارية.
7. يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر بقرار اللجنة العلمية وبموافقة هيئة التحرير على نشرها.

8. الأبحاث التي ترى اللجنة العلمية أنها قابلة للنشر وعلى الباحثين إجراء تعديلات عليها، تسلم للباحثين قرار المحكّم مع مرفق خاص بالملاحظات، على الباحث الالتزام بالملاحظات في مدة تحددها هيئة التحرير.

يستلم كل باحث قام بالنشر ضمن أعداد المجلة: شهادة نشر وهي وثيقة رسمية صادرة عن إدارة المركز الديمقراطي العربي وعن إدارة المجلة تشهد بنشر المقال العلمي الخاضع لتحكيم، ويستلم الباحث شهادته بعد أسبوع كأقصى حد من تاريخ إصدار المجلة.

9. للمجلة إصدار إلكتروني حصري صادر عن المركز الديمقراطي العربي كما أنها حاصلة على الترميز الدولي:

ISSN 2569-734X

10. لا يراعى أي أسبقية في نشر المواد العلمية ضمن أعداد المجلّة، بحيث أن المعيار الأساسي لقبول النشر ضمن أعداد المجلة هو جودة وأصالة المادّة العلمية وسلامة اللغة والعناية بكل ما يتعلق بالضوابط المنهجية في البحث العلمي.
11. أي تقرير صادر من اللجنة العلمية بما يتعلّق بالسرقة العلمية فسيحمّل الباحث تبعات وإجراءات كما هو متعارف عليه في سياسات المجلة العلمية الدولية.
12. تعتبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، كما يخضع ترتيب الأبحاث المنشورة.
13. تعرض المقالات إلى مدققين ومراجعين لغويين قبل صدورها في أعداد المجلة.
14. لغات المجلّة هي: العربية، الإنجليزية والفرنسية.
15. في حالة الترجمة يرجى توضيح سيرة ذاتية لصاحب المقال الأصلي وجهة الإصدار باللغة الأصلية.

كيفية إعداد البحث للنشر:

-يكتب عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها.

-الملخص التنفيذي باللغة العربية- الإنجليزية، ثم الكلمات المفتاحية في نحو خمس كلمات، كما يقدم الملخص بجمل قصيرة، دقيقة وواضحة، إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية، والطرق المستخدمة في بحثها والنتائج التي توصل إليها البحث.

-تحديد مشكلة البحث، أهداف الدراسة وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، وضع التصور المفاهيمي، تحديد مؤشراته الرئيسية، وصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.

كما يجب أن يكون البحث مذيلا بقائمة ببليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث، إضافة إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يشر إليها في الهوامش، وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.

– أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده" المركز الديمقراطي العربي" في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع.

– تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث، ويذكر الرقم والمرجع المتعلق به في قائمة المراجع.

–ترتب أرقام المراجع في قائمة المراجع بالتسلسل، وذلك بعد مراعاة ترتيب المراجع هجائيا في القائمة حسب اسم المؤلف وفقا للاتي:

أ– إذا كان المرجع بحثا في دورية: اسم الباحث (الباحثين) عنوان البحث واسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات، سنة النشر.

ب– إذا كان المرجع كتابا، اسم المؤلف (المؤلفين)، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر، سنة النشر.

ج– إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، العنوان، يذكر رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل، اسم الجامعة، السنة.

د– إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب اسم الجهة، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، سنة النشر.

يراوح عدد كلمات البحث بين 2000 و7000 كلمة، وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها، وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.

يتم تنسيق الورقة على قياس 25/21، بحيث يكون حجم ونوع الخط كالتالي:

–نوع الخط في الأبحاث باللغة العربية هو **Sakkal Majalla**

–حجم 16 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية، و14 عادي بالنسبة لحجم المتن.

–حجم 11 عادي للجداول والأشكال ، وحجم 12عادي بالنسبة للملخص والهوامش.

–نوع الخط في الأبحاث باللغة الإنجليزية **Times New Roman** ، حجم 14 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، حجم 12 غامق للعناوين الفرعية ، 12 عادي لمتن البحث وترقيم الصفحات، 11 عادي للجداول والأشكال، 10 عادي للملخص والهوامش.

–يراعي عند تقديم المادة البحثية، التباعد المفرد مع ترك هوامش مناسب 2,5 على اليمين واليسار و2 أعلى وأسفل، قصد تسهيل عملية تنسيق المقالات والأبحاث فإن المجلة تضع رهن إشارة المهتمين قالب يحترم الضوابط الشكلية.

وتعتمد "مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل" في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة. والمجلة تصدر بشكل ربع دوري "كل ثلاث أشهر" ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.

وتشمل الهيئة الاستشارية الخاصة بالمجلة مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من الدول العربية والأفريقية حيث يتوجب على الاستشاريين المشاركة في تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة. حيث أن "المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية" جهة إصدار "مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل"

ر.ت	مؤلف/مؤلفو المقال Author(s)	عنوان المقال Title	الصفحات Page Range
01		افتتاحية العدد	11
02	لكني عبد اللطيف، الغاشي محمد	كرطوغرافية الموقع الهيدروديناميةبالأطلس الكبير الاوسط:	12
03	بوجمعة محمد	المشي في المدينة: نحو فضاء عمومي مشترك (مدينة فاس نموذجا)	24
04	علـــي دومـــي	عنوان المقال: الحكم الذاتي: الحل الواقعي لأزمة الصحراء المغربية	37
05	يوسوفي كريم	التراث اللامادي الأمازيغي المغربي " إقليم أزيلال نموذجا".	49
06	صباح مبروك، مصطفى إزعتراوي، عبد المجيد السامي	السياحة في المدن المنجمية بين تجديد الموارد الاقتصادية وتنويع المنتوج السياحي (نموذج مدينة خريبكة)	75
07	بوبكر جمال	مفهوم الانتخاب في الدولة المغربية بين تصور المخزن والقبيلة	88
08	أحمد سليمان أبكر	الدول الإفريقية في ظل الثورة الرقمية ما بين التحديات الأمنية وخصوصية أفراد (دراسة حالة السودان)	99
09	جادالله الادريسي	التدبير الالكتروني لعمليات التحفيظ العقاري: قراءة في المرسوم 2.18.181	108
10	بوتزارت هدى، فعرس عبد العزيز.	من خلال التدريس والبحث العلمي والأنشطة التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام: والإشعاع بكلية علوم التربية.	118
11	Zerouali Sanae	Pourquoi l'enseignement supérieur Marocain mise-t-il sur les soft skills ?	136
12	BENAICHA Benyouness, SBAI Abdelkader, BENRABIA Khadija	Effets du terrorisme sur la communauté marocaine et maghrébine musulmane en Europe: Création de différentes formes de violence	145
13	Salma EL GHIOUAN, Hicham SALIM	Decentralized Decision Making Through Territorial Specificities. (Tourism in Marrakesh as an Example)	157
14	Sanae Hanine, Moulay Driss Saikak, EL BOUFI Nazha	Moroccan Soft power in Africa: assessment and outlook	170

افتتاحية العدد:

يسعد هيئة تحرير مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل أن تضع بين أيدي قرائها ومتابعيها العدد العشرون من المجلة، كما تتقدم بجزيل الشكر لكل الباحثين الذين ساهموا في هذا العدد ببحوثهم العلمية القيمة على مختلف مشاربهم الفكرية والعلمية. والأكيد أن اهتمام المجلة بالبحث العلمي في مختلف التخصصات، يجسد حرص هيئة التحرير على تقاسم مختلف رؤى الباحثين بخصوص العديد من الإشكالات والقضايا التي تواجه القارة الإفريقية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. وفي واقع الأمر أن هذا التقاسم يسعى إلى تحقيق التقاطع والتكامل المنهجي والمعرفي في بلوغ فهم أعمق للتحديات المطروحة على القارة الإفريقية.

وإيمانا منا بهذه الرؤية فإن المجلة تعمل على المساهمة في النقاش العلمي الخاص بالقضايا المطروحة على إفريقيا، وعليه فقد تضمن هذا العدد مجموعة من المقالات والدراسات القيمة التي عالجت الإشكالات الراهنية وفق مقاربات مختلفة ومتنوعة سواء كانت جغرافية أو قانونية أو اقتصادية، أو اجتماعية، وهي قضايا ما زالت تتطلب المزيد من النبش والتنقيب في ثناياها.

وأخيرا وليس آخرا، إذا كانت أعمال هذا العدد تقدم لنا مجهودات وخلاصات الباحثين في مختلف الحقول المعرفية، فإنها نتاج لقراءتهم وتفاعلهم مع الإشكالات المطروحة عليهم في إبانها، وهي تعبير عن الهم العلمي الذي يحمله الباحث حول دراسة القضايا المطروحة عليه، والرغبة في فهمها، بل في طرح بدائل واقتراحات وحلول مبتكرة من شأنها أن تضع القارة الإفريقية على طريق التنمية الحقيقية. والأكيد أن تحقيق وبلوغ هذا الهدف يقتضي منا الإيمان بكفاءة مواردها البشرية في إيجاد حلول فعالة وناجعة وملائمة لخصوصيات القارة الإفريقية، وعلى رأسهم المساهمين في البحث العلمي.

تلكم هي الرؤية التي نسعى إلى تقديمها في هذا العدد وغيرها من الأعداد القادمة.

هيئة التحرير

سعيد كمتي

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل
Journal of African Studies and the Nile Basin
المجلد الخامس/العدد العشرون حزيران- يونيو 2023
ISSN 2569-734X

كرطوغرافية المواقع الهيدروديناميةبالأطلس الكبير الاوسط:

الجرد، التقييم والتثمين - حالة واد محاصر نموذجا –المغرب

Cartography of Hydrodynamic Sites in the Middle High Atlas:

Inventory, evaluation and valuation – the Mhassr valley as an example

لكني عبد اللطيف[1]، الغاشي محمد[2]

الملخص: يعتبر "واد محاصر" نموذجا للأودية الجبلية التي تعرف نشاط الدينامية النهرية. يقع بالأطلس الكبير الأوسط، ينتمي إداريا إلى جهة بني ملال خنيفرة، إقليم أزيلال. يتكون المجرى الرئيسي لواد محاصر من مرفولوجية متعرجة تتخللها في بعض الأحيان مجاري متشابكة وأخرى ثلاثية، إضافة إلى سهل فيضي متسع، مما يجعله أكثر عرضة لنشاط الدينامية النهرية، التي تؤدي إلى تطور وتغير مرفولوجية المجرى النهري. كما يتميز المجال المدروس بسيادة المناخ المتوسطي شبه الجاف، المتميز بخاصية القارية، شتاء بارد ورطب، وصيف حار وجاف مع نشاط ظاهرة التساقطات الرعدية الفجائية.

نتيجة لهذه الدينامية النهرية القوية، تنتشر على طول المجرى الاعتيادي و الفيضي مجموعة من الاشكال الجيومورفولوجية، المختلفة في توزيعها مجاليا وزمانيا. تهدف هذه الدراسة إذن إلى جرد هذه "**المواقع الهيدروديناميةا**"، التي تتضمن مجموعة من الأشكال الهيدروجيومرفولوجية الناتجة عن الإشتغال الهيدروديناميي داخل المجاري المائية، سواءا الاعتيادية أو الفيضية أو على مستوى الوادي، وهي أشكال ذات قيمة علمية و ثقافية و تاريخية و جمالية وسوسيواقتصادية و إيكولوجية ... يجب أن تندرج ضمن التراث الطبيعي والثقافي للمنطقة. تشكل اليوم هذه "**المواقع الهيدروديناميةا**" مجالات سياحية، تستحق الجرد والتعريف بها وتحسيس العموم بها وكذا تقديم مقترحات لتثمينها.

الكلمات المفاتيح: "واد محاصر" - الدينامية النهرية – المواقع الهيدروديناميةا - الجرد والتثمين - نظم المعلومات الجغرافية.

Abstract : "Mhasser Valley" is considered a model of mountain valleys that know the activity of riverine dynamics. Located in the Middle High Atlas, it belongs administratively to the Beni Mellal-Khenifra region, Azilal province. The main course of a besieged valley consists of a winding morphology interspersed at times with intertwined and triangular streams, in addition to a wide floodplain, which makes it more vulnerable to the activity of river dynamics, which leads to the development and change of the morphology of the river course. The studied field is also characterized by the predominance of the semi-arid Mediterranean climate, which is distinguished by the continental characteristic, with cold and wet winters, and hot and dry summers with the activity of the phenomenon of sudden thunderstorms.

As a result of this strong river dynamic, a group of geomorphological forms, different in spatial and temporal distribution, spread along the regular and flood course. This study aims, then, to inventory these "hydrodynamic sites", which include a group of hydrogeomorphological forms resulting from hydrodynamic work within the waterways, whether normal, flood, or at the valley level, which are forms of scientific, cultural, historical, aesthetic, socioeconomic, and ecological value. ...must fall within the natural and cultural heritage of the region. Today, these "hydrodynamic sites" constitute tourism areas that deserve an inventory, public awareness of them, and proposals to value them.

Key Words : Mhasser valley" - riverine dynamics - hydrodynamic sites - inventory and valuation -GIS.

[1] طالب باحث بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال المغرب.

[2] أستاذ مؤهل بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال المغرب.

مقدمة

تعتبر دراسة المواقع الهيدرودينامية من بين الدراسات المستجدة على المستوى الأكاديمي، حيث ظهرت أولى الاهتمامات بهذه المواضيع في بداية التسعينيات في أوروبا وبالضبط في سويسرا، وتركز معظم الدراسات بالأساس على طريقة المعهد الجغرافي الجامعي لوزان IGUL بسويسرا[3] على المستوى الوطني يعد مختبر دينامية المشاهد والمخاطر والثرات بكلية الآداب و العلوم الانسانية- ببني ملال، السباق إلى دراسة هذا الموضوع من خلال البحوث التي يقوم بها ويؤطرها أساتذة الجغرافيا الطبيعية. دراسة المواقع والمشاهد الهيدروجيومرفلوجية تتم داخل الأحواض النهرية، مع العلم أن لكل حوض خصائصه التي تميزه مناخيا وهيدرولوجيا، حيث يشكل هذين العنصرين المحرك الأساسي لنشاط الدينامية النهرية، وتشكيل المواقع والمشاهد الهيدرودينامية.

يعتبر " واد محاصر" مجالا مثاليا لنشاط الدينامية النهرية، التي ترتبط حركيتها ونشاطها بقوة وأهمية صبيب المجرى، وبالتالي المساهمة في تشكيل مجموعة من المشاهد والمواقع الهيدرودينامية التي تنتشر في الضفاف وقعور الأودية. لهذا عملنا في هذه الدراسة على تحديد وجرد أهم المشاهد والمواقع الهيدرودينامية بواد محاصر، وتقييمها من الناحية الدينامية والبشرية، وتصنيفها بالإعتماد على عدة معايير، ثم محاولة تثمينها عن طريق وضع عدة مدارات سياحية تعريفية لهذه المواقع، وبالتالي المساهمة في التنمية المحلية للحوض المدروس.

I. الخصائص العامة لمجال الدراسة والرهانات

يتميز حوض " واد محاصر" بتنوع خصائصه ومكوناته بحيث يتميز بتدرج في الإرتفاعات من عالية الحوض إلى سافلته. أما من الناحية الجيولوجية فإن المنطقة تتشكل من صخور هشة بالأراضي المنخفضة وصخور صلبة في السفوح المشرفة، كما أن معظم هذه التكوينات غير نافذة، الأمر الذي يسمح بوجود موارد مائية سطحية مهمة. فيما يخص الغطاء النباتي فانه يتشكل من بعض التشكيلات التي يغلب عليها أساسا البلوط الاخضر.

كل هذه الخصائص ستأثر بشكل مباشر أو غير مباشر على خصوصيات المواقع الهيدرودينامية داخل الحوض الى جانب تأثير التدخلات البشرية.

1.1. تقديم مجال الدراسة :

يعتبر حوض " واد محاصر" من الأحواض الجبلية الصغرى، ينتمي إلى الحوض الكبير لأم الربيع، تبلغ مساحته 214 كلم[2]، يحده من الجهة الشرقية حوض أسيف غزاف ومن الجهة الشمالية حوض تعنيت، أما من الجهة الجنوبية الغربية فيحده واد تساوت. يمتد حوض " واد محاصر" إداريا من الجنوب الغربي لجهة بني ملال خنيفرة الى الجزء الشرقي لجهة مراكش أسفي، وتحديدا إقليمي أزيلال وقلعة السراغنة. يمتد مجرى واد محاصر على طول 26 كلم من قنطرة إمي نفري حيث ينتهي واد تسيلت، يتخذ مجراه من الجنوب نحو الشرق ويشكل بالإضافة الى أسيف غزاف وأسيف برنات أهم روافد واد تساوت الذي يعتبر رافد مهم لواد أم الربيع ثاني أكبر أنهار المغرب.

[3] **Reynard, E. (2009)** : fiche d'inventaire des géomorphosites.

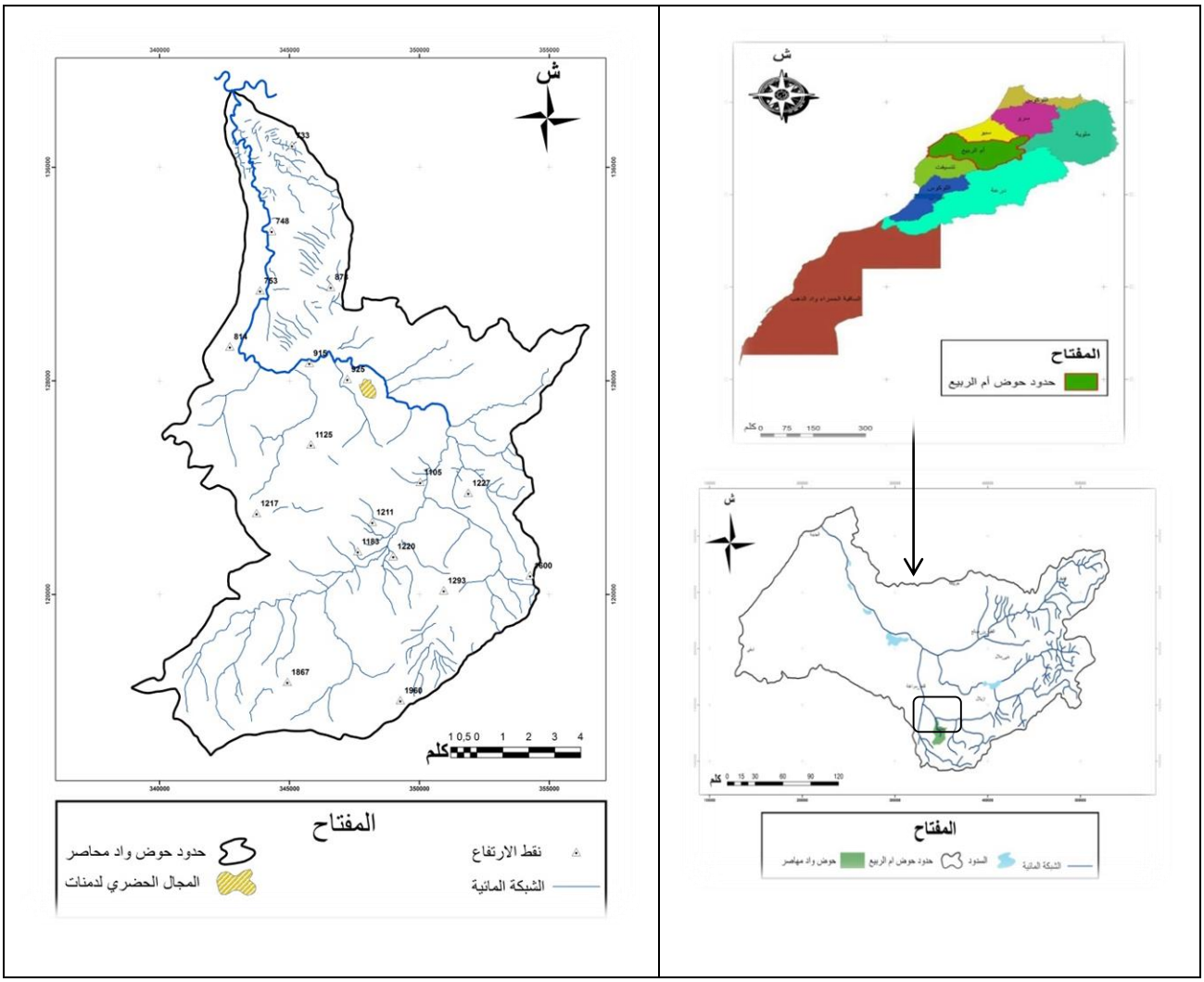

الشكل رقم (1) : موقع حوض " واد محاصر" على المستوى الوطني وحوض أم الربيع وعلى المستوى المحلي :

2.1. المناخ والهيدرولوجيا

يدخل مجال الدراسة ضمن المناخ المتوسطي المتميز بشاء بارد وممطر مع صيف حار وجاف، وبعد دراسة وتحليل المعطيات المناخية لمجال الدراسة خلصنا الى انه يتلقى تساقطات مطرية مهمة نسبيا، هذه الاخيرة تتوزع بشكل متباين من الناحية الزمنية وكذلك من الناحية المجالية. هذا التباين على المستوى المجالي والزمني للتساقطات يتحكم بشكل كبير في أسلوب الجريان، الذي يتميز بشبكة مائية قوية وكثيفة تتكون من مسيلات وشعاب و أودية موسمية ودائمة، على رأسها واد محاصر. كما تتحكم هذه التساقطات أيضا في كيفية التشكيل الجيومرفولوجي الذي يعرف دينامية قوية بهذا المجال. فالمجرى الرئيسي لواد محاصر يعرف وباستمرار سلوك هيدرولوجي يؤدي بين الفينة والاخرى الى ظهور امتطاحات، تختلف من حيث الصبيب والقوة بحيث يعد فصل الربيع هو الفصل الاكثر امتطاحا داخل الحوض ، من خلال تسجيله 80 حالة امتطاح خلال الفترة ما بين 1971 و 2011 يليه من حيث الأهمية فصل الشتاء ب78 حالة امتطاح ثم فصل الخريف ب56 حالة في حين ان فصل الصيف هو الاقل امتطاحا بتسجيله 20 حالة فقط[4]. لكن يبقى الاختلاف في قوة هذه الامتطاحات؛ بمعنى قد يكون عدد الامتطاحات خلال فصل معين قليل لكنها قوية من حيث التأثير.

[4] **لحلو نادية (2013)**: دراسة هيدرومناخية بحوض أسيف غزاف: تحديد وتصنيف أنواع الإمتطاحات الفيضية – معالجة إحصائية-

3.1. الدينامية النهرية

للمناخ و الهيدرولوجيا تأثير مباشر على الدينامية النهرية بواد محاصر، بحيث كلما كان المطر الذي تستقبله المنطقة قليلا كلما كان الصبيب ضعيفا وبالتالي يشهد الصبيب حالة من الهدوء ومن ثم يطبع هذه الدينامية التباث وقلة النشاط[5]. و هذا ما نلاحظه خلال فصل الصيف على عكس ذلك خلال فصل الشتاء والربيع حينما يستقبل الحوض تساقطات ثلجية ومطرية مهمة ومركزة مما يجعل الصبيب يمتاز بقوة الاقتلاع على ضفاف المجرى، وبالتالي يساعد على النشاط والحركة ناقلتا بذلك ما يكون محضرا داخل المجرى.

وتتعدد أشكال التعرية النهرية بتعدد العوامل المؤثرة فيها وبحسب الحالة التي يكون عليها الجريان المائي بالواد وبذلك تختلف أشكال التعرية هاته خلال حدوث الفيضانات و بعد تراجعها. عموما تحدث التعرية وينشط النقل عندما يكون الفيضان في حالة قوية بينما تنشط الانزلاقات والانهيارات... ويبقى النقل نشيطا مع توضع المواد المنقولة بعد تراجع الفيضان[6].

2. الاطار المنهجي :

لتحقيق الأهداف المتوخاة من هذه الدراسة و المتمثلة أساسا في جرد المواقع الهيدروديناميةة، ركزنا بشكل كبير على العمل الميداني، لكونه المصدر الرئيسي لأغلب المعطيات التي بني عليها هذا العمل. إجمالا يمكن تقسيم منهجية العمل الى ثلاثة مراحل :

1.2.المرحلة الأولى: وضع استمارة الجرد والتقييم

تعتبر المواقع الهيدروجيومرفولوجية من المواضيع المستجدة في الميدان العلمي، حيث عملنا على اقتراح طريقة علمية جديدة لجردها وتقييمها ثم تثمينها، و توفر هذه الطريقة على مجموعة من المعلومات والمعطيات التي على أساسها سيتم تقييم وتثمين كل موقع على حدة.

3.2. المرحلة الثانية: العمل الميداني والكرطوغرافي

القيام بمجموعة من الخرجات الميدانية بهدف التعرف على المجال وجرد أهم المواقع الهيدروجيومرفلوجية بالإعتماد على الاستمارة المنجزة سلفا و توزيعها مجاليا استنادا الى نظم المعلومات الجغرافية.

3.2 المرحلة الثالثة: تحليل النتائج

تفريغ الاستمارات، و تقييم النتائج واختيار المواقع ذات درجات تقييمية مهمة والعمل على تثمينها

4. **النتائج و التحليل :** تعتبر عملية الجرد مرحلة أساسية في البحوث العلمية بصفة عامة وفي دراسة المواقع الهيدروديناميةة بصفة خاصة، نظرا لقلة البحوث والدراسات العلمية في هذا الجانب، وأيضا غياب الطرق العلمية الموحدة لدراسة هذه المواقع. لهذا سنقدم في هذا المحور أهم نتائج عملية جرد المواقع الهيدروديناميةة بحوض " واد محاصر"، ووضع قيمة لكل موقع حسب عدة معايير.

1-3- جرد المو اقع الهيدروديناميةة : يتميز " واد محاصر" بوجود العديد من المواقع الطبيعية والبشرية الفريدة من نوعها سوآءا على المستوى المحلي أو الوطني وربما العالمي، فقد استطعنا وبالإستعانة بالإستمارة التي وضعناها سلفا أن نقوم بجرد العديد من المواقع الهيدروديناميةة، متوزعة بشكل متفرق داخل المجرى، لكن بعد تقييمها اقتصرنا فقط على تقديم 5 مواقع ذات قيم عليا سواء على مستوى الدينامية أو القيمة البشرية وكذالك القيم المضافة.(الشكل رقم 2).

[5] Laborde J.P. 2009 : Elements d'hydrologie de surface.

[6] **Khallou Ahmed (2016)** : la dynamique fluviale dans le bassin versant d'oued M'hasser : cartographie et analyses

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل
Journal of African Studies and the Nile Basin
ISSN 2569-734X

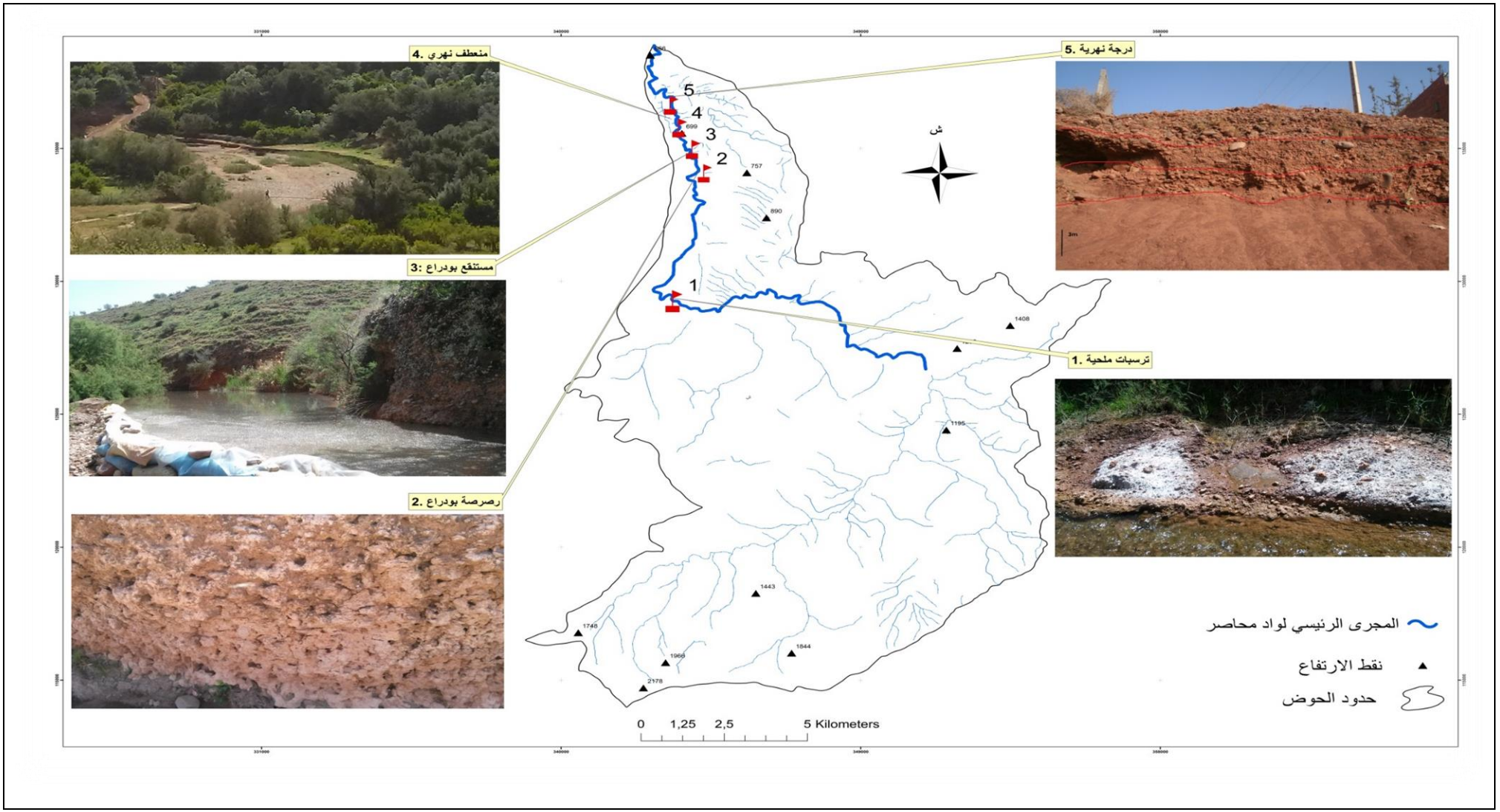

الشكل رقم(2): خريطة توزيع المواقع الهيدروديناميةبسافلة واد محاصر

ISSN 2569-734X

1.1.3. ترسبات ملحية: الموقع عبارة عن اعادة تساقط للأملاح في ضفتي مجرى واد محاصر خاصة بالمجرى المتوسط الدي يصله الصبيب في حالة الإمتطاح، ويقع هذا الموقع بمنطقة "الحرونت" في الجنوب الغربي لدمنات. ارتبط تشكيل هذا الموقع بتشبع مياه واد محاصر بالأملاح باعتبار ان جل مصادر مياه هذا الواد هي العيون التي تنبع من الصخور الترياسية المالحة، وبالتالي عندما تصل هذه المياه الى درجة الاشباع يعاد تساقطها في قعر الواد وعندما يتراجع الماء خاصة اثناء فصل الصيف تبرز الى السطح صخور تكتسب اللون الابيض.

2.1.3. رصرصة غويمرة: يقع هذا الموقع بالضفة اليسرى لواد محاصر بمنطقة غويمرة، وهو عبارة عن توضعات كلسية تسمى الرصرصة على مسافة 30 متر بارتفاع يصل الى حوالي مترين. يوافق هذا الموقع منطقة انحدار ضعيف، كانت تتوفر على غطاء نباتي كثيف، وبالتالي تستقبل كل التوضعات الكلسية الاتية من عالية الحوض التي تتكون اساسا من الصخور الكلسية. وتتوضع هذه المحلولات حول جدور النباتات وعندما تهلك هذه الاخيرة يبقى مكانها فارغ داخل الصخر مما يخلف صخور بها مجموعة من التجاويف تسمى رصرصة.

3.1.3. مستنقع بودراع: الموقع عبارة عن مستنقع تشكل نتيجة التدخل البشري قصد تعبئة المياه في قناة مائية لسقي الحقول الزراعية، وتتم هذه العملية من خلال وضع حاجز من الاكياس الممتلئة بالطين داخل المجرى لتغير اتجاه الجريان نحو القناة المهيئة. ويحتوي هذا المستنقع على اصناف نباتية مختلفة بالإضافة الى بعض الاصناف الحيوانية كالأسماك، بالقرب من منطقة بودراع على ارتفاع 669 متر.

4.1.3.منعطف نهري: يقع هذا الموقع بالقرب من دوار سيدي بوبكر على ارتفاع 664 متر، بطول يصل الى 150م وبعرض يصل الى 30م. وهو عبارة عن منعطف شديد الانعراج يتركز جريانه في ضفته اليسرى بينما الضفة اليمنى لا يصلها الصبيب الا خلال فترات الفيض حيث يغطي الصبيب مساحة مهمة وبالتالي يسمح بتوضع رواسب مختلفة الاحجام بهذه الضفة.

5.1.3. درجة نهرية يقع هذا الموقع بالمنطقة الفاصلة بين دوار سيدي بوبكر و دوار سيدي دريس، على ارتفاع 6 امتار من مجرى الواد الذي يقع على ارتفاع 658 متر. والموقع عبارة عن درجة نهرية تستغلها الساكنة المحلية للزراعة وغرس اشجار الزيتون والرمان. يتشكل الموقع من توضعات طينيةدقيقة وصخور مدملكة رسبها المجرى المائي خلال فترة زمنية سابقة، وبعد تراجع الصبيب تركزت التعرية المائية وسط الوادي ليخلف شواهد من درجة نهرية.

2.3. تقييم المو اقع الهيدروديناميةبواد محاصر:

1.2.3. دراسة تركيبية للقيمة الدينامية :

يتلخص تركيب القيمة الدينامية في تحديد النسبة التي يمثلها كل معيار داخل القيمة الدينامية ككل، بالإضافة الى توزيعها في الخريطة بطريقة تسمح بالمقارنة بين القيم المسجلة في المواقع المختارة، والخريطة (3) مع المبيان (1) يوضحان ذلك:

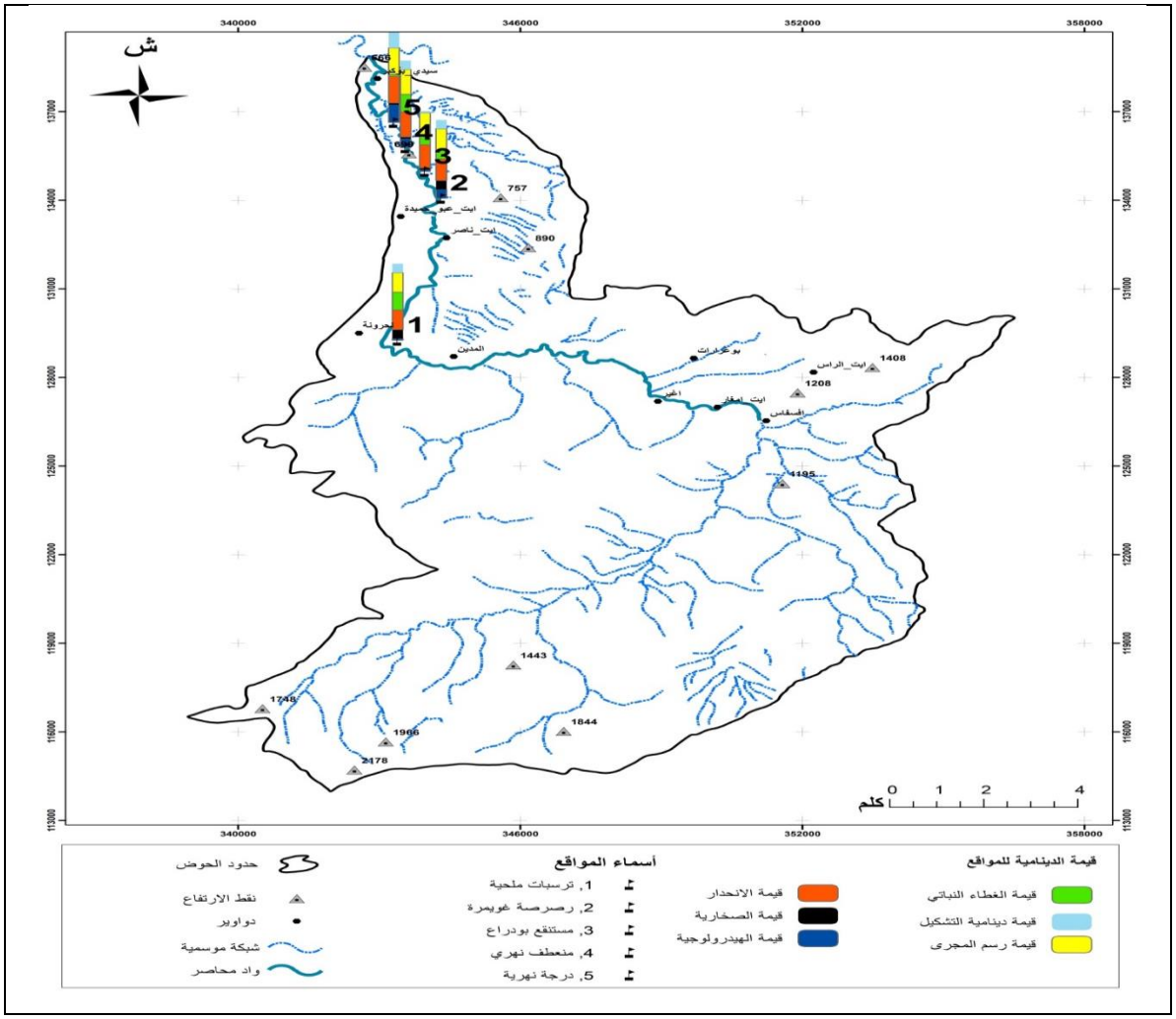

الخريطة رقم (3): تركيب القيمة الدينامية للمو اقع الهيدروديناميةبواد محاصر.

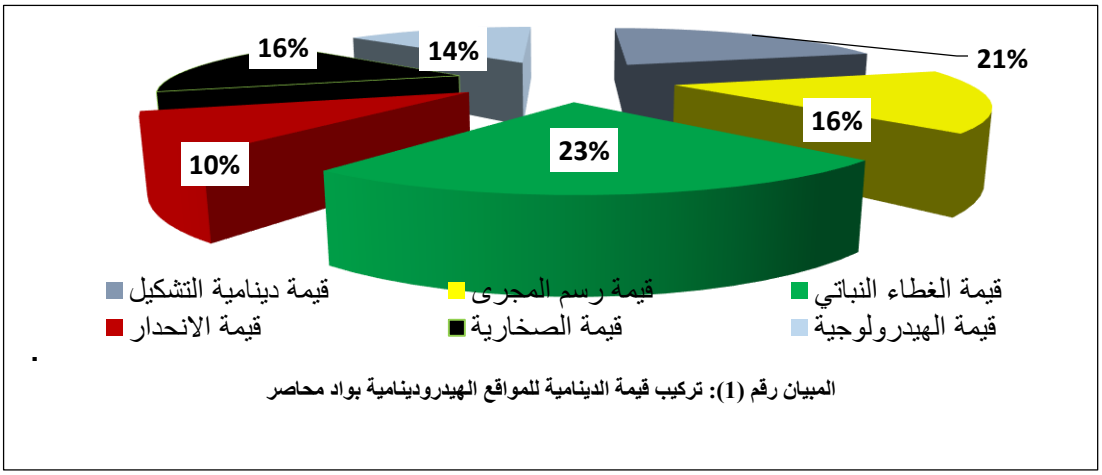

المبيان رقم (1): تركيب قيمة الدينامية للمواقع الهيدروديناميةبواد محاصر

2.2.3.القيمة المضافة للمو اقع الهيدروديناميةالمختارة :

سنعمل خلال هذه المرحلة على توزيع المواقع الهيدروديناميةحسب قيمتها المضافة، لمعرفة المواقع التي تتسم بأهمية هذه القيمة عن غيرها، مع إبراز المعيار المهيمن داخل كل موقع، بالإضافة إلى ذلك سنقوم بتوزيع هذه المواقع مجاليا حسب قيمتها المضافة:

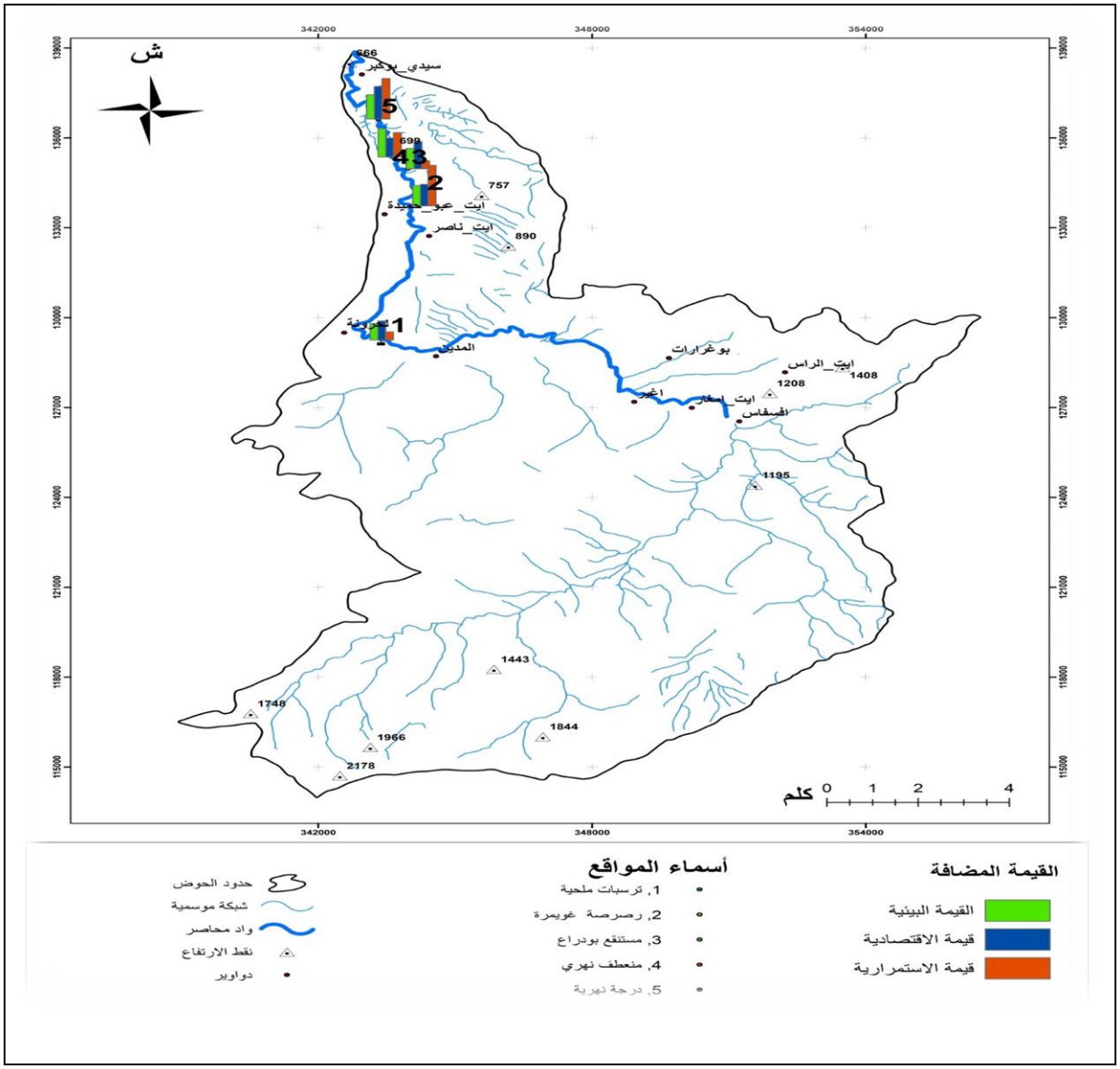

الخريطة رقم(4): توزيع المو اقع الهيدروديناميةحسب قيمتها المضافة

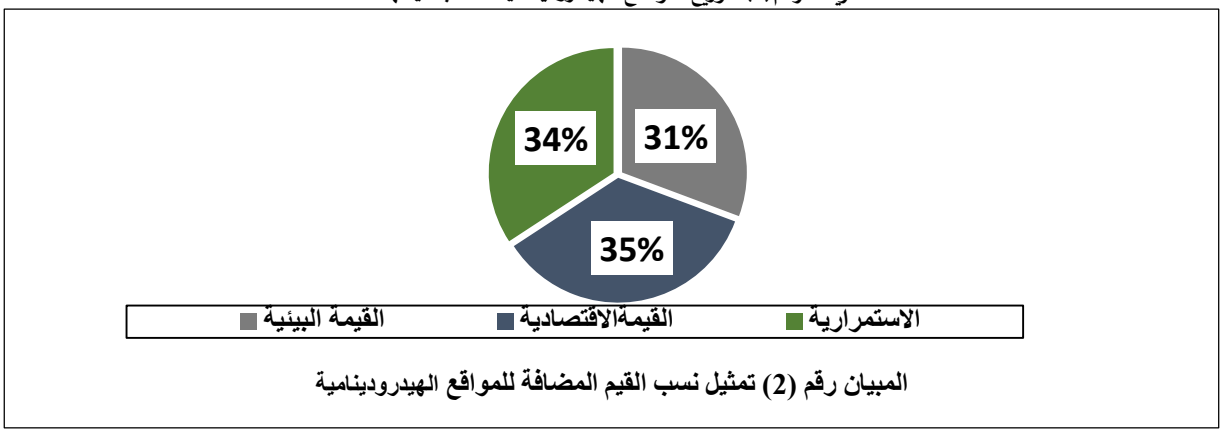

المبيان رقم (2) تمثيل نسب القيم المضافة للمواقع الهيدروديناميةة

3.2.3. القيمة البشرية للمو اقع الهيدروديناميةً " بواد محاصر" :

تتطلب دراسة القيمة البشرية تحليل درجة التدهور والتهيئة لكل موقع، مع دراسة القيمة الإجمالية لهذه المعايير بالإضافة الى نسبة كل معيار ومتوسطاته :

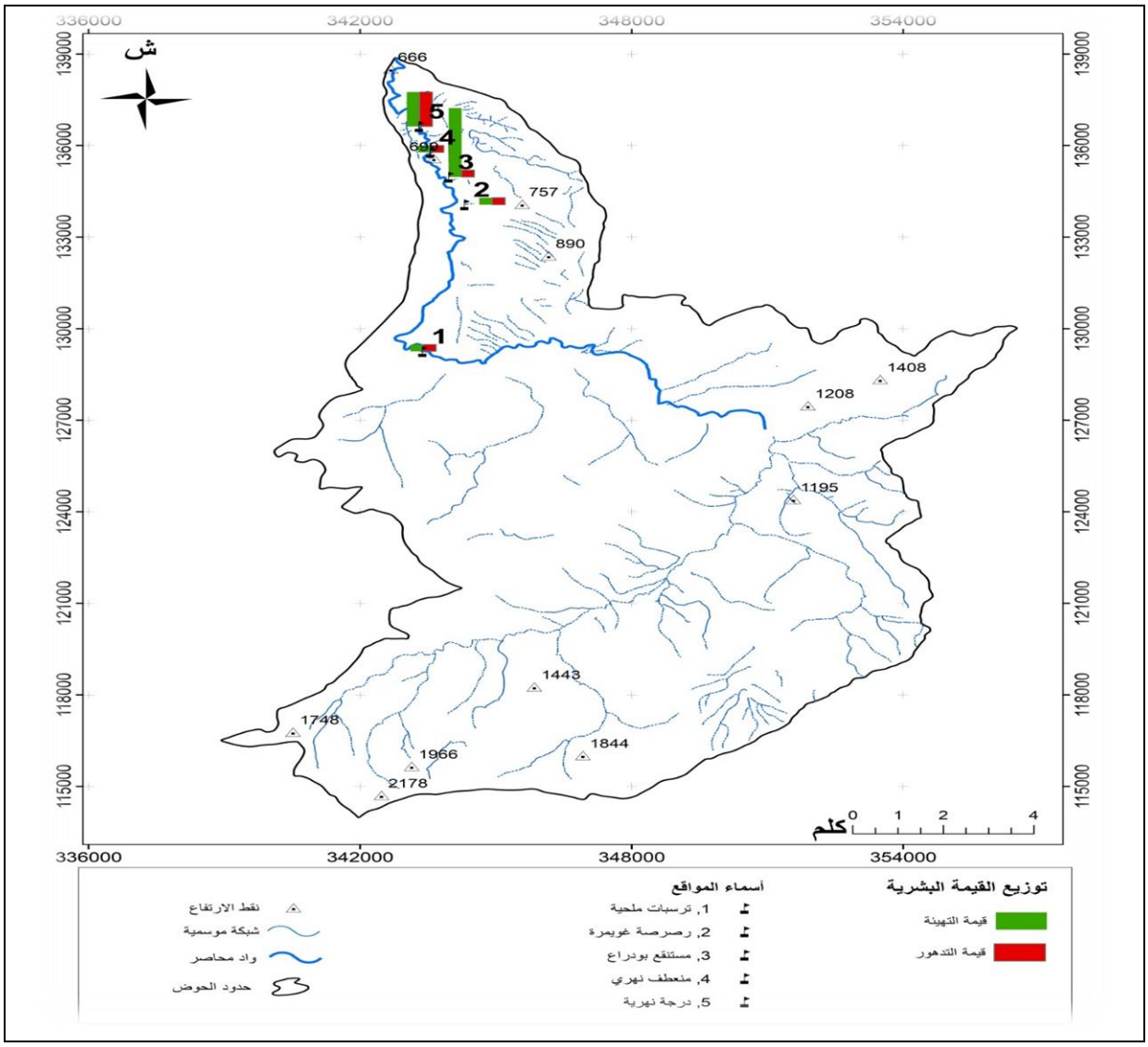

الخريطة رقم (5): تركيب القيمة البشرية للمو اقع الهيدروديناميةً " بواد محاصر"

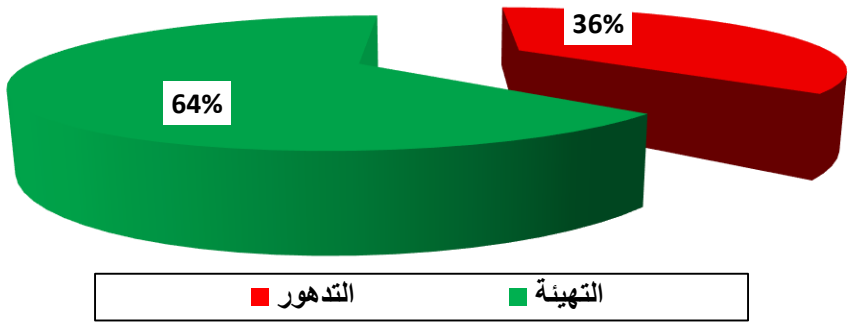

المبيان رقم (3): تركيب القيمة البشرية للمو اقع الهيدروديناميةً

3.3. تحليل القيمة الهيدروجيومرفولوجية للمو اقع:

- **الترسبات الملحية:** يحظى الموقع بقيم متوسطة سوآءا على مستوى قيمة الدينامية او القيمة المضافة، فأغلب معايير الدينامية سجلت قيم ضعيفة الى متوسطة باستثناء الغطاء النباتي. الامر ذاته بالنسبة للقيمة المضافة فالموقع ضعيف من حيث الاستمرارية ومتوسط من حيث المعايير البيئية، بالإضافة الى ضعف القيمة الاقتصادية للموقع. اعادة تساقط الملح هي عملية طبيعية لا تتطلب اي تدخل للإنسان وبالتالي فالموقع من النوع الطبيعي لا دخل للإنسان فيه سوءا بشكل ايجابي او سلبي.
- **مستنقع بودراع** يكتسب الموقع قيمة متوسطة على مستوى الدينامية على عكس القيمة المضافة، فجل معايير قيمة الدينامية متوسطة الى ضعيفة خاصة الانحدار ورسم المجرى. اما بالنسبة للقيمة المضافة فالموقع يحظى بقيمة اجمالية مهمة، ذلك نتيجة كون الموقع يتميز ببنية متماسكة تمنحه استمرارية طويلة وكذا قيمة علمية مرتفعة كونه يعطي فكرة عن الظروف البيومناخية للحوض.
- **رصرصة غويمرة** للموقع قيمة هيدروجيومرفولوجية متوسطة نتيجة ضعف قيمة الدينامية بفعل هشاشة الصخارة والانحدار وكذا الاستمرارية. بينما سجل الموقع قيم مضافة متوسطة بفعل ارتفاع قيمته العلمية والفلاحية. اما بالنسبة للقيمة البشرية فالموقع تشكل بتضافر عوامل بشرية وطبيعية وبالتالي فالقيمة البشرية للموقع متوسطة.
- **منعطف نهري** يتوفر الموقع على قيمة هيدروجيومرفولوجية متوسطة، فالقيمة الاجمالية لمعايير الدينامية لم تتجاوز5.33 درجة باعتبار هشاشة الصخور وضعف الانحدار والغطاء النباتي وبالتالي اهمية الانعطاف. كما سجل الموقع قيم متوسطة على مستوى القيمة المضافة خصوصا في ما يتعلق بالاستمرارية والقيمة العلمية. اما بالنسبة الى لطبيعة الموقع فهذا المنعطف يعتبر موقعا طبيعيا صرفا لغياب اي تواجد للأنشطة البشرية.
- **درجة نهرية** يمثل الموقع قيمة هيدروجيومرفولوجية مهمة اكتسبها من اهمية معايير الدينامية باعتباره تشكل في فترة زمنية قديمة وبالتالي يسمح بفهم الاشتغال الهيدروديناميي للمجرى، كما لا يصله الصبيب الا في الفترات الاستثنائية والموقع يعرف انعطاف مهم.

اما بالنسبة للقيمة المضافة فالموقع يسجل قيم مهمة خاصة على مستوى القيمة الفلاحية والعلمية والسياحية. فيما يخص طبيعة الموقع يسجل قيمة متوسطة تصل الى 5 درجة باعتباره ناتج عن عوامل الدينامية النهرية لكنه تعرض لاستغلال بشري مهم.

نستنتج من خلال ما سبق أن القيمة الدينامية تلعب دورا أساسيا في تحليل ودراسة المواقع الهيدروديناميةالمختارة " بواد محاصر" فهي تسجل القيم الأولى بمتوسط يناهز 4.64 درجة، تليها القيم المضافة بمتوسط 2.98 درجة، وفي أسفل القائمة نجد القيم البشرية بمتوسط يقل عن 2.53 درجة كأدنى قيمة داخل المعايير الثلاث. ويتجلى السبب وراء هذا التفاوت في طبيعة دينامية " واد محاصر" التي تلعب فيها الصخارة الهشة والغطاء النباتي المتفرق وقلة الساكنة دورا مهما.

4.3. تثمين المو اقع الهيدروديناميةّ " بواد محاصر" :

لتثمين المواقع الهيدروديناميةّ " بواد محاصر" ارتأينا وضع بعض الإقتراحات وذلك من أجل إعطاء أهمية كبرى للتراث الطبيعي والبشري بالمنطقة، حيث تمس هذه الإقتراحات مجالات متعددة سوآءا كانت اقتصادية، بيئية، ثقافية،

علمية، فلاحية أو سياحية. وذلك بهدف تقديم طريقة لاستغلال المواقع أو المناطق المحيطة بها سوآءا من طرف الساكنة المحلية أو من طرف الجهات المسؤولة، بالإضافة الى طرق تأهيل هذه المنطقة من خلال تثمين هده المواقع التي نرى أنها قادرة على النهوض بالاقتصاد المحلي للمنطقة. وللوصول الى هذه الغاية لا بد من تضافر جهود جميع الجهات المسؤولة، من مؤسسات الدولة والمؤسسات الخاصة والجمعيات المحلية بالمشاركة مع المجتمع المدني. تتلخص هذه الاقتراحات على النحو التالي :

- ✓ وضع لوحات تتضمن المعلومات والتشوير لبعض المواقع ذات أهمية علمية وسياحية بالمنطقة .
- ✓ إنشاء جمعيات تعنى بحماية المواقع الهيدروديناميةً " بواد محاصر" ، بالإضافة الى توسيع دائرة المواقع التي يشملها مشروع جيوبارك مكون بالمنطقة.
- ✓ إنشاء مقاهي وفنادق بالمناطق القريبة من الواد، كدوار سيدي بوبكر وسيدي دريس كونه يتضمن عدة مواقع ذات قيمة علمية وسياحة مهمة.
- ✓ نقترح في المجال الفلاحي الدرجة النهرية« بسيدي بوبكر » ، لتستغل كمشارات زراعية صالحة لجميع أنواع المزروعات والمغروسات .
- ✓ نقترح في الميدان العلمي، أن يكون تكامل بين المواد المدرسة في المدارس والخصوصيات الطبيعية والبشرية للمنطقة.

خلاصة

لقد ساهمت الخصائص الطبيعية والبشرية المتنوعة بحوض " واد محاصر" الذي يقع بالأطلس الكبير الأوسط ويمتد على مساحة 214 كلم^2 ،بتواجد مشاهد ومواقع طبيعية متنوعة تستوجب الدراسة والبحث وهذا ما دفعنا إلى وضع طريقة علمية حديثة لجرد وتقييم وتثمين هذه المواقع الهيدروديناميةً، مع العلم أنه لا توجد إلى يومنا هذا أي طريقة علمية في ميدان البحث العلمي تهتم بدراسة المواقع الهيدروديناميةً، حيث أن جل الدراسات ركزت على المواقع الجيولوجية والجيومرفولوجية.

إن الثراء الطبيعي الذي يتميز به " واد محاصر" كان ليجعل المنطقة على المدى القريب منطقة سياحية بامتياز، يمكن أن تستقطب وفود مهمة من السياح، إلا أن ضعف المعطيات السوسيوقتصادية بالمنطقة يشكل عائقا أمام التنمية المحلية، الأمر الذي يستدعي إيجاد طرق فعالة لتثمين هذا التراث الطبيعي وجعله قاطرة للتنمية المحلية بالمنطقة، وهذا ما تم اقتراحه من خلال عدة مدارات سياحية.

المراجع باللغة العربية

- **السنبري عبد اللطيف (2015):** التقييم النوعي والكمي للتعرية المائية بواد محاصر – مقاربة خرائطية . بحث لنيل شهادة الماستر بجامعة السلطان مولاي سليمان كلية الآداب والعلوم الإنسانية ص 163.
- **لحلو نادية (2013):** دراسة هيدرومناخية بحوض أسيف غزاف: تحديد وتصنيف أنواع الإمتطاحات الفيضية – معالجة إحصائية- بحث لنيل شهادة الماستر بجامعة السلطان مولاي سليمان كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال 271 ص.

- **اشقير حدو (2015):** المواقع الجيومرفولوجية بجماعتي تبروشت وزاوية أحنصال: جرد و تقييم وتثمين. بحث لنيل شهادة الماستر بجامعة السلطان مولاي سليمان كلية الآداب والعلوم الإنسانية –بني ملال- 354ص.
- **الغاشي محمد، إدالي محسن، لحلو نادية (2014):** الخصائص المورفومترية للأحواض الجبلية ودورها في السلوك الهيدرولوجي لحوض أسيف غزاف بالأطلس الكبير الأوسط (جهة تادلة ازيلال، المغرب) حالة الإمتطاح الفيضي لسنة 2009، **International Journal of Environment& Water ISSN 2052- 3408, Vol 3, Issue 6, 2014.**

المراجع باللغة الفرنسية

- **Khallou Ahmed (2016)** : la dynamique fluviale dans le bassin versant d'oued M'hasser : cartographie et analyses. Mémoire de master, Université sultan Moulay Slimane Faculté des lettres et des sciences humaines –Beni Mellal- 160p.
- **Reynard, E. et Parlong, J.P (2004)** : paysages géomorphologiques. Université de Lausanne Institut de géographie, 270 p.
- **Reynard, E. (2009)** : fiche d'inventaire des géomorphosites. Université de Lausanne Institut de géographie. p8.
- **El Khalki. Y (1990)** :" Etude hydro-géomorphologique du haut-Sebou: Synclinal de Skoura et de ses bordures (Moyen atlas Maroc) Tome I Thèse du 3eme cycle, Université D'Aix-Marseille II.478p.

Laborde J.P. 2009 : Elements d'hydrologie de surface. école polytechnique de l'université de Nice - Sophia Antipolis département Hydro informatique et Ingénierie de l'Eau, p 9

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل
Journal of African Studies and the Nile Basin
المجلد الخامس/العدد العشرون حزيران- يونيو 2023
ISSN 2569-734X

المشي في المدينة: نحو فضاء عمومي مشترك (مدينة فاس نموذجا)

Walking in the City: Towards a Shared Public Space (Fez as a Case Study)

بوجمعة محمد[1]

الملخص: تتحدد شروط الممارسات المجالية للراجلين في تفاصيل تهيئة الفضاءات العمومية الحضرية، أي في علاقة وثيقة مع الأرض والأثاث الحضري وهيكل البنايات والأجسام المتحركة والثابتة. وإذا نظرنا عن كثب إلى الفضاءات العمومية، في مدينة فاس، سنجد أن حضور الجسد فيها لا يتخذ المعنى الذي كان يتخذه في الماضي. ويبدو أن التحول الذي عرفه الشكل الدقيق للفضاءات العمومية، وعرفته أيضا التجهيزات والمعدات الحضرية التي تؤثثها، قد أدى دورًا كبيرًا في هذه التغييرات التي عرفتها العلاقة بين الأجساد والفضاءات. تلك العلاقة التي تعكسها وضعية الراجل في المدينة.

الكلمات المفاتيح: المشي. الراجل. الجسد. الفضاء العمومي. المدينة

Abstract : The conditions for the spatial practices of pedestrians are determined in the details of preparing urban public spaces. That is, in a close relationship with the land, urban furniture, building structure, and moving and fixed objects. Looking closely at the public spaces in the city of Fez, we will conclude that the actual meaning of the presence of the body is distinct from the past. The transformation of the precise shape of public spaces, and the urban equipments and fixtures that furnish them have extremely contributed to the changing relationship between bodies and spaces. That relationship is embodied by the pedestrian's status in the city.

keywords : walking, pedestrian Body, Public, space, city.

مقدمة:

خصص هذا المقال لعرض نتائج دراسة ميدانية حول جانب من استعمال الراجلين للفضاءات العمومية الحضرية في مدينة فاس. وقد استعمل الفضاء العمومي في هذا المقال للإشارة إلى مجموع المجالات المخصصة للمرور والتجمع المفتوحة أمام الجميع، في جميع الأوقات ويتعلق الأمر بالشوارع والأزقة والساحات والمساحات الخضراء، التي تضمن حرية الحركة للجميع، مع احترام مبادئ قابلية الولوج والمجانية .فإذا نظرنا عن كثب إلى الفضاءات العمومية بهذا المعنى، في مدينة فاس سنجد أن حضور الجسد فيها لا يتخذ المعنى الذي كان يتخذه في الماضي. ويبدو أن التحول الذي عرفه الشكل الدقيق للفضاءات العمومية، وعرفته أيضا التجهيزات والمعدات الحضرية التي تؤثثها، قد أدى دورًا كبيرًا في هذه التغييرات التي عرفتها العلاقة بين الأجساد والفضاءات، المتمثلة في وضعية الراجل في المدينة. ورغم أن "الراجل" مصطلح مبني للمجهول، ومذكر بحكم الضرورة اللغوية، فإنه يحيل الى مستعملي الفضاءات العمومية، ذكورا واناثا، الأكثر حرية في حركاتهم وأفعالهم. وهم ليسوا من يستعملون أسلوب المشي للتنقل من نقطة الى أخرى داخل المدينة، أي من يمشون

[1] كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية.

لأسباب مواصلاتية صرفه، بل أيضا سنعتبر راجلا كل الذين يجعلون من المشي صيغة لتواجدهم في الفضاء العمومي الحضري.

الإشكالية، والفرضيات.

تنحصر الإشكالية في تحديد العلاقة بين المشي والفضاء العمومي الحضري. ويمكن صياغة تلك الإشكالية على النحو التالي: كيف تسهم الفضاءات العمومية الحضرية في تحديد ممارسات وسلوكيات الراجلين؟ كيف، ولماذا، يستطيع المشي أن ينتج، ويعيد إنتاج، المعنى الأصلي لتلك الفضاءات؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية نختبر فرضيتين أساسيتين:

. أولا: بما أن الأمر يتعلق بمدينة تعرف تباعدا مجالياً وتشظياً اجتماعيا فإننا نجد العديد من فضاءاتها العمومية تشهد كثافة مرورية وتقاربا كبيراً بين الأجساد. لذلك أفترض أن هذا البعد الجسدي للتجربة الحضرية يسهم في تدبير السلوكيات العمومية وطرق تشارك الفضاءات العامة.

. ثانيا: ليست أساليب المشي السائدة اليوم في شوارع وأزقة مدينة فاس هي نفسها في الماضي. ربما كانت حركة الراجلين والتفاعلات فيما بينهم في الماضي أقل تقييدًا بعناصر التهيئة الحضرية، وقواعد المرور، لذلك كانت أكثر اضطرابًا وأكثر خطورة، ولكنها كانت أكثر حرية. لذلك أفترض أن شروط الممارسات المجالية للراجلين تتحدد في تفاصيل تهيئة الفضاءات العمومية الحضرية، أي في علاقة وثيقة مع الأرض والأثاث الحضري وهياكل البنايات والأجسام المتحركة والثابتة. وبالنظر إلى هذه التفاصيل الدقيقة يمكننا فهم التطور الذي عرفته علاقة الأجساد مع الفضاءات العمومية الحضرية لمدينة فاس.

المنهجية.

خصص هذا المقال لعرض جزء من نتائج التحقيق الإتنوغرافي الذي أنجز، في إطار بحث الدكتوراه[1]، في موقعين من مدينة فاس يتعلق الأمر ب: المدينة العتيقة[2]، وعلى وجه التحديد في الجزء الأقدم منها "فاس البالي"، و"المدينة الجديدة" (la ville nouvelle)، المنطقة المعروفة لدى ساكنة المدينة ب (centre-ville). وهي النتائج التي تحصّلت عليها باستعمال البرتوكول المنهجي " المشي الاستكشافي". ويتمثل في إجراء مسح ميداني لمواقع مختلفة، من خلال الجمع بين ثلاث أنشطة أساسية هي: المشي والملاحظة والوصف. وهي أنشطة يعتمد تحقيقها على القدرات الجسدية والادراكية للباحث. حيث تطلب الأمر القيام باستكشاف المواقع المختارة سيرًا على الأقدام، مع القيام في الوقت نفسه بإجراء وصف لخصائها المادية والحسية، حتى أتمكن من تقييم مورفولوجيتها وأجوائها. ثُم الوصف الدقيق لأساليب المشي الشائعة هناك، وكذا التقنيات الجسدية التي يتطلبها التواجد في تلك الفضاءات. تخللت تلك الجولات توقفات متكررة لالتقاط الصور وتدوين الملاحظات، ورصد بعض سلوكيات المارة التي لا يمكنني ملاحظتها ووصفها وأنا في حالة حركة.

تكررت هذه الجولات الاستكشافية عدة مرات في الموقع نفسه وفي أوقات مختلفة من اليوم، وفي فصول مختلفة. حيث توزعت جولات الملاحظة والوصف هذه على ثلاث مراحل: مرحلة الأولى في غشت سنة 2020، ونظرا لظروف الاستثنائية التي فرضتها "جائحة كورونا"، اكتفيت في هذه المرحلة بتحديد الخصائص الحسية للمواقع والتقاط الصور. والمرحلة الثانية في مارس 2021، بدأت الحياة تعود تدريجيا الى ايقاعها العادي كما كانت قبل الجائحة، في هذه المرحلة

1 بوجمعة محمد. المشي في المدينة: مقاربة الأبعاد الجسدية للتجربة الحضرية. إشراف ذ ة سعاد عزيزي. مركز الدراسات في الدكتوراه: المجال، المجتمع والثقافة. كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية.

2 تمتد المدينة العتيقة على مساحة 300 هكتار، وهي واحدة من أكبر المدن في العالم الإسلامي وتتألف من وحدتين: "فاس البالي" الجزء الأقدم (220 هكتارًا تقريبًا) يعود تاريخ تأسيسه إلى فترة حكم الأدارسة، وتحديدًا إلى سنة 193هـ/ 809 م. والجزء المضاف لاحقًا ، "فاس الجديد "، (حوالي 60 هكتارًا) فاس الجديد أسسها السلطان المريني أبو يوسف يعقوب عام 1276 بلغ تعداد سكان الجزئيين معا حوالي 70000 حسب احصاء 2014. M, CARTA & M-R, GISOTTli. 2021. « La médina de Fès : forme, structure fonction pour un scénario de transformation ». P 127

أيضا أتممت ملاحظة الخصائص الحسية والمعمارية للمواقع، وتسجيل التغيرات التي حدثت بعد المرحلة الأولى، بالإضافة الى وصف اساليب المشي الأكثر تكرارا في تلك المواقع. والمرحلة الثالثة والأخيرة تمت في يونيو، ويوليوز وغشت سنة 2022، في هذه المرحلة أصبحت حركة الافراد تتم بدون قيود متعلقة بالإجراءات الصحية، لذلك استثمرتها في الوصف الدقيق لتقنيات الأجساد في المشي، ونوعية التبادلات الاجتماعية في المواقع موضع الدراسة، وهي:

منطقة وسط المدينة centre-ville، مع التركيز على اثنين من شوارعها الرئيسية: شارع "الحسن الثاني" وشارع "الجيش الملكي"(ستتركز الملاحظة والوصف في شارع الجيش الملكي على المقطع الممتد من ساحة الاطلس الى نقطة التقاطع مع شارع الحسن الثاني، أو ما يعرف بلغة سكان المدينة "رونبوان الكرة الأرضية")، كلاهما يتميز بخصائص "الفضاءات الحضرية" التي شيدت في عهد الحماية. والمدينة العتيقة، على مستوى "فاس البالي"، وستتركز الملاحظة والوصف على وجه التحديد في المحاور التجارية الكبرى، التي تعتبر بمثابة الشرايين الإقتصادية والسياحية والثقافية للمدينة العتيقة.

لقد سمح تفعيل هذا البرتكول المنهجي بوصف وتأويل التفاعلات بين أجساد الراجلين والفضاءات العمومية الحضرية. والهدف من ذلك هو مساءلة الممارسات المرتبطة بتصميم وتهيئة تلك الفضاءات، وتأثيرها على حضور الأجساد فيها.

المفارقة الحضرية للمشي بمدينة فاس

يرجع اختيار مدينة فاس، بوصفها ميدانا للدراسة، إلى كونها تطرح بوضوح أكبر، المفارقة الحضرية التي يعيشها الراجل في المدن المغربية الكبرى. حيث تقدم فاس بخصائصها الحضرية الفريدة، في الوقت نفسه، الأسوأ والأفضل للراجلين: يتمثل الأفضل في مدينتها العتيقة، باعتبارها أكبر تجمع سكني في العالم بدون سيارات، وهو ما يجعل منها واحدة من أكبر مناطق الراجلين في العالم[1]. إذ يضطر الوافد عند المداخل التاريخية للمدينة العتيقة (على سبيل المثال باب بو جلود وباب سيد العواد) إلى تغيير أسلوب التنقل: يصل بالحافلة، أو سيارة أجرة صغيرة، أو كبيرة، أو سيارة خاصة تم يتابع سيرًا على الأقدام.

ما يميز الفضاء خارج البيوت في المدينة العتيقة لفاس أنه يتكون من الشارع الرئيسي، وهو شارع ضيق للغاية (نادراً ما يزيد عن مترين) يربط بين البوابتين الرئيسيتين للمدينة. وهو عبارة عن سوق تصطف المحلات التجارية بشكل منتظم على جنباته[2]. يمتد خارج هذا المحور التجاري نسيج حضري سكني بالدرجة الاولى، يتكون أساسا من الدروب السكنية، هي عبارة عن أزقة ضيقة للغاية ومظلمة وتحدها جدران عالية مغلقة لا تفتح عليها سوى أبواب المنازل، هذه الأبواب غالبا ما تكون غير متقابلة[3].

ظلت مدينة فاس القديمة، وهي واحدة من أبرز المدن التراثية الإسلامية وأكبرها في العالم العربي، محافظة، ولقرون كثيرة، على طابعها التقليدي، خاصة ما تعلق بشكلها المورفولوجي وبشبكة طرقها التي تتميز بتخطيط خاص جعلها متفردة ومغايرة لما يمكن ملاحظته في المدن التي أُنشئت إبان المرحلة الاستعمارية أو في فترة الاستقلال. وقد شكلت هذه الشبكة الطرقية وحدة عضوية متجانسة على الرغم من التباين في وظيفة كل صنف من أصنافها المختلفة، وإليها يعود الفضل في جعل مدينة فاس القديمة أكبر مجال للراجلين في العالم[4].

1 M, CARTA & M-R, GISOTTIi. 2021. « La médina de Fès : forme, structure, fonction pour un scénario de transformation ». p 142.

2 PINSON, D. 1997. « FES et AIX : contact et spectacle ou les conditions culturelles de la forme et de la pratique des espaces publics ».P 3.

3 Ibid. P 4.

[4] البغدادي محمد، والحجامي حسن. 2015. "تحسين الولوجية وإعادة تنظيم النقل والتنقل حالة دراسية: المدينة القديمة في فاس". ص 103.

رغم أنه لم يتم إدخال هذه الخاصية في التوسعات الحضرية الحديثة في فاس، ولا يُنظر إليها دائمًا على أنها عامل إيجابي[1]. إلا أنها جعلت من المدينة العتيقة لفاس نموذجا يحتذى به عالميا. إذ تتمثل خاصيتها الحيوية في كونها بمعزل عن التلوث والضوضاء الذي تحدثه السيارات، وهذا ما يستهوي السياح الأجانب، لذلك يجري استلهامها في تصميم مدن عالمية. فقد طبق المصممون الفكرة نفسها في تصميم مدينة ناشئة في شمال إمارة أبوظبي، وهي أن تبقى السيارة في الأطراف بعيدًا عن المدينة، لضمان بيئة حضرية سليمة [2].

أما الأسوأ بالنسبة للراجلين فنجده خارج أسوار المدينة العتيقة، حيت تستحوذ المركبات الالية على القسط الأكبر من الفضاءات العمومية الحضرية. تعود جذور هذا التوجه في تصميم وتهيئة الفضاءات الحضرية خارج أسوار المدينة العتيقة إلى فترة الاستعمار الفرنسي (1912.1956). حيث كان أحد أهداف المشروع الحضري، للمقيم العام ليوطي (H, Lyautey)، هو إنشاء طرق واسعة تسمح بالولوج إلى المناطق السكنية بالسيارة[3]. حيث كانت شوارع قطاع حدائق "عين خميس" التي كان هدفها الوحيد هو خدمة الفيلات المجاورة لها، بعرض أقل من أو يساوي 12 م، في الوقت الذي بلغ فيه عرض شوارع القطاعين السكني والتجاري المخصصة لخدمة المباني، بعرض يتجاوز 15 مترا.[4] تؤشر هذه المعطيات بالملموس أن شرايين المدينة الجديدة (la ville nouvelle) جرى تصميمها خصيصا لحركة المرور الكثيف للسيارات.

سيستمر هذا التوجه في تصميم وتهيئة التوسعات الحضرية التي عرفتها المدينة بعد الاستقلال (1956). فرغم أن نسبة التنقلات غير الآلية مرتفعة جدا داخل المجال الحضري لمدينة فاس. (58٪ من إجمالي الرحلات التي تتم في مدينة فاس خلال يوم عمل عادي، أي ما مجموعه 1،225،776 رحلة، 98 ٪ منها تتم على الأقدام أي ما مجموعه 1،201،261. والباقي بالدراجة الهوائية 2 ٪، أي ما مجموعه 24515 رحلة)5 . لكن مع ذلك تبقى الطرق والمواقف المخصصة للمركبات الالية من أكبر المستهلكين الرئيسيين للفضاءات في مدينة فاس، إذ يشكل الشارع ما بين 20 و40٪ من إجمالي المساحة العمرانية للمدينة6.

شكلت هذه المفارقة الأرضية التي انطلقت منها في هذا البحث لتسليط الضوء ليس فقط على وضعية الراجلين، لكن أيضا على تطور العلاقة بين الجسد والفضاءات العمومية الحضرية عبر الزمن الحضري لهذه المدينة.

شارع الحسن الثاني: الافتتان والفتور

يدخل شارع الحسن الثاني ضمن النسيج الحضري للمدينة الجديدة (la ville nouvelle) التي يرجع تأسيسها إلى فترة الاستعمار الفرنسي (عرف أنداك ب"شارع فرنسا"). تحد الشارع مباني (سكنية وإدارية وصحية، وسياحية) متفاوتة الارتفاع توفر له منظرًا بصريًا مؤطرا، وهو ما يجعل منه مساحة واضحة وسهلة القراءة. ويُقسم مجال الشارع طوليا إلى خطوط مستقيمة ومتوازية تظهر التوزيع المحكم لذلك المجال وفق الوظائف التي صمم لأجلها: أشرطة خضراء في الوسط لتعزيز جمالية الشارع، وجعله منتزها تقصده مختلف الشرائح الاجتماعية. والشريطان بالون الأسود مخصصان لحركية

1 M, CARTA & M-R, GISOTTIi. 2021. « La médina de Fès : forme, structure, fonction pour un scénario de transformation ». p 142.

2 Michal Kubis . 2012. « Masdar City - A Fez of the future? ».cité par: البغدادي محمد، والحجامي حسن. 2015. "تحسين الولوجية وإعادة تنظيم النقل والتنقل حالة دراسية: المدينة القديمة في فاس". ص 106.

3 JELIDI, C. 2007. La fabrication d'une ville nouvelle sous le Protectorat français au Maroc (1912-1956) : Fès-nouvelle. p .138

4 Ibid. p139

5 Plan de déplacements urbain (pdu) de la ville de fés : vers l'habitabilité de l'espace urbain à partir de critère de durabilité. Mission I : Recueil et investigation des donnés de base nécessaire à l'abortion de PDU. Avril 2016.

6 Plan de déplacements urbain (PDU) de la ville de Fès : Mission 2 : Analyses de diagnostic Identification des contraintes et des objectifs particuliers déterminants pour l'élaboration du PDU. Février 2017.

المركبات، تم أشرطة باللون الرمادي الفاتح مخصصة لمرور الراجلين. يضمن هذا التقسيم للشارع، في صيغته الحالية، انسيابية حركية المركبات والراجلين، وفي الوقت نفسه يوفر لسكان المدينة أجواء طبيعية . حضرية (نصب تذكارية، ونفورات وغطاء نباتي متنوع، كراسي الجلوس، إنارة عمومية بألوان وأشكال مختلفة) تضفي لمسة جمالية على المكان.

صورة 1: تقسيم المجال الفيزيقي لشارع الحسن الثاني. (بوجمعة محمد: 28. 2021.07)

تواجد الراجل في شارع الحسن الثاني يجعله في قلب مقطع مستطيل، وهو ما يسمح له بقراءة نسيج الموقع بسهولة ووضوح، كما يعطيه إمكانية الولوج بصريا إلى الأشخاص والأشياء. لكن يجعله في الوقت نفسه عرضة بشكل، شبه مستمر، لأنظار الاخرين. فالمرور من هناك يجعل تخفي الراجل، عن أنظار الجالسين في الكراسي العمومية، وشرفات المقاهي شبه مستحيل، باستثناء لحظات الذروة، عندما تختلط الألوان والأجساد، فإن ذلك يحد من عرض وبعد النظرة. ومن الناحية الصوتية يَغرق الراجل هناك في ضوضاء مرورية مستمرة وعالية المستوى نسبيا، تجعل الولج السمعي محدود.

تشير المعاينة الميدانية لتحركات الراجلين في شارع الحسن الثاني إلى تعدد أساليب المشي، لذلك سأخص بالوصف الأساليب الشائعة بين الراجلين هناك: الأول هو أسلوب أشبه بالاستعراض، حيث يمشي الراجل في خط مستقيم مستفيدا في ذلك من اتساع واستقامة الممرات الخاصة بالراجلين، ويضطر الى ضبط إيقاع خطواته على إيقاعات الآخرين الذي يمشون في الخط نفسه حتى يتمكن من تجاوزهم. حيث يتطلب هذا الأسلوب في المشي من الراجل الاستعداد المتواصل للانخراط، في أي لحظة، في أشكال من التفاعل البدني مع الأجساد الاخرى. قد يتعين على الراجل، في وقت قصير، تسريع أو إبطاء المشي، لتحويل الجسد إلى اليمين أو اليسار، وإعادة ضبط وثيرة المشي بشكل يتوافق مع طبيعة الموقف. وهو الأمر

الذي يجعله في حالة من اليقظة والانتباه المتواصلين، لاحترام قواعد المرور، الرسمية والأجتماعية، داخل كل الممرات، بالإضافة إلى التأثير الحسي الناجم عن خصائص الموقع. يتكرر هذا الأسلوب بالأساس في الرصيف المحاذي لواجهات المباني.

الأسلوب الثاني الأكثر شيوعا في شارع الحسن الثاني هو: التنزه، وهو "*نوع خاص من المشي البطيء الذي لا يعبر، على ما يبدو، عن أي رغبة في الوصول الى أي مكان .فالنزهة غاية في ذاتها*"1. ويكثر بشكل ملحوظ في نهاية الأسبوع، والمساء خصوصا في فصل الصيف. حيث يكون المشي بالنسبة للمتنزه اختياراً وليس اكراهاً، وهو بذلك يعكس ضمنيا علاقة الرضى والتوافق بين الراجل والبيئة الحضرية لشارع. لذلك يكون المشي أكثر بطأ وانسيابية، تتخلله توقفات متكررة لمشاهدة بعض المناظر، أو للتحدث، أو التقاط الصور، أو فقط الجلوس على أحد المقاعد أو فوق العشب الأخضر لتناول وجبة خفيفة أو لتبادل أطراف الحديث، أو لمراقبة المارة الاخرين.

مقتطف من الجولة الاستكشافية: يوم الأحد 21.03.2021.

" شارع الحسن الثاني يوم الأحد: يتغير وجه المكان وطرق عيشه وأجواءه: تغلق المكاتب والإدارات، لكن تبقى الأنشطة الخدماتية والترفيهية. وينخفض مستوى الضوضاء بشكل ملحوظ. تتجمع العائلات فوق العشب الأخضر، أو فوق المقاعد الرخامية تراقب أطفالها الصغار يداعبون الماء المتدفق من النفورات، أو يلعبون بالسيارات الكهربائية المعروضة على طول الشارع. كثيرون هم أولئك الذين يمشون فرادا وجماعات على طول المنطقة الخضراء وسط الشارع أو على الأرصفة. يلتقطون صور مع النصب التذكاري للأسد، يتبادلون الأحاديث، يتناولون الفواكه الجافة، أو وجبات خفيفة... تتجول الشرطة العسكرية (عناصر حذر). إيقاع دورياتها، وهيأة الرجال ومظهرهم الجسدي، والتوقفات المتكررة، والأسلحة المنخفضة، والوجوه المبتسمة، والوتيرة المريحة، وتبادل المحادثات فيما بينهم كلها مؤشرات تدل على أن حضورها، لا يزعج، هي هنا لتطمئن فقط".

يتكرر هذا الأسلوب في المشي، غالبا، في الأرصفة التي تمر امام المحلات التجارية، ولكن بشكل أكثر في المنطقة الخضراء وسط الشارع، حيث النفورات والنصب التذكارية وألعاب الأطفال... حيث يتخذ مسار الراجل في التنزه شكل تقدم خامل، خصوصا إذا كانت مجموعة صغيرة من الراجلين يقومون بالنزهة معا. في هذه الحالة يأخذ مسار المجموعة شكل حلقات متسلسلة تفصل بينها توقفات قصيرة: مشي ثم توقف وهكذا دواليك في تقدم بطيء يخضع لتقلبات المحادثة بين أفراد المجموعة أكثر ما يخضع لتأثير العناصر الخارجية. وفي كل مرة يعدل أحد أفراد المجموعة وتيرته حسب وتيرة الآخرين ليظلوا مرتبطين بالمجموعة.

على الرغم من أن المجموعة تبدو منطوية على نفسها، إلا أن ذلك لا ينفي تفاعلها مع عناصر المكان التي تؤثر على مسارها. حيث يظهر أفرادها درجة مهمة من اليقظة والانتباه اتجاه المحيط الخارجي. فالتوقفات القصيرة التي تطبع مسار المجموعة تجمع بين الراحة والملاحظة. ففي بعض الأحيان، لا يكتفي الراجلون بإلقاء نظرة خاطفة أو يديرون رؤوسهم فحسب، بل إنهم يبطئون أو يتوقفون ويستغرقون وقتًا أطول في التأمل أو الحديث، معبرين بذلك عن حالة التوافق الموجدة بين تفرغهم ووفرة العروض التي يوفرها الفضاء. خصوصا ونحن هنا في شارع خضع في السنوات الأخيرة لعملية إعادة التهيئة جعلته منظما ومزينا بشكل مثالي. إذ يوفر التواجد القوي للمياه والنباتات للراجلين فسحة من الرفاهية، يندر الحصول عليها في شوارع أخرى من مدينة فاس.

يبدو من خلال المعاينة الميدانية أن تهيئة الشارع لا تهدف فقط إلى تمريح الراجل، ولكنها أيضا تدخل ضمن استراتيجيات "عزل" التدفقات لتقليل (أو حتى القضاء على) حوادث السير. والنتيجة الطبيعية لتبني مبدأ العزل في تصميم

1 THIBAUD Jean-Paul, et autres. 2008. *Les compositions de la marche en ville.*(p36).

فضاء الشارع هو تقيد وحصر قوة المشي وتنظيمه، فعوض تركه عدوا حرا بخطوات متنوعة، وغير متوقعة يتم ضبطه وكبحه بشكل يقلص هامش المناورة عند الراجل، وذلك بوضع المزيد من الحواجز المادية التي توجه تدفقات الراجلين في ممراتهم الخاصة. وهو ما يضمن انسيابية حركة المركبات، وتجنب الاختناقات المرورية. يؤكد ذلك حقيقة أن هذا الشارع صمم في الأصل لحركة الالة وليس لحركة الانسان، حتى وإن كان التقسيم يجري على أساس وجود أجساد متحركة، فإنه ينظر إليها كآلات بطيئة وهشة، وجب التحكم فيها وضبط حركتها لكيلا تعرقل الأسرع منها.

يُظهر تصميم الشارع بعرض يصل حوالي 70 متر (قياس تقريبي حصلت عليه باستخدام وسائل خاصة)، وطريقة توزيع الأثاث الحضري، توجها لتحقيق التباعد بين الأجساد. لكن ما يلاحظ أن الراجلين يتجولون ويجلسون في تقارب نسبي بين الأجساد، يصل في لحظات معينة من حياة الشارع، الى حد التلامس الخفيف، خاصة في المساء، عندما يتحول الشارع الى معرض لألعاب الأطفال، وعربات الباعة المتنقلين. وهو ما يظهر أولوية المنطق الاجتماعي في استعمال الفضاء على المنطق الرسمي في تصميمه وتحديد وظائفه.

يخلق التواجد في شارع الحسن الثاني شعورا يتراوح بين الافتتان والفتور، بوصفها أحاسيس تعكس التأثير القوي للمعدات الحضرية وللعناصر الطبيعة على الأجساد. حيث يتميز ديكور الشارع، من المعدات والتجهيزات الحضرية، بنوع من التناسق في الأشكال والألوان والأحجام والتوزيع، وهو ما يضفي عليه لمسة جمالية. لكن هذه الجماليات الحضرية تخاطب نمط إدراك وحيد هو البصر، وتقوم على فعل التحديق والافتتان، لذلك تَظهر أجساد، هناك، مأخوذة بالمعطيات الحسية، خصوصا في الليل عندما تُحول الانارة العمومية بألوانها المتنوعة الشارع الى مشهد احتفالي. بينما تظهر أجساد أخرى، تحت تأثير الخصائص الطبيعية للموقع، في حالة من الفتور واللامبالاة، التي تتجلى في أشكال من التراخي والكسل، وحتى النوم. والتي تتناقض مع معايير السلوك الحضري في الفضاءات العمومية.

الصورة 2: النزهة الليلية في شارع الحسن الثاني (محمد بوجمعة: 25.07.2021)

شارع الجيش الملكي: رتابة الألوان والأشكال

يدخل شارع الجيش الملكي، هو الأخر، ضمن النسيج الحضري للمدينة الجديدة (la ville nouvelle) التي يعود تشكيلها إلى فترة الاستعمار بالمغرب. عرف الشارع تغيرات كبيرة في السنوات الأخيرة، من الناحية العمرانية. حيث تم هدم أغلب البنايات الكولونيالية ذات الطابقين، وتشيد عمارات جديدة يصل ارتفاعها الى 7طوابق. يضمن تصميم الشارع انسيابية التدفقات: أرصفة عريضة مبلطة تمتد على طول الشارع تفصل بينها جادة الطريق الخاص بمرور المركبات، تتخللها معابر للراجلين مرتفعة قليلا بأرضية جري تميزها باللون الأحمر، وملمس خشن لصالح المكفوفين، مع ولوجيات خاصة بأصحاب الاعاقات الحركية. كما يتوفر الشارع على شبكة منظمة من علامات المرور تضمن انسيابية التنقل لمختلف المستعملين.

الصورة 3: مقطع من شارع الجيش الملكي (بوجمعة محمد: 2022.08.25)

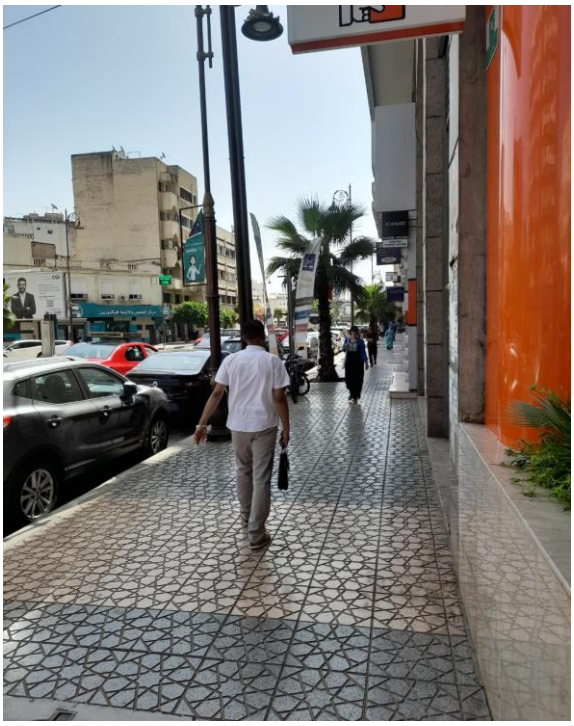

الصورة 4: راجل في وضعية العبور لشار الجيش الملكي (بوجمعة محمد: 2022.08.25)

تشكل المواد المستخدمة على الأرض لوحة ألوان تتراوح من اللون الرمادي الفاتح إلى الأسود، تعطي انطباعًا بالتناسق والرتابة. وتمتد في شكل خطوط مستقيمة على طول الشارع، بدون تمايز أو تفاوت، باستثناء مثبطات السرعة باللون الأحمر وأرضية خشنة لتنبيه المكفوفين، ومربعات صفراء على الرصيف. يتخذ الشارع شكل سلسلة متصلة بصريا وصوتيا، مخصصًة في المقام الأول للتدفق. من الناحية البصرية تشكل واجهات المباني جدرانًا شبه موحدة (غالبًا ما تتكون من الزجاج والخرسانة يوفر ارتفاعها 7طوابق) رؤية مُؤَطرة للشارع. ومن الناحية الصوتية يُغرق مستوى الضوضاء الناجم عن المرور المتواصل للأليات الراجلين في ضجيج دائم. حيث تغمرهم صهارة صوتية غير منقطعة من هدير محركات ومنبهات السيارات.

يبدو الشارع مؤطرًا لدرجة تجعله أقرب إلى قناة مخصصة لتوجيه التدفقات، أكثر من كونه فضاء للتنزه. لذلك غالبا ما يتخذ المشي في هذا المقطع من شارع الجيش الملكي صيغة عبور سريع. حيث يمر الراجل عبر الشارع، بخطى سريعة، ونظرة ثابتة المسافة، غالبا، دون الالتفات إلى الفضاء المحيط به. يغادر الراجل المكان بأسرع ما يمكن للدخول إلى مكتب،

أو عيادة طبية أو للعثور على صخب المدينة في مكان آخر. فعلى الرغم من أن الأرصفة واسعة، وأرضيتها مناسبة جدا للمشي، وخالية تقريبا من حواجز تعرقل انسيابية المشي ("الفراشة" والمحلات التجارية والمقاهي التي تتمدد على حساب الرصيف)، إلا أن علاقة الراجلين بالفضاء تأخذ غالبا شكل علاقة وظيفية. حيث يستثمرون عناصر التهيئة المتوفرة هناك أساسا لتمكينهم من الوصول الى وجهتم.

يشير العبور إلى فعل المشي في مكان ما، دون نية البقاء فيه، ودون نية تملكه. لذلك غالبا ما يرتبط بتسريع الايقاع والاندفاع نحو هدف محدد مسبقا. إذ يسعى الراجل في عملية العبور إلى إكمال المسار بأسرع ما يمكن، مستفيدا من الأجهزة المتوفرة فيه للمضي قدمًا: يندفع الراجل فجأة إلى داخل الشارع، ويمشي هناك مسافة قصيرة تم يختفي، كما ظهر بشكل مفاجئ أيضا. فالعبور من هذا المكان غالبا ليس اختيارا، بل ضرورة يمليها وجوده على المسار الذي ينقل الراجل من نقطة الى أخرى داخل المدينة.

يمكن تمييز العابر من خلال مجموعة من الإيماءات الجسدية التي تخدم وظيفة العبور: المشية السريعة والمنتظمة، والتوجيه الأمامي والثابت للجسد، وقلة الالتفات. حيث يندفع الجزء العلوي من الجسد قليلا الى الامام، ويتأرجح الوجه بين الأفق والأرض، وتكون الذراعين، أحيانا، منسدلة مع الجسد، وفي أحيان كثيرة تتأرجح في توافق مع الأقدام التي تطأ الأرض بقوة لكي يحصل التقدم بسرعة. وعندما يتواجد العابر مع الآخرين في نفس الموقع، فإنه يميل الى تجنب تقارب الأجساد والتقاء النظرات، لذلك يقوم بين الفينة والأخرى، بتعديل وتيرته ليتخذ المسافة التي تضمن له تجنب الاحتكاك بالأجساد الأخرى، وكذلك لمراقبة وفحص محيطه ليكون على اطلاع بما يحدث، لكن دائما من بعيد لتسريع تنقله قدر الإمكان.

يُترجم وضع العبور الحد الأدنى من العلاقة بين الراجل وفضاء شارع الجيش الملكي، إذ يبدو تأثيره ضعيفا على وثيرة العابر السريعة في المشي. كما لا يبدو أن هذا العابر المندفع يترك بصماته في الشارع. كل شيء يحدث وكأن هذا الأخير شبه فارغ وخالي من السكان بشكل غريب، وكأن البنايات وعروض المحلات ووجود الآخرين ليس لها أي تأثير على المسار. وهو ما يؤكده ميشيل اجي في تحديده لحالات العبور قائلا: "*توضح الحالات العابرة أساسا علاقة فرد/ مجال، بمعنى أنها تتسم في الوقت نفسه بالفردانية وبتحديد موقع مهم من حيث زمان ومكان المسارات، التي تشير إلى حضور غير مباشر للبنيات العامة للمجتمع كقيد غير متمايز وعشوائي، يتجسد في العلامات والإشهار واحتياطات السلامة أو الجولان (...) ففي الحالات العابرة تكون علاقة الفرد في المجال الحضري مركزية، ويمكن أن تتسم بالانتظام، لكنها تظهر عادة كفعل معزول(...) "والدخول في حالة عبور يعني المرور ب" غير الأمكنة les non- lieux*"[1]

الجولة الاستكشافية : 2022.06.21

" تترجل شابة من سيارة ركنتها على جانب الشارع، خطواتها الأولى كانت بطيئة، تضع قدميها الواحدة تلوى الأخرى برفق على الأرض. تدس المفاتيح والهاتف في الحقيبة، تم تتخذ وضعية أكثر استقامة، يتسارع إيقاعها في المشي، يتأرجح ذراعها الأيسر مع إيقاع الخطوات، بينما يضغط الذراع الأيمن على حزام المحفظة. تحدق، بنوع من اللامبالاة في الأفق. جسدها متصلب ورأسها ثابت وتتبع مسارها الخطي في صمت. في الوقت نفسه، تمشي امرأة أخرى، (أكبر سنا من الأولى)، في الاتجاه المعاكس على نفس الرصيف. مشيتها ثابتة، وخطوتها بطيئة ومستقيمة. ينقر كعبها بحدة على رخام الرصيف يصدر صوتا. تشيح بوجهها نحو البنايات على يمينها. هذا الظهور المفاجئ للسيدة الثانية جعل الأولى تخفض وجهها وتوجه

[1] أجي ميشيل. 2019. *أنثروبولوجيا المدينة*. ص 51

نظرتها إلى أسفل قليلا، تنحرف قليلا عن خط مسارها لتتجنب السيدة القادمة من الاتجاه المعاكس، ثم توجه نظرتها مرة أخرى نحو الأفق".

يقدم هذا المقطع من شارع الجيش الملكي نموذجا للفضاءات الحضرية الانتقالية. وهي غالبًا ما تكون أماكن واسعة النطاق تعزز الولوج المادي إلى مرافق معينة. ومن الناحية الإدراكية، هي الفضاءات التي تُدرك عادةً على أنها محصورة ومتصلة وغير مزدحمة، يُنظر إليها على أنها بيئات واضحة وسهلة القراءة، دون أن تكون جذابة، أو على العكس من ذلك ينظر اليها أحيانا على أنها عدوانية (في حالة الطرق التي تعرف كثافة مرورية للعربات). وهو ما يجعلها بيئات غير مضيافًة، لا تسمح بترسيخ وازدهار حياة اجتماعية دائمة.

يعتبر شارع الجيش الملكي مثالا للفضاءات التي سمتها الأساسية هي التباعد والتكرار في العلاقة بالمكان ومع الآخرين. فالتصميم الحضري للشارع ونوعية الأثاث والأنشطة التي يحتضنها (الإدارات والاعمال، والعيادات الطبية الخاصة،)، يعزز التنقل الوظيفي والإيقاعات المتسرعة، وهو ما يبدو بشكل جلي في مسارات الراجلين والكيفية التي يمشون بها، والتي هي أقرب إلى الهروب منها إلى التنزه. فالراجل المستعجل هو بلا منازع الشخصية الرمزية لهذا النوع من الفضاءات. وهو ما يخلق في هذا الشارع أجواء باهتة ورتيبة. لذلك يتعين تغير الديكور الحضري وخلق المفاجئات لجعل الراجلين يدخلون في نوع من التبادل والتفاعل لتعزز "الوجود المشترك".

فاس "البالي": تغليف الأجساد

يأخذ النسيج الحضري ل "فاس البالي" شكل متاهة حقيقة من الأزقة الضيقة، بين جدران متداعية تسندها أعمدة خشبية، أو حديدية. تبدو أغلب تلك الأزقة شبه مهجور إلا من بعض المارة الذين يسكنون هناك. في الوقت الذي تعرف فيه المحاور التجارية اكتظاظا بالراجلين خصوصا في فترات الذروة عندما تكون المتاجر مفتوحة. تأخذ تلك المحاور شكل ممرات ضيقة لا يتعدى عرضها المترين، معظمها مغطى ينتج، على عكس الخارج، رطوبة نسبية. تتكون تلك المحاور من محلات ضيقة ومتقابلة وجهاً لوجه، تعرض المواد بشكل يظهر الوفرة والتجانس.

يتطلب المشي في هذه البيئة من الراجل تعبئة جميع حواسه لاستقبال هذه الوفرة من المحفزات الحسية الموجودة في المكان، وليتمكن أيضا من احترام القواعد الاجتماعية التي تنظم حركة الأجساد في مثل هذه الفضاءات. من الناحية البصرية، يعتمد الراجل هناك تقنية المسح البصري للمحيط القريب من الجسد. حيث يضاعف حركات دوران عنقه ووجهه لإدراك وجود الحواجز (متحركة أو ثابتة)، وتوقع مسارات المارة الآخرين من مسافة بعيدة. ومن الناحية الصوتية تتسم البيئة الصوتية بالهدوء في المحاور التجارية لفاس البالي رغم كثافة التبادلات والأنشطة التجارية. وهو ما يسمح للراجل، في مثل هذه الوضعية، بتفعيل حاسة السمع لتدبير ظهوره وحضوره بمعية الاخرين في أمكنة ضيقة جدا. حيث غالبا ما يضطر الراجل في مساره هناك إلى التنحي جانبا استجابة لنداءات حاملي البضائع على ظهورهم أو على الدواب أو في عربات مدفوعة. وهو ما يظهر أن السمع يلعب دورا أساسيا في التعرف على البيئة واتخاذ الموقع والموقف المناسب من الأجسام الأخرى.

يعتبر اللمس أيضا أسلوبا حاسما في تعرف الراجل على البيئة التي يمشي فيها داخل المحاور التجارية للمدينة العتيقة. فغالبًا ما يحدث التلامس بين الأجساد على مستوى الجزء العلوي من الذراعين، أو على مستوى الظهر والخصر أو الوركين. كما تعزز كثافة البضائع المعروضة أمام المحلات فرص ملامستها لأجساد المارة. يستنفر المشي في هذه البيئة بشكل متواصل حاسة الشم، حيث يمكن أن تتعرف على الأماكن من بعيد عن طريق الرائحة المنبعثة منها. الروائح، المتعددة والمتميزة في الوقت نفسه، منظمة على شكل خليط والتي تضفي على كل ممر بصمة شمية خاصة به (رائحة المأكولات

والبخور والحلويات والاعشاب الطبية، والجلد...)، حتى في المقاطع التي تخلو من المحلات التجارية هناك رائحة خاصة منبعثة من الجدران والاسقف الخشبية المتداعية. حتى حاسة الذوق يتم تفعيلها هناك، بشكل استثنائي، حيث يعرض بائعي الحلويات المغربية (الشباكية، جريوش، البريوات، النوكة..)، على المارة عينة صغيرة بطريقة تصعب مقاومتها.

الصورة 5: سوق العطارين فاس البالي (بوجمعة محمد: 2022.07.23)

الصورة 6: باب ضريح المولى ادريس فاس البالي (بوجمعة محمد: 22. 08. 2022)

تعرف المحاور التجارية ل "فاس البالي" اكتظاظا بالمارة، وهو ما يجعل الأجساد مشدودة إلى بعضها. لذلك فإن أسلوب المشي الشائع هناك هو "الدوس": يتعلق الامر بنوع من المشي ذو إيقاع بطيء، لكن البطء هنا ليس اختيارا بل اكراه تمليه خصوصية الفضاء الذي يجري فيه المشي. بطء هذا الأسلوب في المشي ناجم عن التفاوض المستمر بين الراجل، وباقي مكونات الفضاء الذي يتحرك فيه (حضور الاخرين، الأجواء الحضرية، التهيئة...). "*يعادل الدوس المشي المتسرع، البطيء، والمتعجل أحيانا عند الراجل الذي يجد نفسه مضطرا للمكوث في مكانه، متمنيا متابعة طريقه، أو يتقدم بخطوات صغيرة حسب إيقاع المكان، والمارة الذين يسبقونه*"[1]

يصبح الجسد، في هذا الأسلوب من المشي كله في حركة مستمرة، الجزء الأعلى منه يتمايل يمينا ويسارا باستمرار لتجنب الاصطدام، أو بهدف إيجاد فجوة تسمح بتجاوز من يتقدمه. الوجه الى الامام دون تركيز النظرات في وجه الراجل المقابل له. تنزلق الاقدام بحذر فوق الأرض في خطوات قصيرة، مصدرة صوت كشط خفيف لسطح الأرض. يتقدم الراجل بشكل حلزوني، لكي يتجنب الركوض التام. ويدخل على طول المسار في عملية تفاوض ضمني مع بقية المارة، لتجنب

1 J-P, THIBAUD, et autres. 2008. *Les compositions de la marche en ville*. P 34.

الاصطدامات الجسدية. فالتقارب الكبير جدا بين الراجلين غالبًا ما يدخلهم فيما يشبه مبارزة بواسطة الأجساد، تتطلب مجموعة من التقنيات الجسدية المختلفة لضمان انسيابية الحركة، واحترام قواعد الوجود معا في هذه البيئة:

أولها هو التأرجح، أي التحرك أحيانًا إلى يسار الممر، وأحيانًا إلى اليمين، في حركة أمامية سريعة إلى حد ما للجسم كله. وتمثل التقنية الثانية في قيام الراجل بتدوير الجدع خلسة، بتمديد طفيف لعضلات ظهره، وذلك لتجنب الاحتكاك القوي مع الأجساد الأخرى، والسماح لجسده بالانسلال من الفتحات الضيقة بين الأجساد. تعرقل هذه الإجراءات التفاوضية بين الأجساد انتظام التنقل واستقرار إيقاع وسرعة المشي. كما أنها غالبا تعرقل المشي الجماعي، إذ غالبا ما يضطر الراجلون، الذي يمشون مثنى أو في مجموعات، إلى الابتعاد عن بعضهم لمدة تطول وتقصر حسب كثافة المارة في الموقع، ليجتمعوا مرة أخرى عندما يجدون فسحة تسمح لهم بذلك.

. مقتطف من الجولة الاستكشافية: 22.08.2022

" أمام ضريح المولى ادريس: مرشد سياحي يقدم لمجموعة من السياح شروحات حول الموقع باللغة الإنجليزية، أغلبهم متقدم في السن يلتقطون صورا، ويتهامسون بينهم بكلمات بالكاد تسمع، تتوزع نظراتهم بين زخرفة مدخل الضريح وزواره. رائحة البن المعطر بالقرفة تسبق عربة يدفعها شاب يصيح " معشبة معشبة..." ، يطالبه أحد الجالسين إلى جدار الضريح ب "كاس لقهوة" ، يتوقف ملبيا الطلب، تسد عربته المنفذ الضيق، الوحيد، بين عربتين متقابلتين لبيع الشموع والبخور وماء الزهر... أصبحنا محاصرين بين العربات، إمكانية التقدم كما التراجع شبه مستحيلة، أجسادنا المتداخلة تشكل كتلة واحدة، ليست متوقفة لكنها لا تتقدم. رؤوس تتمايل، وأعناق تدور، ونظرات تبحث عن فجوة للانسلال. تقف أجساد أخرى عند باب الضريح تنتظر التقاط صور مناسبة. تداخلت رائحة الأجساد المُتعرقة مع رائحة "عود الند" والبخور التي تغلف المكان. تتعالى صيحات القهوجي المتنقل "بلاك بلاك" وتتردد عبارات الاعتذار "سمحلي اسيدي" ، " سيري شوية عفاك الالة" ... تستمر هذه الوضعية لحظات قليلة تم يعقبها انفراج مؤقت، لتمسك المصيدة بأجساد أخرى"

تُظهر الحواس في المحاور التجارية لفاس البالي نوع من الحيوية، قد تختلف شدتها وطبيعتها حسب أوقات اليوم، لكنها تبقى دائما مرتبطة بشكل أساسي بالأنشطة التجارية. فالوجود الساحق للباعة وتكتيكاتهم التجارية، والأساليب التي يجدبون بها الزبون، يجعل تلك الممرات مثل الفقاعة التي تغلف الجسد وتجبره على اتخاذ الإيقاع المناسب للمكان، والانسياق في جوه، بالسماح للروائح والأصوات والألوان باختراقه. وعلى خلاف شارع الحسن الثاني حيث يعتبر البصر الحاسة الأساسية لتدبير وضعية الوجود المشترك في الفضاء العمومي، فإن الانغماس داخل المدينة العتيقة، مهما كان سريعًا، يعيد إحياء الدور الأساسي للجلد باعتباره السطح الأولي للجسد للتلامس واستقبال المؤثرات الخارجية تشكل. فالعلاقة بالأجسام المادية وكذلك الأجساد البشرية تستند بالأساس الى التلامس، وهو ما يتطلب من الراجل هنا تبني طرقا مختلفة في الوجود والظهور تختلف عن تلك التي يتبناها خارج أسوار المدينة العتيقة.

إن المدينة العتيقة بحشود المارة، وبهدير الأصوات، وفسيفساء الألوان ومزيج الروائح تهر وتبهج وتحفز ولكنها لا تهاجم. بل تغلف الجسد بلباقة خاصة جدًا تمزج بين الوفرة والتنوع في المواد، والقامات، والإيماءات، وأدب المراوغات، ونعومة اللمسات. وتعطيه إحساسا بالانتشاء، وسط هذا الفيض من التبادلات، التي تعتبر -هنا كما في أي مكان آخر -هي ملح الفضاءات العمومية الحضرية. لكن الملاحظة الأساس التي سجلتها بهذا الخصوص أن هذه الخصائص الفريدة للمدينة العتيقة علامة تجارية تتنافس الشركات السياحية على تسويقها عالميا، لتبيع للسياح الأجانب تاريخا عريقا للمدينة.

خلاصة

إذا كان تسليط الضوء على التهيئة الحضرية يكشف عن التفاوت بين المواقع الثلاثة موضوع الدراسة من حيث معدات وجودة هذه التهيئة، فإنه يكشف في جميع الحالات الأشكال الحسية للحياة الاعتيادية للراجلين، وأنماط الوجود مع الاخر، وإمكانيات المشاركة للفضاءات العمومية الحضرية. كما تقدم جميعها معطيات مادية وحسية، تثير التساؤل حول التهيئة الحضرية.

تعتمد التهيئة الحضرية في كل من شارعي الجيش الملكي والحسن الثاني على استيراد معايير تحمل بين طياتها قيم العالم الغربي، رغم كونها بعيدة جغرافياً وثقافياً واجتماعياً، لذلك فإن هذه المعايير والقيم، لا تتوافق مع نمط الفضاءات العمومية المغربية كما تجسدها المدينة العتيقة، ولا مع الطرق الاعتيادية للاستعمالات والتواجد فيها. وتعمل ببطء على تشكيل طرق جديدة للتحرك والعيش معًا في تلك الفضاءات، وتخلق أشكال من المؤانسة الاجتماعية غير مسبوقة، تتلخص في تبادلات ظرفية ومؤقتة بين الغرباء.

المراجع:

.أجي ميشيل. 2019. *أنثروبولوجيا المدينة*. ترجمة سعيد بلمبخوت. دار الفيصل الثقافية. الرياض. 123ص.

.البغدادي محمد، والحجامي حسن. 2015. "تحسين الولوجية وإعادة تنظيم النقل والتنقل حالة دراسية: المدينة القديمة في فاس". مجلة عمران، العدد 14.ص 103.120.

- CARTA Massimo, GISOTTIi Maria Rita.2021. « La médina de Fès : forme, structure, fonction pour un scénario de transformation » In : HADDA Lamia. Médina. Espace de la Méditerranée. Universal, published by Firenze University Press. Pp125 – 151.

- JELIDI Charlotte. 2007. LA FABRICATION D'UNE VILLE NOUVELLE SOUS LE PROTECTORAT FRANÇAIS AU MAROC (1912-1956) : Fès-nouvelle. THESE DE DOCTORAT EN HISTOIRE. Sous la direction de Monsieur Bernard Heyberger. Université François Rabelais – Tours. 419p.

-Plan de déplacements urbain (pdu) de la ville de fés : vers l'habitabilité de l'espace urbain à partir de critère de durabilité. Mission I : Recueil et investigation des donnés de base nécessaire à l'abortion de PDU. Avril 2016.

-Plan de déplacements urbain (PDU) de la ville de Fès : Mission 2 : Analyses de diagnostic Identification des contraintes et des objectifs particuliers déterminants pour l'élaboration du PDU. Février 2017

- PINSON DANIEL. 1997. « FES et AIX : contact et spectacle ou les conditions culturelles de la forme et de la pratique des espaces publics ». In : "L'espace public dans la ville méditerranéenne". Actes du colloque de Montpellier 14-15-16 mars 1996. Éditions de l'Espérou, Montpellier. Vol 1. Pp, 231-245.

- THIBAUD Jean-Paul, Aurore BONNET, Martine LEROUX et Rachel THOMAS (dir.), 2008. « Les Compositions de la marche en ville », Contribution du laboratoire CRESSON pour l'ouvrage WINKIN Y. et LAVADINHO S., 2008. Des villes qui marchent, tendances durables en urbanisme, mobilité et santé, Projet ANR SEST05019, Rapport final, Université de Lyon, ENS-LSH, 113 p.

عنوان المقال: الحكم الذاتي: الحل الو اقعي لأزمة الصحراء المغربية

Article Title: Autonomy: A Realistic Solution to the Moroccan Sahara Crisis

علـــي دومـــي[1]

الملخص: يشكل النزاع حول الصحراء المغربية أحد النزاعات التي تكلفت الأمم المتحدة بحلها بين الأطراف الأساسية المعنية بشكل مباشر(المغرب وجهة البوليزاريو)، وبشكل غير مباشر (الجزائر وموريتانيا). وباتت الأمم المتحدة تدعو هذه الأطراف المباشرة وغير المباشرة في الصراع إلى ضرورة البحث عن حل سياسي مرضي للأطراف وواقعي، بعد استنفاذ عدة حلول للتسوية، وهو الأمر الذي دفع المغرب إلى اقتراح الحطم الذاتي كحل واقعي، لاعتبارات تاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية متغيرة. فماهو وجه الواقعية في هذا المقترح؟

الكلمات المفاتيح: الحكم الذاتي، الحل الواقعي، المغرب، جهة البوليزاريو، الصحراء المغربية.

Abstract: The dispute over the Moroccan Sahara is one of the conflicts that the United Nations is tasked with resolving between the main parties concerned directly (Morocco and the Polisario Front), and indirectly (Algeria and Mauritania). The United Nations is now calling on these direct and indirect parties to the conflict to search for a political solution satisfactory to the parties and realistic, after exhausting several solutions for settlement, which prompted Morocco to propose self-destruction as a realistic solution, due to changing historical, political, economic, social and security considerations. What is the face of realism in this proposal?
Keywords: autonomy, realistic solution, Morocco, Polisario Front, Moroccan Sahara

مقدمة.

يمثل النزاع حول الصحراء المغربية قضية دولية، منذ سنة 1975، وملفا متميزا لدى الأمم المتحدة، نظرا لطابعه الخاص، المرتبط بوجود جهة مسلحة فوق تراب دولة أجنبية، تطالب بالانفصال عن أمة توجد فوق ترابها الوطني. وهي وضعية تمثل حسب مقتضيات القانون الدولي حالة لجوء، تستدعي عودة للوطن الأم. لكن الوضع الميداني يتسم بالتعقيد، على اعتبار أن هذه الجهة المسلحة تنهج الخيار العسكري من خارج منطقة الصحراء المتنازع حولها، مما أعطى لهذه القضية بعدا دوليا، حتم على المملكة المغربية وضعها لدى الأمم المتحدة، من أجل البحث عن حل مناسب، وهو الأمر الذي جعل هذه الأخيرة تطرح عدة مبادرات للتسوية السلمية، لكنها لم تنجح في ذلك، وأقرت باستحالة تطبيقها، ودعت الأطراف المعنية بهذه القضية إلى البحث عن حل متوافق بشأنه، مقبول وواقعي.

في هذا السياق طرحت الدبلوماسية المغربية مفهوم الحكم الذاتي كحل واقعي، في مفاوضاتها الخاصة بقضية تسوية النزاع حول منطقة الصحراء، بحيث أن القاموس السياسي والخطاب التفاوضي للمغرب، سواء في إطار المنظمات الدولية أو في إطار العلاقات الثنائية، مع الأطراف المؤيدة أو المعارضة للطرح المغربي، أصبح يرتكز على مصطلح الحكم الذاتي ومصطلح الحل الواقعي.

لقد تبنى المغرب هذا الطرح منذ سنة 2007، بعدما تم استنفاذ المفاهيم الأخرى الخاصة بتسوية النزاعات الدولية،

[1] كلية العلوم القانونية والسياسية. جامعة الحسن الأول، سطات.

كالاستفتاء والتحكيم والتقسيم... ليبقى النزاع منحصرا في تصورين متعارضين؛ الخيار المغربي المتمثل في الحكم الذاتي كحل واقعي أو خيار الانفصال لدى الجهة الأخرى.

ففي الوقت الذي طور فيه المغرب تصوره لحل النزاع، من خلال طرح مفهوم الحكم الذاتي، بقي الطرف الآخر " جهة البوليساريو" وبعض الدول المساندة له متشبثا بأطروحة الانفصال، رغم تغيير كل الظروف الجيواستراتيجية التي كانت وراء هذا النزاع سنة 1974م.

وإذا كان الطرف المساند للانفصال لازال يبني أطروحته على حق تقرير المصير، وكان النزاع ناتجا عن وضعية الاستعمار، فإن المتغيرات التي شهدتها هذه القضية، كالموقف الإسباني الأخير الذي أقر بأحقية المغرب في سيادته على أقاليمه الجنوبية، يقوي حجية الشواهد التاريخية على مغربية الصحراء، على اعتبار أن إسبانيا هي الدولة المستعمرة لهذه الأقاليم أثناء الحماية التي خضع لها المغرب بين سنتي 1912م و 1956م.

ومن جهة أخرى، يجب الانتباه كذلك إلى أن مفهوم الحكم الذاتي، يدخل ضمن التسويات الدولية للنزاعات المرتبطة بحق تقرير المصير، وبالتالي فالمغرب لم ينتج قاعدة دولية قانونية جديدة، بقدر ما قدم قاعدة دولية معروفة ومتوافقة مع طبيعة هذا النزاع. لذلك فقد وسم هذا الحل بصفة "الواقعي". فما هو وجه التوافق بين مفهوم الحكم الذاتي ومفهوم الواقعية في المقترح المغربي لحل النزاع حول منطقة الصحراء ؟

المحور الأول: مفهوم الحكم الذاتي كحل لتسوية النزاعات الدولية.

شكل الحكم الذاتي قاعدة دولية معترف بها من طرف القوى الدولية الكبرى، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتم تبنيها لحل النزاعات، التي يمكن أن تثور بين الدول المستقلة وحركات التحرر الوطني، في إطار تصفية الاستعمار، وتقرير مصير الشعوب المستعمرة من طرف القوى الإمبريالية.

أولا: المفهوم الدولي للحكم الذاتي:

حسب منطوق ميثاق الأمم المتحدة الصادر سنة 1945، يشكل الحكم الذاتي نظاما دوليا، يعطى للشعوب التي تتوفر على مقومات التدبير الحر لسكان إقليمها، والقادرة على تحقيق التنمية المحلية، بعدما تكون الدولة المتكلفة بالإقليم، قد ساهمت في تنميته سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا[2].

وإذا كانت المادة واضحة على مستوى الخصائص والشروط الواجب العمل على إنضاجها، حتى يصبح الإقليم أو الكيان قابلا للاستقلال، فإن العبارة الأخيرة من المادة 73 للميثاق "و كل ذلك مع مراعاة القيود التي قد تستدعيها الاعتبارات المتعلقة بالأمن والاعتبارات الدستورية"، تجعل الأمر مشروطا بما يقره دستور الدولة المتكلفة بتسيير المنطقة المعنية بحق تقرير المصير، وهو ما يفتح التأويل القانوني لهذا الحكم على عدة سيناريوهات:

السيناريو الأول: إقرار الدولة على مستوى الدستور بوجود منطقة ضمن وحدة الدولة، خاضعة لنظام الحكم الذاتي، وذلك في إطار احترام الوحدة الترابية للدولة المعنية بهكذا حالة. على أساس أن يقر الاعتراف الدستوري بالحقوق السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والإدارية، التي ستمنح للجهة أو المنطقة المعنية بالحكم الذاتي. وهذا حال إيطاليا وإسبانيا مثلا.

[2] - المادة 73 من ميثاق الأمم المتحدة.

السيناريو الثاني: إقرار الدولة المكلفة بتسيير الإقليم الذي خضع لحكم ذاتي تحت سيادة تلك الدولة، خلال فترة ما، باستقلاله، بعد ما تكون شروط وخصائص الاستقلال قد تحققت، كما سطرت ذلك المادة 74 أولا، ووفق نص الدستور ثانيا، وكما يقتضي الأمر الواقع ثالثا، إذا ما تعلق النزاع بالمطالبة بالاستقلال من طرف إقليم يتوفر على خصائص القومية العرقية. كما حدث مع إيرلندا والمملكة المتحدة مثلا.

السيناريو الثالث: إقرار الدولة المتكلفة بتسيير الإقليم الراغب في الاستقلال، بمسؤوليتها الدولية في منح الإقليم حكما ذاتيا لمدة أو فترة محددة، أو مأمولة وغير محددة، على أساس القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية وإدارية وأمنية، تمكن الإقليم لاحقا إما من الحصول على الاستقلال أو الاندماج في الدولة، بناء على استفتاء. كما حدث مع إقليم ثيمور الشرقية مثلا.

إن السيناريوهات الواردة أعلاه لا تتفق تماما مع وضعية الأقاليم الصحراوية للمغرب، على اعتبار أن المنطقة لم تكن خاضعة للاستعمار نتيجة لعدم وجود سلطة بها، فالواقع التاريخي للمنطقة يؤكد على أن وجود إسبانيا بالجنوب المغربي جاء نتيجة الهجمة الإمبريالية التي تعرض لها المغرب، والتي أدت إلى إضعافه وإنهاكه على كافة الأصعدة، مما تسبب في غزو بعض مناطقه عسكريا ثم إخضاعه لنظام الحماية بين سنتي 1912و 1956. وعلى إثرها وقع اتفاق مدريد بين فرنسا وإسبانيا بتاريخ 27 نونبر 1912. والذي سمح لإسبانيا بإدارة الأقاليم الشمالية والجنوبية من جنوب وادي درعة حتى وادي الذهب، مع بقائها تحت السلطة المدنية والدينية للسلطان المغربي[3].

وأخذا بعين الاعتبار لهذا السياق التاريخي، فإن حصول المغرب على الاستقلال خلال سنة 1956، أفضى إلى خروج الدولتين المستعمرتين (فرنسا وإسبانيا)، بحيث أن فرنسا خرجت كليا، أما إسبانيا فقد انسحبت من المناطق الشمالية وبقيت بالأقاليم الجنوبية. وبقاؤها لا يمكن أن يفسر إلا في إطار سياق المفاوضات التي قادها المغرب من أجل الحصول على الاستقلال، بحيث أن التفاوض كان على مراحل، وكانت إسبانيا تتخلى تدريجيا على المناطق الصحراوية الجنوبية، ولم تسلمها للمغرب دفعة واحدة. بحيث تم استرجاع مدينة طرفاية سنة 1958 من خلال مفاوضات إسبانية مغربية حتمتها انتفاضة قبائل آيت باعمران، ثم منطقة سيدي إفني سنة 1969 من خلال مفاوضات قادتها الأمم المتحدة. كما قام المغرب باسترجاع إقليم الساقية الحمراء سنة 1975 بفضل المسيرة الخضراء، وإقليم وادي الذهب سنة 1979 من خلال بيعة سكانه لملك المغرب.

كان وراء هذا الأسلوب الذي اتبعته إسبانيا دوافع خاصة بعدم تمكين المغرب من كامل استقلاله، حتى لا يطالب باسترجاع مناطق سبتة ومليلية والجزر الجعفرية، التي سبق لإسبانيا احتلالها في مراحل وظروف تاريخية أخرى. وحينما وصلت إسبانيا إلى الباب المسدود في مفاوضاتها مع المغرب، قامت بخلق جبهة تطالب باستقلال المناطق الصحراوية الجنوبية وأعلنت التخلي عن حكم المنطقة، وانسحبت سنة 1974 تاركة وراءها نزاعا بين الجبهة المزعومة والمغرب وموريتانيا، وهو الأمر الذي دفع بالمغرب إلى عرض النزاع على محكمة العدل الدولية، التي أصدرت حكمها الاستشاري، بينت فيه وجود روابط قانونية بين المنطقة والمغرب وموريتانيا. وهوالحكم الذي بنت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها بتقسيم المنطقة بين المغرب وموريتانيا، بعدما طالبت هذه الأخيرة لاحقا بأحقيتها في إقليم وادي الذهب. وقد كان لها ما أرادت، لكن تحت التهديد والضغط الذي مارسته الميليشيات المسلحة لجبهة البوليساريو المدعومة من بعض القوى الإقليمية، اضطرت إلى الانسحاب من الإقليم، الذي فضل سكانه الإنضمام إلى المغرب، بحيث توافد أعيان وعلماء

[3] - Marchat Henry.La France et L'Espane au Maroc pendant la période du Protectorat (1912-1956). Revue du l'occident musulman et de la Méditerranée. N10. 19971. P 89.

الإقليم إلى عاصمة المملكة المغربية، وقدموا البيعة لملك المغرب، فتم الإعلان عن ضم الإقليم إلى الوحدة الترابية للمغرب سنة 1979.

ومن خلال فحص السياق التاريخي لاندلاع النزاع حول المناطق الصحراوية بالمغرب، ومن خلال مقارنة ذلك بما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة، يتبين بأن هذه القضية تحكمها عدة وقائع قانونية:

-المنطقة لها روابط قانونية بالمغرب.

-المنطقة كانت خادعة للاستعمار الإسباني وبالتالي كان على إسبانيا تسليمها للمغرب.

-البوليساريو لم تخلق كهيئة تحرير خلال الاستعمار الإسباني أو خلال إقدام المغرب على المفاوضات مع إسبانيا.

-تقسيم المناطق من طرف الأمم المتحدة أعطى الحق للمغرب وموريتانيا فقط.

و بوضع هذه المحددات بعين الاعتبار، إلى جانب تفاقم النزاع لما يقارب نصف القرن، فإن المغرب بإقدامه على طرح مقترح الحكم الذاتي ، يكون قد ذهب إلى أبعد ما يقرره القانون الدولي في تسوية هذا النزاع، وهو ما ينسجم مع تطلع المغرب إلى تأسيس نظام سياسي منفتح ومنخرط في النظام الدولي، القائم على إشاعة ثقافة حقوق الإنسان والحريات العامة، كما تدعو إلى ذلك المواثيق الدولية.

وعلى مستوى المواثيق الإقليمية، نص ميثاق الاتحاد الأوربي على مفهوم الحكم الذاتي[4]، حيث أكد على احترامه للمعاهدات التي تم من خلالها تسوية النزاعات الإقليمية والمحلية عن طريق آلية الحكم الذاتي، في إشارة إلى عدة اتفاقيات ودساتير محلية كحالة دستور إيطاليا ودستور إسبانيا، حيث يوجد اعتراف صريح بالحكم الذاتي لعدة أقاليم بهاتين الدولتين.

إن حالة تطبيق الحكم الذاتي كنظام دولي لإدارة شؤون بعض الأقاليم، قد خضع في تقديره وإعلانه على المستوى الدولي إلى اعتبارات عرقية وقومية، بحيث أن الأقاليم التي تستند في مطالبها على حالة التميز القائمة على العرق أو القومية، هي التي أمكن التعامل معها كأقاليم ذات خصوصيات، وبالتالي سعى المنتظم الدولي إلى وضعها في إطار نظام دولي خاص تحت اسم الحكم الذاتي[5]، كنوع من أنواع تقرير المصير في إطار سياسة تصفية الاستعمار، التي تبنتها الأمم المتحدة مباشرة بعد قيام حركات التحرر الوطني وحصول المستعمرات على استقلالها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

ثانيا: التجارب الدولية في ممارسة الحكم الذاتي

تم اعتماد نظام الحكم الذاتي في عدة مناطق ودول من العالم، كإيطاليا وإسبانيا والسودان والعراق وتيمور الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة وإيرلندا الشمالية. وبذلك يتضح أن مفهوم الحكم الذاتي لم يكن قاعدة قانونية دولية مجردة ، بل تم تطبيقه بشكل عملي على عدة أقاليم داخل الدول المذكورة سلفا.

والملاحظ كذلك أن هذه الدول، توجد بها أقاليم تتميز بخصائص النزعة العرقية أو القومية؛ الباسك والأندلس بإسبانيا، الأكراد بالعراق، البروتيستانت بإيرلندا الجنوبية والكاتوليك بإيرلندا الشمالية...مما يدعو إلى التفكير في ضرورة قيام هذا المبدأ (العرقي/ القومي) كأساس لإنشاء الحكم الذاتي بالمفهوم الدولي.

---

[4] - المادة 4 من معاهدة الاتحاد الأوربي، تقول: " يحترم الاتحاد المساواة بني الدول الأعضاء أمام المعاهدات وهوياتها الوطنية المتأصلة في هياكلها السياسية والدستورية ، بما في ذلك الحكم الذاتي الإقليمي والمحلي.

[5] - محمد بوبوش: مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدولي والدستوري. مقال منشور على الرابط التالي:https://droitmarocma.blogspot.com

ومن خلال هذه الأمثلة، تستلزم قضية الصحراء المغربية وضعها ضمن سياقات هذه التجارب لفك خيوط اللبس التي تكتنفها، بحيث نجد أن طرح المملكة المغربية وطرح جبهة البوليساريو يستند إلى نفس المرجعية الدولية، وهي حرية تقرير المصير. غير أن كلا الطرفين يكيف هذا المرتكز حسب معطياته الذاتية؛ فجبهة البوليساريو تعتبر الصراع مع المغرب أزمة تصفية استعمار، وهو الذي جعلها تتشبث بمطلب الانفصال، معتبرة بأن الأمر يتعلق بشعب صحراوي له خصائصه العرقية والقومية المختلفة عن الشعب المغربي.

في حين، يدافع المغرب على وحدته الترابية، معتبرا أن الأقاليم الصحراوية جزء من التراب الوطني، لأنها كانت عبر التاريخ خاضعة للسيادة المغربية، ويستدل على ذلك بمجموعة من الشواهد التاريخية[6]، لعل أبرزها بيعة أهل الجنوب للملوك العلويين منذ قرون خلت. فضلا عن كون الشعب الصحراوي، شعب مندمج في الهوية المغربية، وهو ما يعطي

---

[6] - يمكن الرجوع إلى هذه الشواهد في المقال التالي: الشواهد التاريخية والسياسية على مغربية الصحراء. المنشور على الرابط التالي " HTTPS://SAHARANEWS24.WORDPRESS.COM/2015/01/04

وهي عديدة وموثقة بمراجع تاريخية، ويمكن ذكر بعضها كالتالي:

1 - رسالة السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان إلى الشيخ الحبيب بيروك، يأمره فيها بتوجيه أسير إسباني قبض عليه الصحراويون إلى تارودانت أو إلى الصويرة، ويلح عليه في وجوب احترام السفن التي تتحطم على سواحل الصحراء وتوجيه ما بها إلى سلطات المخزن بالعاصمة.

2- رسالة السلطان الحسن الأول إلى الحبيب ابن الشيخ مبارك الوادنوني الجلمي، عن موضوع القبض على الخارجين من الإسبان في سواحل مدينة الصويرة.

3- رسالة المولى الحسن الأول إلى إبراهيم بن مبارك الزركي، تفيد أن السلطان أضفى عليه حلل التوقير والاحترام والتعظيم، وحرره من جميع التكاليف المخزنية والوظائف السلطانية، عدا الزكوات فهو فيها كغيره.

4- سالة السلطان المولى عبد العزيز إلى الشيخ ماء العينين سنة 1905م، في موضوع الحالة المرتبكة التي أوجدها في الصحراء المغربية الاعتداء المسلح الذي قامت به الجيوش الفرنسية.

5- رسالة مولاي عبد العزيز إلى القائد إبراهيم الشتوكي التكني، يسند له النظر في مراقبة السواحل من طرفاية إلى رأس بوجدور.

6- كتاب مولاي عبد العزيز إلى القائد محمد الأمين والقائد بن الأمين بن عبد الله، يكلفهما بمقتضاه بحراسة مراسي الجنوب.

7- رسالة المولى عبد الحفيظ بن الحسن إلى القائد محمد بن بلال والقائد إبراهيم بن مبارك من قواد إزركين من تكنة، يأمرهما فيها بطرد أحد النصارى من البحر بطرفاية وبمنع كل من يرد من القبائل للبيع والشراء معه.

8- بيعة قبائل أهل الساحل والقبلة ودليم وبربوش والنغافرة ووادي مطاع وجرار وغيرهم، للمولى إسماعيل، وكان ذلك سنة 1089هـ/ 1678م عندما غزا صحراء السوس، فبلغ أقا وطاطا وتيشيت وشنجيط وتخوم السودان، وقد تزوج آنذاك المولى إسماعيل السيدة الحرة خناثة بنت الشيخ بكار المغفري.

9- بيعة أهل توات للسلطان عبد الملك بن مولاي إسماعيل سنة 1140هـ/ 1728م.

10- بيعة للسلطان مولاي عبد الرحمان بن هشام بمبادرة أحد الشيوخ الأعلام من صحراء شنكيط، وهو ابن طوير الجنة الطالب أحمد المصطفى الشنكيطي التشيني الوداني

11- بيعة لمولاي عبد الرحمان أيضا من الشيخ المختار الكنتي الحفيد ابن محمد بن المختار.

12- بيعة لمولاي عبد الرحمان أيضا للشيخ أحمد البكاي بن محمد بن المختار الكنتي.

13- بيعة للسلطان محمد الرابع من إمام تندوف الشيخ محمد المختار ابن الأعمش الجنكي، وفيها يعلن عن بيعة الإقليم للسلطان العلوي محمد الرابع.

14- بيعات الشيخ ماء العينين إلى السلاطين المغاربة، والذي كانت علاقاته بالحكومة الشريفة على أحسن وجه، ذلك أنه كان يعتبر فيما بين سنتي 1888 و1900 نائبا للمخزن في الصحراء لا فرق بينه وبين نواب السلطان في مراكش ومكناس وتافيلالت.

كذلك قام المغرب بعدة معاهدات:

- المعاهدة المبرمة بين المغرب وإسبانيا في فاتح مارس 1767م، حيث نصت في المادة 18 على أن السيادة المغربية تمتد إلى ما وراء وادي نون، أي أنها تمتد إلى جنوب المنطقة المجاورة للساقية الحمراء .وهو ما ذهبت إليه كل الاتفاقيات الدولية اللاحقة، وكرست سيادة المغرب على صحرائه إلى ما وراء وادي نون.
- المعاهدة المبرمة بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية في 1786م والمجددة عام 1836م.
- الاتفاقيتان اللتان أبرمهما المغرب مع بريطانيا في 9 دجنبر 1856م، بالإضافة إلى المعاهدة الإسبانية المغربية المبرمة يوم 20 نونبر 1861م .
- المعاهدة ا المبرمة بين المغرب وبريطانيا بتاريخ 13 مارس 1895م لتي سجلت اعترافا مباشرا وبشكل صريح بانتماء الأقاليم الصحراوية للدولة المغربية وسلامة الممارسة السلطانية به، وتضمنت اعترافا إنجليزيا بحقوق المغرب في كامل صحرائه. وأكدت أنه ليس لأحد الحق في النزول بها إلا بإذن خاص من سلطان المغرب.

الشرعية التاريخية والقانونية للطرح المغربي في مواجهة طرح جبهة البوليساريو. وعلاوة على ذلك، فالتراث الأكاديمي يزخر بالحقائق التاريخية على مغربية الصحراء، كما تدل على ذلك بعض الكتابات[7].

وأمام هذا الجدل حول مشروعية أي طرف في الدفاع عن أطروحته، وبالتالي امتلاك السيادة على أقاليم الصحراء المغربية، كان لابد من توجيه البوصلة نحو بعض التجاري الأقرب إلى هذه الوضعية. وهو ما يحيلنا على قضية إيرلندا الشمالية والمملكة المتحدة.

إن حيثيات الصراع بين إيرلندا الشمالية والمملكة المتحدة تعود إلى عدة قرون خلت، على اعتبار أن الوجود البريطاني بإيرلندا يمتد إلى القرن 12م[8]، بحيث أن إيرلندا كانت خاضعة لحكم وسيادة هذه الأخيرة قبل أن تسقط بدورها في الاستعمار الهولندي. ومع استقلالها في القرن 18، أعادت بريطانيا سيطرتها على إيرلندا إلى حدود سنة 1920م حيث أصدرت قانونا لإنشاء إقليمين بإيرلندا (الشمال والجنوب) يتمتعان بالحكم الذاتي في أفق الوحدة. لكن استمرار حرب الاستقلال (1919-1920م) ، دفع إلى توقيع معاهدة بينهما، أصبحت بموجبها إيرلندا الجنوبية مستقلة، وبقيت الشمالية خاضعة لحكم ذاتي إلى يومنا هذا.

يتبين من خلال هذه التجربة، أن الحكم الذاتي بالنسبة لإيرلندا، لم يتم في ظرف زمني قصير، بل امتد الأمر لعدة قرون، كما أنه لم يحظى بقبول سكان إيرلندا الجنوبية بحكم وجود مذهب ديني كاثوليكي، عكس ساكنة الشمال التي تتقاسم مع المملكة المتحدة نفس المذهب الديني البروتستانتي.

نستنتج من خلال هذه التجربة، أن اختلاف العرق والقومية في إيرلندا، كان عاملا محفزا على المطالبة بالحكم الذاتي، غير أنه في قضية الصحراء المغربية، لا يبدو الأمر من هذا القبيل على اعتبار أن سكان الأقاليم الصحراوية لهم نفس اللغة والدين والعرق، إلى جانب عدد كبير من الصحراويين المغاربة الموزعين على مختلف مناطق ومدن المملكة المغربية. هذا فضلا على اندماجهم السياسي والإداري والاقتصادي في مختلف مؤسسات الدولة المغربية.

المحور الثاني: و اقعية الحكم الذاتي كحل لتسوية النزاع حول الصحراء المغربية.

أصر المغرب في معرض طرحه لمقترح الحكم الذاتي أمام هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الإقليمية على وصفه بالمقترح " الواقعي"، نظرا لعدم قدرة الحلول السابقة على حل النزاع من جهة، و كذلك للتغيرات الجيواستراتيجية التي شهدها العالم والفضاء المحيط بمنطقة النزاع، خاصة على مستوى منطقة الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل بإفريقيا جنوب الصحراء.

أولا: استنفاذ الحلول التقليدية في تسوية ملف الصحراء المغربية

منذ اندلاع النزاع حول منطقة الصحراء المغربية سنة 1975، اتخذت أطراف النزاع عدة حلول من اجل تثبيت مصداقية طرحها أمام المنتظم الدولي، وكذلك من أجل بسط سيطرتها على منطقة الصحراء. ويمكن استعراض هذه الحلول كالتالي:

---

[7]- انظر مثلا:

Dr OSKAR LENZ : TIMBOUCTOU, VOYAGE AU MAROC , AU SAHARA ET AU SOUDAN. Traduit de l'allemand avec l'autorisation du l'auteur par PIERRE LEHAUTCORT. PARIS LIBRAIRIE HACHETTE.1886.

[8] -M.J. Godron : histoire de L'Irlande depuis les temps les plus reculés jusqu'à l'acte d'union avec la grande Bretagne en 1801.traduction de Pierre lamontagne. librairie française et étranger de Parsons. Paris tom1,1808.

أ-القضاء الدولي: عرض المغرب مشكل النزاع على محكمة العدل الدولية سنة 1975، وأصدرت رأيها الاستشاري[9]، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في تقسيم منطقة الصحراء بين المغرب وموريتانيا، على اعتبار أنه توجد روابط قانونية بين المنطقة والمغرب من جهة، والكيان الموريتاني من جهة ثانية. وهو الأمر الذي دفع بجبهة البوليساريو إلى التصدي لهذا التقسيم عبر الضغط على المغرب وموريتانيا عسكريا، مما تسبب في تنازل موريتانيا عن إقليم وادي الذهب، فالتجأ أعيان الإقليم إلى المغرب، وبايعوا الحسن الثاني سنة 1979م. ليبقى النزاع بين جبهة البوليساريو والمغرب حول الصحراء.

ب: العمل المسلح: مباشرة بعد تشكيل جبهة البوليساريو، قامت بربط عدة اتصالات مع دول إفريقية وأخرى تنتمي إلى المعسكر الثوري، مثل كوبا والجزائر وليبيا[10] والاتحاد السوفيتي، وانخرطت في المعسكر الاشتراكي باعتبارها قوة تحرير وطني، مما مكنها من الحصول على الدعم العسكري، فخاضت عدة حروب ضد المملكة المغربية[11]، لم تستطع من خلالها بسط نفوذها على الأقاليم الصحراوية، فأخذت من منطقة تيندوف فوق التراب الجزائري ملجأ لها. واستمر النزاع العسكري حتى سنة 1991م، لتتدخل الأمم المتحدة وتفرض وقف إطلاق النار وإقرار منطقة عازلة[12].

ج- الاستفتاء: بعد توقف آلة الحرب، التجأ الطرفان إلى الحلول الدبلوماسية من خلال عرض الأمر على الهيئات الدولية المعنية بفض النزاعات وفق آليات وقواعد القانون الدولي. فعملت الأمم المتحدة على إرسال مبعوثين إلى المنطقة[13] بهدف اقتراح حلول عملية كان أولها تقرير المصير عن طريق آلية الاستفتاء. لكن العملية فشلت بسبب عدم قدرة كل طرف على إثبات صحة ومصداقية إحصاء السكان الملزمين بالاستفتاء. وهو ما جعل من هذه الآلية غير قابلة للتطبيق على أرض الواقع خاصة مع تشبث المغرب بإحصاء السكان الموجودين بالمناطق التي هي في حكم سيطرته الميدانية.

وأمام هذه المحاولات الفاشلة، لفض هذا النزاع، أقدم المغرب سنة 2007م على طرح مبدأ الحكم الذاتي، والذي رسم من خلاله خطوط تنفيذه على المنطقة.

د: الحكم الذاتي: المقترح المغربي: قدم المغرب سنة 2007 وثيقة الحكم الذاتي إلى الأمم المتحدة، من أجل عرضه على الأطراف المعنية بالنزاع، تجاوبا مع دعوة مجلس الامن الدولي للبحث عن حل سياسي متفاوض بشأنه وواقعي. وطرحت هذه الوثيقة مقترحات عملية فيما يخص تدبير منطقة الصحراء، شملت المجال التشريعي والتنفيذي والقضائي.

- ✓ تشريعيا؛ أخصت هذه الوثيقة جهة الصحراء بسلطة تشريعية محلية[14]، تحت إسم برلمان الجهة، والذي يتم انتخابه من طرف سكان القبائل الصحراوية، وفق انتخابات مباشرة. ويسهر على إصدار القوانين والقوانين التنظيمية ومراسيم القوانين وفق حاجيات سكان الجهة، وبالشكل الذي يساهم في تنميتها اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، لكن دون الخوض في القضايا التي تمثل اختصاصا حصريا للدولة المغربية، والمتعلقة بالسيادة والعملة

---

[9] - موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1948-1991م). منشورات الأمم المتحدة. ص.ص: 132-134.

[10] - Thomas de Saint Maurice: Sahara occidental 1991-1999 l'enjeu du référendum d'autodétermination. L'Harmattan.2000.P19.

[11] - معركة البيرات 1979 – معركة ابطيح وراس الخنفرة 1980 – معركة طانطان 1979 – معركة الكوركيز 1979 – معركة السمارة 1979 معركة كلتة زمور 1981 – معركة عظم الريح 1980 – معركة الحوزة 1984 – معركة الفارسية 1987 – معركة امغالا 1989...

[12] - قرار وقف إطلاق النار الصادر عن مجلس الأمن تحت رقم 690 والقاضي بإنشاء بعثة أممية تحت اسم المينورسو، الصادر بتاريخ 29 أبريل 1991م ، والذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 16 شتنبر 1991م.

[13] - جوهانس مانس (1990-1991م) صاحب زاده يعقوب خان (1992-1994م) إريك جنس (1997-1994م) جيمس بيكر (1997-2004م) الفار ودي سوتو (2004-2005م) بيتر فان والسوم (2005- 2007م) كريستوفر روس (2009-2012م) هورست كوهلر (2017-2019م) ستيفان دي ميستورا (2021).

[14] - وثيقة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب للأمم المتحدة سنة 2007. البند 16.

والعلم والنشيد الوطني والأمن والدفاع والعلاقات الخارجية، والاختصاصات الممنوحة للملك بصفته أميرا للمؤمنين[15].

- ✓ تنفيديا: نصت هذه الوثيقة على تشكيل حكومة، منبثقة عن البرلمان المحلي[16]، ويخضع تعيين رئيسها لموافقة البرلمان المحلي والملك[17]. تعمل على تدبير الشأن المحلي للسكان بالجهة، بتعاون مع مندوب الحكومة المغربية[18].
- ✓ قضائيا: اقترح المغرب تشكيل جهاز قضائي خاص، تحدد هيكلته و مستويات التقاضي عبره وشروطه الوظيفية، الجهة المعنية بالحكم الذاتي. وفق المقتضيات القانونية التي تسنها هيئاتها التشريعية والتنفيذية، و"دون إخلال باختصاصات المجلس الأعلى والمجلس الدستوري للمملكة"[19].

ثانيا: تغيير الوضع الجيواستراتيجي لمنطقة النزاع

منذ عقدين من الزمن، تبنى المغرب خيار الجهوية كمبدأ لامركزي في تدبير الشؤون المحلية، وأعطى اهتماما كثيرا لجهة الصحراء، وذلك على كافة المستويات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية...

سياسيا: طورت المملكة المغربية خطابها السياسي على المستوى الداخلي والخارجي، بحيث عبرت الدولة المغربية عن موقفها من قضية النزاع حول الصحراء المغربية بشكل واضح. ونجد في طليعة هذا التصور، الطرح الذي أفصح عنه ملك المغرب في ذكرى "ثورة الملك والشعب" سنة 2022، والذي اعتبر فيه الصحراء "نظارته" التي يرى بها العالم، ويقيس بها المعنى الحقيقي لأصدقاء المغرب[20]. بحيث طلب من الدول "شركاء المغرب التقليديين والجدد، والتي تتبنى مواقف غير واضحة بخصوص مغربية الصحراء، أن توضح مواقفها وتراجع مضمونها بشكل لا يقبل التأويل"[21]، معتبرا أن ملف الصحراء "هو المعيار الواضح والبسيط، الذي يقيس به صدق الصداقات، ونجاعة الشراكات[22]."

وتم فتح ملف الصحراء المغربية أمام الفاعلين السياسين، من خلال عمل الأحزاب السياسية، التي أصبحت تقوم بدورها التأطيري في شأن كل ما يرتبط بهذة القضية، من خلال تواصلها الجماهيري، خاصة في فترة الانتخابات، إذ تحظى جهات الصحراء بتنافس سياسي قوي، تعكسه نسبة المشاركة السياسية للأقاليم الصحراوية، والتي تحتل فيها المرتبة الأولى على مستوى المشاركة، مقارنة بباقي جهات المملكة. فقد سجلت جهة العيون الساقية الحمراء 66.94 بالمئة، وجهة كلميم وادي نون 63.76 بالمئة، وجهة الداخلة وادي الذهب 58.33 بالمئة، فيما كانت النسة الوطنية هي 50.18 بالمئة[23].

وفضلا عن المكانة السياسية، التي أصبحت تحظى بها قضية الصحراء، لدى الأحزاب على مستوي التنافس السياسي التمثيلي، فقد باتت تحتل أيضا مكانة بارزة في العلاقات الخارجية للأحزاب المغربية، في إطار الدبلوماسية الموازية. بحيث أصبحت الأحزاب المغربية تعمل على تسويق مقترح الحكم الذاتي كحل واقعي لقضية الصحراء، من خلال لقاءاتها مع قادة الأحزاب الأجنبية، التي تتقاسم معها نفس المرجعية والمبادئ السياسية، سواء في إطار الاشتراكية الأممية، كما يفعل مثلا

---

[15] - وثيقة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب للأمم المتحدة سنة 2007. البند 14.
[16] - وثيقة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب للأمم المتحدة سنة 2007. البند 21.
[17] - وثيقة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب للأمم المتحدة سنة 2007. البند 20.
[18] - وثيقة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب للأمم المتحدة سنة 2007. البند 21.
[19] - وثيقة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب للأمم المتحدة سنة 2007. البند 23.
[20] - خطاب الملك محمد السادس ليوم 20 غشت 2022 في ذكرى "ثورة الملك والشعب".
[21] - خطاب الملك محمد السادس ليوم 20 غشت 2022 في ذكرى "ثورة الملك والشعب".
[22] - خطاب الملك محمد السادس ليوم 20 غشت 2022 في ذكرى "ثورة الملك والشعب".
[23] - بلاغ وزارة الداخلية المغربية حول نتائج انتخابات 08 شتنبر 2021، الصادر بتاريخ 08 شتنبر 2021.

حزب الاتحاد الاشتراكي[24]. أو الأممية الليبرالية، كحزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الحركة الشعبية [25] .

اقتصاديا: انخرط المغرب في بناء المناطق الصحراوية من خلال بلورة مشاريع التنمية المحلية، مما أدى إلى فتح أوراش كبرى سواء على مستوى البنية التحتية (الطرق، الموانئ والمطارات)، أو على مستوى خلق فرص الاستثمار في مجال الصيد البحري والفلاحة، وهو ما جعل من منطقة الصحراء قاعدة لبناء علاقات تجارية مع إفريقيا جنوب الصحراء ومع أوربا.

فمنذ عودة المغرب إلى الاتحاد الأوربي سنة 2017، فتح استثمارات كبرى مع الدول الإفريقية سواء في مجال الطاقة أو الأسمدة الكيماوية أو في مجال المال والأعمال، والتي تكللت بعدة اتفاقيات مع هذه الدول[26]، لعل أبرزها اتفاقية تنفيذ المشروع الطاقي الكبير الذي يربط حقول الغاز بدولة نيجيريا بالمغرب في اتجاه القارة الأوربية.

لقد استثمر المغرب هذه الجهود في كسب عدة نتائج سياسية، تجسدت في الاعتراف بجدية وواقعية المقترح المغربي، المتمثل في منح الحكم الذاتي لأقاليم الصحراء، مع التأكيد على خضوعها لسيادته. كما أدى ذلك إلى تغيير الموقف الأوربي، بالقبول الصريح لسيادة المغرب على منتوجات الأقاليم الصحراوية، من خلال كسبه لرهان الحرب القضائية التي شنتها جبهة البوليساريو داخل المحكمة الأوربية[27]. فضلا عن اعترافه بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية وواقعية مقترح الحكم الذاتي.

أمنيا: باتت مناطق الصحراء مهددة للسلم والأمن الدوليين نظرا لارتباط المنطقة بأنشطة عسكرية مشبوهة لجبهة البوليساريو بفعل تحكمها في منطقة الصحراء الشرقية بالجزائر، وانفتاحها على ميليشيات إرهابية في نظر المجتمع الدولي، كالميليشيات التي تحارب في مالي والنيجر وتشاد وليبيا وتونس[28]، وقد سجلت الآونة الأخيرة عدة أحداث إرهابية بالمنطقة، الأمر الذي أصبح ينظر إليه من طرف المجتمع الدولي كعمل إرهابي تخريبي، وهو ما يؤكد جدية المغرب في مطلبه، بعدم قدرة ميليشيات على تأسيس كيان بالصحراء، لكونه سيكون لقمة صائغة لدى الإرهابيين الذين يتربصون بدول المنطقة، مما سيعمل على زعزعة استقرارها وتعطيل مصالح القوى الدولية.

وأمام هذه التحديات الأمنية المهددة لمصالح المجتمع الدولي، انخرط المغرب إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، في اتفاق عسكري، يقوم على تنفيذ مناورات عسكرية بالمناطق الصحراوية بشكل سنوي في إطار عملية "أسد الصحراء"،

---

[24] - في هذا الصدد قام حزب الاتحاد الاشتراكي بزيارة للحزب الاشتراطي بزيارة عدة دول من أمريكا الجنوبية للتعريف بقضية الصحراء المغربية والدفاع عن الوحدة الترابية للمغرب. انظر المقال المنشور على الموقع الالكتروني لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية: Usfp.ma. تحث عنوان : وفد كن المكتب السياسي يزور دولا من أمريكا اللاتينية. تم تصفحه بتاريخ: 18 مارس 2023 على الساعة 17h20.

[25] - في هذا الإطار قام حزب التجمع الوطني للأحرار بالمشاركة في المؤتمر 60 للأممية الليبرالية ، وكان موقفه واضحا في الدفاع عن الوحدة الترابية للمغرب. انظر المقال المنشور على الموقع الالكتروني لحزب االتجمع الوطني للأحرار rni.ma. تحث عنوان : وفد التجمع يتباحث مع وفود الأحزاب المشاركة غي المؤتمر الستون للأممية الليبرالية. تم تصفحه بتاريخ: 18 مارس 2023 على الساعة 18h30.

[26] - مقال تحت عنوان: متابعة الأجرأة الفعلية للاتفاقيات المبرمة بين المغرب وعدد من الدول الإفريقية منشور على الرابط التالي: maroc.ma والذي جاء فيه أنه إلى حدود 2014م وقع المغرب مع الدول الإفريقية 91 اتفاقية، أيضا تمكن المغرب من إبرام 104 اتفاقية تعاون في جميع المجالات التنموية مع دول إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة الممتدة من 2013-2017م. للمزيد يرجى تصفح المقال التالي: التحركات المغربية تجاه إفريقيا : " الأهداف والقيود" منشور على الموقع التالي: siyssa.org.eg/news.

[27] -في سنة 2016 قضت المحكمة الأوربية بأن اتفاق التجارة الحرة بين المغرب والاتحاد الأوربي لا يمكن أن يطبق في الصحراء الغربية. لكن البرلمان الأوربي لم يأخذ بذلك، واعتبر الإقليم يدخل ضمن اتفاق 2013م المبرم بين الاتحاد الأوربي والمغرب. كما أن المفوضية الأوربية اعتبرت الاستمرار في الاستثمار بالمناطق الصحراوية يشكل عامل استقرار يحد من إشكالية الهجرة الدولية. وللمزيد يرجى الاطلاع على المقال التالي:(محكمة العدل الأوربية تنظر مجددا في ملف الصحراء الغربية) مقال منشور على الرابط التالي:https:dw.com/ar.

[28] - تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الموجه لمجلس الأمن بتاريخ 09 يناير 2014م، عن الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة بمساعدة الدول والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية في إفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب.

وذلك للتدريب على كافة السيناريوهات المحتملة لأي تدخل عسكري بالمنطقة، قد يعرقل مصالح الأمن الاقتصادي للمجتمع الدولي.

لقد شكل هذا التعاون المغربي الأمريكي الأمني، اختراقا مغربيا دبلوماسيا تجسد في اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بسيادة المغرب على صحرائه. وهو ما شكل تحولا كبيرا في تسوية هذا النزاع بحيث تلته عدة دول كبرى في الاعتراف بسيادة المغرب مثل ألمانيا وإسبانيا وبلجيكا.

خلق الاعتراف الأمريكي بسيادة المغرب على الصحراء، بالإضافة إلى إسرائيل تغيرا جدريا في إدارة النزاع مع خصوم المغرب، بحيث ساهم هذا التحول في فتح آفاق أخرى للتعاون الدبلوماسي وذلك من خلال فتح الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية مع الدول الأوربية، كمشروع الربط القاري بالطاقة الشمسية بين المغرب والمملكة المتحدة، والذي ستكون الصحراء المغربية هي قاعدته الأساس.

قانونيا: أصبحت القضية خاضعة للقانون الدولي، من خلال عمل هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي[29]. وفي هذا الصدد، باتت الأمم المتحدة تسهر على الدعوة إلى الدخول في مفاوضات مباشرة بين المغرب وجبهة البوليزاريو، مع التشديد على مشاركة الدولتين الجارتين بالشكل الذي يوضح مواقفهما، من أجل الدفع بعملية التسوية السياسية لهذه القضية. وذلك ما دأب مجلس الأمن الدولي على إقراره منذ تقديم المغرب لمقترح الحكم الذاتي سنة 2007، مع التوجه نحو التشديد على أربعة مواقف أساسية[30]:

- دعوة طرفي النزاع إلى مباشرة المفاوضات السياسية.
- دعوة الدولتين الجارتين إلى الانخراط في مسلسل التسوية السياسية الذي تقوده الأمم المتحدة، من خلال تقديم الدعم لعمل مبعوث الأمم المتحدة.
- الدعوة إلى الاستمرار في عملية إحصاء اللاجئين بمخيمات تندوف.
- الدعوة إلى البحث عن حل سياسي واقعي[31].

خاتمـــة:

أصبح مفهوم الحكم الذاتي يشكل قاعدة دولية لتسوية النزاعات الإقليمية، المرتبطة بطلب الانفصال عن الدولة الأمة، من طرف بعض الكيانات. ويمكن اعتباره كحل واقعي في مقابل مطلب الانفصال، الذي يتطلب توفر بعض الشروط المتعلقة بالعناصر المشكلة لهوية هذه الوحدات، كالعرق والدين واللغة والتاريخ. كما جاءت بذلك التجارب الدولية. إلا أن حالة النزاع حول الصحراء المغربية تبقى مختلفة عن ذلك، نظرا لعدم توفر شروط الانفصال من جهة، ولوجود الكيان المطالب بالانفصال خارج حدود الدولة الأمة من جهة ثانية. ولاستنفاذ الحلول التقليدية لتسوية النزاعات الدولية من جهة ثالثة.

كذلك، ساهمت المتغيرات الجيواستراتيجية، على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني-العسكري، وعلى مستوى

---

29 - أنظر قرارات مجلس الأمن الدولي التالية:
2007(1783) / 2007(1754) / 2008(1813) / 2009 (1871)/ 2010(1920) 2011(1979) / 2012(2044) / 2013(2099) / 2014(2152) / 2015(2218) / 2016(2285) / 2017(2351) / 2018(/2414) / 2019(2468) / 2020(2548) / 2021 (2494) .

30 - قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2654 الصادر سنة 2022.

31 - تنص الفقرة الثانية من قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2654 لسنة 2022: على " ضرورة التوصل إلى حل سياسي واقعي وعملي ودائم ومقبول للطرفين"

القانون الدولي، في تغيير مواقف القوى الدولية من النزاع بين المغرب وجبهة البوليساريو حول منطقة الصحراء، بحيث ارتفع عدد الدول المساندة لمقترح الحكم الذاتي، مقابل تراجع الاعتراف الدولي بكيان الجمهورية الصحراوية الديمقراطية. كما أن مجلس الأمن الدولي تحمل مسؤولية حل النزاع، من خلال التتبع الدوري لعمل كل الأطراف المعنية بهذا النزاع، وتحت إشراف الأمم المتحدة. وبذلك يمكن القول بأن جوهر النزاع قد انتقل من البند السابع لميثاق الأمم المتحدة، حيث كان ينظر إليه كنزاع دولي يستدعي تدخل المجتمع الدولي وفق الآليات القانونية الدولية المعترف بها (الجزاءات العسكرية وغير العسكرية)، إلى البند السادس الذي يستدعي القيام بتسوية سلمية.

المراجع:

أولا: القوانين

1 - ميثاق الأمم المتحدة.

2 - معاهدة الاتحاد الأوربي

3 - قرارات مجلس الأمن الدولي رقم:

2007(1783) / 2007(1754) / 2008(1813) / 2009(1871) / 2010(1920) 2011(1979) /

2012(2044) / 2013(2099) / 2014(2152) / 2015(2218) / 2016(2285) / 2017(2351) .

4 - وثيقة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب للأمم المتحدة سنة 2007

5 - بلاغ وزارة الداخلية المغربية حول نتائج انتخابات 08 شتنبر 2021، الصادر بتاريخ 08 شتنبر 2021.

ثانيا: الأحكام القضائية

1- موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية (1948-1991م). منشورات الأمم المتحدة.

ثالثا: التقارير

1- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الموجه لمجلس الأمن بتاريخ 09 يناير 2014م، عن الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة بمساعدة الدول والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية في إفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب.

رابعا: الخطب الملكية

1 - خطاب الملك محمد السادس ليوم 20 غشت 2022 في ذكرى "ثورة الملك والشعب".

خامسا: المراجع الأجنبية:

1- Marchat Henry.La France et L'Espane au Maroc pendant la période du Protectorat (1912-1956). Revue du l'occident musulman et de la Méditerranée. N10. 19971.

2- Thomas de Saint Maurice: Sahara occidental 1991-1999 l'enjeu du référendum d'autodétermination. L'Harmattan.2000

3- Dr OSKAR LENZ : TIMBOUCTOU, VOYAGE AU MAROC , AU SAHARA ET AU SOUDAN. Traduit de l'allemand avec l'autorisation du l'auteur par PIERRE LEHAUTCORT. PARIS LIBRAIRIE HACHETTE.1886.

4- M.J. Godron : histoire de L'Irlande depuis les temps les plus reculés jusqu'à l'acte d'union avec la grande Bretagne en 1801.traduction de Pierre lamontagne. librairie française et étranger de Parsons. Paris tom1,1808.

سادسا: المو اقع الإلكترونية:

1 - محمد بوبوش: مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدولي والدستوري. مقال منشور على الرابط التالي:https://droitmarocma.blogspot.com

2 - الشواهد التاريخية والسياسية على مغربية الصحراء. منشور على الرابط التالي " HTTPS://SAHARANEWS24.WORDPRESS.COM/2015/01/04

3 - الأجرأة الفعلية للاتفاقيات المبرمة بين المغرب وعدد من الدول الإفريقية منشور على الرابط التالي: maroc.ma

4 - التحركات المغربية تجاه إفريقيا : " الأهداف والقيود" منشور على الموقع التالي: siyssa.org.eg/news.

5 - محكمة العدل الأوربية تنظر مجددا في ملف الصحراء الغربية: مقال منشور على الرابط التالي:https:dw.com/ar.

6 - الموقع الإلكتروني لحزب التجمع الوطني للأحرار: rni.ma

7 - الموقع الإلكتروني لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية: Usfp.ma

المجلد الخامس/العدد العشرون حزيران- يونيو 2023

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل
Journal of African Studies and the Nile Basin

ISSN 2569-734X

التراث اللامادي الأمازيغي المغربي " إقليم أزيلال نموذجا".

The Moroccan Berber Intangible Heritage "Azilal Province as a Model".

يوسوفي كريم[1]

الملخص: يمثل التراث بمختلف أشكاله وتجلياته ذاكرة الشعوب والأمم، ولا يمكن بناء الحاضر واستشراف المستقبل دون هوية تراثية تشكل الإرث التراكمي الذي يتحقق نتيجة تعاقب الأجيال والأحداث، وهذا ما يعطي لأية منطقة جغرافية تلك الخصوصيات التي تنفرد بها مقارنة بباقي المناطق والمجالات. ونظرا لأهمية الموضوع، سأقوم في هذا المقال، برصد بعض المقومات التراثية خاصة اللامادية بمنطقة أزيلال، عبر استقراء نماذج من التراث اللامادي ومنها الأمثال الأمازيغية عبر ترجمتها إلى اللغة العربية.

الكلمات المفاتيح: أزيلال، التراث، التراث اللامادي، الذاكرة، الأمثال الشعبية.

Abstract : Heritage in its various forms and manifestations represents the memory of peoples and nations, and it is not possible to build the present and foresee the future without a heritage identity that constitutes the cumulative legacy that is achieved as a result of the succession of generations and events, and this is what gives any geographical region those characteristics that are unique to it compared to other regions and fields. Given the importance of the subject, in this article, I will monitor some of the heritage elements, especially the immaterial ones, in the Azilal region, by extrapolating examples of the immaterial heritage, including Amazigh proverbs, by translating them into Arabic.

Keywords: Azilal, heritage, intangible heritage, memory, popular proverbs.

مقدمة:

لا أحد ينكر أهمية التراث بشتى أصنافه سواء كان ماديا أو غير مادي، باعتباره الذاكرة التي تجسد ثقافة كل أمة من الأمم و بها تعتز، وأحد الدعائم الأساس التي ترتكز عليها ثقافة أي شعب من الشعوب، و من خلاله يثبت هويته الشخصية، ويفتخر بحضارته و ذاتيته عبر العصور التاريخية.

ويمثل المغرب أحد أهم الدول التي شهدت عبر تاريخها العريق تلاقحا ثقافيا، وحضاريا، ولغويا، ودينيا، مما أعطى في النهاية إرثا غنيا وتراثا متنوعا، تشكلت عناصره من خصوصيات محلية، ومؤثرات وافدة، منها: الأمازيغية، الفنيقية، القرطاجية، الرومانية، الوندالية، العربية، الإفريقية، الأورربية. وأدت هذه الخصوصيات المحلية والمؤثرات الوافدة إلى تكوين خريطة تراثية متنوعة وغنية في مضامينها وأبعادها الرمزية.

ويزخر المغرب بأصناف مختلفة من التراث، فهناك التراث الشفوي: ويضم الروايات والحكايات والموسيقى والأساطير والزجل والأمثال الشعبية... والتراث المكتوب كالوثائق والمخطوطات والنصوص...والتراث المبني مثل: المدن العتيقة(فاس، الصويرة، مكناس، مراكش، تطوان...)، والأسوار والقناطر والقصور والمخازن الجماعية والأضرحة...ثم التراث المنقول

[1] طالب باحث، مختبر المغرب والعوالم الإفريقية والعربية والإسلامية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة السلطان المولى سليمان، بني ملال.

كالقطع الأثرية والنقود والحلي والأواني الخزفية والأسلحة القديمة، وغيرها من الأدوات المنزلية والفلاحية والحرفية. علاوة على المواقع الأثرية المختلفة التي تؤرخ لتعاقب الحضارات على المجال المغربي.

ومن المناطق التي تزخر بدورها بأصناف متنوعة من التراث نجد إقليم أزيلال، هذه الرقعة الجغرافية التي يغلب عليها الطابع الجبلي، وتعتمد في اقتصادها على الرعي والزراعة المعاشية، تشهد تنوعا في تراثها الأمازيغي، سواء المادي(مخازن جماعية، قصبات، زوايا، مزارات طبيعية، سكن تقليدي، أدوات الإنتاج التقليدية،...)، واللامادية(طبخ، زي، أمثال، حكايات، رموز مختلفة، معتقدات،...). وهذا التنوع يشكل رافدا أساسيا لتحقيق التنمية المحلية بالإقليم.

إشكالية البحث

ما أشكال التراث بإقليم أزيلال؟ وأهم الأمثال الشعبية بالإقليم كمكون من مكونا التراث اللامادي؟ وكيف يمكن الحفاظ على هذا التراث باعتباره عنصر أساسي في تجسيد الهوية والذاكرة بأزيلال؟

فرضية البحث: ينطلق المقال من فرضية أساسها أن رغم تنوع أصناف التراث بإقليم أزيلال بالمغرب، فإن التنمية المحلية لازالت بعيدة عن واقع السكان.

منهجية البحث: اعتمدت المنهج الوصفي من خلال جرد أصناف التراث بإقليم أزيلال، والمنهج التحليلي عبر تقديم تصورات نقدية شخصية، كما تضمن العمل صور فتوغرافية وخرائط جغرافية.

هيكلة البحث: قسمت البحث إلى أربعة عناصر، العنصر الأول خصص للمفاهيم المركزية، ثم المحور الثاني لجرد أصناف التراث بإقليم أزيلال، ثم المحور الثالث لتناول أهم الأمثال الشعبية الأمازيغية بالإقليم، وختمت المقال بتوصيات للحفاظ على التراث بالإقليم.

1-قراءة في المفاهيم المرتبطة بالتراث وأصنافه

1-1- تعريف التراث

التراث في اللغة مصدر من الفعل ورث بالتضعيف وهو ما يخلفه الرجل لورثته، ويقال ورث (الواو بالكسر)، وإرث وإراث ووراث وميراث وتراث. والتوارث هو النقل بالوراثة، والموروث هو كل ما هو منقول أو متواتر. وقد جاء القرآن الكريم ما يفيد هذا المعنى في قوله تعالى: "وتأكلون التراث أكلا لما"[2]. بمعنى التوارث والنقل وما ينقله الخلف عن السلف.

ويقول الزمخشري في "أساس البلاغة": ورثته المال، وورثته منه وعنه، وحزت الإرث والميراث، وأورثنيه وورثنيه ، وهم الورثة والوراث[3].

واصطلاحا فإن للتراث تعريفات كثيرة حسب تعدد تخصصات الباحثين، ويستعمل التراث تحت مرادفات كثيرة، فيقال التراث المادي، والتراث اللامادي، والتراث العمراني، والتراث المعماري، والتراث الحضاري، والتراث الإسلامي، ...

ويطلق التراث كذلك على مجموع نتاج الحضارات السابقة التي يتم وراثتها من السلف إلى الخلف وهي نتاج تجارب الإنسان ورغباته وأحاسيسه سواء أكانت في ميادين العلم أو الفكر أو اللغة أو الأدب وليس ذلك فقط بل يمتد ليشمل جميع النواحي المادية والوجدانية للمجتمع من فلسفة ودين وفن وعمران... وتراث فلكلوري واقتصادي أيضا.

[2] سورة الفجر، الآية 19.

[3] عطيه مجي الدين، "نحو منهج للتعامل مع التراث الإسلامي"، مجلة الاجتهاد، دار الاجتهاد، بيروت،1994، العدد 24، السنة 6،ص.157

ويعرف ايكه هولتكرانس التراث على الشكل التالي: عناصر الثقافة التي تتناقل من جيل إلى اخر. أما علماء الاثنولوجيا والفلكور الأوربيون فاعتبروا أن مفهوم التراث لا يشتمل فقط على ما يقال أو ما يحكى. وإنما يشتمل أيضا على ما يفعل، وما يظهر للعيان[4].

وهناك من يعرف" التراث بمفهومه العام هو نتاج الإبداعات المادية والمعنوية لمجتمع من المجتمعات، يتوارثه الخلف عن السلف، ويعكس تجاربهم القبلية ورغباتهم ومظاهر عيشهم وسلوكياتهم وحجم احتياجاتهم ونمط تفكيرهم، وبالتالي فهو تجسيد للإرث التاريخي للمجتمعات القبلية، ويعتبر أيضا الوسيلة الأساس التي تحدد مقومات الوجود الحضاري وإبراز الهوية، ومن هذا المنطلق فهو مرآة للماضي، ومورد يمكن النهل منه لمعرفة الماضي"[5].

ويندرج في التراث "كل معلمة أو موقع أثري يتميز إما بجانب أو جوانب ترتبط بالمساهمة في الحضارة الإنسانية وتطويرها بالشكل الذي جعل الإنسان ومن الجماعات البشرية تلك المجموعات الذكية الخلاقة والمتطورة الإبداع"[6].

والتراث هو كل ما خلفه الجيل السابق، فهو" إنتاج إنساني، وسلوك بشري تراكمي، فردي وجماعي، كتابي وشفوي، أبدعه الإنسان في حواره مع الطبيعة عبر الزمن، أي أنه يشمل كل ما خلفته لنا الأجيال السابقة في مختلف الميادين، من آداب وقيم وعادات وتقاليد ومعارف ولغات شفوية بمختلف أشكالها ولهجاتها"[7].

ويعرف محمد عابد الجابري التراث بأنه الموروث الثقافي الفكري والديني والأدبي والفني وهو المضمون الذي تحمله هذه الكلمة داخل خطابنا العربي المعاصر ملفوظا في بطانة وجدانية إيديولوجية لم يكن حاضرا لا في خطاب أسلافنا ولا في حقل تفكيرهم كما أنه غير حاضر في خطاب أية لغة من اللغات الحية المعاصرة التي تستورد منها المصطلحات والمفاهيم الجديدة علينا. إن هذا يعني أن مفهوم التراث كما نتداوله اليوم إنما يجد إطاره المرجعي داخل الفكر العربي المعاصر ومفاهيمه الخاصة، وليس خارجهما.[8]

والتراث إنتاج إنساني وسلوك بشري تراكمي، فردي وجماعي، مكتوب وشفوي، أبدعه الإنسان في حواره مع الطبيعة عبر الزمن، ويشمل كل ما خلفته لنا الأجيال السابقة في مختلف المجالات، "من آداب وقيم وعادات وتقاليد ومعارف ولغات شفوية بمختلف أشكالها"[9]. وقد عرفت الدراسات الأكاديمية المتعلقة بتدريس التاريخ والتراث المحليين تطورا كبيرا لاسيما مع الأبحاث المرتبطة بمدرسة الحوليات، والتي أنتجت مجموعة من الدراسات الأكاديمية التي تناولت بالدرس والتحليل مناطق محددة في المجال، علاوة على تنويع أدوات البحث التاريخي ومناهجه والانفتاح على العلوم المساعدة والمتكاملة مع التاريخ. ومن المفاهيم التي انتشرت مؤخرا خلال السنوات الأخيرة تسويق التراث la marchandisation culturel. وترى الباحثة المغربية نادية بن مسعود بأن تسويق التراث يقصد به:

« des projets de développement à travers la mobilisation des objets patrimoniaux ; leur mise en valeur et leur gestion »

---

[4] هولتكرانس ايكه، قاموس مصطلحات الاثنولوجيا والفلكلور، ترجمة محمد الجوهري وحسن الشامي، دار المعارف، مصر، 1972،ص.90.

[5] عبد الرحمان الدكاري،"التراث المعماري بالمغرب: الذاكرة المجالية وظاهر التثمين «،مجلة أبحاث ودراسة التنمية، جامعة بورج بوعريريج، الجزائر، العدد الأول، دجنبر 2014، ص 9.

[6] عبد العزيز التوري،" تراث المغرب"، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا،1984، ج.7، ص. 2310.
محمد أخريف ،" بعض مظاهر التراث بتلال مقدمة جبال الريف من خلال المصادر الشفوية"، ندوة التراث في جبال الريف: واقع وآفاق، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2013، ص. 264.

[8] محمد عابد الجابري، التراث والحداثة، دراسات ومناقشات، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1991، ط.1، ص. ص. 23-24

[9] محمد أخريف، " بعض مظاهر التراث بتلال مقدمة جبال الريف من خلال المصادر الشفوية"، ص.264.

ومن خلال هذا التعريف للباحثة يتضح أن تسويق التراث معناه القيام بالمشاريع التنموية التي تهدف تحديث المكونات التراثية، وتثمينها و تدبيرها.[10]

وحسب وليد أحمد السيد، فإن التراث يتميز بخصائص عديدة، منها[11]:

الحركية وعدم الانقطاع.

صدق التراث في التعبير عن البيئة التي يتواجد فيها.

ضرورة انتماء التراث للحضارة والثقافة انتماء جوهر لا انتماء زمان.

التواتر الزمني للتراث.

يغلب على التراث صفة القدم وجذوره ضاربة في حضارة وثقافة الأمة.

البساطة ويحمل في طياته العادات والتقاليد الاجتماعية والقيم لأمة ما.

2-1-أقسام وأصناف التراث

يتعدى التراث مضمون الاثار العمرانية المادية والأزياء والفنون الشعبية إلى اللغة والأفكار والعادات والتقاليد والعلاقات الاجتماعية والآمال والمطامح والمتاعب والآلام. وبذلك نحن عند التعامل معه لا نكتفي بالبحث والكشف والحماية والصيانة والتذوق والاستمتاع، وإنما نتحرك ونتفاعل ونبدع ونتجدد ونستمر في ذلك الحوار المتصل بين ماضينا وحاضرنا ومستقبلنا.

وقد يتحمل مفهوم التراث بعدين متمايزين، أحدهما أفقي مباشر، وهو الموروث المادي والفكري، والأخر عمودي بعيد وهو كافة المنجزات المادية والفكرية التي صنعتها شعوب عاشت وتفاعلت مع شعوب أخرى.

قامت منظمة اليونيسكو Unescoفي إطار الاهتمام بدراسة التراث بتصنيف هذا الأخير لعدة أقسام، فهناك التراث الطبيعي، التراث الثقافي، التراث المادي، والتراث غير المادي. وتوجد بعض المواقع التي تجمع بين أنواع كثيرة، مما يصعب وضع حد فاصل بين نوع وآخر.

ويقسم إريكسون Erixonالتراث إلى أربعة أشكال[12]:

- التراث الاجتماعي: نقل أو إيحاء أو تأثير مباشر أو غير مباشر على المستوى الأفقي.
- التراث التكويني: عملية النقل من جيل إلى اخر من مرحلة لأخرى.
- التراث المادي: يتضمن جميع المنتجات الثقافية المخزنة.
- التراث الأدبي: ارتبط بفن الكتابة.

وصنفت اليونيسكو التراث إلى نوعين:

❖ **التراث المادي:Le patrimoine matériel**

يقصد به جميع الممتلكات الثقافية ذات الأهمية الكبرى لتراث الشعوب كالمباني المعمارية، الفنية، التاريخية، الدينية، المدنية، والعسكرية والأماكن الأثرية ومجموعات المباني، والتحف الفنية والمخطوطات والكتب والأشياء الأخرى ذات القيمة الفنية، ويشمل التراث الثقافي كذلك على البيئة المحيطة بالمعلم التاريخي[13]. وينقسم التراث المادي إلى:

- غير المنقول: الأعمال المعمارية، المواقع الأثرية، المراكز التاريخية،المباني التراثية، المحميات والحدائق التاريخية، المشاهد الثقافية، الاثار الصناعية...

---

[10] Nadia ben Moussa , « La contribution du patrimoine au développement ».

[11] أحمد وليد، "التراث والهوية والعولمة، سلسلة مقالات حول العولمة والهوية"، جريدة الاتحاد الإماراتية، مارس أبريل 2007، ص.3

[12] إيكه هولتكرانس ، المرجع السابق، ص ص90، 91

[13] جمال عليان،الحفاظ على التراث الثقافي نحو مدرسة عربية للحفاظ على التراث الثقافي ،عالم المعرفة، لكويت،شتنبر2005،ع.322،ص.8

- المنقول: مقتنيات المتاحف، المكتبات، الأرشيفات...

وحسب اتفاقية حماية التراث الصادر عن اليونيسكو يتكون التراث الثقافي المادي من ثلاثة عناصر:

الاثار: الأعمال المعمارية، أعمال النحت والتصوير على المباني والعناصر والتكوينات ذات الصفة الأثرية، النقوش، الكهوف، ...

المجمعات: المباني المنعزلة أو المتصلة التي لها قيمة استثنائية من الوجهة التاريخية أو الفنية، بسبب عمارتها أو تناسقها.

المواقع: أعمال الإنسان أو الأعمال المشتركة بين الإنسان والطبيعة، والمناطق التي بها مواقع أثرية لها قيمة عالمية استثنائية.

ومن أهم أنواع التراث المادي نجد:

التراث الطبيعي، ويقصد به"مجموعة من العناصر الطبيعية (مواضع، محطات إحيائية، أصناف نباتية، نظم إيكولوجية...)، وتعتبر بمثابة خيرات موروثة عن الماضي، ويتعين تبليغها للأجيال القادمة، اعتبارا لقيمتها البيولوجية والإيكولوجية والمشهدية والثقافية، وكذا لقيمة استعمالها"[14]. ويضم التراث الطبيعي حسب اتفاقية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي سنة 1972، العناصر التالية:

- المعالم الطبيعية المتألفة من التشكلات الفيزيائية أو البيولوجية، أو من مجموعات هذه التشكلات، التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة النظر الجمالية أو الفنية.
- التشكلات الجيولوجية أو الفيزيوغرافية، والمناطق المحددة بدقة مؤلفة لموطن الأجناس الحيوانية أو النباتية المهددة، التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر العلم، أو المحافظة على الثروات.
- المواقع الطبيعية أو المناطق الطبيعية المحددة بدقة، التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر العلم، أو المحافظة على الثروات أو الجمال الطبيعي[15].

أما بالنسبة للتعريف الوطني للتراث الطبيعي فيراد به كل موقع أو آثار من المآثر التي خلفتها الطبيعة أو منطقة أو تشكيل طبيعي، وكذا كل مكون من المكونات والمناظر الطبيعية التي تكتسي طابعا استثنائيا[16].

❖ **التراث اللامادي Le patrimoine immatériel**

يشمل حسب تعريف المنظمة العالمية اليونسكو، الموسيقى وفنون العزف والرقص، والعادات الاجتماعية والاحتفالات بالأعياد الحرف التقليدية والتقاليد الشفهية...[17]

ويضم التقاليد وأشكال التعبير بما في ذلك اللغة، فنون وتقاليد، الممارسات الاجتماعية والطقوس والاحتفالات، المعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة، المهارات المرتبطة بالحرف[18].

ويتجسد التراث غير المادي في أشكال متعددة، مثل: التراث الفكري والاجتماعي، العادات، الفنون الشعبية، الفلكلور، الرموز، الشعر، الحكاية، الحرف التقليدية، الطبخ، اللباس وأدوات الزينة، مزارات طبيعية ودينية، المهرجانات والمواسم، اللغة، الأدب، الموسيقى، الحكاية، الأساطير، فن الطبخ، التقاليد، أشكال التعبير الشفهي، فنون وتقاليد أداء العروض،

---

[14] أطالس أفريقيا، المغرب، ص 20.

[15] اتفاقية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، نونبر 1972، المؤتمر العام في دورته السابعة عشر، باريس، ص. 4.
جمال عليان، دجنبر 2005، الحفاظ على التراث الثقافي، مجلة عالم المعرفة الكويت، العدد 322، ص. ص 59، 60.

[16] مذكرة مشروع قانون يتعلق بحماية التراث الثقافي والمحافظة عليه وتثمينه، وزارة الثقافة المغربية، ص.3.

[17] نفس المرجع

[18] اليونيسكو ومعهد اثار (إيكروم) ، دليل تعريف الشباب بحماية وإدارة مواقع التراث والمدن التاريخية، روما، 2003، ص.9.

الممارسات الاجتماعية والطقوس والاحتفالات، المعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون، المهارات المرتبطة بالفنون الحرفية التقليدية[19].

2- التراث في إقليم أزيلال،

يشكل أزيلال من الأقاليم التابعة للمجال المغربي، كان ينتمي إداريا لجهة تادلا أزيلال في التقسيم الإداري 1997، ثم إلى بني ملال خنيفرة في التقسيم الأخير. يغلب عليه الطابع الجبلي، ويضم في مجاله الترابي مجموعة من الجماعات الحضرية والقروية، ويحيط به أقاليم الراشيدية، وارزازات، الحوز، قلعة السراغنة، الفقيه بن صالح، بني ملال.

خريطتان: التقسيم الجماعي لإقليم أزيلال

[19] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الدورة 32، باريس، 29 شتنبر- 17 أكتوبر 2003، ص.63.

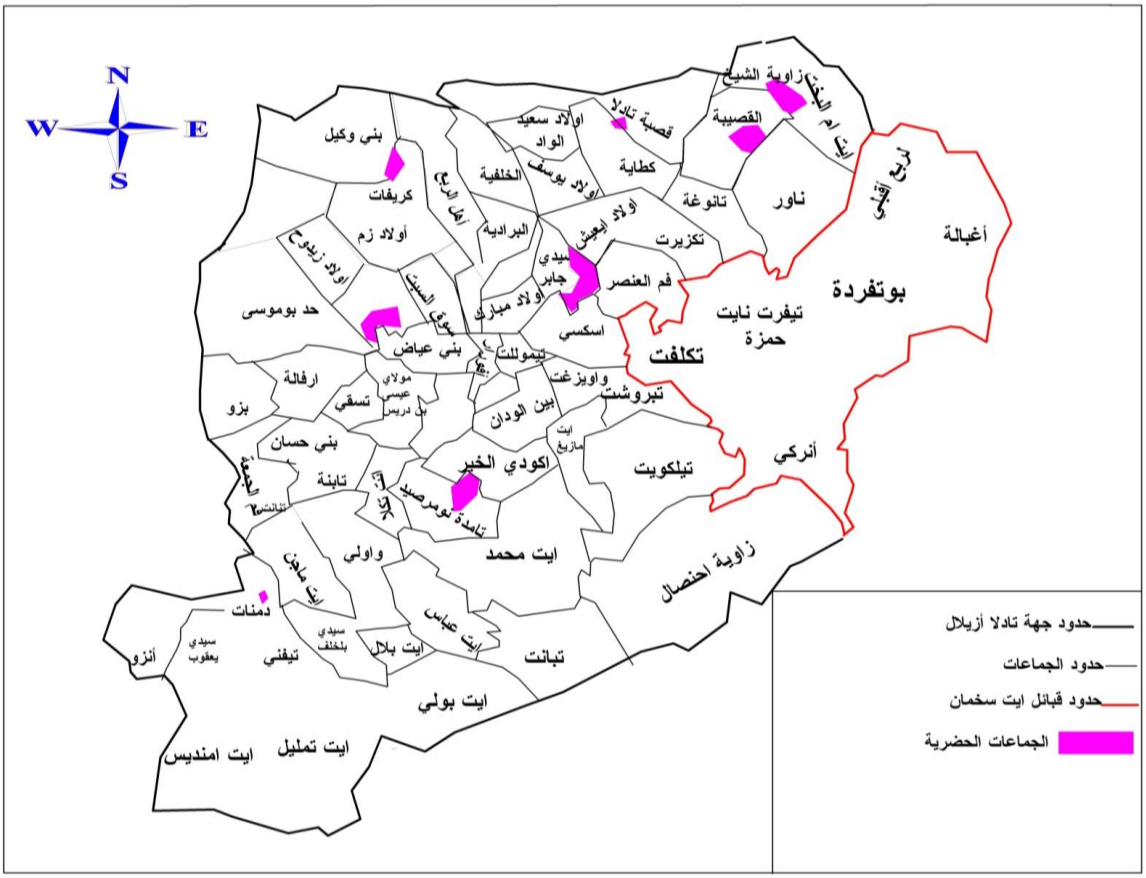

المصدر: المفتشية الجهوية لإعداد التراب الوطني والبيئة لجهة تادلا أزيلال،"جهة تادلا-أزيلال (عناصر تمهيدية)"،وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة،2004، ص7.

وتزخر قرى ودواوير إقليم أزيلال بتراث متنوع، تشكل من خلال العلاقة بين الإنسان ومحيطه الجغرافي. ومن أهم أشكال التراث بالإقليم:

1-2-تراث طبيعي: له جمالية استثنائية، ويتمثل في الخصائص الجيولوجية و البيئية للمجال ،كالشلالات، والمناظر الطبيعية، كاتدرائية مسفران بجماعة تيلكويت، الصخور، الشلاشل أهمها أوزود، القناطر الطبيعية أهمها قنطرة امي ن افري قرب دمنات. ثم الأودية كأسيف ملول، أسيف ن أحنصال، واثار الديناصورات في منطقة ايواريضن، وهو موقع غير بعيد عن دمنات، مكون من صفائح مسطحة تمتد على مساحة هكتارين، عثر فيه على اثار أقدم ديناصورات عاشبة (sauropode)ولاحمة تقف على قوائمها الخلفية، يعود تاريخ وجودها إلى ما بين 200 مليون و 65 مليون سنة[20]. واثار أخرى تم اكتشافها بجماعة تيلوكيت بمنطقة بأيت عيسى في سنة 1980. ويؤكد العلماء أنه يرجع تاريخه إلى الزمن الجوراسي الأوسط قبل حوالي 160 مليون سنة، وهو أول ديناصور وجدت عظامه كاملة خلال تلك الفترة، وهيكله العظمي الآن معروض في متحف علوم الأرض بالرباط، وطوله حوالي 15متر ووزنه حوالي 20 طن[21].وقد تم احتضان هذا التراث مؤخرا من طرف مشروع المنتزه الجيولوجي"جيوبارك مكونGéopark Mgoun.

شلال أوزود كهف من منطقة واويزغت

[20] سلسلة تاريخ وتراث جهة المغرب، جهة تادلا ازيلال، اثنا عشر قرنا من حياة المملكة، 2009، ص84.
[21] محمد الراوي ، المغرب أكبر مقبرة للديناصورات في العالم ، مجلة المؤرخ ، العدد الاول ، 5 نوبر 2008 ، ص 7 .

تصوير شخصي

النقوش الصخرية الموجودة بمرعى ازوم بتيزي ن تيرغست

2-2- تراث ثقافي مادي: يتمثل في توفر الإقليم على أشكال تراثية مختلفة،منها:

القصبات القديمة: على غرار قصبة دمنات، إذ أشار أحمد التوفيق أن للقصبة سور عظيم به خندق عميق، ولها باب واحد وقنطرة يمر عليها الداخل والخارج[22]. ولما مر بها شارل دوفوكو قال " إن دمنات محاطة بسور مستطيل الشكل، جدرانه ذات شرفات، وهي مزودة بمصاطب للرماة، ومجندة ببروج، والكل في حال جيدة. وتمكن ثلاثة أبواب من الدخول إلى المدينة، أما القصبة فلها سورها على حدة وهو محاط بخندق وهو الخندق الوحيد الذي رأيته في المغرب...وفي وسط هذه القصبة يقوم المسجد الكبير ودار القائد، وجدران المدينة كلها مبنية بالطابية[23].

قصبة دمنات، وبجوارها ملاح لليهود

[22] أحمد التوفيق، المجتمع المغربي خلال القرن التاسع عشر (اينولتان)1850-1912، منشورات كليات الآداب والعلوم الانسانية بالرباط الطبعة الثانية،1983، ص. 179

[23] شارل دوفوكو، التعرف على المغرب 1883-1884، ترجمة المختار بلعربي، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1999، ج.1، ص 77

Fig. 11. — Porte du Mellah, à Demnat (page 20).

المخازن الجماعية/ إغرمان: المخزن الجماعي عبارة عن بناء واسع يستعمل لتخزين ممتلكات القبيلة أو الجماعة، كما يستخدم كمأوى يحتمي داخله السكان مع ماشيتهم أيام الحروب والنزاعات، فهو مخصص بالأساس لجمع الممتلكات الشخصية تحت حماية الدفاع المشترك، فهذه المخازن لها دور كبير في صمود الإنسان وحمايته أيام المحن، زيادة على تنظيم العلاقات بين أفراد القبيلة، فهي أماكن تجمع بين الغني والفقير وتساهم في الحفاظ على التماسك الاجتماعي، كما أنها تعكس المساواة والعدل بين السكان.

استعملت المخازن الجماعية من طرف سكان أزيلال بهدف حماية ودائعهم وتأمينها خلال فترة انعدام الأمن أي فترات السيبة، وتطورت وانتقلت من الكهوف إلى مخازن الأبراج ذات البنية المقواة ،و تخزن فيه المواد الغذائية من شعير وزيت و جوز ولوز وعسل وتين مجفف وحتى المجوهرات والوثائق والعقود المرتبطة بالجماعة ، وتؤمن كل عائلة صيانة مخزنها، كما تستعمل كملاجئ في حالة تعرض الجماعة للهجوم نظرا لبناياتها القوية والمحصنة، وتسير هذه المخازن من طرف الجماعة أو مجلس القرية بناء على تقاليد و قوانين عرفية/ إزرفان متفق عليها ،وتتميز المخازن الجماعية بخصوصيات تراثية فريدة على مستوى شكل البناء وطبيعة المواد المستعملة فيه. كما توجد مخازن معلقة في منطقة أوجكال في جماعة بوتفردا على ضفاف واد عطاش، وهي عبارة عن مساكن قديمة لقبيلة ايت عبدي التي اتخذتها سكنا ومخازن لها ، وهو محصن طبيعيا ضد أي خطر ، إذ لا يوجد إليه سوى ممر واحد عبارة عن نفق من الأسفل يتخدون له حارسا مقابل اجر، وينقسم إلى اوجكال أماجكال أي المخازن المرتفعة ،و أوجكال أمزدار أي المخازن المنحدرة ، وهذه الأخيرة عبارة عن مغارات ليس لها نفس وأهمية وقيمة المرتفعة.

صورتان: مخازن جماعية، الأول في واويزغت والثاني في ايت بوكماز

الزوايا والأضرحة وفضاءات التدين الشعبي: يشكل التراث الديني مكونا أساسيا لهوية الساكنة الأمازيغية بإقليم أزيلال، والمتمثل في تواجد الزوايا والأضرحة على نطاق واسع، علاوة على فضاءات الإسلام الشعبي من خلال تواجد الكثير من المزارات الطبيعية. و تنتشر في منطقة أزيلال مجموعة من الزوايا التي أفرزتها الكتل القبلية بالمنطقة لحماية كيان هاته الكتل من التفكك، و ذلك بتوفير الشروط اللازمة لبقاء هاته الكتلة على المستوى المادي أولا، ثم ربطها على مستوى المشروعية السياسية الدينية بالإسلام الشرعي ثانيا".[24]

قبة ضريح مزار طبيعي

قبة سيدي محمد أومحند بواويزغت 1922

Gustave Babin, La Mystérieuse ouaouizerth, lib. Farairre, Casablanca, 1923 , p. 226.

[24] محمد ضريف مؤسسة السلطان الشريف بالمغرب (محاولة في التركيب) طبعة إفريقيا الشرق الدار البيضاء،1988 ص.ص. 88-89.

المراعي الجماعية/ الأكدال: يمكن تعريف agdal "اكدال" لغويا مصدرا لفعل gdl الذي يعني hram "حرام"باللغة العربية. مفرده « agdal »جمعigudaln _igdlan مؤنثهtagdalt جمع tigudlin ،ونجد أيضا مصطلح azib "لعزيب"وaqdar للدلة على "اكدال"1978berque (jaque).[25]

ومن الناحية الاصطلاحية فهو مفهوم يستعمل للدلالة على المراعي المشتركةles pâturages collectifs ويدل ايضا على أوقات فتح و اغلاق هذه المجالات، ويعرفه جاك بيرك"بانه مجال طبيعي وبشري محمي،وملك لجماعة بشرية فرضت سلطتها على ذلك المجال[26]"اما عبد الله حرزني فقد اعطاه الاصطلاح التالي:"[27] un produit de l'histoire locale "بمعنى"ان الاكدال نتاج تاريخي لجماعة محلية"اما روبير مونطاني فيرى ان الاكدال"نوع من التسيير الاداري لحماية مصادر محددة داخل مجال محدد[28]وفي بعض مناطق الاطلس الكبير تدل كلمة أكدال على المقابر باعتبارها اماكن مليئة بالعشب و الاشجار ومحرمة أيضا.

صورة من مرعى جماعي

الحرف التقليدية: تنتشر في المناطق التابعة لإقليم أزيلال، ومنها من لها صيت وطني مثل حرفة الجلابة البيزيوية. وقد اشتهرت بلدة بزو بصناعتها التقليدية الشهيرة التي تتمثل في النسيج البزيوي، الذي يستقطب عدد من التجار كل يوم الجمعة لشراء الجلابيب المعروضة في السوق، بحيث لا يمكن ذكر هذه البلدة دون ذكر صناعتها، فهذه الصناعة لم يغفل الحسن الوزان الحديث عنها بقوله:" .... سكانها تجار أمناء حسنوا الهندام ..."[29]. وما يؤكد القيمة التي يمتاز بها هذا المنتوج وشهرته عبر التاريخ إلحاق السلطان مولاي الحسن بعدد من النساجات بحاشيته[30] نظرا لغايته في الدقة والرقة والنعومة

[25] Emile Laoust « mots et choses berbères »société marocaine d'édition ,Rabat ,1983

[26] Jaque Berque « sructures sociales du haut atlas »2 édition ,Paris 1978

[27] Abdlah herzni « l'agdal a l'epreuve des stratégies familiales et de l'action collective »

[28] Robert Montagne « les berbères et le makhzen dans le sud du Maroc »édition Afrique orient ,Casablanca

[29] الحسن الوزان، وصف أفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1983، ج.1، ص 134.

[30] ديل أكلمان، المعرفة والسلطة، ترجمة محمد أعفيف، دار توبقال، الرباط، 1989، ج.1، ص 65

والشفافية، فقد شاع بين أهالي ابزو ان الطريقة المثلى في تمييز الجلابة البزيوية لمن ينوي شراءها هي أن يطويها طيا يمكنه إدخالها في بلغته فإن استوعبها فهي بزيوية أصلية وإن لم تستوعبها فهي غير ذلك.

وأورد كاربخال خلال القرن 16م، إشارات عابرة بخصوص أشكال الزي واللباس في مناطق هسكورة، وأبرز أن هناك اختلاف في شكل الزي حسب المكانة الاجتماعية للفرد، وأورد أمثلة للزي المحلي و المستورد من مناطق أخرى، والمصنوع من الحرير، الصوف، الكتان. وفي هذا الصدد، تحدث كاربخال عن لباس أهل بزو خلال القرن 16م قائلا:" السكان أغنياء مهذبون، يحبون الغرباء كثيرا. لباسهم أنيق بالنسبة للبلاد، يتكون من قماش ونسيج رقيق، كسكان مراكش"[31].

هكذا يتضح أن المكانة التي تمتعت بها منطقة بزو على مستوى حرفة النسيج، تعود إلى فترات سابقة، كما أن هناك قواسم مشتركة بين الزي المحلي واللباس مع مدينة مراكش. وحسب كاربخال فإن سكان المدن الهسكورية تشبه تقريبا سكان مراكش في الزي والعادات وأساليب العيش[32].

علاوة على حرف أخرى كالخزف بدمنات وايت عتاب، والمنتوجات النباتية بأيت تاكلا قرب شلالات أوزود، الزربية بتيلكوين وايت بوولي وايت بوكماز، الخشب،...

نماذج من الحرف التقليدية بأزيلال: الزربية، المنتوجات النباتية،

2-3- تراث ثقافي لامادي: تزخر منطقة أزيلال بتراث ثقافي غير مادي متنوع والذي هو انعكاس للموروث المادي المعاش والحياة الاجتماعية بجميع تفاصيلها ومعطياتها وقوانينها السائدة التي تنعكس على المجتمع وثقافته وفكره.

يشمل التراث غير المادي بإقليم أزيلال، التعبير الشفهي و فنون الأداء، والممارسات الاجتماعية والطقوس والأعياد ،و الممارسات الطبيعية والأدب والفن الشعبي والألعاب الشعبية وتقاليد الزواج وطقوسه والحمل والولادة والمرض والطب الشعبي والوفاة والدفن.

[31] مارمول كاربخال، افريقيا، ترجمة محمد حجي واخرون، مكتبة المعارف، الرباط، 1984، ج.1، ص. 111.

[32] نفس المصدر، ص. 106.

يعتبر أزيلال خزانا للتراث الثقافي اللامادي، نظرا لتنوع المظاهر الثقافية الروحية للقبائل المستقرة بهذا المجال و التي تتمثل اساسا في الانماط الموسيقية"أحواش، أحيدوس، فرقة بوغانيم بمناطق ايت بوكماز وايت عباس وايت بلال. وبعض المواسم الفلكلورية و في مراسيم الزواج و بعض المناسبات الأخرى، ثم العادات والتقاليد، أشكال اللباس والزي والطبخ، المنطوق اليومي، الرموز المتداولة، الحكايات والأمثال الشعبية، المواسم، الأسواق الأسبوعية، طقوس الاستمطار...

صورة من موسم الفروسية/ التبوريدة

ومن أشكال التراث غير المادي، التدبير العرفي للخلافات بين الساكنة في إطار الأعراف/ ازرفان، قصد تسهيل مأمورية المتخصصين لبلورة وصياغة القانون العرفي الأمازيغي المغربي[33]. سندا قانونا للمحاكم العرفية ولهذا الصدد قام ASPINION ROBERT[34] قام بتأليف كتاب Contribution a l'etude du droit coutimiere berbére Marocain (Etude sur des coutumes des tribus Zayanes) ، الصادر سنة 1946، وأحاط بالعديد من القضايا العرفية لساكنة زيان.

تشكل تاضا/ الرضاع من الأعراف المتداولة داخل مجال أزيلال، وهي تنشأ من أجل تقوية وتهميش الروابط بين قبيلتين تجمع بينهما مؤسسة "الكفالة" أو مؤسسة "أمساي". حسب أحمد التوفيق فإن التاضا: أخوة مصطنعة، فالتسمية مشتقة من فعل " تض" التي يدل على الرضاع، ذلك أن تحقيقها كان يتم بطقوس، رغم اختلاف جزئياتها، كانت كلها تدور على الرضاع"[35].

أما الباحث الأمازيغي محمد شفيق فيعتبر أن تاضا، اشتقت من كلمة " طض "، أي رضع، فمفهوم تاضا يدل على الحلف و العهد والصداقة[36].

ونفس التعريف نجده عند الحسين رشيد : " تاضا : ميثاق الحليب، نظام يتأسس من أجل السلم والوفاق بين قبائل الأطلس المتوسط والأطلس الكبير الغربي، حيث تسود الخلافات الخفية والتي تنهك موارد الأفراد وقدرات الجماعات "[37].

وقد كتبت العديد من الدراسات حول التراث بإقليم أزيلال لاسيما الشق المتعلق بالتراث غير المادي. على سبيل المثال لا الحصر:

Émile Laoust

[33] - روبير أسيبنيون، أعراف قبائل زيان، مساهمة في دراسة القامون العرفي الأمازيغي المغربي، ترجمة محمد أوراغ، تنسيق أحمد شعبهي ،منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، سلسلة ترجمة رقم 11، مطبعة المعارف الجديدة، الراط، ص.9.

[34]- كان قائدا الشؤون الحربية الإسلامية، ومدير المركز الإسلامي للتوثيق والنشر بالإقامة العامة الفرنسية.

[35] أحمد التوفيق، المرجع السابق، ص. 383.

[36] محمد شفيق، المعجم العربي الأمازيغي، أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة معاجم، النشر العربي الإفريقي، الرباط، 1990، ص.285.

[37] Rachid Lhoussain , Tatouage de la mémoire, imp. El Maarif jadida, Rabat, 2006, P.126.

Noces berbères, les cérémonies du mariage au Maroc, ouvrage publié avec le concours du centre National des de la recherche scientifique et du centre Nationale des lettres, édition établie par claude lefébures ,éd. Sud, 1993.

Étude sur le dialecte berbère des Ntifa: grammaire, textes, Paris, Librairie Ernest Leroux.

Mots et choses berbères, notes de linguistique et d'ethnographie, dialectes du Maroc, Paris . A. Challamel.

Contes berbères du Maroc : textes berbères du groupe Beraber-Chleuh (Maroc central, Haut et Anti-Atlas), Paris, Larose, 2 vol.

Noces berbères: les cérémonies du mariage au Maroc : textes bilingues et documents inédits; éd. établie par Claude Lefébure,

Said boulifa

Textes berbères en dialectes de l'Atlas marocain, Paris 1908.

Manuscrits berbères du Maroc, in *Journal Asiatique* 10/6 (1905) .

ونظرا لأهمية التراث بمختلف أشكاله ومظاهره، فقد تناوله العديد من الرحالة الأجانب الذين مروا من مجال أزيلال. ففي كتابه المعنون ب"النصوص الأمازيغية"، أشار سعيد بوليفا إلى مجموعة من المواضيع المرتبطة بالحياة اليومية لقبائل الأطلس الكبير المركزي، مثل: العادات، التقاليد، الزواج، الولادة، الختان، الطلاق، الحروب، المرض، طقس الجنازة، حفل الأحيدوس، الأحواش، النسج، موسم جني الزيتون وعصره، الأعياد،... [38]، وأورد أهم الحكايات المحلية بالأطلس خاصة منطقة دمنات: سيدي حمو واليهودي، ثلاثة أبناء السلطان، الحطاب[39]. كما أورد قاموس لغوي لأسماء الحيوانات والطيور والأشجار.

ففي الفصل الأول درس بوليفا جوانب من عادات وتقاليد لساكنة دمنات ص ص 5- 273، مثل: الزواج، العقيقة، الختان، الطلاق، المعتقدات الشعبية، الحروب القبلية، الفن الشعبي المحلي، الأعياد، الحرف التقليدية، المواسم الإنتاجية، وبعض القصص المحلية...

وخصص الفصل الثاني لبعض التوضيحات حول اللهجة بمنطقة دمنات ص ص 275-331. واختتم كتابه بمعجم أمازيغي، عربي، فرنسي، ص ص 333- 380

وفي مؤلفه "المخطوطات الأمازيغية بالمغرب"، تمكن سعيد بوليفة من الاطلاع على بعض المخوطات وسبر أغوارها، قام بتحليل القضايا التي تضمنتها، بل وأكثر من ذلك ترجمة الكثير من فقراتها. ومن بين أهم هذه المخطوطات:

البردة للشيخ البوصيري، مع فقرة باللغة الأمازيغية من طرف أحمد بن باهي بن سعيد الجلولي في ربيع الأول 1294هـ. يضم 66 ورقة.

مخطوط المدح على النبي لعبيد إبراهيم بن يوسف الافسفاني عام 1193 هـ: 35 سنتمتر في الطول، 15 في العرض، ويتكون من 126 ورقة.

مخطوط الأمداح للشيخ أبو عبد الله سيدي عبد الرحمان بن مسعود 29 شوال 1201 هـ.

وخلال مطلع القرن 20م، أورد كل من دي سيكونزاك ولويس جونتيل معطيات عن أشكال الزي، فدي سيكونزاك أبرز أن النساء بجبال ايت عبدي وجوهن مغطاة بالحناء، ويلففن رؤوسهن بقماش متسخ، ونفس الأمر عند نساء ايت اسحا إذ

[38] Said Boulifa, *Manuscrits berbères du Maroc*, journal asiatique, 1905 , p. 336.
[39] Ibid , p. 337.

أن لباسهن متسخ مكون من حنديرة من الصوف ، وشعرهن ملطخ بالحناء[40]. أما بمنطقة ايت سخمان، فالنساء يتزين بالحناء، في المقابل يلبس الرجال رداء أبيضا طويلا عريضا، وبرنوسا إما يكون أبيضا، أو أسمرا،أو أسودا[41]، ونفس الزي ينتشر في القبائل المجاورة مثل: ايت عطا، وايت اسيمور.

أما لويس جونتيل، فأورد معلومات حول الزي الهسكوري، المعتمد أساسا بالنسبة للنساء على ثوب الحايك، وستارة رماية اللون على الرأس، أما الرجال، فشاربهم قصير بدون لحية، ويلبسون ثوبا عريضا، ويضعون أحيانا خنجرا[42].

3-الامثال الأمازيغية في أزيلال تراث لامادي وذاكرة حية

تعتبر الثقافة الشفهية الأمازيغية من أغنى الثقافات التي تزخر بتراث ثقافي متنوع منها: الحكاية، الموسيقى (امدياز، تماويت، احيدوس...)، الأغاني(ازلان)، الأمثال...والتي تعكس هموم وأمال وطموحات الإنسان الامازيغي في إقليم أزيلال. ومن أهم نماذج التراث غير المادي، نجد الأمثال الشعبية التي تعبر عن واقع الحياة اليومية للإنسان، ومرأة صادقة يمكن الاستناد إليها لكشف النقاب عن جوانب من الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية.

3-1-تعريف الأمثال

تتعدد التعاريف اللغوية والاصطلاحية لمفهوم المثل، بتنوع دلالاته وخصوصياته ومرجعياته الثقافية والتاريخية. ومن يمكن الاستشهاد ببعض التعاريف لمفهوم المثل.

إن معنى مادة «مثل» يتوزع في معاجم اللغة بين هذه المفاهيم التي يختلط فيها المحسوس والمجرد: «التسوية والمماثلة، الشبه والنظير، الحديث، الصفة، الخبر، الحذو، الحجة، الند، العبرة، الآية، المقدار، القالب، الانتصاب، نصب الهدف، الفضيلة، التصوير، الالتصاق بالأرض، الذهاب، الزوال، التنكيل، العقوبة، القصاص، الجهد، الفراش، النمط، الحجر المنقور، الوصف والإبانة"[43].

يقول ابن منظور :"المثل كلمة تعني تسوية، ويقال هذا مثله، أي شبهه، والمثل كالمثل والجمع أمثال، والمثل ما جعل مثالا أي مقدار لغيره، وهو الشيء الذي يضرب لشيء مثلا فيجعل مثله، وقال الجوهري ومثل الشيء أيضا صفته" [44]. والمثل هو العبرة، مصداقا لقوله تعالى،" فجعلناهم سلفا و مثلا للآخرين [45]" الآية 56 سورة الزخرف، أي عبرة و درسا يكون للمتأخرين ليتعظوا به من سابقهم (السلف). وقد جعل المثل بمعنى الشبه، أي الشيء الذي يضرب لشيء مثلا فيجعل مثله[46].

والأمثال كما يقول الماوردي " لها من الكلام موقع الإسماع والتأثير في القلوب، فلا يكاد المرسل يبلغ مبلغها، ولا يؤثر تأثيرها، لأن المعاني بها لائحة، والشواهد بها واضحة، والنفوس بها وامقة، والقلوب بها واثقة، والعقول لها موافقة، فلذلك ضرب الله الأمثال في كتابه العزيز، وجعلها من دلائل رسله، وأوضح بها الحجة على خلقه، لأنها في العقول معقولة، في القلوب مقبولة."[47]

في حين أورد الحسن اليوسي مجموعة من التعاريف للمثل حيث قال " وللناس في تعريفه عبارات، فقيل ما مر من أنه القول السائر المشبه مضربه بموردة، وقيل هو قول مركب مشهور شبه مضربه بموردة، وهما

---

[40] De Segonzac Marquis, au Cœur de l'atlas, Mission au Maroc, 1904-1905, Emile Larousse, Paris, 1910 p. 47.

[41] ibid,p. 37.

[42] Gentil Louis, Mission de Segonzac dans le bled Essiba explorations au Maroc, Masson, Paris, 1906, p.p. 270,271.

[43] أبو على محمد توفيق، الأمثال العربية والعصر الجاهلي، دار النفائس، بيروت، 1988، ص. 32

[44] ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، ج. 6 ص. 4133

[45]- القرآن الكريم، سورة الزخرف، الآية 56.

[46]- ابن منظور، مصدر سابق، م. 11، ص.610.

[47] علي بن محمد الماوردي، الأمثال والحكم، تحقيق فؤاد عبد المنعم، دار الوطن للنشر، الرياض، 1999، ص. 20.

بمعنى. فقيد السائر والمشهور يخرج ما لا يشتهر ويسر من القوال كلها. وقيل تشبيه المضرب أي المحل الذي ضرب فيه الآن أي المحل الذي ضرب فيه هذا التشبيه ككثير من الحكم والأوامر والنواهي الشرعية مثلا."[48]

2-3-خصائص وأهمية الأمثال الشعبية الأمازيغية.

إن الأمثال هب حكم شعبية شفهية مجهولة القاتل، وهي واسعة الانتشار بين العامة والخاصة. والمثل جملة مفيدة موجزة متوارثة شفاهيا من جيل إلى جيل، وهذه الجملة تكون محكمة البناء، بليغة العبارة، شائعة الاستعمال عند مختلف الطبقات.

تتميز الأمثال عامة والأمازيغية خاصة بعدة سمات:

- أصالتها: تكتسي الأمثال خصوصيتها من الوقائع التاريخية التي صيغت فيها.
- واقعيتها: تتسم بمعالجتها مجموعة من القضايا المستوحاة من الواقع اليومي المعاش.
- موسيقاها: تتميز بالرشاقة اللفظية، والتناسق بين الجمل، والتجانس بين الأحرف والجمل والكلمات.
- إيجازها في اللفظ: حيث تلخص قضية أو قضايا متعددة في كلمات مختصرة.
- بلاغتها: إيجاز اللفظ وتركيزه وإصابة المعنى ودقته.
- أحاسيسها: تعكس بصدق مشاعر الشعب وأحاسيسه وأماله وآلامه وفلسفته وحكمته.

تتجلى أهمية الأمثال الأمازيغية عامة وفي منطقة أزيلال على وجه الخصوص، في كونها تمثل واقعا موضوعيا وانعكاسا آمينا للمجتمع، نستطيع من خلالها كشف النقاب عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية للإنسان. ويمكن اعتبار الأمثال بمثابة القناة التي يمرر من خلاله المرء عبرها فلسفته في الحياة ونظرته إلى الأمور وواقعه اليومي. لذا فليس من الغريب أن تعدو الأمثال قطبا فاعلا في الحياة، وآلية مهمة من آليات الضبط الاجتماعي.

تستند الأمثال الامازيغية بلاغيا إلى الطباق، وترتكز على الترميز والإيحاء والكناية البلاغية، واستخدام الإشارات التلميحية واستنطاق الكائنات الحيوانية، وصيغت هذه الأمثال بأسلوب رمزي غني بالطاقة البلاغية والتنغيم الإيقاعي والتكثيف الدلالي، مع غياب قائلها.

إن فهم المعنى الحقيقي للمثل الشعبي الأمازيغي يتطلب الغوص في ثناياه لما يحتوي من معاني خفية ودلالات كثيرة وتأويلات عديدة. كما أن هذه الأمثال كانت تجسيدا حقيقيا لمشاكل الإنسان العطاوي، وطموحاته وتحدياته وأفراحه وأحزانه.

إن دراسة وتحليل الأمثال الأمازيغية، تمكن من الخروج بمجموعة من الاستنتاجات: أهمها أن هذه الأمثال تعكس خصوصيات الواقع المعاش، والعلاقة الترابطية، التفاعلية بين الإنسان ومجاله. كما أنها تعالج مختلف قضايا الحياة اليومية من العلاقات الاجتماعية، العادات والتقاليد، أنماط الاستغلال وخصائص وسائل الإنتاج، الوضع الاقتصادي، القيم السائدة، النظرة للحاضر والمستقبل. وتتميز الأمثال الأمازيغية بتنوعها الدلالي والشكلي والرمزي.

- أمثال قصيرة مختصرة في كلمتين مثل:

"**البلا د أوال**": البلاء في الكلام، وهو مثل يعكس خطورة الكلام الغير مبني على عمق التفكير.

- أمثال عبارة عن جمل طويلة:

" **أونا ويرين أست ياسي ديغ تفسوس إيرا است ياسي ئغ تزاي**"، ومعناه من رفض أن يحملها خفيفة سيحملها وهي ثقيلة، وهو مثل يضرب على سلبيات تأجيل العمل وتركه يتراكم.

- أمثال عبارة عن حوار:

" **ماني إشديكا أفا أيا فران ؟ إناياس س إمينو**"، وترجمته: من أين أتت النار أيها الفرن؟ قال من فمي. أي أن الكلمة تؤدي بناطقها إلى درجة الاحتراق بلهيبها.

[48] الحسن اليوسي، زهر الأكم في الأمثال والحكم، تحقيق محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1981، ج.1، ص. 20.

- أمثال استفهامية:

" **أونا اطزين تاضوت ما يدرا أدينس**؟، من يخاصم الصوف ماذا سيرتدي ؟ يقال لمن امتنع عن ممارسة مصدر عيشه.

- أمثال تقال على لسان الحيوانات أو الجامد:

مثل: " **إناس موش تجا** "، ترجمته: قال القط، نتنة. وهو مثل لمن يعجز بلوغ أمر ما، فيذمه.

" **نان ومان ويلي نسوا اداغ إسنوان** " ومعناه، قالت المياه: الذين نقوم بسقيهم سيقومون بطبخنا، ويضرب في حالة نكران الجميل.

- أمثال مصدرها قصة:

على سبيل المثال:" **ربعين نتوطوفت أد إكشمن إيغيسي** "، أربعون نملة دخلت مسكنها. والقصة عبارة عن حكاية شعبية تروي عن أب ينصح ابنه، وأثناء ذلك كان الابن يراقب النمل، وعندما أنهى الأب كلامه أراد أن يعرف هل استوعب الابن نصيحته، فرد عليه الابن بعدد النمل الذي دخلت جحرها. ويضرب المثل لمن لا يأبه بنصائح الآخرين.

وعلى غرار باقي الشعوب فإن الأمثال عند القبائل الأمازيغية مجهولة القائل والفترة الزمنية. لهذا يبدأ المثل بعبارة " **نان إمزوورا**" أي قال الأولون.

3-3-بعض المواضيع التي تناولتها الأمثال الأمازيغية في أزيلال

تزخر الذاكرة والتراث المغربي بزخم هائل من الأمثال الشعبية سواء كانت بالعربية أو الامازيغية، وقد حظي هذا النوع من الموروث الثقافي باهتمام مجموعة من الباحثين المغاربة والأجانب. إلا أن هذا الصنف من التراث لم يرق بعد إلى المستوى المطلوب.

وتعتبر الأمثال مرآة تعكس الخصوصية المجتمعية لقبائل إقليم أزيلال، وتجسد طبيعة العلاقات الاجتماعية ما بين الأفراد والعظام(إغصان). وانطلاقا من الأمثال المتعلقة بالوضع الاجتماعي، يتضح أنها تدعو إلى تبني قيم إيجابية تقوم على التضامن، التعاون، الصبر، الأخوة، الكرم،.. ونبذ جميع القيم التي تزرع النزاعات وتهدد الكيان الداخلي للمجتمع الأمازيغي. ويمكن دراسة بعض الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية للمجالات الأمازيغية في فترات تاريخية، من خلال استقراء بعض الأمثال وبناء تاريخ يقوم على الذاكرة الجماعية، خاصة أمام انعدام أو قلة الوثائق الكتابية.

ونظرا لكثرة الأمثال الشعبية الأمازيغية بمجال أزيلال، سأقوم بإيراد بعضا منها وترجمتها إلى اللغة العربية، مع العلم أن العديد من هذه الأمثال نجدها في مناطق أخرى، وبصيغ لغوية مختلفة.

❖ **العلاقات الاجتماعية في منطقة أزيلال من خلال نماذج من أمثالها**

ضوابط الكلام: حظي حسن الكلام والاستماع بنصيب وافر في الأمثال الأمازيغية، حيث اعتبر اللسان أداة خطيرة قد يؤدي بصاحبه إلى عواقب خطيرة. وأكدت على ضرورة التواصل الفعال والحوار البناء، بغية تحقيق علاقات اجتماعية فعالة وناجحة.

-" **سيول تسفلد**"، تكلم واستمع.

-"**يوف كار امنسي كار اوال**"، العشاء السيئ خير من الكلام السيئ.

-"**تساروت ن دونيت الس ايت اكان**"، مفتاح الدنيا اللسان.

-"**ونا اقن امنس اودادتكشمن ازان**"، من أغلق فمه لن يدخله الذباب.

-"**اديجي اقلاب ولا اجي اوال اخان**"، يلتئم جرح السيف ولن يلتئم جرح اللسان.

التعاون والتضامن: إن دراسة تاريخ المجتمع القبلي الأمازيغي المغربي تمكن من الخروج بعدة استنتاجات مفادها، أن القبائل كانت تعتقد بمنطق " النسب المشترك"، مما جعلها تتبنى استراتيجية التحالف ضد القبائل الأخرى. ونظرا لخصوصية المجال وقساوة الظروف الطبيعية، ووسائل الإنتاج التقليدية، دعت الأمثال بأزيلال إلى ضرورة التعاون والعمل الجماعي، وهذا ما يتضح من خلال تشييد " المخازن الجماعية"، و" التويزا"،... ويمكن تحديد بعض تجليات هذا التعاون من خلال ذكر نماذج من الأمثال:

- "**يات تيزويت اوردا تدكا تامنت**" ، النحلة الواحدة لا تصنع عسلا.
- "**أودا اسكاريان اومناي اكدرور**"، الفرس الواحد لا يصنع غبارا.
- "**يان أوفوس اودا كات اديكل**"، اليد الواحدة لا تصفق.
- "**طاغات اورماند وولي ارت تش ووشن**"، الشاة الخارجة عن القطيع تكون من نصيب الذئب.
- "**يات تفوناست اوداتكا أغو اتقبيلت**"، البقرة الواحدة لن تستطيع تغطية حاجيات القبيلة من الحليب.
- "**اك ايمان اوزري ايد ايزاد**"، لا تعطي الرحى طحينا إلا باحتكاك طرفيها.
- "**أسدغ غوري أسكا غورش**" أي " يوم عندي ويوم عندك ". ويقال المثل لتكريس التعاون المتبادل بدون استغلال طرف لأخر في العمل .
- "**وردا اتفع كرمدن خس الشيطان** " أي " لا يخرج من الجماعة إلا إبليس لعنه الله " يقال المثل لنبذ التفرقة والحث على الوحدة و التضامن كما يصف من يخرج عن الجماعة بإبليس.

يستنتج انطلاقا من الأمثال السابقة أن المجتمع الأمازيغي يمجد العمل الجماعي ويؤكد على ضرورة خلق لحمة اجتماعية بعيدا عن كل أشكال الصراعات، مادام أن ما يجمعهم أكثر ما يفرقهم.

الصبر والتواضع: نظرا لقساوة المجال الجغرافي، وخضوع الإنسان لإكراهات الوسط الطبيعي، تبنت الذاكرة الجماعية مفاهيم الصبر والتحدي وتطويع المجال، وهذا ما يتجلى في بعض النماذج من الأمثال:

- "**اميق نصبر تفرو**"، قليل من الصبر تحل.
- "**أوردجين إيلي أموتل نصبر**"، أبدا لن يكون للصبر عقاب.
- "**سمزي إخفنك إخاتر وولنش**" ، صغر نفسك يكبر قلبك.
- "**وونا اسون اكنا قضيرك و انو**"، الذي ينظر إلى السماء سيقع في البئر.
- "**إخفنس ك إكنا ادارنس ك والوض**"، رأسه في السماء، ورجليه في الوحل.
- "**توسع تقشابتنس**"، قميصه أوسع من جسمه..

التر ابط العائلي وتكوين الأسرة: تشكل الأسرة الخلية الأولى في التنظيم العائلي عند قبائل أزيلال ، كما تعتبر العلاقات العائلية الركيزة الأساسية في التنظيم القبلي. وفي هذا الصدد حظيت الأسرة والعائلة بمكانة أساسية في التراث الشفوي الأمازيغي، من خلال التأكيد على أهمية هذه المؤسسات الاجتماعية في تحقيق الوحدة القبلية، وتدعيم التوازن الاجتماعي.

- "**تخامت بلا بابسن ورتلي**"، الأسرة بلا أب لا وجود لها، وهو نفس المعنى في المثل التالي:" **تيزوا بلا أكليد ورلينت**"، لا يوجد نحل بلا يعسوب
- "**اينا إدرن س إشرب ياغن تامارت**"، ما يسقط من الشارب يقع على اللحية.
- "**أوردا إجلان إدامن**"، لا تخفى الدماء.
- "**أراونس أغف إتشا ووشن تاغات**"، من أجل صغاره أكل الذئب المعز.

تحمل المسؤولية: إن التقدم و التأخر و النجاح و الفشل ظواهر تعود أساسا إلى الكفاءة وصفاء الضمير في تحمل المسؤولية و عدم تحملها، فقد صاغها المثل الامازيغي في قواليب فنية رائعة مستعملا أدوات بيئية مرتبطة بالمحيط المعاش

ليسهل فهمها و قد رمز المثل للمسؤولية بالقنطرة الخشبية الثقيلة و بقطيع من الغنم و بالفرس و السمن و العسل و الراعي و الفرس و الفلاح و كلب الحراسة و الذئب و الأفعى، ومن أهم الأمثال التي تصب في هذا الاتجاه.

- " **توسي تيجديت نواماس ديدازك إصحا واوال** «: «الوتد الأوسط يحمل ثقل *سقف* المنزل "

و يعني غالبا من يتحمل مسؤولية الآخرين كرب البيت و الأم و أمغار القبيلة .. ".

- "**وردا تكات تفيكشت إورزان أودوكو** " ، " لا تصيب النكسات و الأحجار الثابتة مؤخرة الحذاء"

ويقال ه للتعبير عن المسؤولية و النكسات و الأزمات و المشاكل التي تعترض سبيل المسؤولين .

- " **يوف الخلا كارامكسى** ": " الخلاء أحسن من الراعي الكسول".

للتعبير عن المسؤول الفاشل الذي لا يقدر مسؤوليته.

- **وردا إتيلي سيزم خس باب نتفوناست** " : " لا يواجه الأسد إلا صاحب البقرة "

يعني أن صاحب قضية ما هو الذي يدافع عنها مهما كلفه الثمن .

- " **كوتيخسي دا تاكل سوضارنس** " : " أن كل نعجة تتعلق برجلها " .أي أن كل فرد يتحمل مسؤوليته بنفسه .

التجربة :تناول المثل موضوع التجربة و استحضرها بقوالبه الفنية الرائعة مبرزا دورها في تنظيم الحياة، و ضمان الاستمرارية في الجدية و عدم السقوط و تكرار الأخطاء التي ينقلها المثل كعبرة يعمل بها المجتمع في مختلف منافع الحياة.

-" **ونا إسقسان وردا إتشكا** ": " من يسأل لا يتيه ".ومعناه أن من يستقصى الأمور يجد لها الحلول الناجحة انطلاقا من تجارب الآخرين.

-" **ونا وريتانين سلعقل نس وردا إتيني سوالنس** ": " من لا يرى بعقله لايرى بعينه "

ويقال المثل للتعبير عن الذي لا يعتمد العقل والتفكير أموره وتجاربه.

- " **أدورتكاد تامنت ولا تكيد ليدام** ": " الأفضل أن لا يكون المرء عسلا و لا حنضلا "

يقال المثل للاعتدال و الوسطية في كل شيء.

المرأة: تناول المثل الشعبي الأمازيغي في أزيلال المرأة كموضوع من المواضيع والإشكاليات والقضايا التي خصها الإنسان بالاهتمام و التفكير، و المرأة باعتبارها أساس ووتد الأسرة و المجتمع.

-" **أوردا إينطو إيغجد غاس غيف مايس** ": " لا يقفز الجدي إلا على أمه"

دلالة على الصبر الذي تتميز به الأم ودورها في تربية الأبناء وصبرها على عليهم في سبيل تكوين مجتمع متماسك عموما وأسرة قوية خصوصا.

- " **امسعد زيماس** ": " المحظوظ من أمه "

أي أن الحظ يصاحبه منذ و لادته ، و أن صلاح الأبناء مرتبط بصلاح الأم .

-"**تلا تمطوط توف تفويت تيلي تمطوطو توكرتافويت** " :" هناك امرأة أفضل من الشمس و هناك امرأة أكبر من الشمس ". يعني أن المثل يبين المرأة الصالحة و المرأة الغير الصالحة التي تفوق تكثر في مشاكلها.

❖ جوانب من نمط العيش لقبائل أزيلال من خلال نماذج من الأمثال الشعبية

شكلت الأمثال في أزيلال واقعا تاريخيا يمكن الاستناد إليها، قصد دراسة وتحليل البنيات الاقتصادية والعلاقات الإنتاجية وأدوات الاستغلال بالمجتمع ، إضافة إلى استنتاج مختلف التحديات التي كانت تواجه الاقتصاد بهذا المجتمع .

العمل: يعتبر العمل من القيم التي تعكس علاقة الإنسان بمحيطه الجغرافي، وتجسد الأمثال الشعبية صراع الإنسان مع واقعه المعاش. وبينت أهمية العمل في الحياة اليومية قصد تحقيق الحاجيات الأساسية.

-"**عندا وارتيغراد**"، ويل لمن غير قادر على العمل:

-"**مر أكرز أورتستا إلامن**"، لو كان يحرث لما أكل النخالة.

-"**أونا مير أورتسينت لاصلنس سو لعمالنس**"، من تجهل أصله أنظر إلى أعماله.

"**تاووري بلا والو توف اغجديم بلا تاووري**"، العمل دون مقابل خير من الجلوس بدون عمل.

الفلاحة: شكلت ميادين الزراعة والرعي نشاطات رئيسية وأهم الموارد الاقتصادية لسكان قبائل أزيلال. ويجسد التراث الشفهي المتوارث طبيعة العلاقات الانتاجية ووضعية الانتاج وأشكال الاستغلال داخل المجتمع. ورغم صعوبة رسم لوحة دقيقة عما كانت عليها الزراعة وبعض القطاعات الأخرى، فمن خلال تحليل بعض الأمثال يمكن التوصل ببعض الاستنتاجات، مفادها ارتباط الفلاحة بالتقلبات المطرية، واعتمادها على وسائل انتاج تقليدية، وبالتالي يوجه حاصل الانتاج نحو الاكتفاء الذاتي.

-" **أنزاردنزين مش الا**"، ومعناه: المطر المبكر إن وجد. يبين هذا المثل أهمية التساقطات خاصة المبكرة في تحقيق محصول جيد

-" **إربح اوفلاح شيلاس**"، ربح الفلاح رغما عنه

يوضح هذا المثل أن الفلاح غالبا لا يحصل على مردود فلاحي جيد، فيكون المقابل المعنوي (الأجر)، خير تعويض له، وهذا ما يتجلى في المثل التالي:

-" **إلاس لاجر اوفلاح**" ، الفلاح له أجر.

كما حظي قطاع الرعي بنصيب من التناول في الأمثال العطاوي، باعتباره موردا موازيا للزراعة.

-" **أودا اتكراز أوكسوم**"، لا يحرث اللحم. ودلالته: الحصول على اللحم يفرض الاعتماد على تربية المواشي .

التجارة: يعتبر النشاط التجاري من الأنشطة التي تدر بعض الموارد المالية لسكان المناطق الجبلية، وفي هذا الصدد تلعب الأسواق خاصة الأسبوعية أدوارا حيوية في تنشيط الحركة التجارية. وتعكس الأمثال الشعبية درجة اهتمام السكان بهذا القطاع.

-" **أوردا ديترارا ميا خس ميتان**"، لا يحصل المرء على المائة إلا بالمائتين.

يوضح هذا المثل أهمية ممارسة قطاع التجارة بغية الحصول على أرباح مادية.

-" **سنغ مايدران ايت السوق**"، اعرف ما يبتغيه أهل السوق. معناه: دراسة متطلبات السوق قبل القيام بالنشاط التجاري.

-" **تاسبابت زون يان اوربا امزيان ميق س ميق ادخاتر**": التجارة كطفل صغير يكبر شيئا فشيئا إلى أن يصبح رجلا. أي أن ممارسة التجارة يتطلب نوعا من الصبر والمثابرة لتحقيق الأرباح.

-"**تاسبابت أم أوربا أمزيان إيميق س إيميق اتغا ارياز**": "التجارة مثل طفل صغيريكبر شيئا فشيئا حتى يصير رجلا".

مواجهة الكوارث الطبيعية:جسدت الذاكرة الشعبية الأمازيغية الصراع بين الإنسان ومختلف الكوارث الطبيعية ومن بينها التقلبات المناخية، والتي تخلف تراجع الإنتاج، وتدهور المستوى الاستهلاكي للسكان.

ومن بين الظواهر التي شكلت هاجسا حقيقيا بالنسبة لقبائل المجالات الجبلية بأزيلال، الجفاف وقلة الموارد المائية أهم التحديات الكبرى، خاصة في ظل اقتصاد القلة المرتكز أساسا على النشاط الفلاحي المعاشي.

ومن الأمثال التي تعكس أهمية المياه في الاستقرار البشري في مجال أزيلال:

-"**أونا إرا ربي إشاس أمان**"، من أنعم الله عليه، يمنحه الماء.

-"**أمان أخف أيتبا**"، الماء أساس كل شيء.

أما من حيث المشاكل التي يواجهها النشاط الزراعي، فيعتبر التقلبات المطرية أهم الإكراهات المستمرة التي يعيشها الإنسان بقبائل أزيلال.

-" **إد أو تنكي تقار**"، إن لم تفض جفت.

و يعكس هذا المثل سيكولوجية الإنسان في مجال أزيلال ورؤيته تجاه مختلف الكوارث الطبيعية ومن بينها: الجفاف والفيضانات.

-" **أوكرن إماون ن مدن فاد ن ووللي**"، عطش البشر أسبق من عطش القطيع.

-" **أيايد إفرحن س اونزار تردلاس تدارت**"، يا من أبشر بالمطر فهدم بيته.

-" **سطو أغرداي تامصط** ": " إجري وراء الفأر تمسكه "

دلالة على الجفاف و قلة المنتوجات الفلاحية بالخصوص وهزالة الانتاج.

-"**أمان دليمان يان أوزر أيدكان** ": " الماء والإيمان من عرق واحد «.

ومن العوامل المفسرة في تراجع الإنتاج نجد موجات الجراد(تامورغي)

-" **تامورغي اوتيدجي إباون ولا إفراون**"، الجراد يأتي على الأخضر واليابس.

ونظرا لتراجع الإنتاج بفعل مجموعة من العوامل سواء المرتبطة بالظروف الاقتصادية أو السياسية، واجهت قبائل الجبال كما هو الشأن بالنسبة لكثير من القبائل المغربية ظاهرة المجاعة في كثير من الفترات التاريخية، ويمكن تحديد بعض أوجهها انطلاقا من نماذج من الأمثال الأمازيغية.

-" **لاح مايد إلغ أفوس**"، ما من أحد يجد ما يلحس يده.

-" **اتشا اغيول تباردانس**"، أكل الحمار بردعته.

و مما لاشك أن انتشار المجاعة ولد سلوكات غذائية أهمها أكل نبات إيرني.

-" **ونا إتشان إيرني إسن لحق ن تمزين**".ومعناه: من أكل نبات إيرني وحده سيعرف قيمة الشعير

ويستنتج من خلال دراسة وترجمة وتحديد معاني بعض نماذج الأمثال الشعبية بأزيلال، تنوع المواضيع والدلالات الرمزية والحمولة التاريخية لهذه الأمثال، وتعكس أيضا الخصوصيات الثقافية والاجتماعية لهذه القبائل.

❖ **نماذج مشتركة في المواضيع بين بعض الأمثال الأمازيغية وأمثال الدارجة المغربية**

الأمثال الأمازيغية	الأمثال الدارجة
وتخت أرالاغ س أيت تدارت	ضربني وبكى سبقني وشكى
ونا تاغ ايد اسن لحرنس	ما كيحس بالمزود غي لمضروب به
وت ايدي تسوت بابنس	وقر الكلب على وجه مولاه
ونا اران تامنت اصبر اتيزوا	اللي بغى لعسل اصبر لقريص النحل
مايد الغ تاربات خس مانس	شكارت العروسة ماهاوخالتها والحزارة جارتها
اخيد الدجي ك اوليلي مريد إحرا	الزين فالدفلة وعروقها حارين
امينو إسنعتي	لي عندو فمو ما اتلفش
ران امجربن اطبيبن	سول المجرب لا تسول طبيب
تفيت تامنت اكواليم	بحال كوبيت الماء فالرملة
اغ تلكمت امزوغنش س امينش تبيت	الا وصلتي وذنك عضها
ونا انسان تيملسينت نمدن اورنسي يات	لمكسي بديال الناس عريان
اوت اوزال دغي اسول إحما	ضرب الحديد ماحدو سخون
تدلت تافويت س بوسيار	كتغطي الشمس بالغربال

12 و ايوراید الا اسكاس	لي بغا اربح لعام طويل
اقمو اشارن اسايارود	ماعمر لوجه لمشروك اتغسل
يان افوس اود اكات اديكل	ليد لواحدة مكاتسفكش
يمقيت س تمقيت إعمروطاس	قطرة بقطرة احمل لواد
اك تضرت تفوناست كادين اجنوين	الا طاحت البقرة كيكثرو جناوا
لعلف نتودشي نلعيد ودا اصحو تفوناست	لعلف ليلة ما كايسمنش
إلس والو ديس إغسان	اللسان ما فيهش عظم
كويان اينا اكرز إمكرت	لي زرع شي إحصدو
وناي وت اوفونس اودايالا	لي ضرناتو يده مايبكيش
يان اغنجا اس تسوا	الناس في الهم سواء
امزتاووري ن باباك نودا كرنون	حرفة بوك لا يغلبوك
ايلي زرين اموت	لي فات مات
ك ازم تشتيي	كن سبع وكلني
ازوار اسدس غيف اغيول	سق الشرج قبل العود
اسيف افستان ايد اتستان	دوز على لواد لهرهوري لادوز على السكوتي
اتوسات اووجيل غيف امتاون	لا توصي اليتيم على البكاء
أودا اتكا ربي تروفت خس وار أوغبان	الله تيعطي الفول غير للي ما عندو ضراس

4- الحفاظ على التراث الأمازيغي غير المادي صون للذاكرة الجماعية والهوية

الحفاظ على التراث هو الدائرة التي يجمع فيها كل اصناف ودرجات الحفاظ المختلفة "الوقائية والتدخلية" من ترميم وصيانة دورية وغير دورية وإعادة تأهيل والتركيب والتدوين. والحماية تعني العمل على سلامة الممتلكات التاريخية بالدفاع عنها من الخطر الذي يهددها وتضم الحماية بمفهومها الواسع محاولة الحماية والوقاية من عدم المبالاة.[49]

يقول جمال عليان في هذا الصدد:" لقد تطور مفهوم الحفاظ على التراث وتفرعت أقسامه، وأصبحت تحكمه مواثيق واتفاقيات عالمية، تبعها استصدار قوانين تعكس في كثير من الأقطار وما جاء في تلك المواثيق والاتفاقيات. وساد مفهوم ملكية التراث للبشرية جمعاء وليس حكرا على الأمة التي تملكه، فزاد التركيز على المطالبة بالحفاظ عليه وتدخلت في هذا المجال مؤسسات عالمية مثل اليونيسكو. ونشأت كذلك مؤسسات محلية في كل قطر، لكي يبقى الراعي الحقيقي لعملية الحفاظ والمستفيد الأساسي منه هو المجتمع الذي يملك ذلك التراث"[50].

وللحفاظ على التراث عامة وغير المادي خاصة، هو صون للذاكرة باعتبارها مجموع ما نتذكر، حيث أنها تمنحنا القدرة على التعلم من الخبرات السابقة لبناء العلاقات. إنها القدرة على تذكر الخبرات الماضية وعملية استدعاء الحقائق والتجارب والانطباعات والمهارات والعادات السابقة للعقل. والذاكرة ليست مجرد استدعاء معلومات صادفناها في فترة سابقة إلى أذهاننا، فكلما أثرت تجربة حدث سابق على شخص ما في فترة لاحقة، فإن أثر التجربة السابقة يعد انعكاسا لذكرى ذلك الحدث السابق.

[49] جمال عليان ، الحفاظ على التراث الثقافي، ص.64.
[50] جمال عليان ،نفس المرجع ،ص. ص. 6،7.

وحسب جاك لوكوف Jacques Le Goff فإن الذاكرة مجموعة من الوظائف النفسية التي يتمكن بفضلها الشخص من استدعاء وتحيين انطباعات ومعلومات باعتبارها ماضيا[51].

كما أن الحفاظ على التراث هو استمرار هوية الإنسان وتاريخه، فالهوية "مفهوم اجتماعي نفسي يشير إلى كيفية إدراك شعب ما لذاته، وكيفية تمايزه عن الآخرين، وهي تستند إلى مسلمات ثقافية عامة، مرتبطة تاريخيًا بقيمة اجتماعية وسياسية واقتصادية للمجتمع"[52]. أما منظمة اليونسكو فعرفت الهوية الثقافية بكونها : " تعني أولاً وقبل كل شيء أننا أفراد ننتمي إلي جماعة لغوية محلية أو إقليمية أو وطنية ، بما لها من قيم أخلاقية وجمالية تميزها، ويتضمن ذلك أيضًا الأسلوب الذي نستوعب به تاريخ الجماعة وتقاليدها وعاداتها وأسلوب حياتها ، وإحساسنا بالخضوع له والمشاركة فيه ، أو تشكيل قدر مشترك منه ، وتعني الطريقة التي تظهر فيها أنفسنا في ذات كلية ، وتعد بالنسبة لكل فرد منا نوعًا من المعادلة الأساسية التي تقرر- بطريقة إيجابية أو سلبية – الطريقة التي ننتسب بها إلي جماعتنا والعالم بصفة عامة"[53].

ونظرا لأهمية التراث بمختلف أصنافه خاصة غير المادي سواء على مستوى الهوية وصون الذاكرة الفردية والجماعية للساكنة بمنطقة أزيلال، فإن الحفاظ عليه أصبح ضرورة حتمية. ومن أجل تحقيق هذا الأمر، فأقدم التوصيات التالية:

- تفعيل أدوار التراث الثقافية والهوياتية.
- التعريف بهذا التراث الزاخر خاصة بالنسبة للأجيال الحالية، والقيام بحملات تحسيسية وتوعية بأهمية الحفاظ عليه.
- إنشاء جمعيات تعنى بالحفاظ على التراث بمختلف أشكاله.
- إدماج مادة الحفاظ على التراث في المناهج التعليمية، واستحضار الخصوصيات الجهوية أثناء وضع البرنامج الدراسي، والوعي بكون كل جهة من المغرب لها خصوصيات ثقافية معينة.
- القيام بندوات علمية ومبادرات ثقافية على مختلف الأصعدة: محليا، وطنيا ودوليا.
- تدوين التراث غير المادي كالحكايات الشعبية والأمثال والزجل وغيرها.
- إدراج التراث المحلي بأزيلال ضمن مخططات ومشاريع الجماعات المحلية، وتسويقه خدمة للتنمية المحلية.
-إنشاء مراكز ثقافية بكل المواقع المهمة تعرض مواد فيلمية توضح أهمية الموقع وتاريخه، ومراحل ترميمه والحفاظ عليه، بالإضافة إلى ضرورة وجود أماكن لبيع الشرائح الملونة والكتب والمستنسخات من القطع الأثرية.
-إنشاء بنك معلومات حول السياحة الثقافية، تتولى الأطراف المعنية إثراءه بصفة منتظمة واستغلال شبكة الإنترنت للتعريف بمكونات السياحة التراثية والثقافية.
-العمل على إشراك وكالات الأسفار للاهتمام بالسياحة التراثية بإقليم أزيلال، ومراجعة برامج الطرق والمسالك السياحية الحالية مع دعم المبادرات المتميزة في هذا المجال.
-تنظيم رحلات استكشافية واستطلاعية للمتعلمين والمتعلمات بإقليم أزيلال لتعريفهم بالمواقع والمعالم التاريخية والأثرية وغرس الحمولة القيمية بأهمية التراث والحفاظ عليه.
-الاستغلال الأمثل لوسائل الإعلام والاتصال الحديثة في التعريف بالتراث المحلي بإقليم أزيلال، وتخصيص دلائل سياحية وتراثية، ومواقع الكترونية ترويجية وطنيا ودوليا.
- تنظيم معارض محلية وإقليمية قصد تسويق المنتوجات التراثية، والترويج لتراث منطقة أزيلال.
- استحضار الخصوصيات الجهوية أثناء وضع البرنامج الدراسي، والوعي بكون كل جهة من المغرب لها خصوصيات ثقافية معينة

---

51 عثمان عفيف، "الذاكرة والتاريخ من خلال كتاب المؤرخ جاك لوكوف"، مجلة منبر الحوار،1998 ، ص.94.
52 إبراهيم عيد محمد، "الهوية الثقافية العربية في عالم متغير"، مجلة الطفولة والتنمية، 2002، مجلد 1، العدد 3، ص.110.
53 حسن الحمدي المحروقي، " دور التربية في مواجهة تداعيات العولمة على الهوية الثقافية"، جامعة عين شمس، 2004،ع.7،ص.164.

- تزويد المؤسسات التعليمية بالوسائل الضرورية من حواسيب، أجهزة الاتصال...قصد اعتمادها لعرض أشرطة لما يزخر به المغرب عامة وإقليم أزيلال خاصة من تراث غني ومتنوع.
- تخصيص فضاءات داخل المؤسسات التعليمية لعرض ما يتوفر عليه ا ازيلال خاصة من تراث متعدد الروافد.
- خلق شراكات بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات أخرى كالمتاحف ومندوبية الثقافة.
- العمل على تنظيم اتفاقيات شراكة بين المجالس المحلية وجمعيات المحافظة على التراث من جهة، والمندوبية الجهوية للثقافة من جهة ثانية، والتزام هذه الأخيرة بتمويل مشاريع الحفاظ على المواقع الأركيولوجية.
- العمل على إنشاء متاحف اقليمية ومحلية تضم كل أشكال التراث.

خاتمة

يتسم إقليم أزيلال-على غرار مختلف مناطق المغرب-بتنوع أصناف تراثه المادي وغير المادي، ويمكن ان يشكل إذا ما تم استثماره أداة فعالة للمساهمة في التنمية المحلية للإقليم، بفعل فائدته التاريخية والاقتصادية والسياحية. كما أنه يمكن أن يشكل وسيلة حقيقية للكشف وقراءة تاريخ الثقافة المحلية لقبائل المنطقة، خاصة في مجال يعاني من الفقر في الوثائق المكتوبة، وما علينا إلا الاستعانة بمقاربات علمية والتي تمكننا من فحص هذا التراث بطريقة ناجعة، وتقودنا إلى نتائج وخلاصات صلبة وحقيقية.

ويشكل التراث عنصرا أساسيا مهما في التنمية المحلية، وقد أصبح في الوقت الحاضر من المرتكزات الاقتصادية الأساسية في العديد من الدول التي انخرطت في تجربة تأهيل تراثها وعملت على استغلاله في تنشيط سياحتها والرفع من مداخيلها وتطوير اقتصادها. فالتراث بمثابة رأسمال ينبغي استثماره وتنميته وإعطاؤه الإشعاع اللازم، والتفكير فيه على أنه عنصر تنموي بإدماجه في محيطه الاقتصادي والاجتماعي وفي الحركة السياحية.

البيبليوغرافيا

- ✓ الحسن الوزان، وصف أفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1983، ج.1.
- ✓ مارمول كاربخال، افريقيا، ترجمة محمد حجي واخرون، مكتبة المعارف، الرباط، 1984، ج.1.
- ✓ أبو على محمد توفيق، الأمثال العربية والعصر الجاهلي، دار النفائس، بيروت، 1988.
- ✓ ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، ج. 6.
- ✓ علي بن محمد الماوردي، الأمثال والحكم، تحقيق فؤاد عبد المنعم ، دار الوطن للنشر، الرياض، 1999.
- ✓ الحسن اليوسي، زهر الأكم في الأمثال والحكم، تحقيق محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1981، ج.1.
- ✓ عبد الرحمان الدكاري ،"التراث المعماري بالمغرب: الذاكرة المجالية وظاهر التثمين"،مجلة أبحاث ودراسة التنمية، جامعة بورج بوعريريج، الجزائر، العدد الأول، دجنبر 2014.
- ✓ عبد العزيز التوري،" تراث المغرب"، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا،1984، ج.7.
- ✓ محمد أخريف ،" بعض مظاهر التراث بتلال مقدمة جبال الريف من خلال المصادر الشفوية"، ندوة التراث في جبال الريف: واقع وآفاق، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2013.

- ✓ روبير أسيبنيون، أعراف قبائل زيان، مساهمة في دراسة القامون العرفي الأمازيغي المغربي، ترجمة محمد أوراغ، تنسيق أحمد شعبهي، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، سلسلة ترجمة رقم 11، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط.
- ✓ جمال عليان،الحفاظ على التراث الثقافي نحو مدرسة عربية للحفاظ على التراث الثقافي ،عالم المعرفة، لكويت،شتنبر2005،ع.322.
- ✓ محمد عابد الجابري، التراث والحداثة، دراسات ومناقشات، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1991، ط.1.
- ✓ أحمد التوفيق، المجتمع المغربي خلال القرن التاسع عشر (اينولتان)1850-1912، منشورات كليات الآداب والعلوم الانسانية بالرباط الطبعة الثانية،1983.
- ✓ محمد شفيق، المعجم العربي الأمازيغي، أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة معاجم، النشر العربي الإفريقي، الرباط، 1990.
- ✓ محمد ضريف مؤسسة السلطان الشريف بالمغرب (محاولة في التركيب) طبعة إفريقيا الشرق الدار البيضاء،1988.
- ✓ ديل أكلمان، المعرفة والسلطة، ترجمة محمد أعفيف، دار توبقال، الرباط، 1989، ج.1.
- ✓ مصطفى عربوش، من تاريخ منطقة اقليم تادلة وبني ملال، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء،1989، ط1.
- ✓ هولتكرانس ايكه،قاموس مصطلحات الاثنولوجيا والفلكلور، ترجمة محمد الجوهري وحسن الشامي، دار المعارف، مصر، 1972.
- ✓ كيه فوستر جوناثان، الذاكرة، ترجمة مروة عبد السلام، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2004، ط.1.
- ✓ شارل دوفوكو، التعرف على المغرب 1883-1884، ترجمة المختار بلعربي، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1999، ج.1.
- ✓ سعيد بوليفا، النصوص البربرية (الأمازيغية) في لهجات الأطلس المغربي، باريس، 1908.
- ✓ بول ريكور، الذاكرة والتاريخ والنسيان، ترجمة جورج زيناتي، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بنغازي، 1998، ط1.
- ✓ إبراهيم عيد محمد، "الهوية الثقافية العربية في عالم متغير"، مجلة الطفولة والتنمية، 2002، مجلد 1، العدد 3.
- ✓ محمد حبيدة، "التاريخ والذاكرة"، مجلة يتفكرون، العدد الثاني، خريف .2013.
- ✓ عطيه مجي الدين ، "نحو منهج للتعامل مع التراث الإسلامي"، مجلة الاجتهاد، دار الاجتهاد، بيروت،1994، العدد 24، السنة 6.
- ✓ اليونيسكو ومعهد اثار (إيكروم) ، دليل تعريف الشباب بحماية وإدارة مواقع التراث والمدن التاريخية، روما، 2003.
- ✓ أحمد وليد، "التراث والهوية والعولمة، سلسلة مقالات حول العولمة والهوية"، جريدة الاتحاد الإماراتية، مارس أبريل 2007.
- ✓ ديل اكلمان، المعرفة والسلطة في المغرب، ترجمة محمد أعفيف مؤسسة عبور مركز طارق بن زياد للدراسات والابحاث 1885.
- ✓ محمد الراوي ، "المغرب أكبر مقبرة للدينصورات في العالم" ، مجلة المؤرخ ، العدد الاول ، 5 نوبر 2008.
- ✓ اتفاقية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، نونبر 1972، المؤتمر العام في دورته السابعة عشر، باريس.
- ✓ مذكرة مشروع قانون يتعلق بحماية التراث الثقافي والمحافظة عليه وتثمينه، وزارة الثقافة المغربية.

- ✓ حسن الحمدي المحروقي، " دور التربية في مواجهة تداعيات العولمة على الهوية الثقافية"، دراسات في التعليم الجامعي، جامعة عين شمش، 2004، ع. 7.
- ✓ اليونيسكو ومعهد اثار (إيكروم) ، دليل تعريف الشباب بحماية وإدارة مواقع التراث والمدن التاريخية، روما، 2003.
- ✓ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الدورة 32، باريس، 29 شتنبر- 17 أكتوبر 2003.
- ✓ سلسلة تاريخ وتراث جهة المغرب، جهة تادلا ازيلال،2009، اثنا عشر قرنا من حياة المملكة.
- ✓ Gustave Babin, La Mystérieuse ouaouizerth, lib. Farairre, Casablanca, 1923.
- ✓ Emile Laoust « mots et choses berbères »société marocaine d'édition, Rabat ,1983.
- ✓ Jaque Berque « sructures sociales du haut atlas »2 édition, Paris 1978.
- ✓ Abdlah herzni « l'agdal a l'epreuve des stratégies familiales et de l'action collective ».
- ✓ Robert Montagne « les berbères et le makhzen dans le sud du Maroc »édition Afrique orient, Casablanca.
- ✓ Rachid Lhoussain , Tatouage de la mémoire, imp. El Maarif jadida, Rabat, 2006.
- ✓ Said Boulifa, *Manuscrits berbères du Maroc*,journal asiatique,1905 .
- ✓ De Segonzac Marquis, au Cœur de l'atlas, Mission au Maroc, 1904-1905, Emile Larouse, Paris, 1910.
- ✓ Gentil Louis, Mission de Segonzac dans le bled Essiba explorations au Maroc, Masson, Paris,1906.

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل
Journal of African Studies and the Nile Basin
المجلد الخامس/العدد العشرون حزيران- يونيو 2023
ISSN 2569-734X

السياحة في المدن المنجمية بين تجديد الموارد الاقتصادية وتنويع المنتوج السياحي (نموذج مدينة خريبكة)

صباح مبروك[1]، مصطفى إزعتراوي[2]، عبد المجيد السامي[3]

الملخص: تعتبر السياحة من القطاعات الرائدة على الصعيد العالمي، وذلك لما لها من أهمية بالغة في إنعاش الاقتصاد وتحريك عجلة التنمية السياحية، والمغرب من بين الدول التي جعلت السياحة من بين أولوياتها، لذلك سطرت الدولة مجموعة من المخططات السياحية من الاستقلال إلى يوميا هذا، كان أخرها استراتيجية رؤية 2020 أو المخطط الأزرق الذي يهدف إلى تنمية السياحة المغربية والزيادة في عدد الوافدين من خلال تنويع المنتوج السياحي، وخلق مناطق استقبال سياحية جديدة إضافة إلى التركيز على جودة المنتوج السياحي والسياحة المسؤولة. لهذه الاعتبارات جاء اختيار موضوع بحثا المتعلق بالسياحة، من خلال طرح إشكالية السياحة في المدن المنجمية باعتبار أن هذه المدن تعرف ركودا في ديناميتها واقتصادها بمجرد انتهاء الأشغال المرتبطة بالاستغلال المنجمي لمدينة خريبكة تعتبر من المدن المنجمية التي تتميز بمجموعة من الخصائص التي جعلتها قطبا حضاريا واقتصاديا لا يمكن للبلاد أن تستغني عن ثروتها، وذلك لاحتضانها للمجمع الشريف للفوسفاط الذي يعتبر الفاعل الرئيسي في تحريك اقتصاد البلاد.

كلمات المفاتيح: السياحة، المدن المنجمية، الموارد الاقتصادية، النتوج السياحي، خريبكة.

Abstract: Tourism is one of the leading sectors at the global level, because of its great importance in reviving the economy and moving the wheel of tourism development, and Morocco is among the countries that have made tourism among its priorities, so the state has drawn up a set of tourism plans from independence to daily this, the last of which was a strategy Vision 2020 or the Blue Plan, which aims to develop Moroccan tourism and increase the number of arrivals by diversifying the tourism product, creating new tourist reception areas, in addition to focusing on the quality of the tourism product and responsible tourism. In the mining cities, given that these cities know a stagnation in their dynamism and economy once the works related to the mining exploitation of the city of Khouribga are completed, it is considered one of the mining cities that is characterized by a set of characteristics that made it a cultural and economic pole that the country cannot dispense with its wealth, because it embraces the Sharif Phosphate Complex, which is the main actor in moving the country's economy.

Key words: tourism - mining cities - economic resources tourist product – Khouribga.

1. مقدمة:

استأثرت ظاهرة السياحة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية باهتمام العديد من الهيأت والفعاليات عبر مختلف أنحاء العالم حكومية كانت أو غير حكومية وكذا المؤسسات التعليمية ورجال السياسة والاقتصادية

[1] طالبة دكتوراه، مختبر دينامية المشاهد والتراث- كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال.
[2] أستاذ باحث بكلية متعددة التخصصات بخريبكة- جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال.
[3] أستاذ باحث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية- جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء.

والفكر الذين قاموا بإجراء دراسات وإصدار أبحاث ونشرات تهم مختلف أبعادها وانعكاساتها على مختلف المجالات الحياتية منذ العقود الأولى من القرن العشرين.

وتحت إشراف العديد من الهيأت والمنظمات السياحية تم إجراء دراسات وأبحاث وعقد لقاءات وندوات ومؤتمرات حول السياحة وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وقامت بنشر العديد من التقارير والنشرات والدراسات حول الأنشطة السياحية بالعالم. ونظرا لارتباط النشاط السياحي بقطاعات مختلفة، فالعديد من وجهات النظر تطرقت لتعريف السياحة، فالبعض يتأثر بها كظاهرة اقتصادية، والبعض الأخر يتأثر بها كظاهرة اجتماعية، ومنهم من يركز على أهميتها في تنمية العلاقات الدولية أو كعامل من عوامل العلاقات الإنسانية.[4]

فقد اعتبرت السياحة إلى عهد قريب نشاطا اقتصاديا ثانويا، لكن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية والإعلامية التي شهدها النصف الثاني من القرن العشرين حولت الشعوب إلى مجتمعات استهلاكية، فبدأت السياحة تكتسي أهمية اقتصادية كبيرة. لذلك أخذت حكومات الدول على عاتقها الاهتمام بهذا النشاط الاقتصادي وتطويره نظرا لتفاعله مع عدة أنشطة ومساهمته في تحسين وضعية المجتمعات وأهميته في تنظيم وإعداد المجال.

وعلى المستوى المحلي تساهم السياحة في "توزيع أحسن للثروات لأنها تهتم منذ البداية بالمشاكل التي تهم التشغيل وتطوير الصناعة التقليدية والتنمية المحلية والتنمية المستدامة" أما من الناحية الثقافية فتعد عنصرا يساهم في إنقاذ القيم الثقافية والحضارية: فالعديد من المآثر الدينية والأركيولوجية تتم حمايتها من التلف والضياع. كما أنها تحفز "الساكنة المحلية على الوعي بأصالتها الثقافية وصيانة تاريخها و بمجدها الوطني[5]

فهناك علاقة وطيدة بين التراث والسياحة، نتج عنها نوع سياحي الثقافي، فالتراث يمد صناعة السياحية بعناصر جدب مميزة وموارد سياحية متنوعة، فهي تعتمد صناعة السياحة على عرض ذلك التراث وتقديمه للسياح والاهتمام به من خلال حمايته إن تطور مفهومي التراث والسياحة الثقافية، دفع إلى تبني مجموعة من المبادئ الأساسية الجديدة نتجت عن الاتفاقية العالمية للسياحة سنة (1999)[6]

وتعتبر مدينة خريبكة من المدن الرائدة في الاستغلال المنجمي على الصعيدين الدولي والوطني ذلك أنها تساهم ب% 62 من الإنتاج الوطني للفوسفاط، كما تحتل المرتبة الأولى على الصعيد الوطني من حيث الإنتاج والاحتياط. ويعتبر معدن الفوسفاط الدعامة الأساسية لاقتصادها، في حين تم إهمال الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وخاصة الأنشطة السياحية، إذ أن المدينة لم تدرج ضمن قائمة المخططات السياحية، سواء على المستوى الوطني أو الجهوي أو الإقليمي أو المحلي. والمجتمع الشريف للفوسفاط الذي يعتبر الفاعل الرئيس في تحريك الدينامية الاقتصادية للمدينة، لم يقدم مساهماته في مجال التنمية السياحية إلا في السنوات الأخيرة وتحديدا سنة 2007 حيث أطلق مشروع المنجم الأخضر الذي يعتبر من المشاريع السياحية الضخمة. على الرغم من أنها عاصمة للإقليم ودورها الرائد في تحريك عجلة التنمية بالإقليم ونظرا

---

[4] **بوحفاض ثريا**: (2008 2009) المؤهلات الطبيعة والتفافية بإقليم بسليمان، واقع وأفاق تطوير السياحة البيئية أطروحة لنيل شهادة الدكتورة كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط.

[5] أوجامع عبد الرحمان(1999)،السياحة والمجال بالجنوب الداخلي :نموذج- ورزازات والراشيدية –(بين اختيارات المخططين والواقع الحالي)، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافية.جامعة محمد الخامس كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط.ص 25

[6] مصطفى قموري مجلة التمكين الاجتماعي "السياحة االثقافية ودورها في تحقيق جدب سياحي للمدن الإمبرالية المغربية مراكش نموذجا " كلية علوم التربية جامعة محمد الخامس الرباط ص 19

لتوفرها على مجموعة من المؤهلات السياحية الطبيعية والثقافية والرياضية التي تؤهلها لأن تكون قطبا سياحيا ووجهة سياحية بامتياز، خاصة فيما يتعلق بمواردها الطبيعي المتمثل في معدن الفوسفاط الذي يمكن استغلال مناجمه في خلق سياحة علمية وجيولوجية من خلال اكتشاف الطبقات الصخرية والتعرف على المستحتات، هذا النوع من السياحة الذي صار يعرف اليوم سياحة المناجم أو المدن المنجمية[7]، يعتبر من أنواع السياحة[8] التي عرفت إقبالا كبيرا في السنوات الأخيرة، لكن السؤال المطروح هل سيساهم هذا المشروع في خلق أنشطة سياحية بمدينة خريبكة ؟ وهل هذه المساهمة كافية بالنسبة للمكتب الشريف للفوسفاط الذي لا يعتبر الداعم الرئيس للاقتصاد المحلي فحسب. بل للاقتصاد الوطني ككل؟

2. الإشكالية:

وتتميز مدينة خريبكة بمجموعة من المؤهلات السياحية من أبرزها مناجم الفوسفاط كثروة طبيعية، مما جعلها تعرف بريادتها في مجال الاستغلال المنجمي، خاصة وأنها تتوفر على أكبر احتياطي عالمي، **وبالتالي يمكن القول إلى أي حد يمكن استثمار المناجم في خلق نشاط سياحي بمدينة خريبكة في إطار ما يعرف بسياحة المناجم؟**

على الرغم من كون مدينة خريبكة تملك هذه الثروة المنجمية الهائلة، فإنها تعيش في ظل الفقر الذي يمثل% 3، هذا بالإضافة إلى الهشاشة التي تمثل نسبة 12%،ناهيك عن البطالة خاصة في صفوف الشباب، والتي تمثل نسبة% 10، كما لا يمكن نسيان التهميش والأمية داخل مجموعة من الفئات الاجتماعية تقدر ب% 25.[9]

إذا كان المجمع الشريف للفوسفاط يقف عاجزا أمام وضع حد لمشاكل المدينة، بالإضافة إلى أنه لا يمكن الجزم بأنه دعامة دائمة، فهل يمكن الحديث عن مكمل اقتصادي جديد إلى جانب الفوسفاط؟ وهل يمكن اعتبار السياحة موردا اقتصاديا جديدا يساهم في تحريك عجلة التنمية السياحية بالمدينة؟ وإلى أي حد يمكن أن تنجح السياحة في المساهمة في تحسين وضعية المدينة الاقتصادية؟

3. المنهجية:

- إعداد مقابلة ميدانية تتجلى في الاحتكاك المباشر بميدان الدراسة من خلال القيام بزيارات متعددة للمصالح الإدارية العمومية ذات الصلة بالموضوع، بهدف جمع المعطيات التي تهم موضوع الدراسة.
- الاستعانة بنظم المعلومات الجغرافية في معالجة الخرائط arcgis و mapanfo بالإضافة إلى استعمال كل من برنامجي Word 2007Excel من أجل إنشاء المبيانات وتحرير البحث.
- تم إنجاز هده الدراسة في مرحلة أولى باعتماد تصحيح وإعادة بناء الصور الفضائية ذات الوضوح المكاني العالي التي تم التقاطها في تواريخ متباينة، ثم العمل على تفسير بصري شامل، وأخذ العينات الميدانية التي استخدمت كوسيلة للتحقق من التصنيفات المستخرجة، وقد تم استخدام مجموعة من البرامج في هذا العمل أهمها برنامج وضع الخرائط Arc Gis.

---

[7] . تاريخيا المدينة المنجمية هي التي أنشئت فوق موقع بكر حيث يتم ملء مجال حضري قرب المنجم، من أجل إيواء العمال وأيضا خدمة مركز التحكم واللوجيستيك. إن حجم ونمو المدن المنجمية يرتبطان بتصنيف المنجم وصيغة استغلاله .وكلما كان المنجم في حاجة إلى اليد العاملة، فغن المدينة المرتبطة به ستنمو. والمدن المنجمية يمكن أيضا أن تنمو عن طريق شبكات مؤلفة من عدة مراكز تابعة لتمديد المنجم.

[8] .السيلحة :هي مجموعة من العلاقات والأنشطة (الإنتاجية والتجارية والخدماتية والترفيهية...) الناتجة عن انتقال وإقامة أشخاص من خارج مقر إقامتهم العادية بصفة مؤقتة بغية مزاولة أنشطة غير مهنية ومأجورة.

[9] المخطط الجماعي للتنمية للجماعة الحضرية 2010-2016

- المقاربة التقنية من خلال جرد المعطيات والمعلومات وترتيبها حسب أهميتها، بهدف الخروج بأهم الاستنتاجات

خريطة رقم (1): التوطين الإداري لمدينة خريبكة محليا جهويا وطنيا

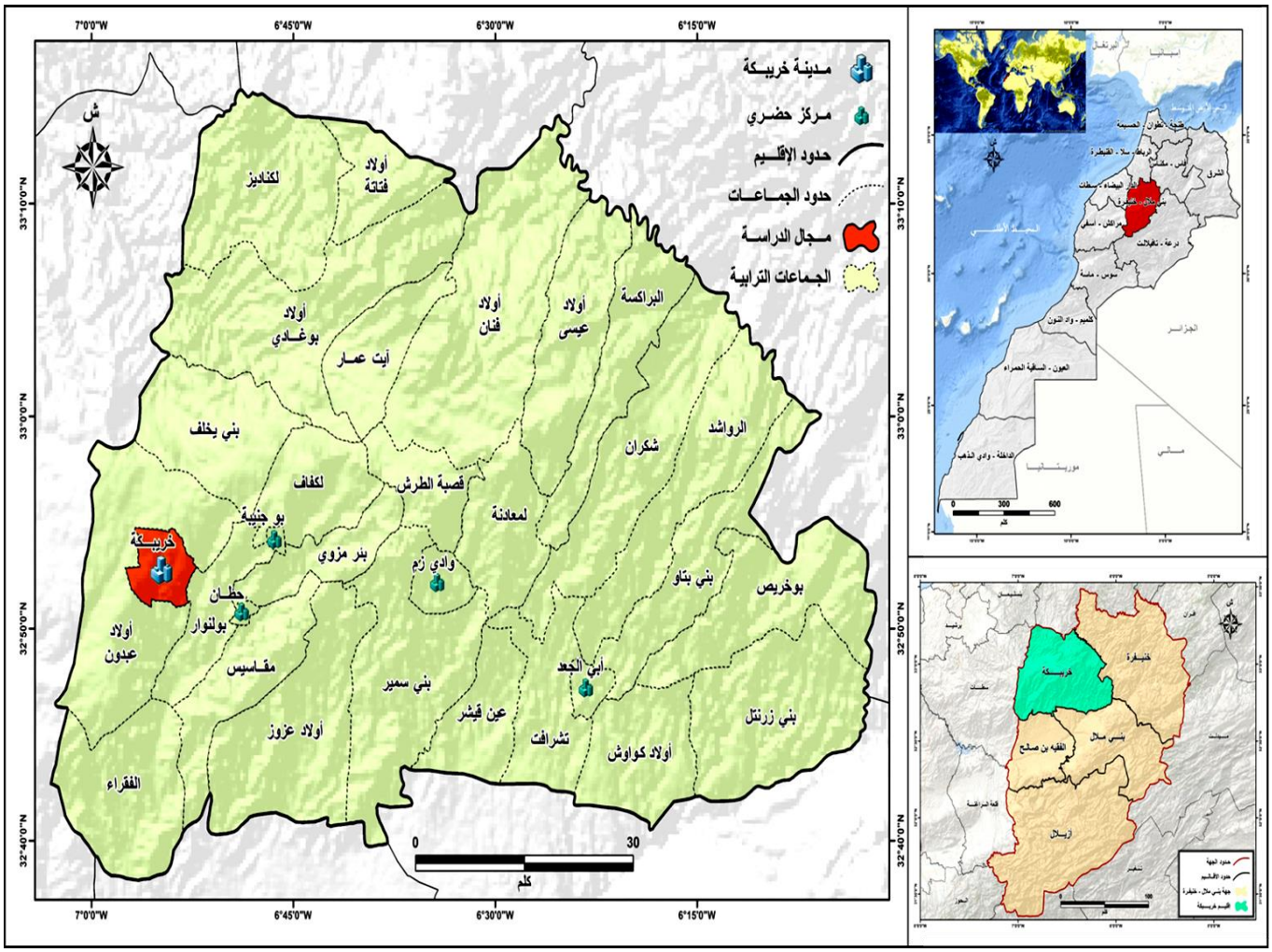

عمل شخصي **المصدر : الاعتماد التقسيم الإداري الجديد لسنة 2016**

3. النتائج ومناقشتها :

1. السياحة بالمدن المنجمية و أثارها الاقتصادية

يعتبر المنجم الأخضر من المشاريع السياحية الضخمة حيث تم انجازه في مدينة خريبكة على مساحة تقدر ب 249 هكتار ويضم هذا المشروع مركب سوسيو ثقافي، يضم مدينة للعلوم، ومسرح في الهواء الطلق ومتحف زراعي، إضافة إلى مركب سكني والذي يضم،1600 شقة، 128 فيلا، كما يضم مركب سياحي عبارة عن 4 قرى للتخييم، و3 فنادق فخمة وبحيرة اصطناعية، وحديقة إيكولوجية عبارة عن محمية نباتية، وأخرى للحيوانات كما يضم ملاعب لمجموعة من الرياضيات، كالتزحلق على الجليد، والكولف، وحلبة لسباق السيارات ومدرسة للفروسية. وفي إطار تشجيع السياحة العلمية، فهذا المشروع يضم، متحف المنجم على مساحة تقدر ب2813 متر مربع يحتوي على ممر أرضي يؤدي إلى مناجم الفوسفاط ليتمكن السائح من أن يعيش جو المغامرة في المناجم تحت الأرض[10].

[10] .مندوبية وزارة الثقافة بمدينة خريبكة

2.1 اقتصاد مدينة خريبكة بين الإشعاع الدولي والعائد المحلي

إن الحديث عن الوضعية الاقتصادية لمدينة خريبكة لا يمكن أن يتم بمنأى عن الحديث عن المجمع الشريف للفوسفاط باعتباره السبب الرئيسي في تواجد المدينة كنسيج حضري فوق التراب الوطني، فقد ارتبط اسم المدينة وتواجدها بتواجد مناجم الفوسفاط التي تعد من أهم دعائم الاقتصاد الوطني التي جعلت المغرب يعتبر أول مصدر عالمي للفوسفاط ب 25 مليون طن سنويا وحصته من السوق عند التصدير% 29 وهو يساهم ب 3.5% في الناتج الداخلي الخام الوطني ويساهم ب 24 من مجموع الصادرات. ومدينة خريبكة توجد في المرتبة الأولى على الصعيد الوطني من حيث إنتاج هذه المادة، كما تتوفر على أكبر احتياطي عالمي، فالمدينة تنتج ما يعادل 19 مليون طن سنويا يتم تصديرها إلى الخارج عبر ميناء مدينة الدار البيضاء.[11]

كما أن المجمع الشريف للفوسفاط يشغل حوالي 5140 شخصا، وهذا يعكس بوضح الدور الاقتصادي الذي تلعبه هذه المؤسسة بحيث توفر فرص شغل قارة للساكنة النشيطة، ما يدل على مساهمتها الفعالة في دورة الرواج الاقتصادي بالمنطقة[12]

السؤال الذي يطرح نفسه هنا بشدة هو مساهمة المكتب الشريف للفوسفاط في خلق فرص الشغل بالمنطقة مساهمة كافية لتنمية عجلة الاقتصاد بالمدينة؟ وهل ينعكس هذا الدور الطلائعي الذي تلعبه المؤسسة في الاقتصاد المحلي؟

يرتكز اقتصاد مدينة خريبكة على ثلاث مكونات أساسية، وهي التجارة، الصناعة، والخدمات.

1.1 **الأنشطة التجارية**: فيما يخص الأنشطة التجارية البارزة في المدينة فهي تتجلى في: تجارة المواد الغذائية، وتجارة العقاقير، ومواد البناء، وتجارة السيارات، والخضر والفواكه، والعقار إضافة إلى تجارة الملابس والأدوية، واللحوم، والمقاهي.

1.2 **الأنشطة الصناعية**: بالنسبة للصناعات فإن المدينة تعرف أنشطة صناعية متعلقة بالصناعة الغذائية والكهربائية والإلكترونية، والخشب والصناعة الكيماوية وشيه الكيماوية.

1.3 **الخدمات**: لقطاع الخدمات أهمية كبيرة في اقتصاد المدينة والذي يتجلى أساسا في قطاع النقل، المال والسياحة،

3.1. الفوسفاط مورد طبيعي ودوره في تشجيع السياحة بالمنطقة

يعتبر معدن الفوسفاط من أهم المعادن بالمغرب سواء من حيث الإنتاج أو التصدير، ومدينة خريبكة تتميز بكونها تحظى بهذه الثروة المنجمية التي كانت سببا في تواجدها، إذ تتوفر على طبقات كلسية تعود إلى العصر الكريطاسي، وهي طبقات من أصل بحري تتداخل معها الصخور الصلبة كالكلس والحث، وتتميز هذه الصخور باحتوائها كمية هائلة من الفوسفاط. هذه الطبقات الجيولوجية تحتوي على مستحثات مثل بعض عظام الوحيش، وأسنان القرش التي تعود تاريخها غلى ملايين السنين، فهي تشهد على تاريخ المنطقة الذي يدل على أن المنطقة عرفت غمرا بحريا خلال العصر الطباشيري في الزمن الجيولوجي هذه الثروة المنجمية بغض النظر عن عائدها الاقتصادي ، فهي تعتبر مؤهلات طبيعيا تزخر به المنطقة إضافة إلى مناجم استخراج الفوسفاط التي تعتبر بدورها من المؤهلات السياحية، وخاصة التي تم التخلي عنها، بحيث يمكن توظيف واستثمار هذين الموردين في خلق منتوج سياحي جديد يسمى بسياحة المناجم، إذ ستساهم في

[11] المخطط الجماعي للتنمية ص76
[12] . المرجع نفسه

تشجيع السياحة الجيولوجية التي تدخل في إطار السياحة العلمية، وذلك من خلال إقامة متاحف تعرض هذه المستحثات، كما أنه يمكن استثمار تلك المناجم في جلب السياح من خلال تنظيم زيارات استكشافية للطلبة والباحثين والمستكشفين ، ولهواة السياحة بصفة عامة

هذه الموارد الطبيعية يمكن من خلالها خلق منتوج سياحي جديد، يساهم في تفعيل ودعم المخطط الأزرق الذي يرمي إلى تنويع المنتوج السياحي، ومن جهة أخرى إعطاء دفعة للقطاع السياحي بمدينة خريبكة، لولوج ميدان التنافسية سواء على المستوى الدولي أو الوطني.

4.1 . المهرجانات ودورها في تفعيل الحراك الثقافي والسياحي

تعتبر المهرجانات الثقافية من بين الوسائل التي تمثل القيم الحضارية والسامية للمجتمعات، كما أنها تعكس هوية الأمم وتاريخها وحاضرها ومستقبلها، علاوة على أنها تعتبر الحراك المجتمعي منطلق من أصول وقواعد وثوابت الأمة وقضاياها. والمهرجانات الثقافية صارت ضرورة مجتمعية، حيث أنها تؤدي إلى تبادل الأفكار والثقافات، كما تعتبر وسيلة لعرض القيم النبيلة والانتماء بالشعور الحضري، وأهمية المهرجانات الثقافية تكمن في كونها تساهم في رفع المستوى الثقافي في المجتمع أكثر منها وسيلة للترفيه، كما أن لها انعكاسات اقتصادية من خلال التنمية الثقافي في المجتمع أكثر منها وسيلة للترفيه، كما أن لها انعكاسات اقتصادية من خلال التنمية السياحية والرواج الاقتصادي الذي تحدثه هذه الأخيرة من خلال الوفود والزوار المشاركين في المهرجانات. لذلك نجد الفاعلين في مدينة خريبكة وضعوا ضمن أولوياتهم هذه الاعتبارات، وذلك من خلال المبادرات التي ظهرت على الساحة الثقافية بالمدينة، ويتجلى ذلك في ظهور جمعيات تهتم بالمهرجانات الثقافية كجمعية مهرجان السينما الإفريقية وهي الأقدام من حيث التأسيس ن وجمعية مهرجان الفيلم الوثائقي، إضافة إلى مهرجان عبيدات الرمي الذي يمثل الثقافة الشعبية بالمنطقة.

هذه المبادرات الثقافية تتنوع من حيث المنتوج الثقافي، فمهرجان السينما الإفريقية يسلط الضوء على دور السينما والفن على مستوى الدول الإفريقية في تنشيط الثقافة وتلاقح الأفكار بين الدول الإفريقية، في إطار تعاون جنوب جنوب، وأما مهرجان الفيلم الوثائقي فإنه يحمي تلك الصبغة العلمية التي تهدف من خلالها إلى تفعيل دور الفيلم في نشر العلم والمعرفة العلمية، أما بالنسبة لمهرجان عبيدات الرمى فهو مهرجان فني يهدف إلى إحياء التراث الشعبي لمدينة خريبكة من خلال الغناء والرقصات الشعبية.

هذه المهرجانات كلها تصب في هدف واحد، هو التعريف بالمدينة والزيادة في إشعاعها سواء على المستوى الوطني أم الدولي، كما أسلفنا في البداية تساهم في خلق حراك مجتمعي ينعكس على المدينة ثقافيا واقتصاديا من خلال تنمية قطاع السياحة الذي يجلب العملة الصعبة.

2. بنيات استقبال السياحي ومقومات الحركة السياحية بمدينة خريبكة

1.مركز الإيواء السياحي

تعتبر بنيات الاستقبال من بين أهم الركائز الأساسية لأي قطاع سياحي، لأنها تعتبر بطريقة مباشرة عن الوجه السياحي للمدينة، وهذه البنيات تضم مجموعة من المرافق كالفنادق، والمراكز الترفيهية والثقافية. **فهل تتوفر مدينة خريبكة على هذه البنيات؟ وهل تساهم في عملية الاستقطاب السياحي بها؟**

11.1 الوحدات الفندقية بالمدينة، وهيمنة الفنادق المصنفة

صورة رقم (1): فندق السلام

المصدر: الموقع الرسمي للفندق سنة2023

صورة رقم (2):فندق فرح

المصدر: الموقع الرسمي للفندق سنة2023

تتوفر مدينة خريبكة على وحدات فندقية لا تتجاوز عشر فنادق، تسعة منها فقط في طور الاشتغال والعاشر تم التخلي عنه، وبالتالي فقد قمنا بالاشتغال على بعض الفنادق التي تعمل حاليا كعينة مدروسة.، كما هو مبين في الخريطة أسفله، تهيمن عليها الفنادق المصنفة، في حين لا تتوفر المدينة على فندقين غير مصنفين فقط.

خريطة رقم (2): توطين فنادق بمدينة خريبكة

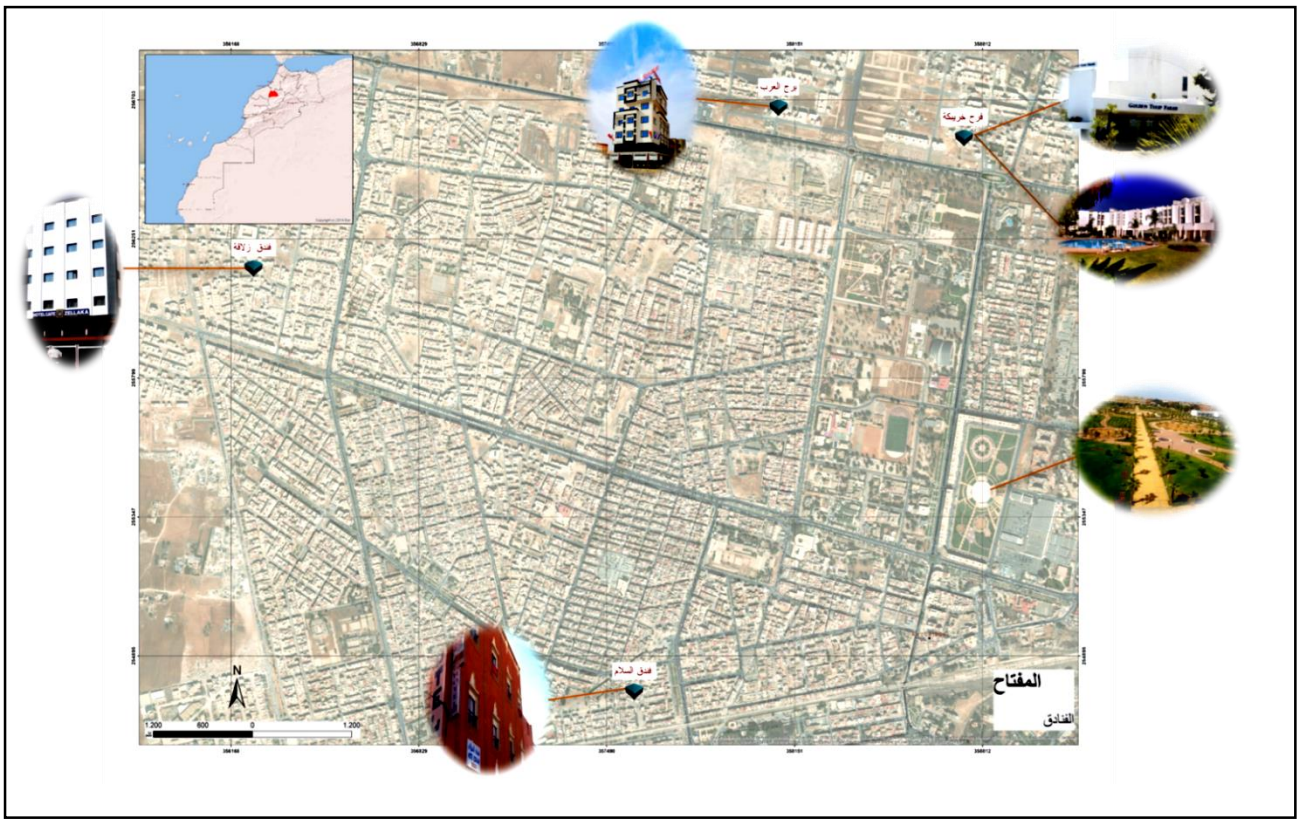

المصدر: عمل شخصي بالاعتماد على صورة القمر الصناعي سنتي- البحث الميداني بتاريخ 6-23-2022

من خلال توزيع الفنادق داخل مدينة خريبكة، يتضح أن جميع الفنادق تتواجد بالشطر الشمالي للسكة الحديدية باستثناء فندق واحد مما يدل على التوزيع غير المتكافئ للفنادق بالمدينة، وهذا راجعا لكون الفنادق تراعي في توطينها عامل القرب من وسط المدينة حيث تتواجد جل المرافق والخدمات الرئيسية، إضافة على الرواج التي تعرفه هذه المنطقة بخلاف المنطقة الجنوبية.

2. البنيات الأساسية الموازية للأنشطة السياحية

لا يكتمل الحديث عن البنيات المخصصة للاستقبال السياحي، إلا بالحديث عن جميع مكونات هذه البنيات، وفق سبق لنا أن تحدثنا في المحور الأول عن بنيات الاستقبال السياحي المتعلقة بالإيواء، وفي هذا المحور سنتحدث عن البنيات الموازية للنشاط السياحي التي تتمثل في مجموع المرافق الضرورية للتنشيط السياحي، هذه الأخيرة تعتبر من أهم عوامل الجدب السياحي، وهي تتمثل في وكالات الأسفار والسياحة، والمطاعم والمقاهي والمرافق الثقافية والترفيهية، والرياضية والمجالات الخضراء والحدائق ، وذلك لتكتمل جميع عناصر الصناعة السياحية، التي تعتبر صناعة مركبة عناصرها مرتبطة برباط وثيق، إذا غياب عنصر ، فإنه يحدث خللا في هذه المنظومة. فهل تتوفر مدينة خريبكة على هذه التجهيزات؟ وإلى أي حد استطاعت هذه الأخير أن تؤدي دورها المطلوب؟ وماهي مميزات المشهد السياحي بمدينة خريبكة؟

1.2 وكالات الأسفاروالسياحة هيمنة خدمة النقل على حساب الخدمة السياحية

تتوفر مدينة خريبكة على 11 وكالة للأسفار، والخدمة التي تقدمها لا تتعدى النقل إلى الخارج، وهذا يظهر من خلال البحث الميداني، أن هذه الوكالات لا تساهم في عملية الاستقبال، وبالتالي مساهمتها في تنشيط السياحة بالمدينة تبقى ضعيفة إن لم نقل منعدمة.

2.2 البنيات الثقافية عنصر أساسي لخدمة النشاط السياحي

تعتبر البنيات الثقافية من بين الأشياء الأساسية التي تحدد هوية المدينة وثقافتها وتاريخها، كما أنها تعتبر من أهم الوسائل المساهمة في التنشيط السياحي، ذلك من خلال احتضان المهرجانات الثقافية الدولية التي تساهم بدورها في توسيع إشعاع المدينة، والاستقطاب السياحي. ومدينة خريبكة تتوفر على مجموعة من المرافق الثقافية ممثلة في صور أسفله، وهي تتوزع داخل المدينة، كما أنها تختلف من حيث الإدارة والتسيير حيث أن بعضها تابع للجماعة الحضرية للمدينة، والبعض الأخر تابع للمجمع الشريف للفوسفاط.[13]

صورة قم (3): الخزانة الوسائطية بمدينة خريبكة

صورة رقم (4):متحف 20 غشت للمقاومة وجيش التحرير

[13] صالحة خريفي ، سعيدة الزيناتي (2012-2013)، السياحة في المدن المنجمية بين تجديد الموارد الإقتصادية والمنتوج السياحي بخريبكة بحث لنيل شهادة الإجازة . بجامعة الحسن الأول الكلية المتعددة التخصصات خريبكة.

المصدر: موقع جريدة ميم الثقافية سنة2021

المصدر:موقع فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة سنة 2021

3.2 البنيات الخاصة بالترفه

للترفيه دور لا يمكن نسيانه أو تجاهله في حياة الساكنة، خاصة التي تعيش في المجالات الحضرية، فهو يلعب دورا أساسيا من حيث تحقيق الراحة النفسية، كما انه تعتبر متنفسا لا يمكن لساكنه ما الاستغناء عنه، إذ أنه صار من الضروريات، وخاصة في إطار ما يعيشه العالم من ارتفاع نسبة التحضر، بتزايد عدد سكان المدن، التي تتميز بالسكن المكثف والمجتمع، حيث لا يجد الساكن متنفسا يرتاح فيه إلا تلك المرافق الترفيهية، والمساحات الخضراء المتواجدة بمجال إقامته.

والترفيه يعتبر من أهم عناصر الجدب السياحي، وخاصة بالصنف المتعلق بالسياحة الترفيهية، وهي أكثر الأصناف انتشارا، والأكثر جلبا للموارد المالية. فالسائح عندما يفكر في تحديد وجهته السياحية أول ما يفكر فيه هو عنصر الترفيه، الذي من خلاله يستطيع أن يحقق الراحة التي يطمح إليها.

ومدينة خريبكة تتوفر على بنية ترفيهية تتمثل في المرفق الرياضية والمساحات الخضراء. وبالنسبة للمعطيات الخاصة بالمرافق الرياضية فإنها ممثلة في الجدول التالي:

من خلال هذه المعطيات، يتبين أن مدينة خريبكة تتوفر على مرافق رياضية تابعة للجماعة الحضرية، كالملعب البلدي والقاعة المغطاة، لكل جل هذه المرافق الرياضية تبقى تابعة للمجمع الشريف للفوسفاط، والتي تتنوع حسب أنواع الرياضات وتشمل حتى الرياضات الراقية كالفروسية، علما أن هذه المرافق شأنها شأن المرافق الأخرى، تقتصر على العاملين بمجموعة المجمع الشريف للفوسفاط فقط، وبذلك تكون ساكنة مدينة خريبكة منقسمة إلى قسمين، قسم يستفيد بالمرافق الترفيهية والرياضية، وقسم ليس له الحق في الاستفادة، الشيء الذي خلق نوعا من التمايز الطبقي بين الساكنة. كما أن هذا الأمر ينعكس سلبا على تنشيط السياحة بالمدينة باعتبار أن الوافدين أيضا ليس لهم الحق في الاستفادة من هذه المرافق.

صورة رقم (5): الملعب الرياضي لخريبكة

المصدر: صورة شخصية بتاريخ 2021

صورة رقم (6):نادي الفروسية بمدينة خريبكة

المصدر: صورة شخصية بتاريخ 2021

كما تزخر المنطقة بمؤهلات طبيعية لا يستهان بها، كغابة الكناذر، ومحمية الغزال بوعسيلة، وسد زمرين ، وبحيرة عين قيشر، وبحيرة سيدي شنان، وسد بوبقرة، و7 محميات للنقص[14]. هذه المؤهلات تجعل من مدينة خريبكة نقطة توقف للسياح والزائرين، وذلك لقربها من هذه المجالات.

مبيان رقم (1): المناطق الجغرافية للسياح

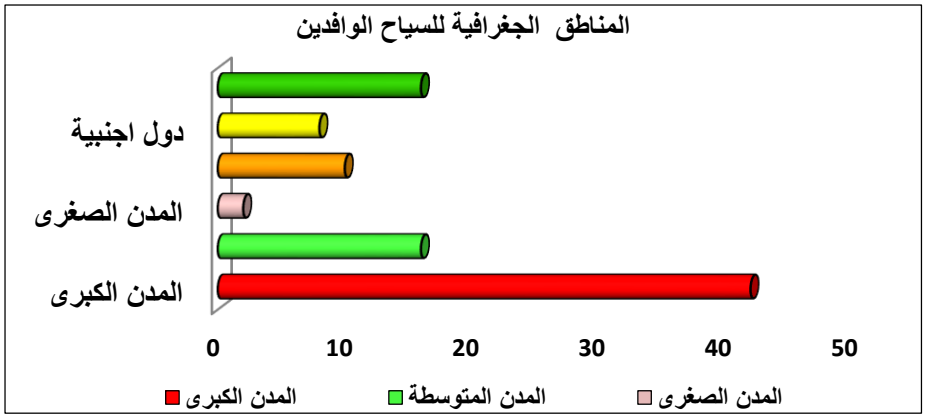

المصدر: بحث ميداني2021

أما من حيث المشاريع فإنه قد تمت برمجة مشروع حديقة الفردوس، والتي لا تكاد تكون عبارة عن مجال أخضر للترفيه، وموجه للساكنة، وهي حديقة عمومية وسط إقامة الفردوس، وهي مشروع الهدف الرئيسي منه هو هدف بيداغوجي من خلال إنجاز بنية تحتية موجهة لأنشطة مختلفة كالترفيه، التربية، الراحة والتنشيط الحضري وقد خصصت له مساحة 7هكتار و16 أر، وهذا المشروع يتشكل من ثلاث فضاءات للعب الأطفال أقل من12 سنة هذا بالإضافة إلى تخصيص ممرات للراجلين، ونافورة، وإنشاء متحف طبيعي وكذلك إنشاء بنية مركبة من الثوب على شكل غطاء، كما سيتم صنع محل تقني تحت أرضي يشمل آلات الضخ والتصفية ستستفيد منه الساكنة بالدرجة الأولى ثم الوافدين بعد ذلك .

صورة رقم (7): سد زمرين بنواحي خريبكة

المصدر: موقع أخبار خريبكة سنة 2021

صورة رقم (8): حديقة الفردوس

المصدر: صفحة المجمع السكني الفردوس بمدينة خريبكة سنة 2021

3.الأفاق الاقتصادية للسياحة بمدينة خريبكة بين الإكراهات ورهانات المستقبل

[14] PFE lepoteotentiel economique de la province de khouribga A. Cherragui .S. Bita fpK 2009p54.

عند الحديث عن السياحة بالمدن المنجمية يتبادر إلى الذهن تلك المدن المرتبطة بالاستغلال المنجمي، والتي تعطي في مشهدها صورة لمجموعة من المساكن المحاذية لمناجم توحي بمشهدها أنها مجرد خراب ومقالع فارغة نتيجة انتهاء الاستغلال المنجمي.

هذه المدن التي تكون في بدايتها من استقطاب للساكنة وجلب العمال، ولكن عند استنزاف ثروتها المنجمية، وانتهاء إشغال الاستغلال المنجمي، تصبح مدنا طاردة لساكنتها وللعمال في نفس الوقت.

لهذه الاعتبارات قامت مجموعة من المبادرات في بعض المدن من العالم من أجل الحد من هذه الإشكالية، وذلك باعتماد السياحة كعنصر فاعل من اجل الإبقاء على حياة تلك المدن من خلال استغلال تلك المناجم في الصناعة السياحية والاستقطاب السياحي. لأن هذه المدن تعتبر موروثا تاريخيا لا يمكن تجاهله فهو يؤرخ لتاريخ المجال ونشأته الأولى التي تعود لملايين السنين. هذه المبادرات خلقت منتوجا جديدا في عالم الصناعة السياحية والتي تسمى سياحة المناجم أو السياحة المنجمية والتي تدخل في إطار السياحة العلمية، هذا النوع من السياحة بد يروج كمصطلح جديد في ميدان السياحة، حيث استطاع أن يثبت مكانه ضمن الأنواع السياحية الأخرى، وأن يحقق موارد مالية مهمة ليكون بذلك موردا اقتصاديا يمكن للمدن المنجمية الاعتماد فيها.

4. الآثار الاقتصادية للسياحة بمدينة خريبكة

تعتبر السياحة كمورد اقتصادي مهم له دور الفعال في خلق أنشطة اقتصادية داخل المجالات السياحية، إضافة إلى خلق فرص الشغل للشباب، وتحريك الرواج التجاري، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي من حيث التقليص من نسبة البطالة، وخلق استقرار أسري، كما يعمل هذا المورد على تحسين المعيشة والدخل الفردي.

تتميز مدينة خريبكة بقاعدة مهمة شابة ونشيطة، يمكن تسخيرها في العمل بهذا القطاع من خلال فرص الشغل التي ستخلقها، بإقامة الفنادق والمطاعم والوكالات السياحية وما يرتبط بها من نقل وإرشاد سياحي، وذلك من خلال استثمار الفئة المتعلقة التي تتوفر عليها المدينة والتي تعتبر نقطة قوة تسخر في التعامل مع الزوار والوافدين من خلال وعيها وحسن تعاملها، كما أن السياحة ستساهم في خلق رواج تجاري يستفيد منه تجار المدينة، حسب درجاتهم بدءا من البائع المتجول، وانتهاء بإصحاب المحلات الفخمة.

إذن يمكن .تجني المدينة عائدا اقتصاديا من خلال إنعاش القطاع السياحي بها وذلك باستغلال مناجم الفوسفاط في تحريك عجلة السياحة، وخلق نشاط سياحي يمكن أن تنعكس أثاره الاقتصادية على المدينة إيجابا.

5. المجمع الشريف للفوسفاط أي تدخل في التنمية السياحية بالمدينة

لقد وضع المجمع الشريف اللبنات الأولى لنواة مدينة خريبكة عبر تصميم عمل على خلق تفاوتات اجتماعية بين ساكنة المدينة، ذلك أنه قسم المدينة إلى شطرين جنوبي وشمالي عن طريق ممر السكة الحديدية، حيث يظم الساكنة العاملة بالقطاعات الأخرى، وحتى في الجهة الجنوبية فقد عمل المجمع الشريف للفوسفاط على تكريس ثقافة الطبقية والتفاوت الطبقي، من خلال المساكن التي تتمايز فيما بينها وتتفاوت حسب درجات سلم العمل داخل إطار المجمع، وبذلك تم تشييد فيلات للطبقة العليا من الأطر، والمساكن العادية لطبقة المستخدمين، وهذا الأمر يشمل كذلك المرافق الترفيهية، حيث يوجد التفرق بين النوادي حسب درجات العمل، فهناك نادي للمهندسين الذي يعتبر من أرقى النوادي بالمدينة، ونادي الأطر ونادي المستخدمين، وهذه النوادي تتفاوت من حيث نوع الخدمة المقدمة وجودتها.

ويعتبر المنجم الأخضر من بين المساهمات المتميزة في المجال السياحي، حيث أن المجمع الشريف للفوسفاط سهر على إحداث هذا المشروع الضخم والمتميز، ليس فقط على الصعيد المحلي أو الإقليمي بل على الصعيد الوطني

صورة جوية رقم (3): تصميم لمشروع المنجم الأخضر

المصدر: www.skyscrapercity.com 2008

6. أهم المشاكل بالقطاع السياحي بمدينة خريبكة

لا يخلو أي قطاع اقتصادي من مشاكل وتحديات تعيق مسار التنمية والجهود المبذولة للحد منها، والقطاع السياحي بمدينة خريبكة أصبح يعرف عدة اختلالات بنيوية بفعل عوامل متشابكة يمكن رصدها حتى عبر الملاحظة المباشرة للمشهد العام الذي تعيش على إيقاعه منطقة خريبكة، وعموما يمكن إجمال هذه المشاكل من خلال النقط التالية:

- موسمية القطاع السياحي بمدينة خريبكة، حيث أن حركة التوافد السياحي لا تكاد تنشط إلا في فترات معينة من السنة والتي توافق موسم الصيف وأثناء الاحتفالات والتظاهرات الفنية والتراثية والرياضية إذ ترتبط هذه الخاصية بطبيعة المنتوج السياحي الذي تمتاز به مدينة خريبكة مما يجعل النشاط السياحي يعرف نوعا من الركود في باقي الفترات الأخرى.
- إن هذه الموسمية للقطاع السياحي لمدينة خريبكة تؤثرا سلبا على العمل الإرشادي الذي يعاني بدوره من عدة مشاكل تتجلى أهمها في تقص عدد المرشدين السياحيين.
- تتعرض مراكز الإيواء السياحي بالجديدة بمختلف أصنافها لمنافسة قوية للقطاع غير المهيكل الذي تجسده الدور والشقق العائلية التي يخصصها بعض أصحاب المنازل لكرائها للسياح والزوار المحليين أساسا.[15]

7. خاتمة

[15] خروج بأهم استنتاجات من العمل الميداني بتاريخ 23-6-2021

نستخلص إذن أن السياحة بالمدن المنجمية تعتبر منتوجا جديدا عرف إقبالا في السوق السياحية العالمية، لما له من أهمية تتجلى في تشجيعه للسياحة العلمية التي تعتبر من أرقى أنواع السياحات، ولعائداتها الاقتصادية المهمة، إضافة إلى خلق دينامية متجددة في المدن المنجمية، انطلاقا من نموذج مدينة خريبكة، فإننا قد عرضنا إمكانية خلق سياحة في هذه المدينة، التي يمكن أن تنعكس عليها بالإيجاب منت خلال الآثار الاقتصادية التي تتجلى في خلق فرص الشغل، والرواج الاقتصادي والتجاري لساكنة المدينة ولتجارها ولمساهمتها في خلق أستقرار المجتمعي من خلال تحقيق الرفاهية للساكنة.

وفي الأخير يمكن القول انه يمكن خلق صناعة سياحية بمدينة خريبكة إذا تظافرت الجهود من طرف جل الفاعليين سواء على المستوى الوطني أو المحلي وإذا تم استثمار موارد المنطقة استثمارا جيدا من أجل خدمة السياحة التي ستساهم بدورها في تحريك عجلة الاقتصاد المحلي.

8. المراجع بالعربية:

- أوجامع عبد الرحمان(1999)،السياحة والمجال بالجنوب الداخلي :نموذج- ورزازات والراشيدية –(بين اختيارات المخططين والواقع الحالي)، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافية.جامعة محمد الخامس كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط.ص 25
- المخطط الجماعي للتنمية للجماعة الحضرية 2010-2016
- بوحفاض ثريا: (2008 2009) المؤهلات الطبيعة والتفافية بإقليم بسليمان، واقع وأفاق تطوير السياحة البيئية أطروحة لنيل شهادة الدكتورة كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط.
- مصطفى قموري مجلة التمكين الاجتماعي "السياحة الثقافية ودورها في تحقيق جدب سياحي للمدن الإمبرالية المغربية مراكش نموذجا " كلية علوم التربية جامعة محمد الخامس الرباط ص 19
- صالحة خريفي، سعيدة الزيناتي (2012-2013)، السياحة في المدن المنجمية بين تجديد الموارد الاقتصادي والمتنوج السياحي بخريبكة بحث لنيل شهادة الإجازة. بجامعة الحسن الأول الكلية المتعددة التخصصات خريبكة.

9. المرجع بالفرنسية:

- www.skyscrapercity.com 2008
- PFE le poteotentiel économique de la province de khouribga A. Cherragui .S. Bita fpK 2009p54.

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل
Journal of African Studies and the Nile Basin
المجلد الخامس/العدد العشرون حزيران- يونيو 2023
ISSN 2569-734X

مفهوم الانتخاب في الدولة المغربية بين تصور المخزن والقبيلة

The concept of election in the Moroccan State between Makhzen institution and tribe

بوبكر جمال[1]

الملخص: يهدف هذا المقال تسليط الضوء على جزء من تاريخ المغرب السياسي، المرتبط بتطور مفهوم الانتخاب كمفهوم رئيسي في الممارسة الديمقراطية بالمغرب، ذلك من خلال اختلافه بين تصور مؤسسة المخزن التي اعتمدت على مفهوم الانتخاب بالتعيين، وتصور القبائل الأمازيغية التي اعتمدت مفهوم الانتخاب الديمقراطي، من نهاية القرن 19م إل حدود العقد الأول من القرن 20م. بالاعتماد على منهج تاريخي، وصفنا من خلاله تطور المفاهيم عبر الظرفية التاريخية للمغرب في الفترة المحددة، وفسرنا من خلاله الاختلاف بين تصور القبيلة والمؤسسة المخزنية، محاولين التوصل إلى تركيب جزئي يبين طبيعة مفهوم الانتخاب لدى كلا التصورين، لنخلص في الأخير إلى أن التجربة الديمقراطية القبلية بالمغرب من خلال مفهوم الانتخاب، تجاوزت إلى حد كبير تصور مؤسسة المخزن لنفس المفهوم في تلك الفترة من الزمن.

الكلمات المفتاحية: المخزن، الديمقراطية، مفهوم الانتخاب، القبيلة.

Abstract: This article aims to highlight part of Morocco's political history, linked to the evolution of the concept of election as a key concept in Morocco's democratic practice, by its difference between the perception of the warehouse institution that was based on the concept of election by appointment, and the perception of the Amazigh tribes that adopted the concept of democratic election. Based on a historical approach, through which we have described the evolution of Morocco's transnational historical concepts in the specified period, we have interpreted the difference between the perception of the tribe and the Mekhzen, try to arrive at a partial composition that would show the nature of the election concept in both scenarios. Finally, Morocco's tribal democratic experience through the concept of election perception of the same concept during this period.

Key words: Makhzen, Democracy, selection, tribe.

مقدمة

تعددت الدراسات التي قاربت مفهوم الانتخابات، خاصة في مرحلة ما بعد الاستقلال في مجال الدراسات القانونية[2]،

[1] عضو جمعية أجيال للبحث في الثقافة والتربية والتنمية بني ملال طالب باحث في سلك الدكتوراه

[2] نحيل هنا دون حصر:

- El Fakir Abdelaziz, La fraude électorale dans le contexte marocain, la Revue Marocaine de Science Politique et de Droit Constitutionnel, vol. 7, n° 2, 2016.

- El Haddadi Mohamed, Infractions électorales et participation politique : le cas du Maroc, la Revue Marocaine de Science Politique et de Droit Constitutionnel, volume 10, n° 1, 2019.

وقد اختص بعضها في دراسة تاريخية للانتخابات المغربية، ركزت على فترة ما بعد الاستقلال[3]، لكن حينما نلقي نظرة تاريخية إلى ما كتب حول مفهوم الانتخاب ما قبل استقلال المغرب، نكاد لا نجد دراسات حول الموضوع، هذا الأمر الذي قد يفسره البعض بغياب تجربة ديمقراطية مبنية على الانتخاب في تلك الفترة من الزمن، لكن بالاعتماد على المقاربة التاريخية، نسجل أن تجربة المؤسسات الانتخابية في الدولة المركزية فترة الحماية الفرنسية قد شهدت نظام البلديات واعتمدت فيه مفهوم الانتخاب، وبالعودة إلى فترة ما قبل الحماية الفرنسية، نجد نفس مفهوم الانتخاب يتخذ مسارا آخر لدى القبائل العرفية، التي اعتمدته في تحديد رئيس جُماعة القبيلة، والممثلين المحليين.

تكمن أهمية تتبع تطور مفهوم الانتخاب في فترة ما قبل الحماية الفرنسية في فهم تاريخ المفهوم وتطوره في الممارسة الانتخابية عبر الزمن، إذ سنحاول من خلال هذا العمل تسليط الضوء على تطور المفهوم واختلافه بين تصور مؤسسة المخزن ومؤسسة القبيلة، لهدف تحديد مكامن الضعف والقوة من خلال مفهوم الانتخاب في المجتمع المغربي، ذلك على الأقل منذ فترة القرن 19م وبداية مسلسل الاصلاحات، ومحاولة تحديث الدولة المغربية. كمحاولة لفهم مسلسل الاصلاحات وتطورها في تلك الفترة، ومدى تأثيرها على محاولات التحديث وخلق دولة المؤسسات في فترة الحماية الفرنسية وما بعد الاستقلال، والتي شكل فيها مفهوم الانتخاب عنصرا جوهريا في إرساء دولة ديمقراطية تنبني على مفهوم الاختيار القائم على انتخاب ممثلين ينوبون عن الأمة في تسيير وتدبير أمور الدولة عامة، والجهات والجماعات الترابية خاصة، فكيف مهد مفهوم الانتخاب (sélection) لمفهوم الاقتراع (scrutin) في الانتخابات بمختلف أنواعها ودراجتها في مغرب ما بعد الاستقلال؟ وكيف تصور المخزن المركزي مفهوم الانتخاب ما قبل الحماية على المغرب؟ وكيف يختلف نفس المفهوم عند القبائل العرفية على المستوى المحلي؟ وهل حافظت سلطات الحماية على بنية المفهوم الاجرائية أم غيرته نحو مفاهيم جديدة؟

1مفهوم الانتخاب في الإدارة المخزنية المركزية:

يصعب الحديث عن تجربة انتخابية مغربية قبل تطبيق نظام الحماية الفرنسية على المغرب، إذ تبقى من الناحية القانونية غير ممكنة من حيث الرصد والدراسة، لاعتبارات أهمها غياب ترسانة تشريعية همت الانتخابات في المؤسسات التقليدية، هذه الاخيرة التي اعتمدت على مفهوم التعيين السلطاني لممارسي السلطة، واتسمت بالتكثيف وتوسع السلطات التي كان يمارسها السلطان بصفته المسير الأساسي والدائم للدولة، أو كان يمارسها القياد والعمال الذين عينهم على مناطق معينة داخل الدولة السلطانية.

إن انتفاء مفهوم الانتخاب ما قبل الحماية الفرنسية، لا يعني غيابه في الثقافة المغربية، إذ كان يتخذ أشكالا عرفية لدى القبائل، من خلال اختيار رؤساء "جْمَاعَة"، التي كانت تتم بطريقة انتخابية، تُحترم فيها ضوابط العرف المحلي عند

[3] نحيل هنا دون حصر:
- Leveau Rémy, Retour sur l'expérience électorale fondatrice : 1960-1963, Institut de recherches et d'études sur les mondes arabes et musulmans, Aix-en-Provence- France, 2005.

كل قبيلة أو اتحادية.

تناولت دراسات[4] مفهوم المخزن وتجربته في تاريخ المغرب، خاصة في فترة القرن 19م، التي تميزت بظهور بمحاولة بناء مؤسسات حديثة شبيهة بالتي عرفتها الدول الأوربية خلال نفس الفترة التاريخية، لكنها أغفلت تطور مفهوم الانتخاب وكيف أنه أسس لمفاهيم حديثة سواء مع سلطات الحماية الفرنسية، أو مع دولة الاستقلال، كمفهوم القانون الانتخابي، ومفهومي الاقتراع والديمقراطية.

شكل مفهوم الإدارة نهاية القرن 18م تعبيرا عن المصلحة العامة وسعى إلى بلوغها، لكن مع الكثير من التحفظ في تمييزها عن الحكم السياسي، نظرا لوجود استمرارية بينهما، إذ في الوقت الذي ينفرد فيه الحكم السياسي باتخاذ القرارات الحاسمة لمواجهة مختلف الازمات، إما بواسطة التحكيم أو التفاوض أو الإكراه، فإن الإدارة تمثل مختلف مظاهر الاستجابة للحاجيات اليومية للسكان، ما يجعل الفصل بين الإدارة والحكم السياسي صعبة وشكلية[5].

خلقت النظرة الثنائية تحليلات وأطروحات مختلفة، أهمها الاقرار بأن السلطان شكل قاعدة استقرار النظام السياسي بالمغرب[6]، رغم انتفاء مفهوم الانتخاب والاختيار بكل معانيه اللغوية والتطبيقية، وهيمنة مؤسسة السلطان على فرض نظام إداري يغيب وجود نظام سياسي حديث، كما هو الشأن لبعض الدول الأوربية خلال القرن 19م، إذ أسفر كل ذلك عن صعوبة الفصل بين العلاقات المكونة لمفهوم الإدارة المغربية التقليدية والنظام السياسي الحديث، على اعتباره مشروع رئيسي في إصلاحات القرن 19م.

تصور المخزن المركزي مفهوم الاصلاح في إقرار جهاز إداري يهم كل المناطق المغربية، تقوده شخصيات مغربية يعينها السلطان، لهدف تأكيد هيمنة المركز على الهامش، وعلى البنيات الاقتصادية والاجتماعية، لتتوافق وتصور الاصلاح المراد تحقيقه، والذي لم يتجاوز في تلك الفترة مسألة الجباية وتحقيق الأمن.

من الملاحظ اختفاء مفهوم الانتخاب في نظرة المخزن للإصلاح والتحديث، ذلك باختيار من يسير شؤون الدولة مركزيا ومحليا، ليحل محله مفهوم الاختيار بالتعيين، كمفهوم بديل، يهم تعيين شبكة من الأطر التي كان المراد منها تنفيذ رؤية المخزن لمفهوم التحديث. ومن الأمثلة السائدة على هذا التصور ما نجده في عهد السلطان المولى الحسن الأول، الذي

---

[4] نحيل هنا دون حصر أعمال:

- أرنو لويس ، زمن المحلات السلطانية، ترجمة محمد ناجي، افريقيا الشرق، الدار البيضاء- المغرب، 2002.

- اكنينج العربي، أثار التدخل الاجنبي في المغرب على علاقة المخزن بالقبائل في القرن 19: نموذج قبيلة بني مطير، مطبعة أنفو- برانت، فاس- المغرب، 2004 .

- بن طالب علي ، المخزن والقبائل : الضغط الجبائي وتداعياته 1894-1912، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط -المغرب، 2013.

[5] جادور محمد ، مؤسسة المخزن في تاريخ المغرب، منشورات عكاظ، الدار البيضاء – المغرب، 2011، ص 103.

[6] بنسالم حميش، في سميائية الاستبداد أو بن خلدون أمام الدولة المغاربية، ضمن جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء – المغرب، 1994،ص 182.

وازن بين أسرتي آل ابن موسى البواخر وأولاد الجامعي، لخلق نوع من التوازن في جهازه المركزي الذي كان البواخر يهيمنون على جل مناصبه[7]، لقد نقل المولى الحسن الأول هذا التوازن من المركزية إلى المحلية، ليتفادى أي تحالف يفقده السيطرة على مجالات شاسعة من الدولة المغربية[8]، ما يجعلنا نقول أن مفهوم الانتخاب بالتعيين، كان هدفه خلق توازن سياسي سواء على المستوى المركزي أو المحلي، بدل استعماله كمفهوم حديث تم اقتباسه من الدول الأوربية في تلك الفترة التاريخية، والتي تميزت باعتماد سلاطين مغرب القرن 19م على أوروبا كنموذج حداثي ناجح.

ضلت مسألة تعيين الأطر الإدارية واختيارها حبيسة المنظور السلطاني، ولم تصل إلى جوهر تطبيق مفهوم الانتخاب الديمقراطي، في عملية اختيار القائمين على مؤسسات المخزن، إذ نفسر سبب فشل المخزن في ذلك، طريقته المحدودة في الاعتماد على الاختيار بالتعيين، تبعا للانتماءات الجغرافية، أو الانتماءات الأسرية، أو المؤهلات الفردية للشخصيات التي تمثل السلطان في مختلف مناحي الإدارة المخزنية المركزية أو المحلية، ما يجعل السلطان العنصر الوحيد والمحوري في عملية الانتخاب، بعيدا عن ما كان يجول لدى النخب حول مفهوم الانتخاب على اعتباره حرية الاختيار الديمقراطي، التي صورتها بعض الرحلات السفارية في مغرب القرن 19م[9].

2مفهوم الانتخاب من منظورمحلي :

ارتبطت وظائف الإدارة المحلية بتمثيل السلطان والربط بينه وبين القبائل، ذ كان يشرك حكاما محليين من خلال تعيينهم أو الاعتراف بسلطتهم، بهدف إقرار نوع من التوازن الذي تعجز الوسائل التقنية والإدارية للمخزن المركزي عن تحقيقه.[10]

إذ ترجع أهمية الجهاز المخزني المحلي إلى ما ذكره الحبابي بوجود لا مركزية واسعة كانت تتمثل في أن وجود القائد في القبيلة لم يكن ينفي حفاظ القبائل على إدارة نفسها بواسطة "جْماعاتها" وتشبثها بأنظمة لم تكن تريد التخلي عنها[11].

نجد في المقابل مونطاني ينظر إلى العمل المخزني كعامل تخريب للنظم الجماعية التي كانت تشكل النسق السياسي لكيانات الأطلس، إذ يرجع السبب إلى تدهور الأنظمة القبلية " الديمقراطية" بقدر ما كان الحكم الشخصي للقواد

---

[7] الصديقي عبد الرزاق، أولاد الجامعي بين اتساع السطوة وانهيار الخطوة، مجلة البحث التاريخي، عدد 14، منشورات الجمعية المغربية للبحث التاريخي، الرباط -المغرب، 2004، ص 43.

[8] نشير هنا إلى الموازنة بين القايد موحى وحمو الزياني، والشريف الحسين، بمجال قبائل زيان، على اعتبارهما يمارسان السلطة داخل مجال جغرافي واحد.

[9] نشير هنا إلى رحلة الصفار محمد بن عبد الله المسماة "رحلة إلى باريز" ورحلة العمراوي ادريس بن محمد المسماة "تحفة الملك العزيز إلى مملكة باريز".

[10] Balandier Georges, L'anthropologie politique, P.U.F, Paris, 1967, p162-163.

[11] Lahbabi Mohamed, Le Gouvernement Marocain à L'aube de XXe Siècle , Techniques nord Africaines, Rabat-Maroc, 1958, P 184.

المخزنيين يستتب على حسابها[12].

من خلال توقفنا عند تصور المخزن الشريف من خلال ممثليه القياد للقبائل، تُظهِر تطورات الجهاز المخزني على سبيل المثال ببلاد زيان كيفية تأثير المخزن المحلي على مواقف القبيلة وإعادة تنظيمها في المجال من حيث مفهومي الولاء والتمرد، لكنها لا تصل بها إلى كنه الاصلاح والتحديث القائم على مفهوم الاختيار الديمقراطي.

إذ لم تكن عملية اختيار القياد بمجال الأطلس المتوسط الأوسط على سبيل المثال، حديثة العهد بتولي المولى الحسن الأول زمام الحكم، بل امتدت إلى الصراع الذي دار بين حلف "أيت أومالو" والسلطة المركزية منذ فترة حكم المولى محمد بن عبد الله، حيث تولاهم القايد بلقاسم الزموري، وفي الفترة السليمانية تولاهم القايد أحمد بن مبارك، ثم بعده القايد محمد واعزيز والقايد محمد الصريدي، لكن حينما أتعبو السلطان المولى سليمان وكل أمرهم للقايد عياد بن أبي شفرة[13].

كل تلك الشخصيات المخزنية، التي تم تعيينها بشكل مباشر من طرف السلطان، أو بوساطات عائلية أو غائية، فإنها لم تستطع –بالأطلس المتوسط الأوسط- أن تحقق الغاية من الاصلاح، لكون الثقافة المحلية السائدة، كانت دائما ما تنظر إلى السلطة المركزية وممثليها المحليين كعائق للتنمية ووسيلة لانتزاع الخيرات عبر فرض الضرائب، كما أنها كانت تعيق إلى حد كبير عملية الانتخاب الديمقراطي الذي عرفته القبائل داخل مؤسساتها القبلية التي كانت تقوم على مفهوم شبيه بالانتخاب الديمقراطي، ألا وهو مفهوم الاجماع.

2-1 الانتخاب بالتعيين على المستوى القبلي:

ونقدم هنا مثالا لمحتوى مفهوم الانتخاب بالتعيين الذي أقره المولى الحسن الأول في تعيين القايد موحى وحمو الزياني قائدا على قبائل زيان[14]، فما نتوفر عليه من معلومات مكتوبة حول هذه الشخصية التاريخية يعود إلى بداية القرن 20م/14هـ إذ كتب المنصوري " يرجع تنصيب القائد محمد أوحمو الزياني إلى حوالي 1294هـ"[15] أي حوالي 1877م، وهذا ما رجحه الضابط سعيد كنون[16]. لكن Arnaud Louis يرجح تولية هذا القائد ما بين سنتي 1881-1882م.[17] لكن بالعودة إلى المراسلات السلطانية، نجد جوابا من السلطان المولى الحسن الأول للقائد موحا أوحمو مؤرخ في 3 شعبان عام 1297هـ

[12] Montagne Robert, Les Berbère et le Makhzen dans le sud du Maroc, Libraire Félix Alcan, Paris, 1930,p 411.

[13] الناصري أحمد بن خالد ، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى ، جزء 8 ، تحقيق جعفر الناصري و محمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء –المغرب، 1997، ص41، ص 113، ص 115.

[14] نشير بخصوص ذلك أن المصادر التاريخية التي اهتمت بالتاريخ الرسمي للدولة العلوية، أغفلت الاشارة لتفاصيل تعيين القايد موحى وحمو الزياني.

[15] أحمد المنصوري، كباء العنبر من عظماء زيان وأطلس البربر، الجزء 1، تحقيق محمد بن لحسن، مطبعة الكرامة، الرباط 2004، ص 126.

[16] سعيد كنون، الجبل الأمازيغي أيت أومالو وبلاد زايان، ترجمة محمد بوكبوط، منشورات الزمن مطبعة بني يزناسن، سلا - المغرب، 2014، ص 103.

[17] Docteur Arnaud Louis, Au Temps Des Mehallas ou Maroc de 1860 à 1912, Atlatides, Casablanca-Maroc, 1932, p 61.

الموافق لـ 11 يوليوز 1880م والمتعلق بمساعدة السلطان للقائد المذكور على تجديد قصبة أدخسان[18]. وهو ما ينفي ما زعمه Arnaud Louis بخصوص تعيينه[19].

من بين الدوافع التي جعلت السلطان يقبل بالزياني ويعينه قائدا، هو تاريخ أسرته، المرتبط بما حققه أخوه سعيد وأبوه حمو عقا من إخضاع للقبائل ونقل مدشر قبائل أيت حركات من البُرج إلى مركز خنيفرة وبناء القصبة بها[20]. وفي نظرنا لم يقتصر السلطان المولى الحسن على تاريخ عائلة الزياني، بقدر ما جعل هذا التنصيب مفيدا له في بلاد زيان، وتطبيقا لسياسته الجديدة بخلق نواة قبلية في كل المجالات المغربية، تساهم في تعزيز تصورات السلطة المخزنية وترسيخها لدى القبائل لإخضاعها، إضافة إلى احترام وساطة الشريف بن داود الشرقاوي في ذلك، لما للصلحاء من مكانة مهمة في تصورات السلطة المركزية.

لكن هذا الاختيار بواسطة التعيين المباشر من طرف السلطان، جعل الزياني يستفيد من امتيازات عدة في مجال زيان الغرب، فبعد حصوله على الشرعية والطابع الشريف، أصبح شخصية بارزة في الأطلس المتوسط. فبعد استفادته من العسكر والذخيرة والذهب من السلطان، توجه مباشرة لنهب وسلب القبائل التي انهزمت أمامه، ما جعله يكدس في خزائنه أموالا طائلة استخدمها في بناء أولى القصبات وجلب الحرفيين والتجار إلى بلدة خنيفرة. بالتالي نَمَا نفوذه في بلاد زيان والأطلس المتوسط الأوسط، ليصبح مستشارا للسلطان الحسن الأول في شؤون الأطلس المنيع[21]. بل تناما هذا النفوذ ليصبح الزياني يعزل ويعين القياد باسم السلطان[22]. وهو الوصف الذي نفى الرحالة شارل دوفوكو خلال مروره بمجال زيان بالقول: " في الحقيقة أن للسلطان لديهم[23] قايدا، إلا أنه الوحيد الذي يتوهم أنه قايد[24] ويعترف بأن هناك سلطانا"[25]، هذا ما نفسره نحن بأن شارل دوفوكو مر في فترة تعين القايد في سنواته الأولى، قبل أن يتنامى سلطانه ويصبح مستشارا للسلطان الحسن الأول في شؤون الأطلس.

نشير هنا إلى أن مثال تعيين القايد الزياني دون اختيار أو اجماع من طرف قبائل زيان ، أدخله في صراعات مستمرة مع القبائل، وهو في نظرنا ما أعاق تبلور مفهوم الانتخاب لدى العديد من القبائل المغربية، ومن ثم مفهوم الاختيار

---

[18] رسالة مؤرخة بتاريخ 1297-08-03 هـ محفوظة بمديرية الوثائق الملكية، تحت رقم 1169 سجل 24066.

[19] يرجع سبب عدم دقة معلومات Arnaud Louis بخصوص تعيين القايد الزياني هو اعتماده على الرواية الشفوية للحاج سالم العبدي أحد موظفي المخزن المغربي بقبيلة عبدة.

[20] فرانسوا برجي، موحى وحمو الزياني 1877-1921، ترجمة محمد بوستة، مطبعة أنفو برانت، فاس -المغرب، 1999 ، ص 16.

[21] أحمد المنصوري ، كباء العنبر، مرجع سابق، ص 153.

[22] Guenoun Said, La Montagne Berbère Les Ait oumalou et le pays zaian, Omnia , Rabat -Maroc, 1933, p 81.

[23] المقصود هنا قبائل زيان.

[24] المقصود هنا القايد موحى وحمو الزياني.

[25] دو فوكو شارل، التعرف على المغرب 1883-1884 ، ترجمة المختار العربي، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، المغرب، 1999، ص 64.

الديمقراطي على مستوى مؤسسة المخزن المركزي، كدعامة للتحول نحو التحديث. ونفسر هذا الفشل على المستوى المحلي بعامل ضعف هيكلة الوحدات الاجتماعية (القبيلة)[26]، وغياب تجاسر المفاهيم التحديثية – من بينها الانتخاب- من المركز نحو الهامش، ما أعطى هوة كبيرة بين ثلاث تصورات الأول مركزي تمثل في السلطان، والثاني محلي تمثل في ممثلي المخزن المركزي، والثالث قبلي تمثل في مؤسسة القبيلة ومكوناتها العرفية، فكيف كان تصور القبيلة لمفهوم الانتخاب؟

2-2 الانتخاب الديمقراطي في النظام العرفي للقبائل:

ركز Michaux-Bellaire اهتمامه على القبائل الأمازيغية، وبمؤسساتها بالقول: "لم تعرف مؤسسات هذه القبائل أي تغيير في ما يتعلق بأنماط عيشها الخاصة، إذ حافظت على عاداتها التقليدية التي تعود إلى ما قبل الاسلام"[27]، كما اعتبرها تعيش خارج السلطة السياسية للمخزن، وبالتالي فإنها كانت تسير نفسها عبر مؤسسة منتخبة تسمى "الجْماعة"، وهي مؤسسة سياسية محلية مستقلة.

يندرج هذا الطرح الذي قدمه Michaux-Bellaire ضمن تحليلنا لبنية مفهوم الانتخاب لدى القبائل، في تصورها الثالث -كما سبق لنا الذكر-، بعد تصور الممثلين المحلين وتصور السلطان والإدارة المركزية، ولفهم ذلك التصور بشكل أكثر وضوحا، نقدم نماذج من تطبيق مفهوم الانتخاب عند قبائل المغرب الأوسط، من خلال دراسة بنية جْماعة القبيلة وكيفية اختيار أعضائها.

تتكون جْماعة القبيلة من كل شخص بالغ نبيه ميسور ومعروف بجوده وكرمه، وهي من الصفات التي تجعل منه منتخبا جيدا ليحل محلا ضمن أعضاء الجماعة، لكن قد يحدث ويعين شيخ (أمغار) القبيلة من طرف القايد المخزني، ويتخذ مهام الشرطة والحراسة العامة ويسهر على تنفيذ أوامر القايد كتحصيل الغرامات واستدعاء الأشخاص[28].

ولمحاولة التأريخ لمؤسسة جْماعة نجدها تعود إلى فترات ما قبل التاريخ، لكن نقدم هنا بعض الأمثلة البارزة لهذه المؤسسة المنتخبة من طرف القبائل في تسيير الدولة، كما هو الشأن لدولة إمغارن في الفترة الموحدية، إذ يظهر لنا جليا مفهوم الجماعة وأشياخها، حيث تسير الشؤون العامة للقبيلة الأمازيغية قيادة تتكون في الغالب من 40 أمغار ويسمون بأهل الربعين أو إنفلاس[29] ينتخبون واحدا من بينهم، تسند له الرئاسة لمدة محدودة لا تتجاوز في الغالب سنة واحدة، ويستبدل على إثرها بأمغار آخر. وقد تكون أقدم إشارة إلى هذه الهيئة وانتخاب إمغارن لتسيير شؤون القبيلة في المصادر العربية إلى سنة 140هـ، وقد لوحظ هذا النظام السياسي في بلاد مصمودة خلال القرن 11م كما هو الشأن بمدينة

[26] لمريني فريد ، صراع الحداثة والتقليد: معيقات التحول الليبرالي في المغرب، منشورات دفاتر وجهة نظر، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء- المغرب، 2006، 23.

[27] Michaux-Bellaire, conférences faites au cours préparatoire du service des Affaire indigène, volume 27, Paris, 1927, p 295 .

[28] أسبينيون روبير، أعراف قبائل زيان، ترجمة محمد أوراغ، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط - المغرب، 2007، ص ص 18- 20.

[29] أسكان الحسين، الدولة والمجتمع في العصر الموحدي، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط-المغرب، 2010، ص252.

أغمات[30].

شكلت جْمَاعة وحدة اجتماعية عند رُحل المغرب الأوسط، تسير مختلف الدواوير المشكلة للقبيلة، ويعد الدوار وحدة سياسية وإدارية وتجمعا بشريا صغيرا يحكم نفسه بواسطة رؤسائه الذين يخضعون للقواعد العرفية بشكل ديموقراطي، فهو يضم عددا متغيرا من الخيام التي تنقسم إلى عدد من العظام[31]. فكل قبيلة أو فخذة أو دوار يضم جْمَاعة تنظم السلطة العامة، لكن من الملاحظ أن سلطة جْمَاعة تقلصت بظهور النظام المخزني المحلي (القياد)، إذ أصبحت السلطة في يد الزعامات المحلية التي حاولت أن تسلب جْمَاعة وحدتها وتفرض قراراتها بشكل بيروقراطي.

أشار شارل دوفوكو إلى أدوار جْمَاعة وتنظيماتها عند قبائل زيان خلال القرن 19 م بالقول: " كل مجموعة تحكم نفسها كما يحلو لها، ذلك بواسطة مجموعة من الأشخاص حيث تكون ممثلة كل عائلة، تسمى هذه الهيئة جْمَاعة باللغة العربية وإنفلس باللغة الأمازيغية ... تحل جميع مسائل القبيلة العادية حسب نفس المبدأ"[32].

قارن دوفوكو بين قبائل زيان وأيت بوزيد وأيت عتاب بالقول: " يلتزم (عند أيت بوزيد وأيت عتاب) باحترامها (القوانين) ويجبر الجمع العام للقبيلة على احترامها. هنا (عند أيت عمر) هذا الأمر غير موجود عند أكثرية القبائل ولا تهتم الجماعات بالحالات الخصوصية بتاتا، تبيح القبيلة كل شيء للأشخاص إن وقعت خلافات. بين عائلات أو بين فخذات فإن القبيلة تحل هذه النزاعات فيما بينها عن طريق البارود."[33]

استطاعت جْمَاعة المحلية للدواوير الصغيرة في القبائل الاستمرار في تجمعاتها وحل نزاعاتها والمشاورة في مستجدات القبيلة بعيدا عن أية سلطة، ونشير هنا إلى مثال قبيلة أيت عمر بزيان التي اجتمعت جْمَاعتها بعدما رصد رؤساؤها ضابطا فرنسيا وبعض المصاحبين له بتراب قبيلتهم، حيث دفعهم الشك إلى طلب رئيس جْمَاعة من الضابط أن يحضر بَينته من مكتب الشؤون الأهلية، في حين احتفظت جْماعة بمن معه رهينة إلى أن يثبت الضابط حجته، وقد وصف Maurice هذا الأمر بالقول: " بعد انطلاقه (الضابط نحول مكتب ولماس ليحضر حجة أنه ضابط) اجتمع أهل الدوار في جْمَاعة، أي التجمع العمومي ... حيث بدأ الرجال يتوافدون بعد سقوط الظلام وحدا عن كل خيمة"[34].

تشير الأمثلة السابقة عن كون الجْماعة مستقلة في اتخاذ قراراتها الداخلية، لكن بالنظر إلى نوعية القرار ومدى تأثيره في الاتحاد القبلي، فكلما كان القرار مشتركا وعاما إلا وتدخلت فيه الزعامات المحلية (القياد)، وما يؤكد ذلك بشكل واضح تدخل القايد الزياني ممثل المخزن المركزي في تغيير مواقف القبائل تجاه الاستعمار بداية القرن 20م، لكن رغم قوة

---

30 أسكان الحسين، الدولة والمجتمع في العصر الموحدي، مرجع سابق، ص 252.

31 sans Auteur, sans titre ,Revue Algérienne tunisienne et marocaine de législation et de jurisprudence, volume 36- 37, année 1919, Alger , 1923 P 96, **dans Archives de BNRM sous N° j-8-635.**

32 شارل دوفوكو، التعرف على المغرب مرجع سابق، ص 120.

33 شارل دوفوكو، التعرف على المغرب، مرجع سابق، ص 121.

34 Le Glay Maurice, Badda Fille berbère, Libraire Polon, paris , 1921, p 21.

السلطة المخزنية الممثلة في الممثلين المحليين، إلا أن جْمَاعة القبيلة استطاعت أن تدبر أمور القبيلة أو الفخذة الداخلية فيما يخص التنظيم الاجتماعي والاقتصادي، في حين أن قراراتها السياسية أصبحت محددة بحضور الجهاز المخزني المحلي.

بذلك يتخذ مفهوم الانتخاب عند القبائل العرفية، صبغة ديمقراطية، يتم فيه اختيار رؤساء جْماعة القبيلة، أو رؤساء المصالح التقليدية كتوزيع الماء والغابة ومناطق الرعي... وذلك عن طريق الاجماع، مع تحديد المدة التي تكون في الغالب قابلة للتمديد، تبعا لشخصية الرئيس ومدى إمكانياته وحنكته السياسية في حل الأزمات وفض المنازعات بين أفراد القبيلة، والتغلب على الصراعات والصعاب الخارجية، في علاقة القبيلة بجوارها.

خلاصة:

لقد شكلت الانتخابات حلقة مهمة في تاريخ المغرب المعاصر، ذلك بفضل الرغبة الدائمة في تحقيق نظام ديمقراطي عادل، رغم التذبذبات التي رافقت التحول اللبرالي للمغرب، منذ فترة الاصلاحات التي أقرها المخزن خلال نهاية القرن 18م وبداية القرن 19م، والتي أعطت لمفهوم الانتخاب، صفة التعيين، هذا المفهوم الذي استم لدى القبائل المغربية ضمن أعرافها بصفة الديمقراطية، والذي حاولت سلطات الاستعمار الفرنسي، المزاوجة بين المفهومين لخلق انفصال في الشخصية السياسية المغربية. تلك السياسة الصماء التي فشلت أمام رواد الحركة الوطنية ورغبة سلاطين وملوك الدولة المغربية في تحقيق استمرارية مسلسل الاصلاحات وبناء دولة ديمقراطية شكل الانتخاب بمفهومه الحديث أهم لبناتها.

لائحة المصادروالمراجع

باللغة العربية:

- أحمد المنصوري، كباء العنبر من عظماء زيان وأطلس البربر، الجزء 1، تحقيق محمد بن لحسن، مطبعة الكرامة، الرباط 2004.
- أرنو لويس ، زمن المحلات السلطانية، ترجمة محمد ناجي، افريقيا الشرق، الدار البيضاء- المغرب، 2002.
- أسبينيون روبير، أعراف قبائل زيان، ترجمة محمد أوراغ، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط - المغرب، 2007.
- أسكان الحسين، الدولة والمجتمع في العصر الموحدي، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط-المغرب، 2010.
- اكنينج العربي، أثار التدخل الاجنبي في المغرب على علاقة المخزن بالقبائل في القرن 19: نموذج قبيلة بني مطير، مطبعة أنفو- برانت، فاس-المغرب، 2004 .
- بن طالب علي ، المخزن والقبائل : الضغط الجبائي وتداعياته 1894-1912، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط - المغرب، 2013.

- بنسالم حميش، في سميائية الاستبداد أو بن خلدون أمام الدولة المغاربية، ضمن جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء – المغرب، 1994.
- جادور محمد ، مؤسسة المخزن في تاريخ المغرب، منشورات عكاظ، الدار البيضاء – المغرب، 2011.
- دو فوكو شارل، التعرف على المغرب 1883-1884 ، ترجمة المختار العربي، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، المغرب، 1999.
- رسالة مؤرخة بتاريخ 1297-08-03 هـ محفوظة بمديرية الوثائق الملكية، تحت رقم 1169 سجل 24066.
- سعيد كنون، الجبل الأمازيغي أيت أومالو وبلاد زايان، ترجمة محمد بوكبوط، منشورات الزمن مطبعة بني يزناسن، سلا - المغرب، 2014.
- الصديقي عبد الرزاق، أولاد الجامعي بين اتساع السطوة وانهيار الخطوة، مجلة البحث التاريخي، عدد 14، منشورات الجمعية المغربية للبحث التاريخي، الرباط -المغرب، 2004.
- فرانسوا برجي، موحى وحمو الزياني 1877-1921، ترجمة محمد بوستة، مطبعة أنفو برانت، فاس -المغرب، 1999.
- لمريني فريد ، صراع الحداثة والتقليد: معيقات التحول الليبرالي في المغرب، منشورات دفاتر وجهة نظر، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء-المغرب، 2006.
- الناصري أحمد بن خالد ، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى ، جزء 8 ، تحقيق جعفر الناصري و محمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء –المغرب، 1997.

باللغة الفرنسية

- Balandier Georges, L'anthropologie politique, P.U.F, Paris, 1967.
- Docteur Arnaud Louis, Au Temps Des Mehallas ou Maroc de 1860 à 1912, Atlatides, Casablanca-Maroc, 1932.
- El Fakir Abdelaziz, La fraude électorale dans le contexte marocain, la Revue Marocaine de Science Politique et de Droit Constitutionnel, vol. 7, n° 2, 2016.
- El Haddadi Mohamed, Infractions électorales et participation politique : le cas du Maroc, la Revue Marocaine de Science Politique et de Droit Constitutionnel, volume 10, n° 1, 2019.
- Le Glay Maurice, Badda Fille berbère, Libraire Polon, paris , 1921.

- Leveau Rémy, Retour sur l'expérience électorale fondatrice : 1960-1963, Institut de recherches et d'études sur les mondes arabes et musulmans, Aix-en-Provence- France, 2005.
- Michaux-Bellaire, conférences faites au cours préparatoire du service des Affaire indigène, volume 27, Paris, 1927.
- Mohamed Lahbabi, Le Gouvernement Marocain à L'aube de XX[e] Siècle , Techniques nord Africaines, Rabat-Maroc, 1958.
- Montagne Robert, Les Berbère et le Makhzen dans le sud du Maroc, Libraire Félix Alcan, Paris, 1930.
- Said Guenoun, La Montagne Berbère Les Ait oumalou et le pays zaian, Omnia , Rabat -Maroc, 1933.
- sans Auteur, sans titre , Revue Algérienne tunisienne et marocaine de législation et de jurisprudence, volume 36- 37, année 1919, Alger , 1923 .dans Archives de BNRM sous N° j-8-635.

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل
Journal of African Studies and the Nile Basin
المجلد الخامس/العدد العشرون حزيران- يونيو 2023
ISSN 2569-734X

الدول الإفريقية في ظل الثورة الرقمية ما بين التحديات الأمنية وخصوصية أفراد

(دراسة حالة السودان)

African countries in the light of the digital revolution Individual security and privacy challenges, findings and recommendations

(Sudan case study)

أحمد سليمان أبكر[1]

الملخص: يتناول هذه البحث التعريف بالثورة الرقمية التي أصبحت سمة هذا العصر، ومن ثم الوقوف على المشكلة المتمثلة في حالة الشد والجذب السائدة في الدول الإفريقية ما بين التحديات الأمنية التي تواجهها جراء الثورة الرقمية وخصوصية أفرادها. أما أهمية البحث فتتمثل في حاجة الدول الإفريقية لمعايير ونظم تحافظ بها على أمنها القومي وتحترم فيها خصوصية مواطنيها. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي ودراسة حالة لعرض واقع التحديات الأمنية للثورة الرقمية وخصوصية الأفراد في الدول الإفريقية وذلك من خلال (دراسة حالة السودان). وخرج البحث بنتائج وتوصيات.

الكلمات المفتاحية: الثورة الرقمية، الدول الإفريقية، تحديات أمنية، السودان.

Abstract: This research deals with the definition of the digital revolution, which has become a feature of this era, and then to stand on the problem represented in the state of tension and attraction prevailing in African countries between the security challenges they face as a result of the digital revolution and the privacy of their citizens. The importance of the research is represented in the African countries' need for standards and systems that preserve their national security and respect the privacy of their citizens. The researcher used the descriptive approach and a case study to present the reality of the security challenges of the digital revolution and the privacy of individuals in African countries, through the (Sudan case study). The research came out with findings and recommendations.

Keywords: digital revolution, African countries, security challenges, Sudan.

مقدمة:

تواجه الدول في عالم اليوم تحديًا حضاريًا وسياسيًا وأمنيًا غير مسبوق يتمثل فيما تقوم به الثورة الرقمية من إحداث تحولات اقتصادية وثقافية وسياسية بسرعة مذهلة وذلك بسبب قوتها وقدرتها على الانتشار والتمدد، لدرجة يجد أصحاب القرار والفاعلون في المجتمعات أنفسهم مطالبين بإنتاج فهم يتواكب مرة بعد مرة مع هذه الثورة المتجددّة.

وفي ضوء هذه التحولات تواجه الدول الإفريقية كغيرها من دول العالم جملة من تحديات الثورة الرقمية؛ أبرزها التحديات الأمنية المتمثلة في حق الدولة في حماية أمنها القومي وأمن المعلومات والاتصالات والإنترنت من الإرهاب، والجريمة المنظمة، والتجسس، والاختراق والانحلال؛ من جهة، والمراقبة غير المشروعة للاتصالات وانتهاكات حق خصوصية الأفراد من جهة أخرى.

[1] باحث في العلوم السياسية_ السودان

لقد أصبح التعاطي مع الثورة الرقمية هاجس حقيقي للنظم السياسية في الدول الإفريقية من جراء حالة الشد والجذب القائمة ما بين محافظة هذه الدول على أمنها واحترامها لخصوصية مواطنيها الذين أثرت الثورة الرقمية في حياتهم وعملهم، وتواصلهم وسلوكياتهم بصورة قد تؤثر على أمن هذه الدول.

يتطرق هذا البحث إلى مفهوم الثورة الرقمية والأمن، والوقوف على حالة الدول الإفريقية في ظل هذه الثورة ما بين التحديات الأمنية وخصوصية المواطن. كما يفترض البحث بأن ثمة التباس في فهم عدد من شرائح المجتمعات الإفريقية لمسألة ما هو خصوصي وما هو مهدد لأمن الدولة القومي. وأخيرًا يخرج البحث بنتائج وتوصيات تبين حاجة الدول الإفريقية لمعايير ونظم تحافظ بها على أمنها القومي وفي ذات الوقت تحترم فيها خصوصية مواطنيها.

مفهوم الثورة الرقمية:

هي حالة تغلغل نطاق رقائق السيليكون إلى كل ما يفعله البشر في عالم اليوم بداية من البحث عن أصدقاء على أحد مواقع التواصل الاجتماعي وحتى صياغة العلاقات فيما بين العملاء والعمال وأصحاب الأعمال، مع تطور قدرة الحوسبة تطورًا مذهلًا وتزايد مشاركة الناس حول العالم في كل مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والأمنية[2].

ليس هنالك من شيء خارج نظام المعلومات، حتى الكلمات بات التعامل معها على أنها عناصر معلوماتية منذ أن سبر الكمبيوتر قرونًا من المعارف العالمية المتحولة رقميًا، إن كل شيء من حولنا يتحول من حالة التناظرية والتماثلية إلى الحالة الرقمية والإلكترونية[3].

مفهوم الأمن:

الأمن لغةً نقيض الخوف، أمن فلان يأمن أمنًا وأمانًا فهو أمن وآمن[4].

أما الأمن من حيث الاصطلاح فينقسم إلى جزئيين هما: الأمن القومي باعتباره مصطلحًا عامًا لمناقشة المخاطر التي تفرضها الجهات الخارجية الحكومية وغير الحكومية على البلاد، والأمن الداخلي باعتباره مصطلحًا عامًا للإشارة إلى المخاطر على الاستقرار التي تنشأ من داخل الدولة القومية.ونتيجة للثورة الرقمية تم تحديد الأمن الإلكتروني كمجال خصب بشكل خاص لمواطن الضعف الناجمة عن الذكاء الاصطناعي من خلال التلاعب الفعال بالمعلومات وحروب تطبيقات هذه الأمن وتأثيره على الأمن القومي والأمن الداخلي للدولة[5].

تأثيرات الثورة الرقمية على المجتمعات والدول:

للحديث عن التحديات الأمنية للثورة الرقمية وخصوصية الأفراد في استخدامها لابد من الوقوف على بعض تأثيراتها على المجتمعات والدول بصورة عامة ومن هذه التأثيرات:

1.أحدثت الثورة الرقمية تغيّرات هائلة من خلال تحويل المجتمع من مجتمع يعتمد على الآلات إلى مجتمعٍ يعتمد على المعلومات.

---

[2].مارتن مولآيزن(مدير إدارة الإستراتيجيات والسياسات والمراجعة في صندوق النقد الدولي) _مقال: كل ما يمكن أن يقال عن الثورة الرقمية_مجلة التمويل والتنمية_ يونيو 2018م _ص6.

[3].سيمونيان،جورج نوبار_الثقافة الإلكترونية_الهيئة المصرية العامة للكتاب_3004م _ص5.

*الحالة التناظرية: تعني حالة نسبة الشكل الخارجي لشيء ما، وهي حالة تمثل فيها المعلومات عن شيء بكميات فيزيائية (طبيعية مادية) قابلة للقياس والصوت أو الصورة المنقولة أو المستقبلة عبر جهاز التلفزيون أو الرادار أو الراديو أو الفيديو بخاصية كهربائية مترددة(كالفولتية) والتي تبين متغيراتها معلومات منظمة تحولها إلى كود رقمي وإلكترونيات.

[4].لسان العرب_لعلامة عبد الله محمد بن المكرّم بن أبي الحسن بن أحمد الأنصاري المشهور بـ(ابن منظور)_المجلد الأول_ص140.

[5].أوسوندي أ.أوسوبا Osonde A. Osoba،ويليام ويلسر الرابع William Welser IV _بحث:مخاطر الذكاء الاصطناعي على الأمن ومستقبل العمل_ منشورات مؤسسة RAND _2017_ص5وص6. الموقع الإلكتروني:www.rand.org/t/PE .

2.مكنت الثورة الرقمية الأفراد على الاتصال فيما بينهم مهما بعدت الأماكن وتباينت الأوقات وذلك من خلال استخدام البريد الإلكتروني والهواتف النقالة والرسائل الفورية[6].

3.ساهمت الثورة الرقمية بشكل أو بآخر في إعادة رسم صورة جديدة لمفهوم المواطنة والوطن والمواطن الذي تحول عبرها إلى مواطن رقمي يمارس حبه للوطن ورغبته في سلامة أفراده وتنميتهم ورفاهيتهم عبر الإنترنت وتطبيقات الإعلام الجديد[7].

4.جعلت الثورة الرقمية السّلطة الحاكمة والأنظمة السياسية تنوع من طرق تمظهرها باستخدامها للوسائل والأدوات الرقمية وذلك من خلال مفاهيم الحكومة الإلكترونية والديمقراطية الرقمية وغيرها من المصطلحات التي أصبحت شكل من أشكال التعبير عن العلاقة بين الدولة بأفرادها ومؤسساتها السياسية[8].

5.وفرت الثورة الرقمية ما يعرف بالتعليم الرقميّ الذي يوصف بأنه طريقة جذابة للوصول إلى مزيدٍ من الناس بشكلٍ أسرع وأكثر شمولًا ويمكن للتعلّم الرقميّ أن يجلب التعليم لأولئك الذين لا يتمكنون من الوصول إليه جسدياً[9] مثلا المتعلمون في المستشفيات والسجون والمناطق النائية، أو أولئك الذين يحتاجون للمرونة في الحضور مثل الذين يدرسون خارج ساعات العمل.

6. أسهمت الثورة الرقمية في الاقتصاد من خلال ما يعرف بالتحول الرقمي الذي يعد قوة دافعة لتحقيق نمو مبتكر وشامل ومستدام يبدأ من منصات النقود عبر الأجهزة المحمولة إلى تطوير الاستعانة بمصادر خارجية في مجال الأعمال التجارية على نطاق واسع، كما يعمل على توفير فرص عمل ومعالجة الفقر والحد من عدم المساواة وتيسير توصيل السلع والخدمات والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة[10].

7.وفرت الثورة الرقمية وسائل الاتصال الإلكتروني التي تعتبر وسيلة قوية تستخدمها شعوب الأرض دون أن تحرك جيوشها أو تهدر أموالها، الأمر الذي جعل منها سلاحًا للتهديد والردع والرد[11] فعبر شاشة الحاسوب، تستطيع الدول أن تدمر البنية التحتية لأي عدوٍ يوجهها، مستخدمة لذلك حربًا إلكترونية، ومنظومةً معلوماتية وتقنية وهجمات حاسوبية.

8.أسهمت الثورة الرقمية في تطوير عالم الجريمة من خلال ما يعرف بـ(الجريمة السيبرانية) التي تتمثل في عدد من الأعمال التي تمس بسرية البيانات أو النظم الحاسوبية وسلامتها وتوافرها بجانب الأعمال المنفذة بواسطة الحواسيب والرامية إلى تحقيق مكاسب شخصية أو مالية أو إحداث أضرار، بما في ذلك أشكال الجريمة المتصلة بالهوية وبمحتوى الحواسيب[12].

الدول الإفريقية ما بين التحديات الأمنية للثورة الرقمية وخصوصية الأفراد:

تتعرض المجتمعات الإفريقية كغيرها من المجتمعات للثورة الرقمية المتجددة التي تحمل معها في كل عام على الأكثر قفزة

---

[6].بشير،جيدور حاج _دراسة:أثر الثورة الرقمية والاستخدام المكثف لشبكات التواصل الاجتماعي في رسم الصورة الجديدة لمفهوم المواطنة:من المواطن العادي إلى المواطن الرقمي_ قسم العلوم السياسية ،جامعة غرداية_الجزائر_مجلة دفاتر السياسة والقانون،العدد الخامس عشر،يونيو2016م_ص698.

[7].المرجع السابق_ص698،وص699.

[8].المرجع السابق_ص699.

[9]. وكاتريونا مانفيل Catriona Manville ، سارة غران كليمان Sarah Grand Clement ، جولي بيلانجي Julie Bélanger ، أكسال دوفو Axelle Devau_التربية والتعليم:دور التكنولوجيا الرقمية في التمكين من تطوير المهارات لعالمٍ مترابط_ منشورات مؤسسة RAND _2017_ص3_الموقع الإلكتروني: www.rand.org/t/PE.

[10].مشروع إستراتيجية التحول الرقمي لإفريقيا(2020م_2030م)_الاتحاد الإفريقي_أديس أبابا(إثيوبيا)_ص1. الموقع الإلكتروني للاتحاد الإفريقي_الرابط: www.au.int.

[11].جلعود وليد غسان سعيد_دراسة:دور الحرب الإلكترونية في الصراع العربي الإسرائيلي (قدمت لاستكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية_إشراف:د.عثمان عثمان) _كلية الدراسات العليا ،جامعة النجاح الوطنية نابلس_ فلسطين_2013م_ص3.

[12].دراسة شاملة عن الجريمة السيبرانية_مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات_فينا (النمسا)_فبراير2013م_ص23.

نوعية على صعيد حرية حركة الأفكار والمعلومات والأخبار، وقد أصبح العالم قرية صغيرة[13]جعلت من حقوق الإنسان ومبادئ العدالة القانونية وصيانة الحريات العامة، من بديهيات الوجود المعاصر التي يصعب معها تغييب الصورة أو إخفاء المعلومة.

إن التغلغل الرهيب لشبكة الإنترنت[14] وارتباط كافة وجوه الحياة بها تقريبًا، وانخراط الفرد في تطبيقاتها بالشكل الذي أصبحت بالنسبة إليه خيار لا مناص منه، كل هذا الواقع الافتراضي، طرح على الدول الإفريقية مجموعة تحديات على صعيد حرية التعبير والخصوصية الفردية من جهة، وحماية الأمن القومي لهذه الدول من جهة أخرى[15]، الأمر الذي خلق حالة من الصراع المرئي وغير المرئي بين السلطات الحاكمة في هذه الدول وبين مواطنيها.فبينما يرى المواطنون أن هذه الثورة الرقمية مكنتهم من تبادل المعلومات والملفات والصور ومقاطع الفيديو والتعليقات وتصريف التعاملات المالية والخدمية في تجاوز تام لحاجز الزمان والمكان، بل ذهبت بهم أكثر من ذلك بأن وفرت لهم منبر افتراضي للتعبير عما يدور في نفوسهم بكل حرية قد تكون معدومة في الواقع المعاش ترى السلطات الحاكمة أن الحرية المطلقة للتعاطي مع عالم الثورة الرقمية قد يؤدي بالأفراد إلى سوء استخدام المعلومات والبيانات المجمعة لديهم؛إما خارج الإطار القانوني نتيجة لجهل الفرد بمخاطر استخدام هذه المعلومات التي قد تضر بأمن الدولة القومي أو بقصد من خلال إدخال بيانات حاسوبية أو تعديلها أو حذفها أو طمسها أو التدخل في وظائف نظم الحواسيب، مع توافر نية احتيالية أو تدليسية لتحقيق مكاسب مالية بدون وجه حق لنفسه أو لشخص آخر يهدف لتحقيق أغراض قد تؤدي إلى انتهاكات وممارسات استخباراتية غير مشروعة لسيادة هذه الدول وتعريض أمنها القومي للخطر.

من جهة أخرى وفي ظل غياب الحريات العامة والفردية وحالة النظم التسلطية التي تسود العديد من دول القارة الإفريقية، شكل المجال العام الرقمي فرصة تاريخية واستثنائية في تحول الذوات الشخصية الفعلية إلى (ذوات رقمية)، تعبر عن نفسها بحرية على صفحات الواقع الافتراضي، وعن اهتماماتها الفردية وآرائها وتفاعلاتها حول السياسة والقيم، وعالم التفاصيل اليومي، وتوظيف اللغة الرقمية والصور والفيديوهات الطلقة كأدوات للتعبير عن همومها وآراءها بجانب التعبير عن نفسها في مجالات الأكل والزي والأجساد والحواس واختياراتها لما تعتبره جميلًا أو قبيحًا[16] وهذا بالطبع يشكل هاجس لتلك النظم التسلطية وغيرها من النظم الإفريقية التي تخشى الحرية الرقمية ودورها في توفير بيانات ضخمة للشركات الرقمية الكونية بالقدر الذي يمكنها من إعادة تشكيل العقل وأنماط الاستهلاك والسلع والخدمات والرغبات وتحويل العالم إلى معتقل كوني طوعي للإنسان وحرياته من خلال السيطرة الناعمة وأشكال الرقابة الرقمية مع الأجهزة الأمنية والاستخباراتية للدول الكبرى التي تسعى جاهدة للسيطرة على القارة السمراء التي لا زالت تزخر بالعديد من الموارد الطبيعة.

---

[13].فياض،منى_مقال:تحديات الثورة الرقمية وانعكاساتها_موقع الحرة الإلكتروني_28 أكتوبر2018م_تاريخ التصفح:7سبتمبر2022م،الساعة:9:1ص.الرابط: https://www.alhurra.com/different-angle/

[14]. **الإنترنت:**عبارة عن شبكة عالمية من الروابط بين الحواسيب ، تسمح للناس بالاتصال والتواصل بعضهم مع بعض واكتساب المعلومات من الشبكة الممتدة إلى جميع أرجاء الأرض بوسائل بصرية وصوتية ونصية مكتوبة ،وبصورة تتجاوز حدود الزمان والمكان والكلفة وقيود المسافات ، وتتحدي في الوقت نفسه سيطر ة الرقابة الحكومية.وتعرف بأنها" شبكة دولية للمعلومات تتفاهم باستخدام بروتوكولات تتعاون فيما بينها لصالح جميع مستخدمها وتحتوي على العديد من الإمكانات مثل البريد الإلكتروني ، وإقامة المؤتمرات بالفيديو وقوائم البريد بالإضافة إلىالملايين من مجموعات الأخبار والعديد من الملفات المتاحة لنقلها واستخدامها بطريقة شخصية وكذلك آلات البحث المرجعي.(المرجع:موقع الموسوعة الحرة(ويكبيديا /http://ar.wikipedia.org/wik).

[15].Bulelani Jili _The Spread of Surveillance Technology in Africa Stirs Security Concerns_ Africa Center for Strategic Studies_ December 11, 2020.

[16].عبد الفتاح، نبيل(مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)_مقال: الحرية الرقمية والعبودية الطوعية: أثر الثورة الرقمية في تشكل الظواهر السوسيو-نفسية على الشبكات الاجتماعية_ 7 سبتمبر 2022م_موقع الأهرام الإلكتروني_تاريخ التصفح:7 سبتمبر2022م،الساعة:9:48. الربط: https://acpss.ahram.org.eg/News/

بالقدر الذي تمثل فيه مراقبة أجهزة الأمن والاستخبارات للاتصالات والإنترنت أهمية وضرورة للأمن القومي للدول وتأمين مصالحها الحيوية، تمثل تهديد لانتهاك خصوصية الأفراد وحرية التعبير بل أن الأجهزة نفسها تواجه تحديات وهي بسبيلها إلى تلك المراقبة تتعلق بالإنفاق على عمليات المراقبة نفسها وفاعليتها والميزانيات المعتمدة لذلك، وشفافيتها والرقابة المجتمعية والسياسية والقضائية عليها[17].

إذن نظرًا إلى ضرورة عمليات مراقبة الجهات الأمنية والاستخباراتية لشبكات الثورة الرقمية وأهميتها من جهة، وخطورتها من جهة أخرى تثور مشكلة مشروعية المراقبة وعدم مشروعيتها وتثير المشكلة التساؤل عن مدى التوافق والانقسام بين الفقهاء والباحثين حول إقرار أو إنكار هذه العمليات[18].الأمر الذي فتح الباب واسعًا أمام جدلية تعاطي كل من الأنظمة الإفريقية الحاكمة ومواطنيها مع مخرجات الثورة الرقمية فالمواطن ينظر إلى مراقبة الجهات الأمنية والاستخباراتية له عدوانًا على حريته في التواصل الاجتماعي مع الآخرين، وعلى حقه في سرية اتصالاته ومحادثاتهم عبر وسائل الاتصال، وعلى حقه في الحفاظ على أسراره الشخصية، وحريته في التعبير، ويمثل هذا العدوان انتهاكا خطيرًا لأهم حقوق الإنسان اللصيقة بالشخصية التي تقررت في الإعلانات والمواثيق الدولية والدساتير والقوانين الوطنية في الدول الديمقراطية، ويغفل في ذات الوقت عن خطورة إمكانية استغلاله بإرادته أو بغير إرادته من قبل جهات أخرى دول كانت أم شركات أم جماعات إرهابية تسعى جاهدة في الوصول إلى دولته إما بهدف الاستحواذ أو بهدف التدمير وهنا يكمن التحدي الأمني الحقيقي الذي قد تتخذه السلطات الحاكمة حجة للمراقبة التي قد تصل إلى درجة التعسف الذي كثيرًا ما ينتهي بها إلى حالة الاستبداد فبدلا من أن تنفق الوقت والمال في سبيل تنمية الإنسان وتحريره من الجهل والمرض والدفع به من خلال التخطيط الجيد لاستغلال موارد الدولة في سبيل التطوير والرفاه تنفقهما في قمع شعوبها وتحويل بلدانها إلى سجون كبيرة طابعها الجهل والمرض والفقر والبطالة والجريمة، الأمر الذي قد يجعل مواطنيها بل حتى بعض عناصر أجهزتها الأمنية عرض للاستقطاب[19] من قبل دول لها مخططاهم الجاسوسية، أو تنظيمات إرهابية وإجرامية لها مخططاتها الإرهابية وجرائها المنظمة عبر الحدود، وبذا تكون الأنظمة قد خلقت بسوء تصرفها تحدي أمني آخر أكثر خطورة لكونه قادم من خارج الحدود ينتهك سيادة الدولة عبر فضاء جديد للحروب يعرف بالفضاء الخامس أو الفضاء السيبراني[20] خاص

---

[17].بدر خالد الخليفة(أستاذ مشارك التحقيق الجنائي والعلوم الجنائية المساعدة-كلية القانون الكويتية العالمية)،وسعيد عبد اللطيف اسماعيل(أستاذ القانون الجنائي-كلية القانون الكويتية والمحامي بالنقض والمحكمة الدستورية العليا)__دراسة:حماية الأمن القومي وأمن المعلومات والاتصالات والانترنت ضد الارهاب والجريمة المنظمة والاختراق والتجسس والمراقبة (من المنضور الحقوقي والأمني والاستراتيجي)_مجلة كلية القانون الكويتية العالمية_ب.ت_ص202.

[18]. المرجع السابق_ص203.

[19].Catherine Lena Kelly _Justice and Rule of Law Key to African Security_ Africa Center for Strategic Studies_ May 25, 2021.

[20].الفضاء السيبراني هو فضاء إفتراضي،أنشأ عن طريق الترابط الموجود بين جميع أجهزة الميكروكمبيوتورات والهواتف الذكية والأجهزة اللوحية والأشياء المتصِلة بالإنترنيت وكل ما بها من معلومات وبرمجيات في العالم كله ويعتبر هذا الفضاء الخامس للحروب بعد الفضاءات البري والبحري والجوي والفضائي.

ويتكون هذا الفضاء الرقمي من ثلاثة طبقات:

الطبقة المادية:وهي تمثل كل ما هو مادي كالمنشآت والشبكات والميكروكمبيوتورات والخوادم والأشياء المتصِلة بالإنترنيت..وتكوّن هذه الطبقة مجالا للحروب الإلكترونية.

الطبقة المنطقية:وهي تشمل أنظمة الإستغلال والتطبيقات والبروتوكولات..وتمثل هذه الطبقة مجالا للحروب السيبرانية.

الطبقة السيميولوجية: وهي تتكون من كل المحتويات (بيانات ومعلومات ورسائل...وهي التي يطلع عليها مستعملي الفضاء السيبراني أو يتبادلونها،وتعتبر هذه الطبقة مجالا للحروب النفسية أو المعلوماتية.

(المرجع: بوقرص،ساعد_دراسة: الأمن السيبراني:مخاطر وتهديدات وتحديات تتطلب ممارسات وتوصيات واستراتيجيات خاصة جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين_ مجلة الأبحاث في الحماية الاجتماعية_المجلد اثالث،العدد الأول_22يونيو2022م _ص63،وص64).

بالحروب الإلكترونية والسيبرانية والنفسية والمعلوماتية من جهة ويهدد كيانها من خلال ما أصبح يعرف في عالم اليوم بالجريمة السيبرانية[21] التي يعتمد فيها محترفوها بالدرجة الأولى على استغلال نقاط ضعف العنصر البشري[22] من جهة أخرى.

دراسة حالة-السودان ما بين التحديات الأمنية للثورة الرقمية وخصوصية الأفراد:

السودان دولة متعدد الأعراق والإثنيات والثقافات ولكن بسبب سوء إدارة هذا التعدد نتج ما يُعرف بجدلية الهامش والمركز وهذا التقسيم ولّد حالة من الغبن الذي ما يفتأ ينفجر هنا وهناك في شكل نزاعات وصراعات وصلت إلى درجة حمل السلاح ضد كل النظم السياسية التي مرت على حكم البلاد وما زال الأمر كذلك حتى بلغ ذروته عندما وجد هذا الغبن ضالته في الثورة الرقمية وتحول إلى خطر حقيقي قد يهدد بقاء السودان كدولة.

لقد شهد السودان بانفجار الثورة الرقمية طفرة كبرى عبر تدوير المعلومة بين عد كبير من مواطنيه المرتبطين ببعضهم البعض عبر وسائل التواصل الاجتماعي كالفيسبوك والواتساب وغيرهما من الوسائط الرقمية وتغيرت مفاهيم التواصل بين أفراد الشعب والسلطة الحاكمة إذ لم تعد المعلومة حكرًا على السلطة أو أجهزتها الأمنية ولم تعد السلطة وحدها القادرة على السيطرة والهيمنة على الأفكار والعقول وقد قصلّت الثورة الرقمية قدرتها على شل حركة مناوئها بالإعتقال وفي نفس الوقت كسرت العقلية النخبوية للعمل المعارض للسلطة الحاكمة وخلقت ميادين ومنظمات افتراضية للكل دون استثناء خاصة فئة الشباب التي ملت كل قديم وتتطلع لكل جديد لكن بدلًا من أن يستثمر السودانيون حكام ومحكومون هذه الثورة الرقمية في سبيل اللحاق بركب الدول المتقدمة من خلال وضع خطة استراتيجية للنهوض خصوصا في قطاع التعليم التقني وتنمية الإنسان وإيجاد شراكات ذكية مع المجتمع الدولي في المجالات الاستثمارية كافة والانفتاح على العالم قاطبة ليكون السودان مركزًا وقاعدة تصديرية لما يزخر به من موارد وأدمغة انصرف السواد الأعظم منهم إلى استغلال منصات الثورة الرقمية وتحويلها إلى منابر لتفريغ ذلك الغبن المتجدد في شتي صوره الاجتماعية والثقافية والسياسية بدءً من الشتم والتجريح وبث الكراهية والنعرات الجهوية والعرقية وانتهاء بالتخوين والقدح في الوطنية والاستعانة بالأجنبي في سبيل الحصول على مكاسب سياسية أو اقتصادية أو حتى اجتماعية على سبيل التباهي دون وضع لأي اعتبار لما يمكن أن ينتج من تحديات أمنية قد تعصف بالوطن جملةً وتفصيلًا من خلال شبكات التجسس والمخابرات والتنظيمات الإرهابية والإجرامية التي عادة ما تجد ضالتها في مثل هذا الوضع المضطرب.

ولعل أخطر تحدي أمني يواجه السودان كدولة هو الكم الهائل من المعلومات الخاطئة والأخبار المضللة التي تُبث من خلال وسائل التواصل الاجتماعي من بعض الجهات الداخلية التي تهدف للحصول على مركز القرار في الدولة بأي طريقة وبعضها الآخر الذي يعين جهات خارجية تهدف إلى التأثير علي صناعة القرار في الدولة فيما يخدم مصلحتها حتى ولو كانت هذه المصلحة تهدد كيان الدولة بأكمله ومكمن خطورة هذا التحدي تتمثل في أن هذه الجهات تستهدف الشباب كونهم نصف الحاضر وكل المستقبل مستغلةً براعتهم في التعاطي مع عالم الثورة الرقمية وجهلهم بما يمكن أن يعرض وطنهم للخطر بسبب حماسهم وضعف حصيلتهم من المعارف الحقيقة خاصة فيما يلي المواطنة والوطن الذي يحتاج لمواطن يرتبط به ومعه في حياته اليومية ومشاغله من حيث هو الفاعل الرئيس في المجتمع والدولة ليجسد مفهوم المواطنة الذي يدل على

[21].الجريمة السيبرانية هي كل عمل ضار يحدث في الفضاء السيبراني كالإحتيال ونشر محتويات غير قانونية والهجمات التي تستهدف منظومات الإعلام للمؤسسات أو للأفراد بغرض التجسسأو التخريب أو الإبتزاز أو التأثير السلبي على الرأي العام_(المرجع: بوقرص،ساعد_دراسة: الأمن السيبراني:مخاطر وتهديدات وتحديات تتطلب ممارسات وتوصيات واستراتيجيات خاصة_جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين_ مجلة الأبحاث في الحماية الاجتماعية_المجلد اثالث،العدد الأول_22يونيو2022م_ص65).

[22].بوقرص،ساعد_دراسة: الأمن السيبراني:مخاطر وتهديدات وتحديات تتطلب ممارسات وتوصيات واستراتيجيات خاصة_جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين_ مجلة الأبحاث في الحماية الاجتماعية_المجلد اثالث،العدد الأول_22يونيو2022م_ص62.

إحساس الإنسان بالانتساب إلى شعبه من خلال تقاسم الشعور واحترام العادات والتقاليد والأعراف والتفاعل في أوسع معاني التفاعل مع غيره من المواطنين وذلك لأن المواطنة[23]والروح الوطنية هما المحركان الحقيقيان للحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وأن هذه الروح الوطنية هي التي تتضمن مجموعة القيم التي تحدد علاقة الفرد بالمجتمع وتصل به إلى الالتزام بالعقد الاجتماعي الذي يربط بينه وبين مواطنيه المتساوين معه في الحقوق والواجبات، الأمر الذي يزيل أي مظهر من مظاهر الغبن في المجتمع والدولة على حد سواء وتزول تبعًا لذلك التحديات الأمنية التي قد يفرزها سوء استخدام أدوات الثورة الرقمية.

إذا كان ذاك هو المفهوم العام والتقليدي لمصطلح المواطنة، فإن ذات المفهوم قد أخذ صورة جديدة عندما دخلت الثورة الرقمية على الخط حيث أضحى لهذه الثورة بصمات على كل مناحي الحياة الجديدة بل أصبحت معيارًا للتصنيف؛ يصنف كل ما هو قبلها في خانة التقليدي القديم وكل ما هو بعدها في خانة الجديد الحديث وعليه أخذ مصطلح المواطنة وما يتقاطع معه من مفاهيم كالوطن والمواطن صفة حديثة وصورة جديدة مقارنة بتلك الصورة التي كانوا يوصفون بها قبل الثورة الرقمية وانتشار ثقافة التواصل الاجتماعي وطغيان الإعلام الجديد بقيمه وتطبيقاته وصوره وأدواته وبيئة نشاطه[24].

الأمر الذي حدا بالسواد الأعظم من الناشطين السودانيين في الشأن العام بالانغماس المخيف في الفضاء السيبراني العام مستغلين حجة الخصوصية وحرية التعبير،وهم يحاولون بناء مكانة من خلال خطاباتهم وصورهم وفيديوهاتهم المرئية وتسجيلاتهم المسموعة سعيًا وراء كسب التأييد لبلوغ مراميهم، من خلال اخضاع غيرهم طوعيًا وباختيارهم لديكتاتورية الخضوع الإدماني لشبكات التواصل الاجتماعي الرقمية، وقد تحول الجميع إلى مواطنين رقميين يمارسون حبهم للوطن ورغبتهم في سلامة أفراده واستقراره عبر الإنترنت وتطبيقات الإعلام الرقمي، مما أفقد المواطنة بُعدها الحقيقي وصورتها الواقعية من خلال غياب هؤلاء وتغيبهم لغيرهم من الشباب المتحمس من وجود مواطنين حقيقين في ساحة العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي الفعلي على أرض الوقع وهذا بالطبع تحدي أمني آخر جنح بالسودان كدولة نحو التردي الاقتصادي الذي هو مفتاح الشر لكل ما يكبل الدول ويقعد بها.

خاتمة:

واضح جدًا أن الثورة الرقمية هي سلاح ذو حدين، بقدر ما يتواجد عبر منصاتها المصلحون والراغبون في بناء المجتمعات من خلال صناعة مجموعة من القيم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ومتابعة الشأن العام بما يحقق مصلحة شعوبهم ومجتمعاتهم ودولهم بذات القدر يتواجد المفسدون الذين يديرون عالم السوق السوداء للجرائم السيبرانية من خلال إعداد البرمجيات الخبيثة والفيروسات الحاسوبية والتحكم بالشبكات وتلقف البيانات الشخصية والمالية وبيع البيانات والمتاجرة بالمعلومات فضلا عن حروب الفضاء الخامس التي تشنها الدول على بعضها البعض.

وبالوقوف على طبيعة عمليات الفضاء السيبراني والجريمة السيبرانية نجد ثمة علاقة متنامية بينهما على نحو يهدد ويقوض الأنظمة في العديد من الدول بما فيها الدول الإفريقية، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن هذه العمليات تشكل تهديدًا مباشرًا لحقوق وحريات الإنسان الفردية وحقه في الخصوصية، وتسعى في ذات الوقت إلى الإطاحة بالحكومات وقلب نظم الحكم من خلال بث الرعب والفزع بين أفراد الشعب فضلا عن التهديد المباشر للاستقرار الاقتصادي داخل الدولة من خلال الإخلال بجهود التنمية وإحداث تخلخل اقتصادي واجتماعي تكون محصلته النهائية عدم الاستقرار السياسي الذي يمهد بدوره لانتهاك السيادة والتحكم في الدولة.

---

[23].المواطنة تعني إنتماء الفرد إلى دولة معينة، فيها علاقة اجتماعية بينه وبينها،بجانب إلتزامه بالتعايش السلمي مع بقية أفراد مجتمعه ، بالإضافة إلى مشاركته في الحقوق والواجبات واحترام نظام الدولة وعلاقته بالحاكم على المستوى الدستوري والقانوني والسياسي،مع احتفاظه بحقه في التعبير عن رأيه ومصالحه بحرية في مظلة ضمانات مقررة.

[24].أثر الثورة الرقمية والاستخدام المكثف لشبكات التواصل الاجتماعي في رسم الصورة الجديدة لمفهوم المواطنة:من المواطن العادي إلى المواطن الرقمي_ مرجع سابق_ص698.

ختامًا سنقف على نتائج هذا البحث وتوصياته:

نتائج:

1.إن حالة الشد والجذب في التعاطي مع الثورة الرقمية في دول إفريقيا دفع بالأفراد إلى التمرد من خلالها استنادًا على حق حرية التعبير والخصوصية ودفع بالأنظمة الحاكم نحو القمع استنادًا على حجية حماية الأمن القومي.

2.ثمة مخاطر هنا وهناك تتمثل في الاستعمال السيء لأدوات الثورة الرقمية من قبل الأفراد في الدول الإفريقية وذلك بسبب التأثير السيء لبعض المواقع التي تستهدف الدول النامية وشعوبها بغية التحكم فيها وفي مواردها من خلال الثورة الرقمية مستغلة، محدودية معرفة الأفراد أو أميتهم أو حتى انبهارهم بعالم الثورة المتجدد.

3. إمكانية النشر والتعليق والتعبير عبر وسائط الثورة الرقمية بحرية

ويسر ودون رقابة أو حساب، وفر بيئة مواتية للمفسدين ومرتاد الجرائم الإلكترونية والعابرة للحدود في تصيد كثير من الشباب الإفريقي وتحويلهم إلى مجرمين بات أفعالهم تشكل تحدي أمني في دولهم.

توصيات:

لإنهاء حالة الشد والجذب الناجمة عن التحديات الأمنية للثورة الرقمية وخصوصية الأفراد وحريتهم في الانغماس في عالمها، على السلطات الحاكمة في الدول الإفريقية العمل على الاتي:

1.توعية أفرادها وتكيفهم مع مقتضيات هذه الثورة الرقمية، بطرق تحصّن الهوية الوطنية وتنبه إلى القيم المخلّة بالسلوك والمواطنة.

2.محاربة الاستعمالات السلبية للتكنولوجيات الرقمية ومحاصرة التوظيف المخلّ بالقيم وفق ضوابط ونظم محددة طابعها الحرص على توعية الناشئة بمخاطر مواقع شبكات التواصل الاجتماعي التي تحرّض على العنيف، والسلوكات المضرة.

3.إطلاق مواقع الإنترنت الموضوعاتية ذات المضامين الهادفة أو إغناء وتطوير الموجود منها لتقديم مضامين نصية وسمعية بصرية للشباب بقصد تعزيز المعارف، والحث على التسامح والتعايش واحترام الآخر، وتحسيس المستخدمين بأهمية الانتقال من المقاربات الصراعية

إلى المقاربات التعاونية المبنية على التفاهم وتقوية مهارات الحس النقدي وقيم الابتكار والتواصل والقدرة على حل المشكلات.

4.تفعيل دور الإعلام الأمني من خلال توضيح أهميته في ترسيخ الوعي الأمني وزيادة الوعي باحترام حقوق الإنسان، وخلق اتجاهات إيجابية لدي الأفراد وخصوصيتهم لتسفر في النهاية عن سياسة منعية هادفة تحقق الأمن وتحترم الحرية.

المراجع:

1.مارتن مولآيزن (مدير إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة في صندوق النقد الدولي) _مقال: كل ما يمكن أن يقال عن الثورة الرقمية_مجلة التمويل والتنمية_ يونيو 2018م.

2.سيمونيان، جورج نوبار_الثقافة الإلكترونية_الهيئة المصرية العامة للكتاب_3004م.

3.لسان العرب_لعلامة عبد الله محمد بن المكرّم بن أبي الحسن بن أحمد الأنصاري المشهور بـ(ابن منظور)_المجلد الأول.

4.أوسوندي أ. أوسوبا Osonde A. Osoba، ويليام ويلسر الرابع William Welser IV _بحث: مخاطر الذكاء الاصطناعي على الأمن ومستقبل العمل_ منشورات مؤسسة RAND _2017م. الموقع الإلكتروني:www.rand.org/t/PE .

5.بشير، جيدور حاج _دراسة: أثر الثورة الرقمية والاستخدام المكثف لشبكات التواصل الاجتماعي في رسم الصورة الجديدة لمفهوم المواطنة: من المواطن العادي إلى المواطن الرقمي_ قسم العلوم السياسية، جامعة غرداية_الجزائر_مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر، يونيو2016م.

6.وكاتريونا مانفيل Catriona Manville ، سارة غران كليمان Sarah Grand Clement ، جولي بيلانجي Julie Bélanger ، أكسال دوفو Axelle Devau _التربية والتعليم:دور التكنولوجيا الرقمية في التمكين من تطوير المهارات لعالمٍ مترابط_ منشورات مؤسسة RAND _2017م _الموقع الإلكتروني:www.rand.org/t/PE .

7.مشروع إستراتيجية التحول الرقمي لإفريقيا(2020م_2030م)_الاتحاد الإفريقي_أديس أبابا(إثيوبيا). الموقع الإلكتروني للاتحاد الإفريقي_الرابط: www.au.int.

8.جلعود وليد غسان سعيد_دراسة:دور الحرب الإلكترونية في الصراع العربي الإسرائيلي (قدمت لاستكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية_إشراف:د.عثمان عثمان) _كلية الدراسات العليا ،جامعة النجاح الوطنية نابلس_ فلسطين_2013م.

9.دراسة شاملة عن الجريمة السيبرانية_مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات_فينا (النمسا)_فبراير2013م.

10.فياض،منى_مقال:تحديات الثورة الرقمية وانعكاساتها_موقع الحرة الإلكتروني_28 أكتوبر2018م_تاريخ التصفح: 7سبتمبر2022م،الساعة: 9:1ص.

الرابط: https://www.alhurra.com/different-angle/

11.موقع الموسوعة الحرة(ويكبيديا):الربط: /http://ar.wikipedia.org/wiki).

12. Bulelani Jili _The Spread of Surveillance Technology in Africa Stirs Security Concerns_ Africa Center for Strategic Studies_ December 11, 2020.

13.عبد الفتاح، نبيل(مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)_مقال: الحرية الرقمية والعبودية الطوعية: أثر الثورة الرقمية في تشكل الظواهر السوسيو-نفسية على الشبكات الاجتماعية_ 7 سبتمبر 2022م_موقع الأهرام الإلكتروني_تاريخ التصفح:7 سبتمبر2022م،الساعة:9:48.

الربط: https://acpss.ahram.org.eg/News/

14.بدر خالد الخليفة(أستاذ مشارك التحقيق الجنائي والعلوم الجنائية المساعدة-كلية القانون الكويتية العالمية)،وسعيد عبد اللطيف اسماعيل(أستاذ القانون الجنائي-كلية القانون الكويتية والمحامي بالنقض والمحكمة الدستورية العليا)__دراسة:حماية الأمن القومي وأمن المعلومات والاتصالات والانترنت ضد الارهاب والجريمة المنظمة والاختراق والتجسس والمراقبة (من المنضور الحقوقي والأمني والاستراتيجي)_مجلة كلية القانون الكويتية العالمية_ب.ت.

15. Catherine Lena Kelly _Justice and Rule of Law Key to African Security_ Africa Center for Strategic Studies_ May 25, 2021.

16.بوقرص،ساعد_دراسة: الأمن السيبراني: مخاطر وتهديدات وتحديات تتطلب ممارسات وتوصيات واستراتيجيات خاصة_جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين_ مجلة الأبحاث في الحماية الاجتماعية_المجلد اثالث،العدد الأول_22يونيو2022م.

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل
Journal of African Studies and the Nile Basin
المجلد الخامس/العدد العشرون حزيران- يونيو 2023
ISSN 2569-734X

التدبير الالكتروني لعمليات التحفيظ العقاري: قراءة في المرسوم 2.18.181

Electronic management of real estate custody operations: a reading of Decree 2.18.181

جادالله الادريسي[1]

الملخص: جاء القانون رقم 07-14 المغير والمتمم لطوير التحفيظ العقاري بمجموعة من المستجدات، استرسالا للإصلاحات التشريعية في سبيل تحقيق الأمن العقاري، وبالاطلاع على مقتضيات القانون المذكور نجده قد مهد لإمكانية إدخال الرقمنة على الخدمات التي تقدمها الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، حيث جاء في نص الفصل 106 على أنه: "يمكن للوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية أن تؤسس، بأساليب إلكترونية، مطالب التحفيظ والرسوم العقارية ونظائرها والشواهد الخاصة بالتقييد والسجلات المنصوص عليها في هذا القانون وذلك وفق الشروط والشكليات المحددة في نص تنظيمي"، كما أكد ذلك من خلال المرسوم رقم 2.18.18 المتعلق بإجراءات التحفيظ، والذي نص بدوره على إمكانية استعمال المحافظة العقارية للأساليب الإلكترونية في تدبير سجلاتها العقارية حيث نصت المادة 24 منه على أنه: "يمكن للمحافظ على الأملاك العقارية تدبير السجلات بالأساليب الإلكترونية.

الكلمات المفتاحية: التدبير الالكتروني، التحفيظ العقاري، الرقمنة، الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية، الخدمات الالكترونية

Abstract : Law No. 14-07, which changes and complements the development of real estate preservation, came with a set of developments, as a continuation of the legislative reforms in order to achieve real estate security, and by looking at the requirements of the aforementioned law, we find that it paved the way for the possibility of introducing digitization to the services provided by the National Agency for Real Estate Conservation, Real Estate Survey and Cartography, as it came in Article 106 stipulates that: "The National Agency for Real Estate Conservation, Cadastral Survey and Mapping can establish, by electronic means, requests for memorization, real estate fees and their analogues, and evidence for registration and records stipulated in this law, in accordance with the conditions and formalities specified in an organizational text." This was confirmed by Decree No. 2.18.18 related to memorization procedures, which in turn stipulated the possibility of the real estate governorate using electronic methods in managing its real estate records, as Article 24 of it stipulated that: "The real estate governor can manage records using electronic methods.

Keywords: electronic management, real estate memorization, digitization, the National Real Estate Conservation Agency, electronic services

مقدمة:

أدى تطور وسائل التكنولوجيا الحديثة، الذي شهده العالم في الآونة الأخيرة، إلى الاستعمال المكتف للأساليب الإلكترونية في تدبير مختلف مناحي حياة الأفراد والمؤسسات سواء الحكومية أو الخاصة.

ومن أجل مواكبة هذا التطور، كان لزاما على المشرع المغربي إصدار مجموعة من التشريعات، تهدف أساسا إلى وضع إطار قانوني لكيفية التعامل مع الخدمات الإلكترونية وتأمين البيانات التي يتم تبادلها عن طريق وسائل التكنولوجيا الحديثة[2].

[1] دكتور في الحقوق، جامعة عبد المالك السعدي/المغرب.

[2] - محمد العابد: النظام القانوني للخدمات الالكترونية المرتبطة بالتحفيظ العقاري " مقال منشور على الموقع الالكتروني.www.Afac Droit.com

وفي هذا الإطار جاء المرسوم رقم 2.18.181[1] المتعلق بتحديد شروط التدبير الالكتروني لعمليات التحفيظ العقاري والخدمات المرتبطة به من أجل وضع إطار قانوني تنظيمي يحدد شروط وكيفيات التدبير الإلكترونية للعمليات المذكورة، وتعويض نسق عمليات التحفيظ العقاري الذي كان سائدا إلى عهد قريب بمقاربة جديدة لتدبير آليات التحفيظ المرتكزة على النتائج، والتي أصبحت سائدة في معظم بقاع العالم، وتستجيب هذه المقاربة لمتطلبات التنمية المعبر عنها من طرف السلطات العامة والرأي العام وضمان فعالية أكبر للنفقات العمومية وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد بأقل تكلفة ممكنة[2].

وقد عرف المشرع المغربي عمليات التحفيظ العقاري المدبرة بطريقة إلكترونية من خلال المادة الثانية[3] من المرسوم السالف ذكره أعلاه والتي نصت على أنه " يقصد بعمليات التحفيظ العقاري والخدمات المرتبطة بها التي يمكن تدبيرها بطريقة إلكترونية، وفق أحكام هذا المرسوم، الإجراءات و المساطر المتعلقة بالتحفيظ العقاري والمسح العقاري والخرائطية المنصوص عليها في المقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل...".

واستنادا إلى المادة أعلاه يمكن القول بأن التدبير الالكتروني لعمليات التحفيظ العقاري في مفهومه البسيط هو اعتماد التطور التكنولوجي للمعلوميات ووسائل الاتصال في رفع الطابع المادي عن إجراءات التحفيظ العقاري المنظمة بموجب ظهير التحفيظ العقاري المعدل والمتمم بمقتضى القانون 14.07[4]، انطلاقا من هذا يمكن التساؤل عن ما هي أهم الخدمات الالكترونية المرتبطة بالتحفيظ العقاري التي أحدثها المشرع المغربي من خلال المرسوم رقم 2.18.181 ؟ ومدى مساهمة رقمنة إجراءات التحفيظ العقاري في التصدي لظاهرة الاستيلاء على عقارات الغير وتحقيق الأمن العقاري؟

لتناول هذا الموضوع ارتأيت دراسته في مبحثين الأول سأخصصه للتدبير الالكتروني لعمليات التحفيظ العقاري، ثم في المبحث الثاني سأتطرق للخدمات الالكترونية المرتبطة بعمليات التحفيظ العقاري.

المبحث الأول: التدبير الالكتروني لعمليات التحفيظ العقاري.

تطرق المشرع المغربي في مقتضيات المرسوم رقم 2.18.181 إلى مجموعة من المقتضيات القانونية التي تخرج التعاملات العقاري من زمرة التعاملات المادية من خلال التنصيص على رقمنه إجراءات إيداع مطلب التحفيظ (المطلب الأول)، وكذلك رقمنه لإجراءات الإشهار والتعرض (المطلب الثاني).

المطلب الأول: شكليات الإيداع الالكتروني لمطلب التحفيظ.

في إطار توجه الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية[5]، إلى تطبيق تكنولوجيا المعلوميات الحديثة من أجل تدبير عملها الإداري اليومي، ومن أجل تقديم خدمات عمومية إلكترونية لفائدة مرتفقيها، عملت على

---

[1] - مرسوم رقم 2.18.181، صادر في 2 ربيع الآخر 1440 (10 ديسمبر 2018) بتحديد شروط وكيفيات التدبير الالكتروني لعمليات التحفيظ العقاري والخدمات المرتبطة بها، الجريدة الرسمية عدد 6737 بتاريخ 16 ربيع الآخر 1440 (24 ديسمبر 2018) ص 9743.

[2] - محمد الزكراوي:" التدبير الالكتروني لعمليات التحفيظ العقاري والخدمات المرتكبة به، مقال منشور على الموقع الالكتروني. www.maroc LAW.com

[3] - للمزيد من للاطلاع يمكن الرجوع في هذا الخصوص إلى المادة الثانية من المرسوم رقم 2.18.181.

[4] - الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) المتعلق بالتحفيظ العقاري، كما تما تغييره وتتميمه بمقتضى القانون رقم 14.07 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.177، المؤرخ في 25 من ذي الحجة 1432 (22 نوفمبر 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5998، بتاريخ 24 نوفمبر 2011، ص 5575.

[5] - ظهير شريف رقم 1.02.125 صادر في فاتح ربيع الآخر 1423 (13 يونيو 2002) بتنفيذ القانون رقم 58.00 القاضي بإحداث الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، الجريدة الرسمية عدد 5032 بتاريخ 22 أغسطس 2002، ص 05 24.

إحداث أنظمة معلوماتية تهدف من وراءها تجويد وتحسين أساليب العمل داخل المحافظات العقارية ومصالح المسح العقاري، حيث منح المشرع المغربي من خلال مضامين المرسوم رقم 2.18.181 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات التدبير الالكتروني لعمليات التحفيظ العقاري والخدمات المرتبطة بها لطالب التحفيظ إمكانية إيداع مطلبه بصيغة رقمية عبر المنصة الالكترونية للوكالة الوطنية للمحافظة العقارية التابع لها العقار المراد تحفيظه.

فالرجوع إلى المادة 11 من المرسوم رقم 2.18.181 [1] نجدها تنص على إمكانية طلب إدراج مطلب التحفيظ عبر المنصة الالكترونية للوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية إلى جانب إمكانية تقديمه مباشرة بالحضور الفعلي لمصالح المحافظة العقارية أو من خلال وحدة ملحقة بمصالحها أو وحدة متنقلة، وقد نصت المادة 5 من المرسوم 2.18.181[2]، على كيفية تقديم الطلبات المتعلقة بالمساطر والإجراءات طبقا لنماذج استمارات محددة من قبل إدارة الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والموضوعة رهن إشارة المهنيين والعموم بالمنصة المذكورة.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن المرسوم المتعلق بتحديد شروط وكيفيات التدبير الالكتروني لعمليات التحفيظ العقاري والخدمات المرتبطة بها لم يحدد البيانات التي تتضمنها استمارة مطلب التحفيظ الالكتروني، وأحال في هذا الصدد على النصوص التشريعية الجاري بها العمل[3]، غير أنه بالرجوع إلى مضمون الفصل 13 من ظهير التحفيظ العقاري المعدل بموجب القانون 14. 07 نجده ينص على ضرورة تضمين مطلب التحفيظ البيانات الآتية.

-الاسم الشخصي والعائلي لطالب التحفيظ وصفته ومحل سكناه وحالته المدنية وجنسية، وإن اقتضى الحال اسم الزوج والنظام المالي للزواج أو كل اتفاق تم طبق مقتضيات المادة 49 من مدونة الأسرة، وفي حالة الشياع نفس البيانات المذكورة أعلاه بالنسبة لكل شريك مع بيان نصيب كل واحد منهم وإذا كان صاحب التحفيظ شخصا اعتباريا فيجب بيان تسميته وشكله القانوني ومقره الاجتماعي واسم ممثله القانوني[4].

- تعين العنوان أو الموطن المختار في الدائرة الترابية التابعة لنفوذ المحافظة العقارية الموجود بها الملك، إذا لم يكن الطالب التحفيظ محل إقامة في هذه الدائرة.

- مراجع بطاقة التعريف الوطنية أو أي وثيقة أخرى تعرف بهويته عند الاقتضاء.

- وصف العقار المطلوب تحفيظه بتفعيل وبيان البناءات الأغراس الموجودة به ومشمولاته ونوعه ومساحته وموقعه وحدوده والاملاك المتصلة به والمجاورة له وأسماء و عناوين أصحابها وإن اقتضى الحال الاسم الذي يعرف به العقار.

---

[1] - المادة 11 من المرسوم 2.18.181 يمكن تقديم الطلبات المتعلقة بعملية التحفيظ العقاري عبر المنصة الالكترونية، ولا سيما منها:
- طلب إيداع مطلب التحفيظ.
- طلب إيداع، وتقييد السندات والوثائق بالسجلات العقارية.
- طلب التعرض أو رفع اليد عنه.
- طلب استئناف عملية التحديد.
- طلب إنجاز التحديد التكميلي.

[2] - للمزيد من الاطلاع راجع المادة 5 من المرسوم رقم 2.18.181.

[3] - نصت الفقرة الأولى من المادة 12 من المرسوم 1.18.181...

[4] - تنص المادة 49 من مدونة الأسرة على أنه : " لكل واحد من الزوجين ذمة مالية مستقلة عن ذمة الآخر، غير أنه يجوز لها في إطار تدبير الأموال التي ستكتسب أثناء قيام الزوجية، الاتفاق على استثمارها وتوزيعها.
- يضمن هذا الاتفاق في وثيقة مستقلة عن عقد الزواج.

- بيان طالب التحفيظ أنه يحوز العقار كله أو جزء مباشرة أو عن طريق الغير وإن انتزعت منه الحيازة، فيتعين عليه بيان الظروف التي تم فيها ذلك.

- تحديد القيمة التجارية للعقار المراد تحفيظه وقت تقديم مطلب التحفيظ.

- بيان الحقوق العينية العقارية المترتبة على الملك مع التنصيص على أصحاب هذه الحقوق بذكر أسمائهم الشخصية والعائلية وصفاتهم وعناوينهم وحالتهم المدنية وجنسيتهم وإن اقتضى الحال اسم الزوج والنظام المالي للزواج.

- بيان طالب التحفيظ أصل تملكه للعقار.

أما فيما يخص ختم مطلب التحفيظ بتوقيع طالبه، فهو لا يتماشى مع طبيعة مطلب التحفيظ الالكتروني، وبالتالي فحتى إذا كانت الوكالة الوطنية ستعتمد على توقيع طالب التحفيظ فمن المفترض أن يكون الكترونيا[1].

وبالإضافة إلى ما تم التنصيص عليه في الفصل 13 من ظهير التحفيظ العقاري السالف الذكر، فطالب التحفيظ ملزم بالإدلاء بعنوانه الالكتروني أو رقم هاتفه أو هما معا وذلك قصد تمكينه من تتبع مختلف مراحل مسطرة التحفيظ أو موافاته بالاستدعاءات والإشعارات والإنذارات وكل من شأنه ضمان السير العادي لمسطرة التحفيظ وكذا تمكينه من تتبع التقييدات التي سترد على الرسم العقاري بعد انتهاء مسطرة التحفيظ بدون تعرضات أو بدون وجود أي موجب من موجبات الرفض أو الإلغاء بالإضافة إلى تمكينه من خدمة محافظتي الالكترونية[2].

وما تجدر الإشارة إليه هنا أن أصل طلب إدراج مطلب تحفيظ يتضمن تعريف تاريخ وتوقيت تقديم الطلب عبر البوابة الذي يتم اعتماده لاحتساب الآجال القانونية المتعلقة بإيداع مطلب التحفيظ، سواء تم تقديمه خلال أوقات العمل النظامية أو خارج هذه الأوقات، يسري الآجال المذكور من بداية التوقيت الإداري لنفس اليوم أو يوم العمل الموالي[3].

المطلب الثاني: التعرض الالكتروني على مطلب التحفيظ.

بعد إيداع مطلب التحفيظ عبر المنصة الالكترونية لوكالة المحافظة العقارية، يعمل المحافظ العقاري على دراسة الطلب والتأكد من مدى استيفائه للشروط والبيانات المنصوص عليها ضمن مقتضيات ظهير التحفيظ العقاري كما وقع تعديله وتتميمه، وقد حث المحافظ العام في هذا الصدد السادة المحافظين على ضرورة إجراء رقابة دقيقة على كل الوثائق والمستندات تطبيقا لقواعد الرقابة الواردة في قانون التحفيظ العقاري[4].

ويتم تلقي ودراسة طلبات التحفيظ الالكترونية عبر برنامج تدبير إيداع الوثائق[5]، مقابل وصل إيداع يستخرجه صاحب الطلب من المنصة بعد تعبئته وتحميل الوثائق المدعمة لمطلبه.

---

[1] - مصطفى الدرعي: التدبير الالكتروني لعمليات التحفيظ العقاري، سلسلة أبحاث جامعية معمقة، العدد 65، ص 25.

[2] - المذكرة رقم 6674 بتاريخ 10 ماي 2014 في شأن موضوع محافظتي.

[3] - فاطمة الراعي: التدبير الالكتروني لعملية التحفيظ الالكتروني، رسالة لنيل الماستر في قانون العقود والعقار والتوثيق، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة ابن زهر، أكادير السنة الجامعية 2019 – 2020 ، ص 123.

[4] - مذكرة السيد المحافظ العام رقم 2704، صادر بتاريخ 16 دجنبر 1988 أوردها إدريس الفاخوري " الوسيط في نظام التحفيظ العقاري بالمغرب، دراسة لنظام التحفيظ العقاري والفقه الإداري والعمل القضائي، الطبعة الثالثة 2018.
مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص.56

[5] - مذكرة السيد المحافظ العام عدد 5364 الصادر بتاريخ 17 أبريل 2019 والتي جاء فيها على أنه " استكمالا لبرنامج تطوير وتجويد الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية لخدماتها المقدمة لكافة المرتفقين تم إعداد برنامج إلكتروني جديد لتدبير الوثائق المودعة للدراسة (R.1)... ليعوض سجل الإيداع الورقي المعمول به...".

وبعد تأكد المحافظ العقاري من صحة الطلب وتوفره على كافة الشروط المتطلبة قانونا، يقبل هذا الأخير الطلب، فيشعر طالب التحفيظ بذلك عبر رسالة نصية أو الكترونية مع دعوته إلى الحضور من أجل الإدلاء بأصول السندات والوثائق المدعمة لمطلب تحفيظه، إضافة إلى أداء الوجيبات المستحقة واستكمال باقي الإجراءات[1].

وتجدر الإشارة أن المشرع المغربي لم يشر بشكل صريح من خلال المرسوم المتعلق بتحديد شروط وكيفيات التدبير الالكتروني لعمليات التحفيظ العقاري والخدمات المرتبطة بها لبيان صلاحيات المحافظ العقاري بشأن القرارات التي يمكنه اتخاذها بشأن مطلب التحفيظ.

لكن بالرجوع إلى المادة 13 من هذا المرسوم نجدها تنص على أنه " يقوم المحافظ المعني بدراسة للطلب الموجه إليه عبر المنصة الالكترونية، وفي حالة قبوله ..."

وبالتمعن في المادة أعلاه يستشف من اعتماد المشرع عبارة " في حالة قبوله " على وجود حالات أخرى يرفض أو يلغي فيها مطلب التحفيظ الالكتروني، ليحيل بعد ذلك في الفقرة الثانية من نفس المادة على مقتضيات قانون التحفيظ العقاري[2].

وأعمالا لمبدأ علنية إجراءات التحفيظ العقاري ألزم المشرع المغربي المحافظ على الأملاك العقارية على توجيه نسخا من ملخص مطلب التحفيظ وإعلان عملية التحديد، مقابل إشعار بالتوصل إلى كل من رئيس المجلس الجماعي الواقع العقار في دائرة نفوذهم وذلك قبل عشرين يوما من تاريخ إجراء التحديد.

أما بالنسبة للتعرضات فقد نص المشرع في البند الأول من المادة الثانية من المرسوم 2.18.181 على أن التعرضات تكون عبر البوابة الالكترونية، ولا يختلف التعرض عبر البوابة الالكترونية عن التعرض الذي نص عليه المشرع في ظهير التحفيظ العقاري في الفصول 28.27.26.25.24.32، وما لحقه من تعديلات بمقتضى القانون رقم 14.07[3].

ويجب أن يصدر التعرض من طرف شخص له صفة ومصلحة، ولما كان التعرض بمثابة ادعاء ضد طالب التحفيظ، فإن المتعرض يتحمل عبئ إثبات، ما يدعيه حتى لو كانت حيازة العقار بيده، ويقدم التعرض حسب الفصل 25 من ظهير التحفيظ العقاري بواسطة تصريح كتابي أو شفوي أمام المحافظ على الأملاك العقارية أو أمام المهندس المساح الطبوغرافي المنتدب أثناء عملية التحديد، كما يمكن تقديمه إلكترونيا عبر البوابة الالكترونية للوكالة الوطنية للمحافظة العقارية وذلك طبقا للمادة 11[4] من المرسوم 2.18.181، وذلك عن طريق تضمين الاستمارة التي سيتم إعدادها لهذا الغرض والذي يفترض أن تشمل البيانات المتعلقة بالعقار موضوع التعرض بالإضافة إلى التعريف بالعقار موضوع التعرض بالإضافة إلى التعريف بهوية المتعرض على مسطرة التحفيظ[5].

والمتعرض ملزم بتقديم تصرفه داخل الاجل القانوني حيث نص المشرع على الأجل طبقا للفصل 24 من ظهير التحفيظ العقاري 14.07، وهو شهرين كآجال عادية من يوم الإعلان عن انتهاء التحديد في الجريدة الرسمية والذي يجب إشهاره إلكترونيا طبقا للمادة 18 من المرسوم رقم 2.18.181.

---

[1] - مصطفى الدرعي: التدبير الالكتروني لعمليات التحفيظ العقاري، م.س.ص، 32.

[2] - مصطفى الدرعي: التدبير الالكتروني لعمليات التحفيظ العقاري، م.س ص 29.

[3] - للمزيد من للاطلاع يمكن الرجوع إلى الفصول المشار إليه أعلاه من ظهير التحفيظ العقاري وما لحقه من تعديلات بموجب القانون 14.07.

[4] - للمزيد من التوسع يمكن الرجوع للمادة 11 من المرسوم 2.18.181.

[5] - خديجة حمزة: التدبير الالكتروني لإجراءات التحفيظ العقاري الواقع والآفاق " رسالة لنيل الماستر في القانون الخاص، ماستر القانون العقاري والعقود، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس، السنة الجامعية 2020 – 2021، ص 28.

وبعد إيداع الطلب إلكترونيا ودراسته من قبل المحافظ على الأملاك العقارية والتأكد من صحة الطلب، يتم إجراء تحديد جديد للجزء أو الأجزاء موضوع الطلب وتتم إعادة نشره وفق مقتضيات الفصل 18 من ظهر التحفيظ العقاري 14.07، كما يتم نشره بالمنصة الرقمية للوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، ليقوم بعدها المحافظ العقاري بتقييد الحق باسم صاحبه بالرسم العقاري.

المبحث الثاني: الخدمات الالكترونية المرتبطة بعمليات التحفيظ العقاري.

لقد عملت الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، على تفعيل الوسائل الرقمية والمعلوماتية التي تساعد المحافظ على الأملاك العقارية في القيام بمهامه بكيفية أكثر نجاعة من جهة (المطلب الأول)، ومن جهة أخرى تساهم في حماية الملكية العقارية والحد من ظاهرة الاستيلاء عليها[1]، عن طريق توفير مجموعة من التطبيقات المعلوماتية لعمل المحافظة العقارية، وتوفير مجموعة من الخدمات الإلكترونية بين يدي الملاك لتتبع وضعيات عقاراتهم عن بعد (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تأسيس الرسوم العقارية وتسليم الشهادات.

بعدما يتأكد المحافظ على الأملاك العقارية من سلامة المسطرة يقوم باتخاذ قرار تأسيس الرسم العقاري، ويوضع العقار المحفظ في وضعية تعريفية تميزه عن غيره من العقارات وما ينبغي الإشارة إليه في هذا الإطار أن المشرع المغربي نص على أنه يصبح تأسيس هذا الرسم العقاري وتحيينه وفق الطريقة الإلكترونية لعمليات التحفيظ العقاري، وكذا الحصول على نظير من هذا الرسم وطلب تعويضه في حالة ضياعه.

فإذا كان الرسم العقاري يؤسس بالطريقة التقليدية طبقا للفصل 52[2] من ظهير التحفيظ العقاري المعدل والمتمم بالقانون رقم 14.07، فالمشرع نص في المادة 20 من المرسوم 2.18.181 على أنه يؤسس الرسم العقاري ونظيره بطريقة إلكترونية واعتمادا على قاعدة البيانات العقارية المحينة الموجودة أو المتوفرة لدى الوكالة، والتي يؤشر عليها من قبل المحافظ على الأملاك العقارية، ويضمن هذا الرسم الوضعية القانونية للملك والبيانات المتعلقة بالعقار المعني، وأن شكل الرسم العقاري يحدد وفق الطريقة الالكترونية وكذا البيانات التي يتعين أن يتضمن لهما بقرار لمدير الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية[3].

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع المغربي نظم إمكانية طلب نظير الرسم العقاري بطريقة إلكترونية من خلال تقديم طلب عبر المنصة الالكترونية المعدة لهذا الغرض، وبالتالي فلا مناص من القول على أن عملية التأشير على نظائر الرسوم العقارية والتصاميم المرفقة بها ستكون بصيغة إلكترونية بشكل تدريجي، وبالتالي سترفع المحافظة العقارية يدها على عمليات التأشير المادي في كافة الخدمات التي ستقدمها، وهذا من شأنه تسريع وتجويد الخدمات المقدمة من قبل المحافظة العقارية، كما أن التأشير الالكتروني سيكون أكثر نجاعة في تحقيق الأمن العقاري وحماية الملكية العقارية والحقوق المترتبة عنها[4]. إلا أنه في حالة كان موضوع طلب النظير الرسم العقاري ملكا مشاعا لا يسلم منه إلا نظير واحد للشريك المفوض له ذلك، في حين يبقى لأصحاب الحقوق العينية طلب شهادة عقارية خاصة بتقييداتهم المضمنة في الرسم العقاري ويمكن

[1] - حمزة أمزيل: أفاق المحافظة العقارية الرقمية في حكامة التسيير الإداري والحد من ظاهرة الاستيلاء على الملكية العقارية، مجلة عدالة للدراسات القانونية والقضائية، عدد 5/ يوليوز 2020 ص 93.

[2] - للمزيد من التوضيح يمكن الاطلاع على الفصل 52 من ظهير التحفيظ العقاري المعدل المتمم بالقانون رقم 14.07

[3] - عبد الرحيم العم، التدبير الإلكتروني في لعمليات التحفيظ العقاري، رسالة لنيل الماستر في القانون الخاص، ماستر العقار والتعمير، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة مولاي إسماعيل، السنة الجامعية 2017- 2018، ص 41.

[4] - مصطفى الردعي: " التدبير الالكتروني لعمليات التحفيظ العقاري "، م.س، ص 75.

لكل من له حق طلب نظير للرسم العقاري تقديم طلب عبر المنصة الالكترونية للوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، ويتعين عليه ملء الاستمارة المخصصة لهذا الغرض[1].

لكن رغم كل هذا يبقى يطرح إشكالا بخصوص نظير الرسم العقاري على المستوى العملي يتجلى في عدم جعل تسليم نظير الرسم العقاري إلكترونيا كباقي العمليات التي تتم عبر البوابة الالكترونية للوكالة الوطنية للمحافظة العقارية، فإذا كان طلب الحصول على نظير الرسم العقاري يمكن أن يتم إلكترونيا وعن بعد فلماذا لا يمكن الحصول على نظير الرسم العقاري بنفس الطريقة حيث سينقص الوقت والجهد سواء بالنسبة للمستخدمين بالوكالة أو حتى بالنسبة للمرتفقين، حيث التنقل لمصالح المحافظات قد يشكل عبئا على مجموعة من المرتفقين نظرا لبعد بعض الوكالات على محل السكن، وهذا يخالف لما هو منصوص عليه في الفصل 106 من الظهير التحفيظ العقاري الذي نص على إمكانية تأسيس الرسوم العقارية إلكترونيا[2] طبقا للنصوص المنظمة المنصوص عليها في المرسوم رقم 2.18.181 وبالتالي رفع الصيغة المادية عن تلك النظائر.

المطلب الثاني: التدبير الالكتروني للخدمات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية.

في إطار توجه الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية إلى تجاوز الإشكالات، التي يطرحها بطء وعدم فعالية نجاعة العمل الإداري التقليدي، ومن أجل تقريب خدمتها لفئة واسعة من أفراد المجتمع وتمكينهم من مراقبة أملاكهم بكل سهولة دون الحاجة إلى التنقل للمصالح الخارجية للوكالة وتحسين جودة الخدمات الإدارية المقدمة، عن طريق أنظمة جديدة قادرة على تجاوز الإشكالات المطروحة[3].

ولعل إحداث منصة إلكترونية خاصة عبر الموقع الرسمي للوكالة على شبكة الانترنيت، يدخل ضمن هذا الإطار، ومن الخدمات المتاحة عبر المنصة الإلكترونية للوكالة نجد.

أ.خدمة الإشهار العقاري.

وهي عملية تمكن المرتفقين من الاطلاع على خلاصات مطالب التحفيظ والخلاصات الإصلاحية، والإعلانات بانتهاء التحديد وتسليم نظائر جديدة للرسوم العقارية والشهادات الخاصة، وتغيير تسمية العقارات المحفظة، و كذا الإعلانات المتعلقة بمساطر التحفيظ الخاصة المنشورة بالجريدة الرسمية والتي لا تزال الآجال المتعلقة بها جارية[4]، حيث يمكن للمرتفقين أصحاب المصلحة ولوج هذه الخدمة عبر المنصة الإلكترونية للوكالة الوطنية للمحافظة العقارية ثم اختيار خدمة الإشهار العقاري والتي تلزم المرتفق بإدخال مجموعة من البيانات (تحديد المحافظة العقارية المعنية، بيان طبيعة المرجع العقاري...).

ويكمن دور خدمة الإشهار العقاري الإلكتروني في تحقيق الأمن العقاري ومحاربة ظاهرة الاستيلاء، في كونه يخول لكل ذي مصلحة، خاصة المرتفقين المقيمين بالخارج إمكانية الاطلاع على الإعلانات المتعلقة بمسطرة التحفيظ عبر المنصة الالكترونية[5] للوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، مما يمنحهم إمكانية التدخل لحماية

[1] - يمكن الاطلاع في هذا الخصوص على المادة 21 من المرسوم رقم 2.18.181.

[2] - Hicham Besri; Duplicata du titre foncier: l'lieur a-t- elle sonne pour sa dématérialisation ? www.Reponsimmo.com.

[3] - محمد العابد: النظام القانوني للخدمات الالكترونية المرتبطة بالتحفيظ العقاري، م.س.

[4] - للمزيد من التوضيح يمكن الرجوع للموقع الرسمي للوكالة الوطنية للمحافظة العقارية. www.ancFCC.ma

[5] - المادة 19 من المرسوم رقم 2.18.181.

حقوقهم داخل الآجل القانوني المحدد للإجراء بموجب التشريعات الجاري بها العمل كما هو الأمر بالنسبة للتعرض[1].

ب. خدمة محافظتي.

قامت الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، بإنشاء خدمة إلكترونية تدعى " محافظتي " تتيح المالكين المقيدين بالسجلات العقارية من مراقبة التقييدات أو الإيداعات التي يكون موضوعها الرسوم العقارية أو مطالب التحفيظ بشكل إلكتروني، وذلك بعد التسجيل في هذه الخدمة عبر المنصة الالكترونية للوكالة أو لدى المصالح الخارجية للوكالة، ونظرا لأهمية هذه العملية في محاربة ظاهرة الاستيلاء، على أملاك الغير، تم إلزام المهنيين والمالكين المقيدين بالسجلات العقارية، بمناسبة قيامهم بأي إجراء لدى المصالح الخارجية للوكالة، بتقديم رقم الهاتف أو البريد الإلكتروني قصد التسجيل في هذه الخدمة[2].

ج. خدمة التبادل الالكتروني مع المهنيين.

عمل المشرع المغربي على تسريع وتبسيط المساطر الإدارية بين المحافظات العقارية والمهنيين المتعاملين معها، وذلك من خلال إحداث فضاء خاص بالمهنيين المتدخلين في عمليات التحفيظ العقاري على المنصة الالكترونية للوكالة الوطنية للمحافظة العقارية، قصد تمكين هذه الفئة من التبادل الالكتروني للوثائق والمعلومات مع مصالح الوكالة، والاستفادة من الخدمات التي توفرها لفائدتهم[3].

وقد تساءل أحد الباحثين[4] عن كيفية حماية قاعدة البيانات العقارية المتاحة لفائدة المهنيين عبر الوسائط الالكترونية من الاستعمال غير المشروع ؟.

كإجابة على هذا السؤال، وبالرجوع إلى المرسوم رقم 2.18.181 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات التدبير الالكتروني لعمليات التحفيظ العقاري والخدمات المرتبطة بها، لا سيما المادة 32 منه، يمكن القول بأن المهنيين الراغبين في الاستفادة من هذه الخدمة الالكترونية يجب عليهم التعبير كتابة عن رغبتهم في ذلك، مع الالتزام بالشروط الأساسية للولوج إلى القضاء الخاص بهم، كما يتعين عليهم الحرص على ضمان سرية المعلومات التي يمكن أن يطلعوا عليها مع ضرورة استعمالها الشخصي ولأغراض مهنية محضة، وأن أي استعمال سلبي من قبل المهني المعنى بالأمر لتلك البرامج المعلوماتية، يرتب مسؤولية الشخصية وفق المقتضيات التشريعية الجاري بها العمل في مثل هذه الحالات.

خاتمة:

من خلال ما سبق يتبين أن صدور مرسوم 2.18.181 يعتبر قفزة نوعية في مجال المعاملات العقارية، خصوصا مع تنزيل مقتضياته والعمل بها مما أتاح سواء للمرتفقين أو المهنيين المتعاملين مع الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري و الخرائطية سهولة الولوج للمنصة الالكترونية المحدثة والقيام بمختلف العمليات المتعلقة بالتحفيظ العقاري و الخدمات المرتبطة بها، كما ستساعد على وجه الخصوص المغاربة والأجانب المالكين للعقارات في المغرب من تتبع وضعية عقاراتهم، وما يمكن أن يقع عليها من تصرفات في غيبتهم، غير أن استفادتهم من هذه الخدمات و العمليات مشروطة بالانخراط في المنصة الالكترونية للوكالة، تفاديا للتعقيدات وطول الإجراءات التي تعرفها الطريقة الكلاسيكية في معالجة عمليات التحفيظ العقاري، والتي ستمكن من معالجة مجموعة كبيرة من الطلبات والقيام بكم هائل من الإجراءات

[1] - مصطفى الدرعي: التدبير الالكتروني لعمليات التحفيظ، م.س، ص 117.
[2] - محمد العابد: النظام القانوني للخدمات الالكترونية المرتبطة بالتحفيظ العقاري، م.س.
[3] - للمزيد من التفصيل يمكن الرجوع للمادة 31 من المرسوم رقم 2.18.181.
[4] - محمد العابد: النظام القانوني للخدمات الالكترونية المرتبطة بالتحفيظ العقاري، م.س.

في ظرفية قياسية وبوسائل عمل مريحة مما سيسرع من وثيرة تعامل المرتفقين مع الإدارة تدريجيا، وسيساهم في تطوير وتحسين الوضعية العقارية بالبلاد وحل العديد من المشكلات التي تعاني منها الأنظمة العقارية. غير أن التحدي الذي يبقى للوكالة الوطنية للمحافظة العقارية للتحكم في هذه الخدمات، هو ضرورة العمل على تكوين العنصر البشري الذي يبقى دوره مهما لحسن التعامل مع هذه الأنظمة ومواكبة هذه الأنظمة بأنظمة معلوماتية لحمايتها من القرصنة والتشويش عليها، بالإضافة تكثيف الحملات الإعلامية على كافة المواطنين بمزايا هذه الخدمات المعلوماتية، حتى يكونوا على دراية بها.

لائحة المراجع:

- مصطفى الدرعي: التدبير الالكتروني لعمليات التحفيظ العقاري، سلسلة أبحاث جامعية معمقة، العدد 65،

-فاطمة الراعي: التدبير الالكتروني لعملية التحفيظ الالكتروني، رسالة لنيل الماستر في قانون العقود والعقار والتوثيق، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة ابن زهر، أكادير السنة الجامعية 2019 – 2020

-إدريس الفاخوري " الوسيط في نظام التحفيظ العقاري بالمغرب، دراسة لنظام التحفيظ العقاري والفقه الإداري والعمل القضائي، الطبعة الثالثة 2018. مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء،

-خديجة حمزة: التدبير الالكتروني لإجراءات التحفيظ العقاري الواقع والآفاق " رسالة لنيل الماستر في القانون الخاص، ماستر القانون العقاري والعقود، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس، السنة الجامعية 2020 – 2021

- حمزة أمزيل: أفاق المحافظة العقارية الرقمية في حكامة التسيير الإداري والحد من ظاهرة الاستيلاء على الملكية العقارية، مجلة عدالة للدراسات القانونية والقضائية، عدد 5/ يوليوز 2020

- عبد الرحيم العم، التدبير الإلكتروني في لعمليات التحفيظ العقاري، رسالة لنيل الماستر في القانون الخاص، ماستر العقار والتعمير، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة مولاي إسماعيل، السنة الجامعية 2017-2018.

-محمد العابد: النظام القانوني للخدمات الالكترونية المرتبطة بالتحفيظ العقاري " مقال منشور على الموقع الالكتروني.

www.Afac Droit.com

-محمد الزكراوي:" التدبير الالكتروني لعمليات التحفيظ العقاري والخدمات المرتكبة به، مقال منشور على الموقع الالكتروني. www.maroc LAW.com

Hicham Besri ; Duplicata du titre foncier : l'lieur a-t- elle sonne pour sa dématérialisation ? www.Reponsimmo.com.

- مرسوم رقم 2.18.181، صادر في 2 ربيع الآخر 1440 (10 ديسمبر 2018) بتحديد شروط وكيفيات التدبير الالكتروني لعمليات التحفيظ العقاري و الخدمات المرتبطة بها، الجريدة الرسمية عدد 6737 بتاريخ 16 ربيع الآخر 1440 (24 ديسمبر 2018) ص 9743.

- الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) المتعلق بالتحفيظ العقاري، كما تما تغييره وتتميمه بمقتضى القانون رقم 14.07 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.177، المؤرخ في 25 من ذي الحجة 1432 (22 نوفمبر 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5998، بتاريخ 24 نوفمبر 2011، ص 5575.

- ظهير شريف رقم 1.02.125 صادر في فاتح ربيع الآخر 1423 (13 يونيو 2002) بتنفيذ القانون رقم 58.00 القاضي بإحداث الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، الجريدة الرسمية عدد 5032 بتاريخ 22 أغسطس 2002، ص 05 24

-مذكرة السيد المحافظ العام عدد 5364 الصادر بتاريخ 17 أبريل 2019

- المذكرة رقم 6674 بتاريخ 10 ماي 2014 في شأن موضوع محافظتي.

- مذكرة السيد المحافظ العام رقم 2704، صادر بتاريخ 16 دجنبر1988

المجلد الخامس/العدد العشرون حزيران- يونيو 2023

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل
Journal of African Studies and the Nile Basin
ISSN 2569-734X

التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام: من خلال التدريس والبحث العلمي والأنشطة والإشعاع بكلية علوم التربية.

Education For The Sustainable Green Economy: Through Teaching, Scientific Research, Activities, and Programs at The Faculty of Education.

بوتزارت هدى[1]، فعرس عبد العزيز[2].

الملخص: يعالج هذا المقال موضوع التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام بكلية علوم التربية. بهدف تشخيص مدى تضمن الملفات الوصفية بسلك الاجازة لمفاهيم وقضايا ذات علاقة بالاقتصاد الأخضر المستدام من جهة، وإبراز مدى حضورها في البحوث العلمية وكذا الأنشطة والبرامج التي تقوم بها الكلية من جهة ثانية. وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل مدى حضور التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام باستخدام مجموعة من الأدوات المنهجية مثل شبكة تحليل المضمون والاستمارة من أجل جمع المعطيات وتحليلها باستعمال برنامج SPSS .وتوصلنا في نتائج هذا المقال إلى أن قضايا التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام تعرف حضورا ضعيفا على المستويات الثلاث مع وجود اختلاف وتباين نسبي محسوس بينها، وذلك راجع للأهداف العامة للشعب. في مقابل ذلك أظهرت النتائج المتعلقة بآراء الأساتذة إقبال بعضهم في إدراج وحدات تكوينية تهم قضايا ومفاهيم التربية على الاقتصاد الأخضر المستدام. بينما هناك عدة معيقات تمنع إدراج تلك القضايا في تكويناهم وكذا بحوثهم العلمية ولأنشطتهم بالكلية.

وتم الختام بعدة توصيات واقتراحات على حساب المستويات الثلاث من بينها: الاشتغال على الوعي الجماعي (أساتذة وطلبة) رغم اختلاف التخصصات، وتخصيص منح للبحوث العلمية في هذا الصدد، خلق مختبرات وإنشاء مجلات علمية تهتم بهذه المواضيع، بالإضافة إلى انخراط الأساتذة والطلبة يشكل ضرورة في إنشاء أنشطة موازية تهتم بالتربية من أجل الاقتصاد الأخضر بالأساس.

الكلمات المفتاحية: التربية – التنمية المستدامة -الاقتصاد الأخضر – الجامعات الخضراء.

Abstract: This article deals with the topic of education for a sustainable green economy at the Faculty of Education Sciences. To diagnose the extent to which the descriptive files of the Bachelor course include concepts and issues related to the sustainable green economy on the one hand, and highlight the extent of their presence in scientific research as well as the activities and programs carried out by the faculty on the other hand. We relied on the descriptive-analytical approach to analyze the presence of education for a sustainable green economy using a set of methodological tools such as a content analysis network and a form for data collection and analysis using the program SPSS. In the results of this article, we found that the issues of education for a sustainable green economy know a weak presence at the three levels with a significant relative difference and contrast between them, due to the general goals of the people. On the other hand, the results related to the opinions of professors showed the popularity of some of them in the inclusion of formative units of interest in the issues and concepts of education on the sustainable green economy. While several obstacles prevent the inclusion of these issues in their composition, as well as their scientific research and activities at the faculty.

Several recommendations and suggestions were concluded at the expense of the three levels, including working on collective consciousness (professors and students) despite the different disciplines, allocating grants for scientific research in this regard, creating laboratories and establishing scientific journals interested in these topics, in addition to the involvement of professors and students is a necessity in creating parallel activities concerned with education for the green economy mainly.

Keywords: education-sustainable development – green economy-green universities.

[1] طالبة باحثة، كلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس، المغرب.

[2] أستاذ باحث، كلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس، المغرب.

مقدمة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات على المستوى البيئي، بتفاقم تداعياتها الوخيمة، إلى قضايا كبرى تفرض نفسها بإلحاح في كل المجالات، بحيث أصبح الكل متأثراً ومتضرراً من تردي البيئة ومقوماتها، سواء على المستوى المعيشي أو المؤسساتي...

وتماشيا مع ذلك اتجه العالم اليوم بخطوات متسارعة إلى الاقتصاد الأخضر، وذلك كاستجابة ملحة نحو مواجهة تفاقم المشكلات البيئية، والتي باتت تشكل تهديداً لاستمرارية الحياة البشرية، فالاقتصاد الأخضر ليس بديلا للتنمية المستدامة، بل ينبغي اعتباره وسيلة أساسية لتحقيق أهدافها ومبادئها، فالاستدامة لازالت هدفا بعيد الأمد، ولكن يجب العمل على تخضير الاقتصاد للوصول إلى الهدف المراد.

في خضم هذا التحول، برز الدور المهم للجامعات في التقدم فهي تشكل محورا أساسيا في مخططات التنمية، وعاملاً حاسماً في استراتيجيات الإصلاح والتطوير. وعلى هذا الأساس، أصبح واضحاً بأن الجامعات تلعب دوراً هاماً وأساسياً في تنمية المجتمعات البشرية وتطورها. وذلك من خلال القيام بأدوار متعددة ومتشعبة والقيام بوظائف رئيسية اتفق خبراء التعليم العالي على إسنادها للجامعات الحديثة (التدريس، والبحث العلمي، الأنشطة والاشعاع)، وهذه الوظائف مترابطة ومتشابكة يصعب الفصل بينهما. ومنه فوظيفة الجامعة التعليمية تهدف إلى تنمية المهارات لدى الطالب واكتساب الوعي البيئي وترسيخ القيم والمبادئ من خلال الوحدات التكوينية التي تهتم بقضايا التربية على الاقتصاد الاخضر المستدام، وتحصيل المعارف وتكوين الاتجاهات الجيدة عن طريق الحوار والتفاعل وتوليد المعارف والعمل على تقدمها.

وعليه فإن الاعتماد على التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام، كاستراتيجية تسعى إلى إيجاد التوازن الاقتصادي واستدامة الموارد الطبيعية البيئية، لتزويد الإنسان بالمعرفة والمهارات؛ للتعلم المستمر ولمساعدته في إيجاد حلول جديدة لقضاياه البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، والتكنولوجية، لجعل العالم صالحا للجيل الحالي والأجيال القادمة، وتفعيل الاقتصاد الأخضر من أجل الاستدامة والعمل على أن تكون غاية ويتم تفعيلها وتنزيلها على أرض الواقع؛ وأن لا تكون مجرد توعيات ونظريات فقط، يتم استدراجها في البرامج التربوية الجامعية التي تستوعب قضايا التربية من أجل التنمية المستدامة والتربية من أجل الاقتصاد الأخضر.

1. أهمية البحث

تتمثل الأهمية في تناول إحدى الموضوعات المعاصرة والمهمة، التي تقوم وفق عملية تغيير وتعديل في سلوك الإنسان المسبب للمشكلات البيئية، وفق استراتيجية التربية من أجل التنمية المستدامة، لإعطاء بديل ينظر للبيئة بمنظور مستدام؛ من خلال تحسين شروط الأنظمة البيئية، واتساقها مع المستقبل، ومع حاجيات الحاضر على حد سواء. زيادة على ذلك يتسم الموضوع بجدية من منطلق تحليل ووصف لمحتوى التربية، وتحديد دورها من أجل تحقيق الاقتصاد الأخضر المستدام، مع تجسيد جهود منظمة اليونسكو لفكرة عقد التربية من أجل التنمية المستدامة وضرورة أن تأخذ برامج التربية منحى مستداما.

كما تكمن أهمية دراستنا من حيث مكانة الجامعة الريادية و الكبيرة في المسار العلمي والتربوي و تأهيل الشباب والمتخصصين و الأكاديميين والمخرجات لسوق العمل سواء من حيث الخريجين الحاملين للأفكار والمشاريع التنموية أو من خلال الدراسات الأكاديمية للأساتذة والباحثين التي باستطاعتها تشريح الواقع التنموي من خلال تسليط الضوء على مواطن الخلل وإعطاء الحلول والاقتراحات المبنية على الأفكار والنظريات العلمية والتجارب الواقعية للسلطات العليا لاتخاذ القرارات التنموية السليمة والمثلى وبالتالي السير نحو تحقيق التنمية المستدامة التي تعد مطلبا هاما للأجيال القادمة.

2. إشكالية البحث وأسئلته الفرعية وفرضياته وأهدافه

أدت الاختلالات في النظم الإيكولوجية التي شهدها العالم في العقود الأخيرة وما نتج عنها من آثار سلبية على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، إلى دفع المجتمع الدولي نحو زيادة الاهتمام بقضايا البيئة والتدبير المستدام للموارد الطبيعية من خلال إعادة النظر في السياسات المتجهة بالشكل الذي يتوافق مع التوجه العالمي نحو تحقيق متطلبات التنمية المستدامة وفي مقدمتها مطلب الاقتصاد الأخضر الذي يهتم بأبعاد للتنمية المستدامة (الاقتصاد، المجتمع، البيئة، التكنولوجيا).

في إطار التوجه نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أصبحت جميع الدول تعمل على تعميم الاقتصاد الأخضر المستدام على كافة القطاعات وإدراجها في قضايا المجتمع، وفي مقدمتها النظام التعليمي التربوي، حيث نصت الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو دي جانيرو على التأكيد بتشجيع المؤسسات التعليمية لاعتماد الممارسات الجيدة بمجال الاستدامة في جامعاتها، بمشاركة فعالة من جميع الأطراف المعنيين بالعملية التعليمية، من طلبة، هيئة تدريسية، إدارة وشركاء محليين، وكذا التربية على أهمية البيئة والمحافظة عليها من أجل استدامة الموارد. مع التأكيد على ضرورة دعم المؤسسات الأكاديمية في مجال البحوث العلمية المهتمة بالجانب البيئي، والتي تقدم نتائج علمية ذات قيمة مضافة تساعد في صياغة التوصيات التي تهم التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، وعليه فهذا الأخير يعد مفهوما حديثا أصبح اليوم هو النموذج الاقتصادي الجديد الذي يعول عليه لإيقاف التدهور البيئي وتحقيق أبعاد ومتطلبات التنمية المستدامة.

وفي هذا الواقع المحتوم تبرز ضرورة التربية التي تعتبر هدفا أساسيا في تكوين جيل واعي يفهم العلاقة الكامنة بين الإنسان وبيئته ويهتم بها وبمشكلاتها، ومنه فالجامعات تعتبر الوسيلة الأساسية لزرع الوعي الإيجابي بين أفراد المجتمع القادرة على مواكبة العملية التنموية والمشاركة فيها بفاعلية وبكفاءة.

وعلى هذا الأساس يمكن القول إن كلية علوم التربية من المؤسسات التربوية التي تؤطر وتكون مجموعة من المؤهلات الشبابية الواعية. وأيضا بمراعاة الجانب البيئي من خلال تجهيزاتها وفضائها وتقليص التكلفة الطاقية والضغط على الماء من أجل استدامة الموارد الطبيعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجالها.

ومن هذا المنطلق تتبلور الإشكالية الرئيسية لهذا المقال من خلال السؤال الاشكالي التالي:

ما مدى حضور التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام في كل من الملفات الوصفية والبحث العلمي والأنشطة والإشعاع بكلية علوم التربية؟

وللإجابة عن هذا السؤال الاشكالي سنقسمه إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تتضمن الملفات الوصفية في سلك الاجازة لمؤشرات دالة على التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام؟
- إلى أي حد يتم الاشتغال في مجال بحوث طلبة الإجازة بكلية علوم التربية على مواضيع تتناول مفاهيم وقضايا دالة على التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام؟
- ماهي نوعية أنشطة الكلية الاشعاعية المنجزة والمبرمجة والتي تدخل في إطار التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام؟
- ماهي الصعوبات التي تعيق حضور التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام بكلية علوم التربية؟
- ماهي مقترحات جعل التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام حاضرة بكلية علوم التربية؟

2.1 فرضيات البحث

في ضوء إشكالية البحث وأسئلته الفرعية، حاولنا طرح بعض الفرضيات التي تمثل إجابة مؤقتة عن هذه التساؤلات، اذ قمنا بصياغة فرضية مركزية وتتفرع عنها فرضيات فرعية وهي على النحو التالي:

الفرضية المركزية: تعرف التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام حضورا على مستوى كل من التدريس والبحث العلمي والأنشطة والاشعاع.

الفرضيات الفرعية:

- تتضمن الملفات الوصفية في سلك الاجازة على مؤشرات دالة على التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام بكلية علوم التربية
- تحظى كلية علوم التربية بالعديد من البحوث في مجال التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام.
- هناك عدة أنشطة تزاولها الكلية تدخل في إطار التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام والتي تزيد من اشعاعيتها.
- تواجه كلية علوم التربية عدة صعوبات تمنع حضور التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام.

2.2 الأهداف الإجرائية للبحث

ترمي هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات المطروحة في الإشكالية، زيادة على ذلك تهدف إلى:

- تشخيص مدى تضمن الملفات الوصفية للإجازة لمفاهيم وقضايا دالة على التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام.
- ابراز مدى انجاز بحوث في سلك الاجازة التي تتناول مواضيع التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام.
- معرفة الأنشطة التي تقوم بها كلية علوم التربية التي تتضمن قضايا ومفاهيم دالة على التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام.
- كشف أهم الصعوبات التي تعيق حضور التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام بكلية علوم التربية.
- رصد مقترحات بناءا على آراء الأساتذة المتوصل إليها في هذا البحث، التي تتناسب مع إشكالية التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام.

3. منهج البحث وأدواته

حسب طبيعة هذه الدراسة، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتبر بأنه أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن مدى حضور التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام في كل من الملفات الوصفية والبحوث العلمية، من خلال وصف واقعه وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية تم تفسيرها بطريقة موضوعية وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة إذ يعتبر المنهج الوصفي التحليلي الأنسب استخداما في الظواهر الإنسانية والاجتماعية بكونه يتسم بالمنهج الواقعي لأنه يدرس الظاهرة كما هي في الواقع.

ولهذا تم الاعتماد على عدة أدوات من أجل تحليل الإشكالية المطروحة:

3.1 شبكة تحليل المضمون

تحتوي شبكة تحليل المضمون المعتمدة في هذا البحث على مجموعة من العناصر، حيث قسمت الشبكات إلى مضامين خاصة بالتدريس والتي شملت جميع التخصصات بسلك الإجازة داخل كلية علوم التربية، ثم نجد الشبكات الخاصة بأنشطة البحث العلمي والتي كسابقتها تضمنت كل الشعب بسلك الإجازة، وفي الأخير شبكة تحليل مضمون الخاصة أنشطة الإشعاع والتي تضمنت مجمل الأنشطة التي تمت منذ السنة الجامعية 2018 إلى سنة 2022 (التي تم نشرها ضمن موقع الكلية أو مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالكلية)، بداية من الموسم الدراسي إلى بداية شهر يونيو.

الجدول 1: مكونات أدوات الدراسة.

الملفات الوصفية	البحث العلمي	الأنشطة والإشعاع
العمود الأول: مخصص للشعبة. العمود الثاني: للوحدة الدراسية. الأعمدة الثلاث الأخيرة فهي تدل على حضور أو عدم حضور قضايا التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام (مباشرة، ضمنية، غير حاضرة).	العمود الأول: للسلك. العمود الثاني: للمواضيع التي تم إنجازها في السنة الجامعية 2020-2021 العمود الثالث: تم تخصيصه للمؤشرات الدالة على حضور التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام. الأعمدة الثلاث الأخيرة فهي تدل على حضور تلك القضايا سواء بطريقة (مباشرة، ضمنية، غير حاضرة).	العمود الأول: للأنشطة التي تمت مزاولتها. العمود الثاني: لتاريخ النشاط. العمود الثالث: للمؤشرات الدالة على حضور قضايا التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام الأعمدة الثلاث الأخيرة فهي تدل على حضور أو عدم حضور قضايا التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام (مباشرة، ضمنية، غير حاضرة).

المصدر: إعداد الباحثة شهر ماي سنة 2022.

3.2 الاستمارة

الاستمارة الاستطلاعية الاستكشافية المعتمدة في بحثنا هذا استمارة ورقية، تضمنت جملة من الأسئلة الموجهة للأساتذة، لاستقصاء أراءهم وتصوراتهم حول واقع تدريس التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام بكلية علوم التربية، وقد تمحورت أسئلة الاستمارة حول ثلاث محاور أساسية:

المحور الأول: إدماج التربية على الاقتصاد الأخضر المستدام في كلية علوم التربية على مستوى التدريس.

المحور الثاني: إدماج التربية على الاقتصاد الأخضر المستدام في كلية علوم التربية على مستوى البحث العلمي.

المحور الثالث: إدماج التربية على الاقتصاد الأخضر المستدام في كلية علوم التربية على مستوى الأنشطة والاشعاع، وتنوعت الأسئلة ما بين أسئلة مفتوحة ومغلقة.

4. مجتمع البحث وعينته

1.4 مجتمع البحث

مجتمع البحث الذي نحن بصدد دراسته يتمثل في الملفات الوصفية والبحوث العلمية والأنشطة والإشعاع بسلك الإجازة المضمنة بالموقع الإلكتروني للمؤسسة، بالإضافة إلى الأساتذة المدرسين بتلك المسالك بكلية علوم التربية.

2.4عينة البحث

لقد تم اختيار عينة البحث الخاصة بالأساتذة والأستاذات عن طريق العينة العشوائية والمتمثلة في السحب بشكل عشوائي بسيط ل 24 أستاذ (ة) من أصل 73.

شملت عينة البحث كل من أساتذة التعليم العالي بسلك الاجازة في كلية علوم التربية، حيث تم إرسال 24 استمارة لكل من الأساتذة والأستاذات ضمن تخصصات مختلفة، إلا أنه تم التوصل ب 11 استمارة فقط. والمتمثلة في شعب (منهجية تدريس اللغات، علم النفس التربوي، منهجية تدريس العلوم الإنسانية، تكنولوجيا التربية والابتكار البيداغوجي، الإدارة والتنظيم المدرسي، علوم التربية).

وبخصوص الملفات الوصفية والبحوث العلمية فقد تم الاعتماد على جميع الشعب بسلك الاجازة والمتمثلة في عشر شعب. أما الأنشطة والإشعاع بالكلية فقد تم الاعتماد على الأنشطة المبرمجة منذ سنة 2018 إلى سنة 2022 المدرجة ضمن المواقع الالكترونية التابعة للكلية. وعليه تعتبر هذه العينة عينة تمثيلية تم اللجوء إليها من أجل الزيادة في احتمالية دقة المعلومات المتوصل إليها وأن تنحو منحى شامل وصائب.

5. مجال الدراسة

يقع مجال الدراسة (كلية علوم التربية) في الشمال الغربي من المملكة المغربية خصوصا بجهة الرباط سلا القنيطرة، هذه الأخيرة تمتاز بموقع استراتيجي متميز منفتح على شمال المغرب وجنوبه وشرقه، إضافة إلى انفتاحها على واجهة بحرية تبلغ 180 كلم. تحدها شمالا جهة طنجة تطوان، وشرقا جهة فاس مكناس، غربا المحيط الأطلنتي ومن الجنوب الشرقي جهة بني ملال خنيفرة، ومن الجنوب الغربي الدار البيضاء الكبرى سطات. وتقع كلية علوم التربية بشارع محمد بن عبد الله الركراكي بحيث أنها تنتمي لعمالة الرباط بمقاطعة أكدال الرياض فهي تقع بين خط الطول 51′45.76 ° 6 غرب خط غرينيتش وخط عرض59′23.80 ° 33 شمال خط الاستواء. تحدها شمالا مقاطعة يعقوب المنصور، وفي شمالها الشرقي مقاطعة حسان، شرقها مقاطعة تواركة، أما جنوبا مقاطعة السويسي وفي جنوبها الغربي جماعة تمارة، وغربا هرهورة.

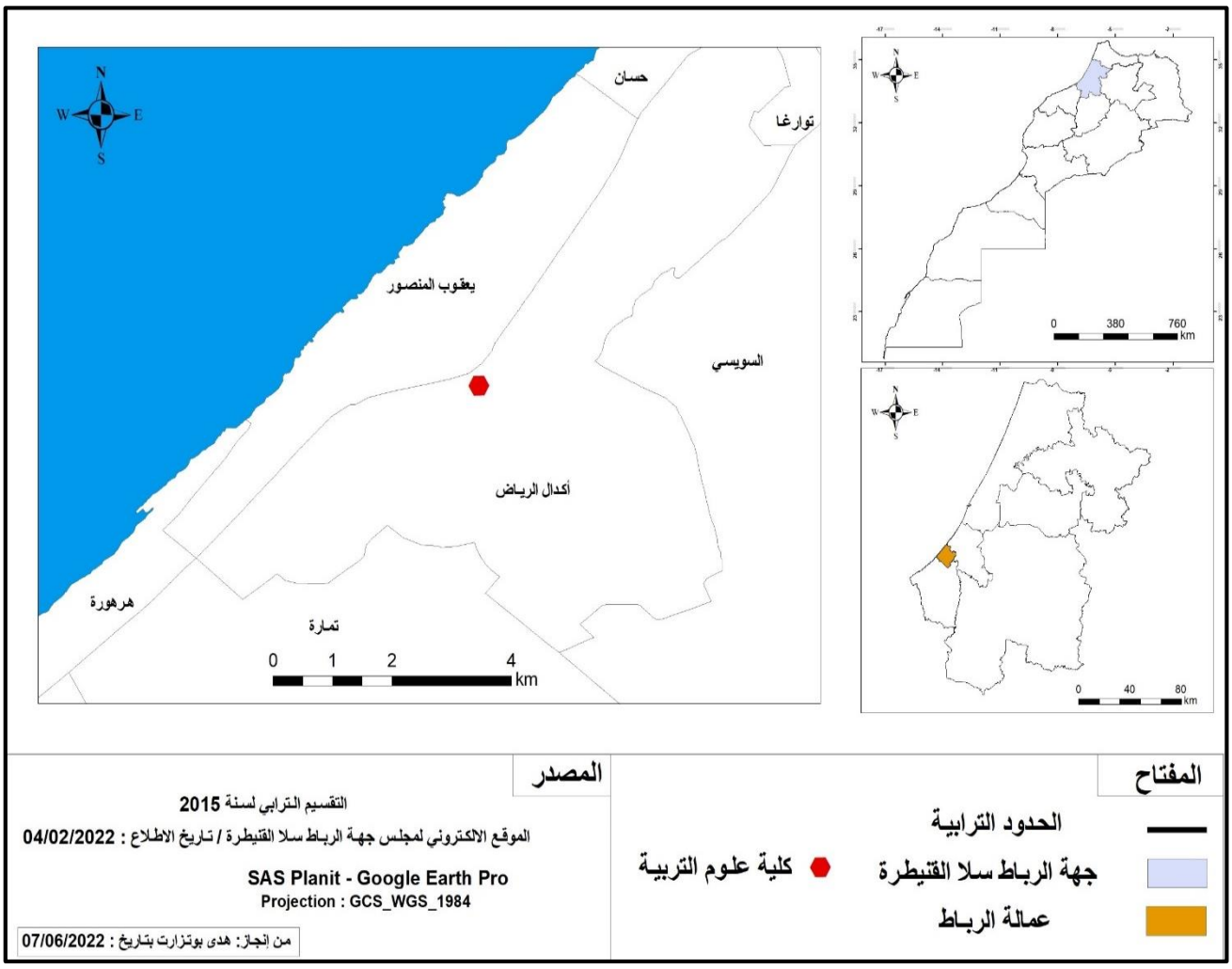

خريطة1: توطين مجال الدراسة

6. الإطار النظري: الجهاز المفاهيمي.

1.6 مفهوم التربية

تتعدد تعريفات التربية وتختلف من طرف لآخر لكن يبقى المغزى واحد، لذا يصعب علينا تناولها بشكل كامل، بل سنكتفي ببعضها ومن أهم التعريفات نجد:

التربية لغة: التنمية والزيادة والتطوير والتحسين، وقد جاء هذا المعنى في قول العرب (ربا، يربو: بمعنى زاد ونمى ومعناه النشوء والترعرع). (أنوار محمود علي،2012).

وقد جاء في اللغة ربا مضارعه يربو بمعنى زاد ونما، وفي هذا المعنى نزل في قوله تعالى" وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَاْ فِيٓ أَمْوَلِ ٱلنَّاسِ فَلَا يَرْبُواْ عِندَ ٱللَّهِ وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ" (سورة الروم، الآية 39).

وخلاصة ذلك أن مفهوم التربية اللغوي انحصر في معاني النمو والنشأة والإصلاح، وهي معان يكمل بعضها الآخر، مما يؤدي الى المفهوم الشامل للتربية (محمد إسماعيل، 2012، ص17).

التربية اصطلاحا: تعتبر مجموعة العمليات التي بها يستطيع المجتمع أن ينقل معارفه وأهدافه المكتسبة ليحافظ على بقائه، وتعني في الوقت نفسهُ التجدد المستمر لهذا التراث وأيضاً للأفراد الذين يحملونه، فهي عملية نمو وليست لها غاية إلاّ المزيد من النمو، أنها الحياة نفسها بنموها وتجددها.

- تعد التربية علما لكونها حقائق منظمة قائمة على التجارب المتعددة ليصبح الإنسان عضوا صالحا في المجتمع، وأن هدف العملية التربوية هو تغير الفرد حتى ينمو ويتغير ويتطور سلوكه ومن ثم يستطيع أن يسهم في تغيير وتطوير مجتمعه (أنوار محمود علي، 2012، ص 7 -8).
- التربية هي سيرورة وعملية تستهدف النمو والاكتمال التدريجيين لوظيفة أو مجموعة من الوظائف عن طريق الممارسة، وتنتج هذه السيرورة إما عن الفعل الممارس من طرف أخر، وإما عن الفعل الذي يمارسه الشخص على ذاته. وتفيد التربية بمعنى أكثر تحليلا :سلسلة من العمليات يدرب من خلالها الراشدون الصغار من نفس نوعهم ويسهلون لديهم نمو بعض القيم والاتجاهات والسلوك (فعرس 2020-2021).
- كما هي تنمية الوظائف الجسمية والعقلية والخلقية كي تبلغ كمالها عن طريق التدريب والتثقيف. هي علم يبحث في أصول هذه التنمية ومناهجها وعواملها الأساسية وأهدافها الكبرى. (اللحية، 2018، ص122).

ويقصد به في مقالنا أن التربية هي عملية تربوية تنموية، تهدف إلى الارتقاء بالوعي وترسيخ القيم لدى الطلبة، وإنماء مهاراتهم ونقل المعارف والخبرات مع الآخرين لاقتراح حلول مشتركة لتغيير السلوكيات الخاطئة لدى الافراد والحد من المشاكل التي تواجه الانسان وبيئته من أجل التكيف والاستمرارية.

2.6 الاقتصاد الأخضر

يعرف الاقتصاد الأخضر بأنه:

وفقا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر أنه الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسنا في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، ويقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الايكولوجية، ويقل فيه انبعاث الكربون وتزداد كفاءة استخدام الموارد كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية ويتطلب الاستثمار في إعادة بناء المهارات والتعليم (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011، ص1).

وحسب منظمة الأغذية والزراعة (FAO) تعرف الاقتصاد الأخضر بأنه توجيه التنمية الاقتصادية في اتجاه يدعم التحول الى نمط أكثر استدامة في مجال الزراعة للإنتاج والاستهلاك، ويشمل توليد واستخدام الطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة، وإدارة المخلفات، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية الموجودة، وانشاء الوظائف الخضراء (FAO 2010, P4).

كما ترى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) أن مفهوم الاقتصاد الأخضر يعبر عن منظور جديد لعلاقة الترابط بين البعد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، ويهدف إلى الحد من الفقر وتحقيق الرفاهية، كما يفسح المجال لحشد الدعم لتحقيق التنمية المستدامة باعتماد إطار مفهومي جديد لا يحل محل التنمية المستدامة، بل يكرس التكامل بين أبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (الإسكوا،2011 ص3).

ومن هنا يمكن الخروج بالتعريف الإجرائي للاقتصاد الأخضر أنه يهدف الى تعزيز الترابط بين الاقتصاد من جهة، والبيئة والتنمية المستدامة من جهة اخر، وذلك باعتماد سياسات اقتصادية فاعلة للحفاظ على البيئة والحد من تدهورها نتيجة التغيرات المناخية التي باتت تهدد الصحة والحياة بصورة عامة. وحسب بحثي إن الاقتصاد الأخضر من المفاهيم المكلمة للتنمية المستدامة ويهتم بالأبعاد الثلاث والتي من بينها البعد الاجتماعي والبيئي باستغلال الموارد الطبيعية باستدامة والتي يمكن أن تخلق مبادرات تنموية كإنتاج الطاقات المتجددة والتي من بينها الشمسية.

3.6 التنمية المستدامة

حسب منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافةفي تقرير Brundtland بروندثلاند سنة 1987، يعرف التنمية المستدامة على أنها اسلوب في التنمية يلبي حاجيات الأجيال في الوقت الحاضر دون المساس بحاجيات أجيال المستقبل. (تقرير بروندثلاند،1987). من خلال هذا التقرير يتبين ضرورة التنمية الاقتصادية على المدى الطويل دون تعارضها مع البيئة وما هو اجتماعي. فطرق الإنتاج والاستهلاك لابد أن تحترم البيئة مع تمكين كل سكان الأرض في نفس الوقت من حاجياتهم الأساسية (كفي،2017،44).

التنمية المستدامة هي التنمية التي تحافظ على حاجيات الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بحاجيات الأجيال اللاحقة. **(ONU, 1987).**

التنمية المستدامة هي نموذج شامل للأمم المتحدة، هي نموذج للتفكير حول المستقبل الذي يضع في الحسبان الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في إطار السعي للتنمية وتحسين جودة الحياة. هذه المجالات الثلاثة المجتمع، البيئة، الاقتصاد تتداخل. مثال: المجتمع المزدهر يقوم على بيئة صحية لتوفير الغداء والموارد وتأمين المياه الصالحة للشرب والهواء النقي لمواطنها. نموذج الاستدامة يختلف عن النموذج السابق للتنمية الاقتصادية الذي يصحبه عواقب ضاره اجتماعية وبيئية (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة – اليونسكو، 2013).

ويقصد بالتنمية المستدامة في مقالنا هي التنمية التي تتوخى في جوهرها تلبية حاجيات الحاضر دون المساس بحاجيات الأجيال المقبلة، وإيجاد التوازن بين الرخاء الإنساني والتكنولوجي والاجتماعي والبيئي واستدامة الموارد الطبيعية من أجل حياة أفضل للفرد والمجتمع في الحاضر والمستقبل.

4.6 التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام

نظرا لعدم توفر تعريفات تتعلق بالتربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام سأعتمد بعض التعاريف التي ستقرب المعنى المراد تحصيله وهو كالآتي:

الاقتصاد المستدام: يمكن تعريف الاقتصاد المستدام بأنه ذلك الاقتصاد القائم على رأس مال قوامه ابتكارات وإبداعات الإنسان، ويخدم أهداف التنمية المستدامة، ويستوجب مراعاة البيئة في كل مساعيه، كما ويهدف هذا الاقتصاد إلى العمل على تحسين الدخل القومي للأفراد، ويتم ذلك من خلال تبني كل الابتكارات والأفكار والمبادرات الإبداعية البديلة لأفكار وابتكارات الاقتصادات التقليدية، وبما يحقق الاستدامة القصوى للأجيال اللاحقة (ثابت، 2022).

التعلم من أجل الاقتصاد الأخضر: هو نموذج علمي جديد، وهو نموذج متوجه نحو الممارسة، ويمثل استمرارا منطقيا لمفهوم "التنمية المستدامة"، وهو السيناريو الوحيد الممكن القادر على ضمان ليس فقط الحفاظ المادي لجيلنا الحالي ولكن أيضا يساعد على الحفاظ على قاعدة أجيال المستقبل. ولتحقيق التحول نحو "اقتصاد أخضر" فإن ذلك يتطلب مجموعة جديدة كاملة من المداخل لتربية وتعليم الأجيال الناشئة، فضلا على التنمية المعرفية والمهنية للناس في سنوات عمرهم المتوسطة وتعليم الكبار وتدريبهم (جمال الدين، 2017، ص 16).

أما بخصوص التعليم من أجل الاستدامة: هو تعليم يساعد على توضيح معنى الاستدامة وفهمها، وتشجيع الطلاب على المشاركة بنشاط في قضايا الاستدامة لتعزيز أساليب الحياة التي تتسق مع الاستخدام العادل والمستدام للموارد، ويختلف التعليم من أجل الاستدامة عن التعليم من أجل البيئة الذي تدرس فيه القضايا البيئية في مجالات النظام البيئي بشكل محايد كحقائق أو مفاهيم. والتعليم من أجل البيئة غالبا ما يهمل تكامل الجوانب الطبيعية والاجتماعية (جمال الدين، 2017، ص 6).

وفي إطار الاهتمام بالاقتصاد الأخضر أشارت الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو دي جانيرو عام 2012 بعنوان "المستقبل الذي نصبو إليه" إلى أهمية الاستجابة والمشاركة الفاعلة للمؤسسات التعميمية ولا سيما مؤسسات التعليم العالي من خلال الطلاب والأساتذة والمناهج والبرامج التعميمية لتوجهات الاقتصاد الأخضر، مع التأكيد على ضرورة إعادة النظر في البرامج التدريبية والمناهج التعليمية الحالية وتطويرها من أجل المضي قدما التنمية المستدامة (منظمة الأمم المتحدة، 2012، ص57 -58).

أما بخصوص التعريف الإجرائي للمفهوم المراد دراسته فهي عملية تهدف إلى ترسيخ أهمية وكيفية الحفاظ على الموارد الطبيعية وتغيير أنماط الاستهلاك والانتاج من خلال مجموعة من العمليات التكوينية التربوية التي تشمل التدريس، البحث العلمي والأنشطة والإشعاع. بغية الوصول إلى الإدراك الشامل لأهمية الاقتصاد الأخضر في زمننا الحاضر بتطبيق مقتضياته ومبادئه من أجل الاستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية.

7. الإطار الميداني: نتائج الدراسة ومناقشتها

من خلال المناقشة البسيطة للسؤال الإشكالي يمكن القول بأن الفرضية المركزية التي تم الانطلاق منها مرفوضة، نظرا لأن كلية علوم التربية تعرف حضورا ضعيفا لقضايا ومفاهيم التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام بسلك الاجازة. في حين تم الافتراض بأن كلية علوم التربية لها حضورا على المستويات الثلاث.

1.7 النتائج المرتبطة بمدى تضمن الملفات الوصفية في سلك الاجازة على مؤشرات دالة على التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام بكلية علوم التربية

لقد أثبتت نتائج البحث أن هناك شبه حضور للمؤشرات الدالة على التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام بالملفات الوصفية لمختلف الشعب بسلك الإجازة.

جدول 3: مدى حضور قضايا ومفاهيم التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام ضمن الشعب بسلك الاجازة.

كيفية الحضور / الشعب	حضور مباشر	حضور ضمني	غير حاضر
التعليم ما قبل أولي	1	6	24
التعليم الابتدائي	0	4	32
التعليم الثانوي-اللغة الفرنسية	0	0	36
التعليم الثانوي-اللغة الإنجليزية	0	0	35
التعليم الثانوي-التاريخ والجغرافيا	0	6	12
التعليم الثانوي-اللغة العربية	0	1	35
تكنولوجيا التعليم والابتكار	0	0	9
تدريس التربية الموسيقية وتنشيط البنيات الموسيقية	0	0	9
إجازة التميز	0	0	38

المصدر: البحث الميداني موسم 2022.

على ضوء النتائج المحصل عليها من خلال شبكة تحليل المضمون والمتمثلة في الجدول أعلاه الخاصة بمدى حضور قضايا ومفاهيم التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام على مستوى التدريس بين الشعب بسلك الإجازة، فقد وجدنا بأن هناك وحدة تحضر فيها قضايا التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام بشكل مباشر بينما هناك 17 وحدة تعرف حضورا ضمنيا وفي مقابل ذلك نجد 230 وحدة لا تحضر فيها تلك القضايا المدروسة. ويعزى ذلك إلى أن طبيعة تلك الشعب لا تحث على تدريس تلك القضايا نظرا للأهداف العامة للشعبة وخصوصيات موادها التي لا تتطابق مع خصائص التربية على الاقتصاد الأخضر المستدام. ومن بينها شعبة التعليم الثانوي اللغة العربية، تكنولوجيا التعليم والابتكار التربوي بالإضافة إلى التربية الموسيقية والتنشيط البنيات الموسيقية. في حين أن شعبة التعليم ما قبل أولي تعرف حضورا مباشرا لتلك القضايا والمتمثلة في وحدة التربية والتنمية المستدامة، لأن الأهداف البيداغوجية المسطرة تحث على تكوين الطلبة أساتذة الغد بهدف تمرير القيم البيئية والتوعية بقضاياها المختلفة للأطفال الصغار، باعتبار أن هذه المرحلة من بين المراحل المهمة التي تبني وتعزز شخصية وسلوكيات الطفل.

أما بخصوص نتائج الاستمارة الميدانية التي أظهرت بوضوح مدى احتمالية ادراج وحدات تكوينية ذات علاقة بقضايا الاقتصاد الأخضر المستدام كما يظهر في الرسم البياني أسفله.

أغلب الإجابات تفيد بعدم التفكير في إدراج أي وحدة متعلقة بذلك الموضوع بينما البعض منهم صرحوا تفكيرهم المستمر في إنشاء وحدات ذات علاقة بالموضوع وإدراجها في شعبهم نظرا لأهمية هذه القضايا الراهنة وتقاطعها مع مختلف التخصصات والشعب. وهذا راجع لما تعرفه الأوضاع الدولية والوطنية من تحولات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وضرورة التحسيس بهذه الأخيرة وادماجها في البعد التربوي والبيداغوجي (الجامعية) وتنزيلا لمقتضيات ومضامين الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وأيضا النموذج التنموي الجديد.

مبيان1: مدى احتمالية إدراج وحدات تكوينية في الشعب التي تهتم بقضايا الاقتصاد الأخضر المستدام.

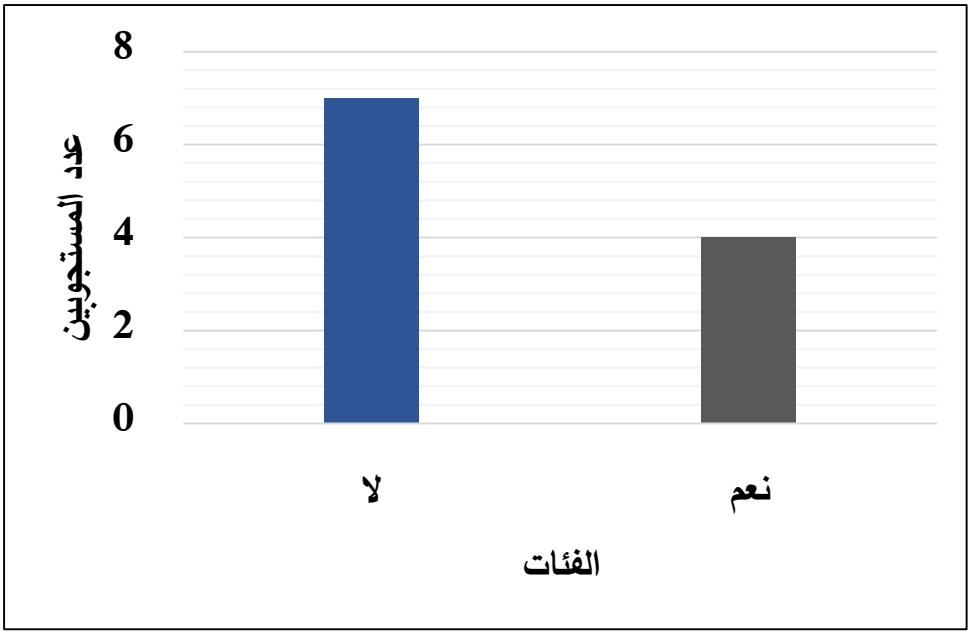

المصدر: البحث الميداني موسم 2022.

2.7 النتائج المرتبطة بمدى حضورقضايا التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام في البحوث التربوية بكلية علوم التربية

أكدت النتائج المتوصل إليها في شبكة تحليل المضمون على غياب بحوث أنجزت في مجال التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام بشكل مباشر، وحسب نتائج الاستمارة الموجهة للأساتذة تم إبراز حضور غير مباشر للبحوث المنجزة في ذلك المجال.

جدول 4: مدى تضمن البحوث العلمية بسلك الاجازة لقضايا التربية على الاقتصاد الأخضر المستدام بسنتي 2021-2020.

	حضور مباشر		حضور ضمني		غير حاضر	
	تاريخ	جغرافيا	تاريخ	جغرافيا	تاريخ	جغرافيا
2020	0	0	0	3	10	11
2021	0	0	0	2	10	7

المصدر: البحث الميداني موسم 2022.

بناء على نتائج البحث المحصل عليها فيما يخص حضور قضايا ومفاهيم التربية على الاقتصاد الأخضر في البحوث العلمية بسلك الاجازة بكلية علوم التربية، فقد وجدنا غياب شبه تام للائحة البحوث التربوية في جميع الشعب باستثناء شعبة التاريخ والجغرافيا، وهذا قد يرجع بالسلبية لتعميم نتائج البحث على وجه العموم، بحيث تتضمن شعبة التاريخ والجغرافيا 3 بحوث تحضر فيها قضايا التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام بشكل ضمني بسنة 2020. بينما في سنة 2021 يوجد بحثين في تخصص الجغرافيا يحضر بشكل ضمني. ومرد هذا في تخصص التاريخ الذي لا يعرف أي حضور

لتلك القضايا في بحوثه، ذلك راجع بالأساس إلى أن طبيعة التخصص كذلك ومثال للتخصصات الأخرى التي تختلف أهدافها البيداغوجية وأيضا تناولها مجالات بحثية أخرى من قبيل التربية التكنولوجية والتربية الموسيقية، أما فيما يخص البحوث التي تعرف حضور ضمني للقضايا المدروسة فإنها بطبيعة الحال تتقاطع معها وتدخل في مجالات بحثها كالجغرافيا الاقتصادية، الجغرافية البيئية، التربية على التنمية المستدامة.

وفي ظل نتائج المحصل عليها في الاستمارة الميدانية التي أظهرت بشكل واضح آراء وتصورات الأساتذة حول تأطيرهم لأبحاث تهتم بقضايا الاقتصاد الأخضر المستدام.

مبيان 2: نسبة تأطير الأساتذة لمشاريع أبحاث تهتم بقضايا التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام.

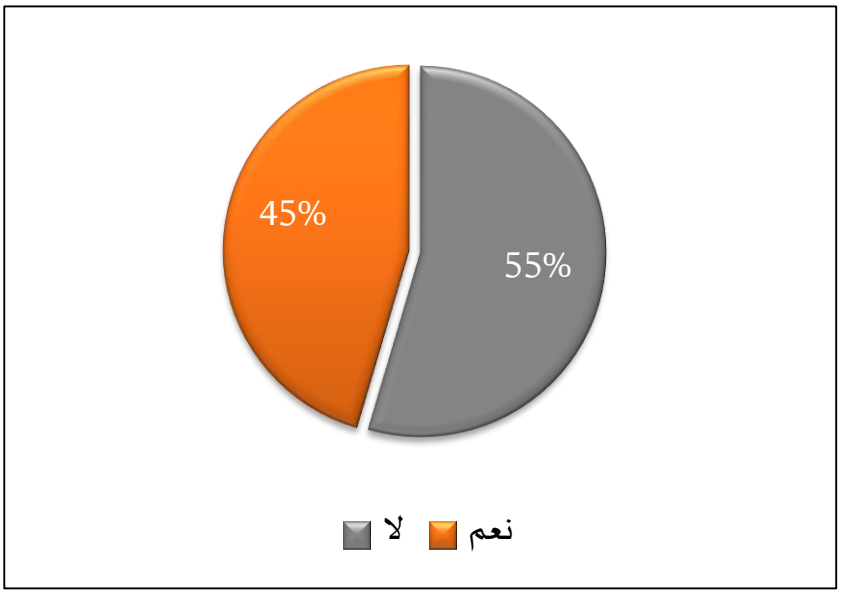

المصدر: البحث الميداني موسم 2022.

كما يظهر في الرسم البياني أن الأساتذة الذين لا تربطهم أي علاقة بمشاريع أبحاث تخص نفس القضايا المدروسة أخذوا نسبة 55%، وقد يرجع لكون تخصصهم من داخل شعبهم بعيد كل البعد عن هذه القضايا، أو أن الأمر يرجع للطلبة الباحثين وابتعادهم عن الاشتغال في قضايا قريبة من الاقتصاد الأخضر سواء كان بسبب تخصصاتهم البعيدة أيضا أو لعدم وعيهم بمدى أهمية هذه المواضيع. أما بخصوص نوع وطبيعة البحوث العلمية تتنوع مما هو نظري، تطبيقي، وصفي، تجريبي، ويشملهم الجانب التربوي، أما فيما يخص طبيعتها فأغلبها يناقش ما هو بيئي واجتماعي بشكل عام.

3.7 النتائج المرتبطة بالأنشطة والاشعاع التي تزاولها الكلية والمدرجة إطار التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام

استنادا من النتائج المتوصل إليها في شبكة تحليل المضمون أن ما بين سنة 2018 وسنة 2022 نجد حضورا للأنشطة المبرمجة بالكلية سواء حضوريا أو عن بعد تدخل في إطار التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام. بالإضافة إلى نتائج الاستمارة الموجهة للأساتذة يظهر أن هناك إقبال نسبي لدى الأساتذة في تنظيم وحضور ندوات علمية تهم الموضوع المدروس.

مبيان 3: مدى حضور التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام بالأنشطة المبرمجة بكلية علوم التربية منذ سنة 2018 إلى سنة 2022.

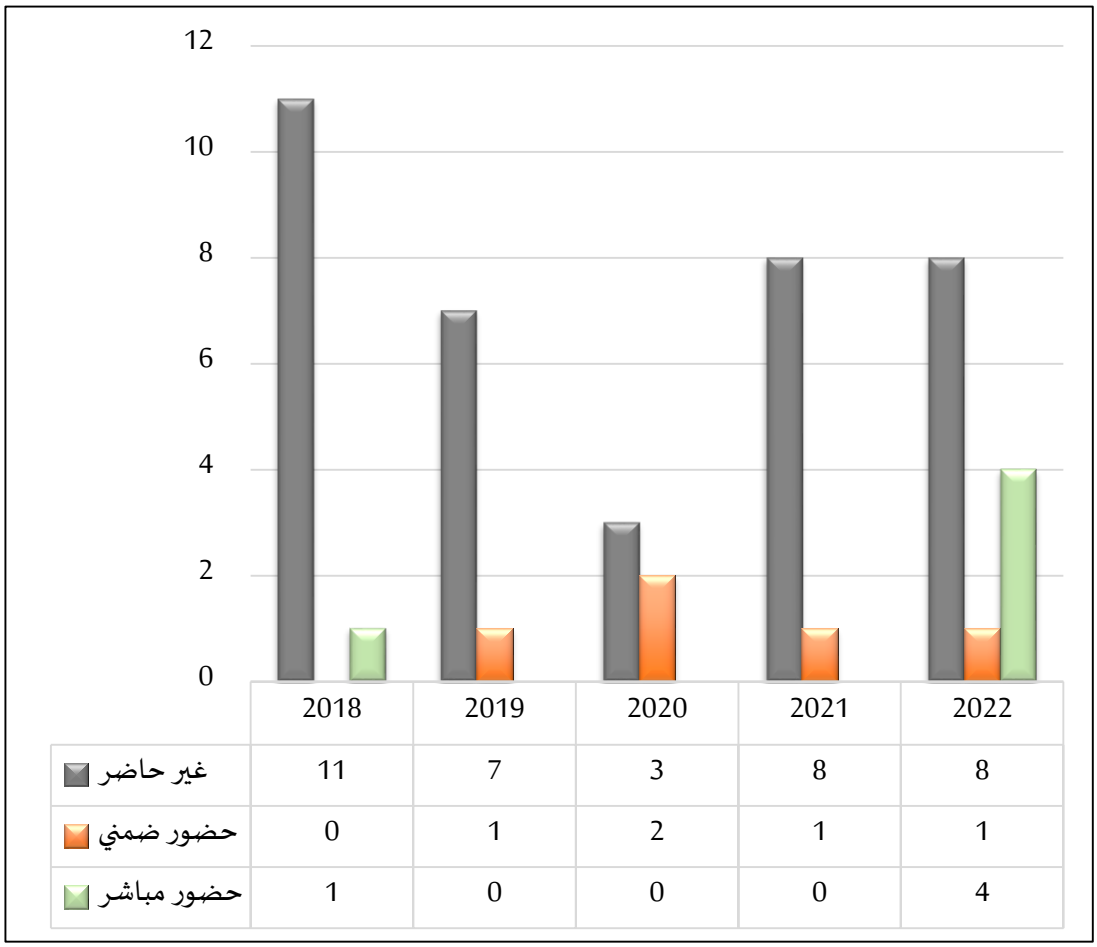

	2018	2019	2020	2021	2022
غير حاضر	11	7	3	8	8
حضور ضمني	0	1	2	1	1
حضور مباشر	1	0	0	0	4

المصدر: البحث الميداني موسم 2022.

في ظل النتائج الخاصة بقضايا ومفاهيم التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام على مستوى الأنشطة والاشعاع تبين من خلال شبكة تحليل المضمون أن جل الأنشطة تعرف غياب شبه تام للقضايا المدروسة وذلك حسب السنوات الممتدة بين 2018-2022 في حين نلاحظ حضور جزئي في بعض الأنشطة والتي غالبا تكون مبرمجة من قبل الشعب ذات التخصص يكفي أن نذكر منها تخصص التاريخ والجغرافيا، ومع ذلك تبقى سنة 2022 هي السنة الأكثر حضورا للأنشطة ذات علاقة بالقضايا المدروسة ويقدر عددها 4 لقاءات ذات الصبغة المباشرة. ويرجع هذا الأمر إلى عدم الاهتمام بشكل مباشر بها وكذا اختلاف طبيعة الشعب والأهداف البيداغوجية المسطرة. وعدم تكامل الشعب في التنسيق بين الشركاء المعنيين والفاعلين المتخصصين الاجتماعيين والاقتصاديين والتربويين، إضافة إلى جانب اللوجستيك والتمويل.

4.7 النتائج المرتبطة بالصعوبات التي تواجه كلية علوم التربية في تضمين التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام في كل من التدريس والبحث العلمي والأنشطة والإشعاع

لقد أبرزت النتائج الخاصة بالصعوبات، وجود عدة صعوبات لوجيستيكية وأخرى مرتبطة بطبيعة التكوينات على مستوى التدريس والبحث العلمي والأنشطة والاشعاع تسهم في عرقلة حضور التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام بالكلية.

جدول 5: إكراهات حضور التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام بسلك الإجازة على مستوى التدريس، البحث العلمي، الأنشطة والإشعاع.

المعيقات	الرسوم البيانية التوضيحية
على مستوى التدريس:	مبيان 4: مدى حضور إكراهات تدريس التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام بسلك الإجازة. 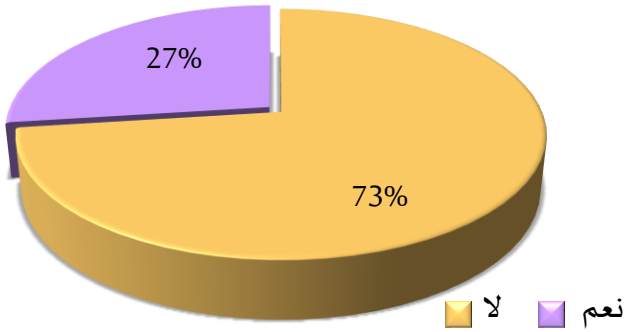
على مستوى البحث العلمي:	مبيان 5: المعيقات التي يواجهها الأساتذة على مستوى البحوث العلمية 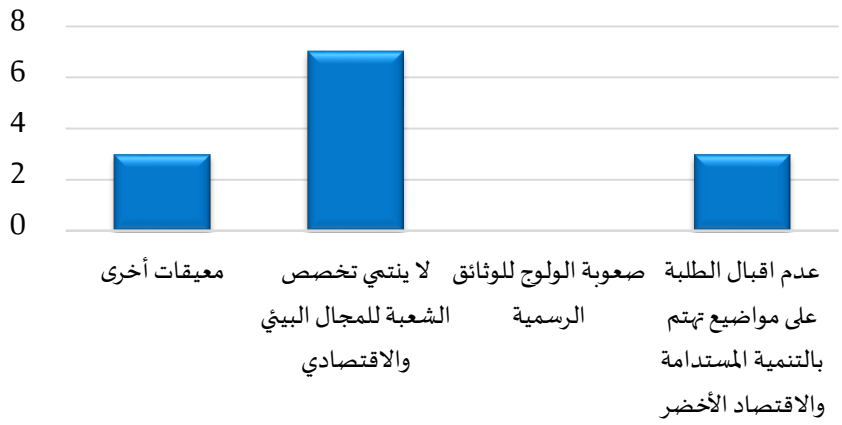
على مستوى الأنشطة والإشعاع:	مبيان 6: نسبة المعيقات التي تواجه الشعب على مستوى الأنشطة والإشعاع. 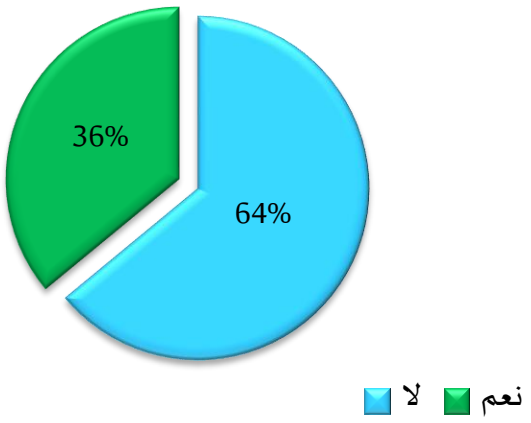

المصدر: البحث الميداني موسم 2022.

فعلى مستوى التدريس يظهر أن 27 %من الأساتذة يجدون إكراهات في تدريس قضايا التربية من أجل الاقتصاد الأخضر بسلك الاجازة، بسبب عدم كفاية الحيز الزمني المتاح، وأيضا طبيعة التكوينات التي لا تتناول هذه القضايا، بالإضافة إلى عدم التوافق من الناحية العلمية بمجالها بينما أن 73 %من الأساتذة لا يجدون أي إكراه. أما بخصوص البحث العلمي في هذا الجانب يمكن القول إن البحوث العلمية مرتبطة ارتباطا وثيقا باهتمام الطلبة ورغبتهم في البحث في هذه المواضيع والقضايا، ومن جهة ثانية غياب مؤطرين ذوي تخصص قريب من الاقتصادي الأخضر باستثناء تخصص الجغرافية، ورغم قرب هذه الأخيرة فإن أغلبية بحوثها لا تتناول هذه القضايا إلا قل القليلة من لهم اهتمام بها وبمواضيعها. وتبقى هذه الجزئيات من الصعوبات التي تواجه الأساتذة والطلبة معا في إنتاج مشاريع بحوث ذات صلة بالقضايا المدروسة. أما على مستوى الأنشطة والإشعاع يظهر من خلال المبيان أعلاه وحسب آراء الأساتذة المتوصل إليها أن 36% من الأساتذة يجدون إكراهات في عدم التواصل والتنسيق بين الشعبة وغياب شراكات مع المؤسسات المعنية، إلى جانب أن طبيعة التخصص لا تسمح ببرمجة لقاءات علمية وعدم إقبال الطلبة عليها والمشاركة فيها، في حين يظل الجانب اللوجستيكي هو المحدد الرئيسي في عقد اللقاءات ونجاحها.

8. التوصيات

وعليه من خلال النتائج والخلاصات المتوصل إليها في هذه الدراسة سنحاول تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات من شأنها تعزيز مكانة التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام داخل كلية علوم التربية باعتبار هذا الموضوع من المواضيع المهمة والجدية والتي تمس جميع شعب الكلية. وعليه ارتأينا تبني ودعم رأي كل المستجوبين والمهتمين بهذا الموضوع، وعلى خطاهم نقترح ما يلي:

- <u>على مستوى التدريس:</u>

- تخصيص وحدات حول التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام بكل من سلك الاجازة والماستر.
- إدماج وحدة تكوينية باسم " المقاولاتية الخضراء" في جميع المسالك.
- إدماج التربية على الاقتصاد الأخضر المستدام بالمواطنة التربوية.
- ابراز أهمية التربية وأثرها بعيد المدى على الاقتصاد الاخضر المستدام.
- الاشتغال على الوعي الجماعي (أساتذة وطلبة) رغم مختلف التخصصات، فمدى تحققه، صار الاقتصاد الاخضر المستدام مادة وغاية.
- يجب أن تعمل الكلية على ربط الجسور بين الشعب من أجل الاشتغال على القضايا في إطار مقاربات تربوية وعلمية متنوعة.

- <u>على مستوى البحث العلمي:</u>

- تخصيص منح للبحوث العلمية في هذا الصدد، خلق مختبرات وانشاء مجلات علمية تهتم بهذه المواضيع.
- لا بد من ربط قنوات التواصل بين كلية التربية وكلية الآداب خصوصا وكليات أخرى عموما وتبادل الطلبة وإجراء بحوث مشتركة بين طلبة كلا التخصصين، حتى نتمكن من الاشتغال على قضايا مشتركة تهم الجغرافية بشقيها الطبيعي والبشري والعلوم الاجتماعية والتنمية المستدامة.

- <u>على مستوى الأنشطة والاشعاع:</u>

- انخراط الأساتذة والطلبة ضرورة في إنشاء أنشطة موازية تهتم بالتربية من أجل الاقتصاد الأخضر بالأساس، واعداد برامج وندوات مشتركة بين الطلبة (ماستر ودكتوراه) بالإضافة للفاعلين في القطاع. وايجاد تمويل لهذه البرامج.

- يجب ربطها بالتربية المدنية والاهتمام بالقضايا التي تثير انشغال المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية كوزارة البيئة... وربطها بحاجيات سوق الشغل.
- إجراء دراسات وخرجات ميدانية للطلبة والانخراط في عمليات تحسيس تهم مختلف الفاعلين وخاصة جمعيات المجتمع المدني والجماعات الترابية.
- ربط علاقات مع الجامعات الدولية وإتاحة الفرص للطلبة للاحتكاك بتجاربها.
- تقديم نتائج الدراسات العلمية المرتبطة بهذا الموضوع واستثمارها في بناء واقتراح استراتيجيات جديدة للاقتصاد الأخضر المستدام.
- يجب ادراج مواضيع نظرية وتطبيقية وربط شركات مع هيئات المجتمع المدني المغربي والعربي والدولي وعرض تجارب دولية ودعوة كفاءات مشوراة وربطها بالسياق الدولي الذي يتجه نحو الاقتصاد الاخضر مع ادراج التربية كبعد مهم لهذا الانتقال.

خاتمة

نتيجة لما تم التطرق له في مجمل البحث، يمكن القول أن التربية تلعب دورا بارزا في التغييرات التي تتعرض لها المجتمعات، وما من شك أن العلاقة التي تمثل هذا التغير هي علاقة طردية، أي أن مستوى التربية ونوعها يؤثران سلبيا أو إيجابيا في مستوى التغييرات الاجتماعية، فإن كانت التربية جيدة ومتقدمة في أطروحاتها ووسائلها وأدواتها وأهدافها وآلياتها ستحدث بلا شك تغييرات نوعية متقدمة في المجالات الاقتصادية والصناعية والتنموية والسياسية والمجالات كافة وعلى العكس من ذلك إذا كانت التربية رديئة ومتخلفة سوف تعطي نتائج سلبية تعرقل كل نمو، لذا فواقع أي مجتمع هو صورة معبرة عن واقع التربية.

وعليه من خلال النتائج والخلاصات المتوصل إليها في البحث سواء تعلق الأمر بالجانب النظري للبحث أو التطبيقي، اتضحت الرؤية حول عدة أمور متعلقة بالتربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام بكلية علوم التربية، بداية بالتعرف على ماهية ومرتكزات التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر انتقالا إلى تجارب عالمية ووطنية ساهمت في اظهار مكامن الخلل داخل الدول من استراتيجيات ومبادرات وندوات ومؤتمرات مرورا على الاطلاع لخصائص استدامة الجامعات، وأيضا التحديات التي تواجه إدارات الجامعات في التحول نحو الاستدامة، كل هذه النقط مهدت السبيل للإطار التطبيقي، والذي من خلاله استدرجنا نقاط القوة بكلية علوم التربية (مجال الدراسة) والتي يجب تدعيمها، ثم نقاط الضعف التي يجب مراجعتها وتصحيحها للوصول بهذه المؤسسة العريقة لمراتب عليا.

لائحة المراجع

<u>الرسائل والأطروحات العلمية:</u>

- بوتزارت هدى، 2022، رسالة الماستر، **التربية من أجل الاقتصاد الأخضر المستدام بكلية علوم التربية: من خلال التدريس والبحث العلمي والأنشطة والاشعاع**، جامعة محمد الخامس الرباط.

<u>المقالات:</u>

- أيسم سعد محمدي محمود، أكتوبر 2018، **الاتجاهات الحديثة في وضائف الجامعة" توجه نحو الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة نموذجا"، جامعة القاهرة**، (1-82 ص).

- فعرس عبد العزيز، خديجة باحمو، 2021، **استراتيجية التدريس بالمشروع في مادة الجغرافيا دراسة حالة: التربية على التنمية المستدامة بالسنة الثانية من سلك الثانوي الاعدادي**، كلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس، (382- 399 ص).
- نجوى يوسف جمال الدين، سمير أكرم أحمد، محمد حنفي حسن، 2014، **الاقتصاد الأخضر المفهوم والمتطلبات في التعليم، مجلة علوم التربية**، (1-27 ص).
- نجوى يوسف جمال الدين، أكتوبر 2017، **التعلم من أجل الاقتصاد الأخضر والتحولات العالمية في الاقتصاد والتعليم**، العلوم التربوية العدد الرابع – ج1، (3-44 ص).
- م.م. أنوار محمود علي، **دور التربية في التغير الاجتماعي**، 2012، مجلة كلية العلوم الاسلامية، المجلد السادس العدد الثاني عشر، (1-31 ص).

الكتب:

- القرآن الكريم، سورة الروم، الآية 39.
- عبد الغني محمد إسماعيل، 2012، **أصول التربية**، دار الكتاب الجامعي-صنعاء.
- قفصي محمد،2015، **مبادئ أولية في منهجية البحث التربوي (أمثلة من حقل الجغرافيا)**، الطبعة الأولى.
- مصطفى يوسف كافي،2017، **التنمية المستدامة**، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

محاضرات:

- فعرس عبد العزيز، **وحدة: التربية البيئية والتنمية المستدامة**، كلية علوم التربية، الرباط، 2020-2021.

الوثائق الإدارية:

- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا-الإسكوا، الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية. ع1، نيويورك.
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2011. نحو اقتصاد آخر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر – مرجع لواضعي السياسات.
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الاقتصاد الأخضر فرص لخلق الثروة ومناصب الشغل، إحالة ذاتية رقم 2012/4.
- تقرير brundtland برونديثلاند سنة 1987، تحت اشراف رئيسة وزراء النرويج غرو هارلم برونديثلاند (Gro Har- lem Brundtland 1981, 1986- 89, 1990-96)
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة- اليونسكو قطاع التربية، التربية من أجل التنمية المستدامة كتاب مرجعي، 2013.
- منظمة الأمم المتحدة (2012) "المستقبل الذي نصبو إليه"، مؤتمر الأمم المتحدة ريو 20+ للتنمية المستدامة، البند 10 من جدول الأعمال، الوثيقة الختامية للمؤتمر، في الفترة من 20-22 يونيو 2012، ريودي جانيرو، البرازيل.

المواقع الإلكترونية:

- ثابت مناهل، 2022-02-20، **الاقتصاد المستدام**، تمّ استرجاعها في تاريخ 2022-10-06 من الموقع الإلكتروني: https://www.albayan.ae/opinions/articles/2022-02-20-1.4373879

كلية علوم التربية، 2022، آخر تاريخ الاطلاع: 5 يونيو 2022. من الموقع الإلكتروني:http://fse.um5.ac.ma/

- الأمم المتحدة، تعريف التنمية المستدامة، آخر تاريخ الاطلاع: 10 مارس 2022. من الموقع الإلكتروني: https://unric.org/fr/ressources/lonu-en-bref/le-developpement durable/#:~:text=%C2%AB%20Le%20d%C3%A9veloppement%20durable%2C%20c',%C2%BB%20(Brundtland%2C%201987)

English Reference :

- UNESCO, 2009: **World Bank partnerships for education in the green economy, organization partners international business leader's forum**, 2012.
- PAYMENTS FOR ENVIRONMENTAL SERVICES WITHIN THE CONTEXT OF THE GREEN ECONOMY: **Stakeholders Consultation from Payment of Environmental Externalities to Remuneration of Positive Externalities in the Agriculture and Food Sector FAO**, Rome, 27-28 September 2010.

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل
Journal of African Studies and the Nile Basin
المجلد الخامس/العدد العشرون حزيران- يونيو 2023
ISSN 2569-734X

Pourquoi l'enseignement supérieur Marocain mise-t-il sur les soft skills ?

Why does Moroccan higher education focus on soft skills ?

لماذا يراهن التعليم العالي المغربي على المهارات الناعمة؟

Zerouali Sanae[1]

Abstract: Today, skills have become essential in a constantly evolving world, where soft skills are as important as technical skills for success in one's professional career and in life in general. It is with this perspective that Moroccan universities are adopting teaching methods focused on active learning and student engagement. By integrating the teaching of soft skills, Moroccan universities are poised to teach these skills to meet the needs of the job market, enhance graduates' employability, foster students' personal development, and embrace innovative teaching methods. These non-technical skills have become indispensable in a constantly changing professional world, and Moroccan universities aim to prepare their students to tackle these challenges.

It is also important to emphasize that behavioral skills can greatly facilitate students' transition into the workforce and promote their adaptation to diverse professional environments. The ability to communicate, problem-solve, and work as part of a team are essential assets for successfully integrating into a work team and effectively collaborating with colleagues from diverse backgrounds.

Keywords : soft skills, job market, professional environment, innovative teaching

الملخص: أصبحت المهارات اليوم أمرا ضروريا في عالم متغير باستمرار، حيث باتت المهارات الناعمة مهمة بنفس القدر من المهارات التقنية لتحقيق النجاح في الحياة المهنية والحياة بشكل عام. ومن هذا المنظور، ستعتمد الجامعات المغربية أساليب تعليمية تركز على التعلم النشط والمشاركة الفعالة للطلبة. فمن خلال دمج تعليم المهارات الناعمة، تسعى الجامعات المغربية إلى تعليم هذه المهارات لتلبية احتياجات سوق العمل، وتعزيز قابلية توظيف الخريجين، وتعزيز تطوير التكوين الذاتي، واعتماد أساليب تعليم مبتكرة. وهكذا، أصبحت هذه المهارات، غير التقنية ضرورية في عالم مهني متغير باستمرار، وتسعى الجامعات المغربية لإعداد طلبتها لمواجهة هذه التحديات.

من المهم أيضا التأكيد على أن المهارات السلوكية، يمكن أن تسهل بشكل كبير ولوج الطلبة إلى سوق العمل وتعزز قدرات تكييفهم في بيئات مهنية متنوعة. فالقدرة على التواصل وحل المشاكل والعمل كفريق تعتبر مهارات أساسية للاندماج الناجح في فريق عمل والتعاون بشكل فعال مع زملاء العمل من آفاق مختلفة.

الكلمات المفتاحية: المهارات الناعمة، سوق العمل، البيئة المهنية، التعليم المبتكر

Introduction

L'enseignement supérieur marocain a pris conscience de l'importance croissante des soft skills dans le monde professionnel. Ces compétences non techniques, telles que la communication efficace, le leadership, la résolution de problèmes et la pensée critique, sont désormais considérées comme des éléments essentielles pour la réussite des étudiants sur le marché du travail. Ainsi, les universités marocaines ont décidé de mettre l'accent sur

[1] Docteur en Langue et Communication.

l'enseignement et le développement des soft skills, afin de mieux préparer les étudiants à relever les défis de leur vie professionnelle et personnelle.

Dans le but d'accroître l'intégration des diplômés sur le marché du travail et de rendre l'enseignement universitaire plus en phase avec les exigences du secteur privé, plusieurs mesures ont été prises. À cet égard, l'une des principaux changements de la nouvelle réforme consiste à accorder une plus grande importance aux langues étrangères et à introduire tout au long du cursus universitaire un enseignement dédié aux compétences relationnelles et comportementales, appelées Soft Skills.

1. Des connaissances académiques aux compétences comportementales

L'enseignement supérieur joue un rôle essentiel dans le développement des compétences académiques et professionnelles des étudiants. Traditionnellement, l'accent a été mis sur l'acquisition de connaissances théoriques et de compétences techniques dans des domaines spécifiques. Cependant, ces dernières années, il est devenu de plus en plus évident que les compétences non techniques, également connues sous le nom de "soft skills", sont tout aussi importantes pour réussir sur le marché du travail.

1.1. Adaptabilité de l'employabilité des diplômés universitaires et le marché de travail

Depuis longtemps, les universités ont principalement mis l'accent sur la transmission des connaissances académiques. La situation de l'emploi au Maroc révèle souvent un décalage entre les profils des diplômés universitaires et les attentes des recruteurs en termes de compétences. Les employeurs affirment que les diplômés, en particulier ceux issus d'établissements à accès ouvert, ne possèdent pas les compétences nécessaires pour occuper les postes qu'ils proposent. La situation est donc inquiétante pour l'université accusée de «producteur des chômeurs», ce qui invite les instances chargées de l'Enseignement Supérieur à mettre en place des mesures visant à pallier aux insuffisances constatées[2].

Cette réalité devient encore plus préoccupante dans le contexte du "nouveau modèle de développement économique et social" envisagé par notre pays. Ceci nous permet de dire, que L'adaptabilité de l'employabilité des diplômés universitaires et le marché du travail est un sujet d'importance croissante dans un monde en constante évolution. Les diplômés universitaires doivent être en mesure de s'adapter aux changements rapides qui se produisent sur le marché du travail, notamment en ce qui concerne les avancées technologiques et les nouvelles tendances professionnelles.

Effectivement, le marché de travail, a enregistré ces dernières années des évolutions rapides, avec de nouvelles technologies et des demandes en constante mutation. Les employeurs recherchent désormais des candidats qui possèdent des compétences transversales, en plus de leurs connaissances techniques. D'où la grande importance accordée à l'enseignement des compétences transversales, qui sont de plus en plus demandées sur le marché du travail et qui demande une main-d'œuvre hautement qualifiée.

Les soft skills sont devenues des qualités recherchées, car elles permettent aux individus de s'adapter facilement aux changements, de travailler en équipe, de communiquer efficacement

[2] - Mustapha MESKI, L'Enseignement des Soft Skills au Supérieur à l'ère du Nouveau Modèle du Développement au Maroc et de l'adoption du Système Bachelor : Un apport Personnel.

et d'innover. L'enseignement supérieur marocain reconnaît cette évolution et cherche à former des diplômés compétitifs et polyvalents. Certes, l'employabilité des diplômés universitaires est l'un des objectifs fondamentaux des programmes universitaires établis par les systèmes d'enseignement supérieur de tous les pays, visant à être compétitifs. L'enseignement supérieur vise à préparer les étudiants à réussir sur le marché du travail en leur fournissant les connaissances, les compétences et les outils nécessaires pour s'adapter aux exigences professionnelles actuelles. L'employabilité des diplômés est un indicateur clé de la qualité et de la pertinence des programmes universitaires, et les universités s'efforcent de développer des cursus qui répondent aux besoins du marché du travail, favorisent l'acquisition de compétences recherchées par les employeurs et préparent les étudiants à réussir dans leur carrière professionnelle.

Pour répondre aux exigences du nouveau modèle de développement au Maroc et conscient de l'importance des compétences transversales, le Ministère de l'Enseignement Supérieur de la recherche et de l'innovation vise l'introduction des soft skills dans les programmes estudiantins dès la prochaine rentrée universitaire, à savoir celle de 2023/2024.

La réalisation de cet objectif nécessite que les programmes de formation universitaire reposent sur une architecture pédagogique qui inclut, entre autres, des cours de langues étrangères, de communication professionnelle, d'entrepreneuriat et de soft skills. Ces domaines d'études sont essentiels pour préparer les étudiants à réussir sur le marché du travail et à s'adapter aux exigences professionnelles contemporaines. En intégrant ces cours dans les programmes universitaires, les étudiants acquièrent les compétences nécessaires en communication, en gestion de projet, en travail d'équipe et en pensée critique, ce qui renforce leur employabilité et leur capacité à s'épanouir dans leur carrière professionnelle.

L'employabilité suppose la capacité individuelle à acquérir et à maintenir les compétences nécessaires pour trouver ou garder un emploi et s'adapter à l'évolution des formes de travail. Cependant, la réalité du marché de l'emploi au Maroc met en évidence les difficultés des diplômés universitaires à démontrer cette compétence. Comme précédemment mentionné, le taux de chômage au sein de cette catégorie de la population active s'élève à 25,9%. Il convient de souligner que cette problématique est particulièrement prégnante parmi les diplômés des universités publiques, en particulier ceux ayant étudié dans des établissements à accès ouvert auxquels les étudiants peuvent accéder sans condition de moyenne et sans concours.

1.2. Les causes de la faible employabilité des universitaires marocains

La faible employabilité des universitaires marocains peut être attribuée à plusieurs causes :

Les recruteurs soulignent comme principale cause la problématique de l'inadéquation entre la formation et l'emploi, en particulier pour les parcours littéraires et scientifiques classiques. Bien que les universités marocaines fournissent des connaissances théoriques et des compétences techniques dans divers domaines, il existe souvent un écart entre les compétences acquises et les exigences du marché du travail. Selon les recruteurs, le système éducatif ne parvient pas toujours à suivre le rythme des transitions économiques. Le passage d'une économie industrielle à une économie numérique fait que les diplômés ne sont pas toujours en phase avec les attentes des entreprises, qui sont de plus en plus concurrentielles et nécessitent ingéniosité et créativité. Ainsi, l'offre pédagogique universitaire ne parvient pas à suivre les

mutations de l'environnement économique national qui exige des compétences et de la créativité.

-Une deuxième cause qui peut être avancée est le déséquilibre entre l'offre et la demande d'emploi. Au cours des dernières années, on observe une augmentation significative du nombre de bacheliers. Par conséquent, les établissements universitaires doivent former un nombre d'étudiants supérieur à leur capacité d'accueil. De plus, après trois ans de formation en principe, une promotion de diplômés se retrouve sur le marché du travail, qui est incapable d'absorber cette masse de lauréats. Ce constat est alarmant malgré la grande déperdition comme l'a signalé le ministre de tutelle « *49,4%, soit près de la moitié des étudiants inscrits dans les différentes facultés du Royaume, quittent l'université sans avoir obtenu leur diplôme…la majorité des étudiants universitaires ne parvient à décrocher leur licence qu'après 4 ou 5 années d'aller retours à la fac, alors que seuls 25% arrivent à l'obtenir en trois ans* »[3].

- Une troisième cause est liée à la qualité de la formation acquise, en particulier par les étudiants inscrits dans les filières fondamentales. Les cours se caractérisent souvent par leur dimension théorique et réflexive. Les étudiants sont incités à mémoriser et à restituer les contenus lors des examens. Ce constat implique que les diplômés universitaires sont souvent incapables d'occuper des postes de travail qui exigent des capacités de conception, de créativité et de négociation. Ils ne correspondent pas aux attentes des recruteurs, car ils ne sont pas suffisamment préparés pour répondre aux besoins du monde professionnel « *Le problème réside également au niveau de la nature des formations offertes, qui ne répondent peut-être pas à des besoins très pratiques, très pointues et c'est pour cela qu'il faut diversifier davantage, aller vers des formations en réponse aux besoins du marché*»[4]. Nous pensons que cette situation est essentiellement due au manque de compétences linguistiques, qui représente un frein à l'intégration de ces diplômés sur le marché de l'emploi.

- Une quatrième raison découle du phénomène de la massification : Lorsque les effectifs dépassent les capacités d'accueil des institutions universitaires, on assiste inévitablement à une augmentation du nombre de groupes d'étudiants. L'une des conséquences de cette massification est l'incapacité pour les enseignants et les étudiants d'adopter une approche interactive dans les cours. Les enseignants se contentent d'expliquer, de schématiser, de synthétiser et de projeter leur cours, tandis que les étudiants ne peuvent que suivre et prendre des notes. En plus, nous enregistrons une certaine disparité entre l'offre et la demande concernant les lauréats. Effectivement, les universités marocaines produisent souvent un grand nombre de diplômés dans certains domaines, ce qui crée une concurrence accrue sur le marché de l'emploi. En même temps, il peut y avoir une pénurie de compétences dans d'autres secteurs où les opportunités d'emploi existent. Cette disparité entre l'offre et la demande peut entraîner un chômage élevé chez les diplômés universitaires

Cela représente une pédagogie centrée sur le contenu qui est désormais dépassée. En effet, il serait plus bénéfique d'adopter une approche axée sur les compétences afin que les enseignements puissent profiter à l'ensemble des étudiants de masse.

[3] - Ait Ouaanna M., 2023. Universités à accès ouvert : Le décrochage prend de l'altitude. Laquotidienne.ma https://laquotidienne.ma › economie.
[4] - Ait Ouaanna M., 2023. Op. Cit.

2. **Les universités marocaines changent leurs modes d'enseignement pour développer les compétences de ses étudiants**

En développant ces compétences, les étudiants sont mieux préparés à gérer les relations interpersonnelles, à résoudre les conflits, à prendre des décisions éclairées et à surmonter les obstacles et les défis. Les soft skills apportent aux étudiants de nombreux avantages, tant sur le plan académique que professionnel et personnel. Ils améliorent l'employabilité, renforcent l'adaptabilité, favorisent une communication efficace, développent le leadership et le travail d'équipe, stimulent la pensée critique et la résolution de problèmes, et contribuent au développement personnel global des étudiants

2.1. Adoption des soft skills pour faire des étudiants des acteurs de développement

Pour pallier la problématique du décrochage et de la déperdition, le ministre Abdellatif Miraoui a récemment affirmé que, dans le cadre du Plan national d'accélération de la transformation de l'écosystème de l'enseignement supérieur, de la recherche scientifique et de l'innovation (Pacte ESRI 2030). Son département prévoit de développer l'offre de formation, de la diversifier et de l'adapter aux exigences du marché de l'emploi ainsi qu'aux besoins des filières territoriales en capital humain, ce qui va par conséquent contribuer à la baisse du taux du décrochage universitaire.

C'est dans cette perspective que, le nouveau système éducatif, introduisant les soft skills, vise à faire de l'étudiant un citoyen acteur du progrès économique et social. Ainsi, la formation est axée sur l'apprenant, mettant l'accent sur la capacitation, la responsabilisation et la motivation de tous les acteurs impliqués. Des multiples définitions des soft skills, nous pouvons dire que, ce sont des compétences humaines, des qualités relationnelles, des savoirs comportementaux et des capacités de communication nécessaires pour réussir dans le cadre professionnel. Les soft skills définissent la manière dont une personne interagit dans ses relations avec autrui. Il s'agit donc d'une compétence, c'est-à-dire une aptitude mise en œuvre dans la pratique. Et la particularité de cette compétence est sa transversalité : elle n'est pas liée à un métier ou à un contexte technique particulier. C'est ce qui la distingue des hard skills.

Les soft skills jouent un rôle crucial dans l'employabilité des diplômés marocains. Les compétences techniques acquises au cours des études supérieures sont importantes, mais les employeurs accordent également une grande valeur aux soft skills. Les universités marocaines ont donc pris conscience de cette réalité et cherchent à équiper leurs étudiants avec un ensemble de compétences qui leur permettront de se démarquer sur le marché du travail. En investissant dans l'enseignement des soft skills, les universités marocaines améliorent les perspectives d'emploi des étudiants et leur capacité à réussir dans leur carrière professionnelle.

2.2. Les universités marocaines changent leurs modes d'enseignement et adoptent des méthodes pédagogiques novatrices

Au-delà de l'employabilité, les soft skills contribuent au développement global des étudiants marocains. Les compétences non techniques renforcent la confiance en soi, la communication interpersonnelle, la pensée critique et la résolution de problèmes. Ces compétences sont précieuses dans toutes les facettes de la vie, qu'il s'agisse des relations personnelles, de la prise de décisions ou de la gestion du stress. En mettant l'accent sur les soft

skills, les universités marocaines préparent les étudiants à devenir des citoyens responsables, capables de contribuer de manière positive à la société.

Les universités marocaines sont de plus en plus conscientes de l'importance des soft skills, également appelées compétences non techniques ou compétences transversales, dans le monde professionnel. Les soft skills sont des compétences qui ne sont pas directement liées à un domaine spécifique, mais qui sont essentielles pour réussir dans n'importe quelle carrière. Effectivement, elles permettent aux étudiants d'acquérir des compétences exigées par les recruteurs proposant de l'emploi, des compétences linguistiques et communicationnelles lui permettant de commercialiser son profil sur le marché du travail, d'avoir un esprit innovant et entrepreneurial et un savoir être lui permettant de se valoriser et de son constituer une approche de soi.

Ainsi, les universités marocaines ont adopté des méthodes pédagogiques novatrices pour enseigner les soft skills. Elles mettent l'accent sur l'apprentissage actif, l'engagement des étudiants et la pratique concrète. Les étudiants sont encouragés à participer à des projets collaboratifs, à des simulations, à des études de cas et à des stages pour développer leurs compétences non techniques. Ces approches pédagogiques dynamiques favorisent l'apprentissage holistique et permettent aux étudiants de s'approprier les soft skills de manière pratique et concrète. Les universités marocaines veillent à ce que les étudiants aient des opportunités d'appliquer leurs compétences dans des environnements réels, ce qui renforce leur capacité à les mettre en pratique une fois sur le marché du travail. En modifiant leurs modes d'enseignement, les universités peuvent mieux répondre aux besoins actuels du marché du travail, en mettant l'accent sur les compétences techniques et non techniques recherchées par les employeurs.

Les universités marocaines reconnaissent que l'apprentissage passif, basé principalement sur l'écoute en classe, n'est pas suffisant pour développer les compétences nécessaires à la réussite professionnelle. Elles adoptent donc des approches pédagogiques axées sur l'apprentissage actif, qui encouragent les étudiants à participer activement à leur propre apprentissage, à travers des discussions, des projets pratiques, des études de cas, des stages et des travaux de groupe.

En plus, l'utilisation des technologies de l'information et de la communication (TIC) ont transformé le paysage éducatif, du fait de leur introduction dans leurs méthodes d'enseignement pour améliorer l'expérience d'apprentissage des étudiants. Cela peut inclure l'utilisation de plateformes d'apprentissage en ligne, de vidéos, de forums de discussion et d'autres outils numériques pour faciliter l'accès à l'information et favoriser la collaboration entre les étudiants.

Les universités marocaines ont essayé aussi de mettre en parallèle le développement des connaissances académiques et les compétences transversales, telles que la pensée critique, la résolution de problèmes, la communication et la collaboration, sont devenues essentielles pour réussir dans le monde professionnel. Les universités marocaines adaptent leurs modes d'enseignement pour intégrer le développement de ces compétences, afin de mieux préparer les étudiants à s'adapter aux défis professionnels et à devenir des professionnels polyvalents.

Et pour encourager l'innovation et la créativité, les universités marocaines adoptent des approches d'enseignement qui favorisent la réflexion critique, la résolution de problèmes

créative et l'esprit d'entreprise. Cela permet aux étudiants de développer des compétences transférables et de devenir des penseurs créatifs et novateurs.

2.3. Soft skills et avantages offerts aux étudiants

La promotion des soft skills dans l'enseignement supérieur offre de nombreux avantages aux étudiants, tant sur le plan académique que professionnel et personnel. Les soft skills sont des compétences personnelles, sociales et comportementales, qui complètent les connaissances techniques et spécifiques à un domaine. Elles sont de plus en plus recherchées par les employeurs, car elles sont essentielles pour réussir dans le monde professionnel et s'adapter aux changements rapides. Voici quelques points importants à considérer :

- Employabilité accrue : les employeurs recherchent de plus en plus des candidats qui possèdent des soft skills solides. Les compétences en communication, en résolution de problèmes, en travail d'équipe et en leadership sont essentielles dans de nombreux domaines professionnels. En développant ces compétences pendant leurs études supérieures, les étudiants augmentent leurs chances de trouver un emploi et de réussir sur le marché du travail compétitif.

En intégrant la promotion des soft skills dans l'enseignement supérieur, les établissements d'enseignement peuvent mieux préparer les étudiants à relever les défis du marché du travail. Cela peut se faire à travers des cours dédiés aux compétences non techniques, des projets collaboratifs, des stages, des programmes de mentorat et d'autres activités qui favorisent le développement et la pratique de ces compétences.

- Adaptabilité : le monde professionnel évolue rapidement et il est crucial de pouvoir s'adapter aux changements. Les soft skills telles que la flexibilité, l'adaptabilité et la pensée critique aident les étudiants à s'ajuster aux nouvelles situations, à résoudre les problèmes de manière créative et à prendre des décisions éclairées. En développant leurs capacités, les étudiants sont mieux préparés à faire face aux obstacles et à trouver des solutions créatives. Cela leur permet d'être plus compétitifs sur le marché du travail et de s'adapter aux évolutions constantes de leur carrière professionnelle.

- Communication et collaboration efficaces : les soft skills telles que la communication orale et écrite, l'écoute active et la capacité à présenter des idées de manière claire et persuasive sont cruciales dans tous les domaines professionnels. Les étudiants qui maîtrisent ces compétences peuvent mieux interagir avec les collègues, les clients et les partenaires commerciaux, ce qui améliore leur employabilité. Quant à la collaboration ou travail en équipe, il est très sollicité dans de nombreux environnements professionnels. Les soft skills favorisent une collaboration efficace en encourageant la communication, la gestion des conflits et la capacité à travailler avec des personnes ayant des perspectives différentes. Les étudiants qui ont développé de solides compétences en travail d'équipe sont mieux préparés à réussir dans des projets de groupe et à s'engager dans des interactions interdisciplinaires. Certes, les employeurs valorisent de plus en plus les individus capables de travailler efficacement en équipe. Les soft skills telles que la collaboration, la résolution de problèmes en groupe, la flexibilité et la capacité à gérer les conflits sont essentielles pour créer un environnement de travail harmonieux et productif.

- Leadership et gestion : les soft skills liées au leadership, à la gestion et à l'influence sont essentielles pour progresser dans une carrière et occuper des postes de responsabilité. Elles sont en relation directe avec la gestion du temps, la prise de décision et la gestion des projets, et sont

par conséquent très appréciées par les employeurs. Ces compétences sont précieuses dans le monde professionnel, où le travail en équipe et la capacité à guider les autres sont souvent nécessaires pour atteindre les objectifs communs. Les étudiants qui développent ces compétences pendant leurs études supérieures, démontrent leurs capacités à prendre des initiatives, à inspirer les autres et à gérer efficacement les responsabilités, ce qui les rend mieux préparés à assumer des rôles de leadership et à diriger des équipes avec succès, tout en étant capables de collaborer efficacement au sein d'une équipe.

- Épanouissement personnel : les soft skills ne se limitent pas à la sphère professionnelle. Elles sont également bénéfiques dans la vie personnelle en favorisant des relations saines, en améliorant la communication avec les autres et en renforçant la confiance en soi. Les compétences en intelligence émotionnelle, par exemple, aident les individus à comprendre et à gérer leurs émotions, ainsi qu'à établir des relations positives avec les autres. Les étudiants qui sont ouverts aux changements et possédant de bonnes compétences sociales et émotionnelles sont plus à l'aise dans les interactions sociales, plus résilients face aux difficultés et plus aptes à gérer le stress.

- Pensée critique et résolution de problèmes : les soft skills ne se limitent pas à l'environnement professionnel, mais elles ont également un impact positif sur la vie personnelle des étudiants. Elles renforcent la capacité des étudiants à analyser les problèmes, à penser de manière critique et à trouver des solutions créatives. Ces compétences sont utiles dans les études, où les étudiants doivent évaluer les informations, formuler des arguments solides et résoudre des problèmes complexes. Dans le monde professionnel, la capacité à penser de manière critique permet aux étudiants de prendre des décisions éclairées et d'apporter des contributions précieuses à leur organisation.

Conclusion

En conclusion, nous soulignons l'importance de la transition de l'économie marocaine vers un nouveau modèle de développement, qui exploite les avantages et toutes les ressources patrimoniales du pays en incluant toutes les classes sociales de la société. Malheureusement, cette transition exige, entre autres, la disponibilité de ressources humaines hautement qualifiées capables de concrétiser nos ambitions. Étant donné que l'université joue un rôle essentiel dans la formation des cadres, elle se trouve dans l'obligation d'intégrer les soft skills dans l'enseignement supérieur pour prépare les étudiants à relever les défis du monde professionnel et de la vie quotidienne. Il est nécessaire qu'elle innove, en termes d'approches pédagogiques et didactiques, afin de répondre aux besoins de l'économie nationale et du marché de travail, en matière de compétences. Ceci, complètent les connaissances techniques et académiques, et jouent un rôle crucial dans la réussite professionnelle et personnelle des étudiants.

L'enseignement supérieur marocain mise sur les soft skills en raison de l'évolution des exigences du marché du travail, de l'importance croissante de l'employabilité, du développement global des étudiants et des méthodes pédagogiques novatrices. Les soft skills sont devenues indispensables pour réussir professionnellement et personnellement, et les universités marocaines reconnaissent l'importance de les intégrer dans leurs programmes éducatifs. En investissant dans l'enseignement des soft skills, les universités marocaines changent leurs modes d'enseignement pour s'adapter aux besoins du marché du travail, promouvoir l'apprentissage actif, utiliser les technologies de l'information et de la communication, développer les compétences transversales et encourager l'innovation. Ces

changements visent à offrir aux étudiants une éducation plus pertinente, pratique et adaptée aux réalités du monde professionnel d'aujourd'hui.

Bibliographie

Ait Ouaanna M., 2023. Universités à accès ouvert : Le décrochage prend de l'altitude. Laquotidienne.ma https://laquotidienne.ma › economie.

Bouret J., Hoarau J. et Mauléon F., 2018, Soft Skills, Développez vos compétences comportementales, un enjeu pour votre carrière. Collection : Management/leadership, Dunod.

Conseil Economique, Social et Environnemental, 2019. Nouveau Modèle de Développement Economique.

Du Roscoät Brieuc Servajean-Hilst Romaric Sébastien Bauvet et Lallement Rémi 2022. Les soft skills liées à l'innovation et à la transformation des organisations Comment agir dans l'incertitude ?

Finot, A., 2000. Développer l'employabilité. Librairie Eyrolles, Novembre 2000.

Leroutier, G., 2010. Communiquer efficacement. Pour comprendre les autres et se faire comprendre. GERESO (Editions), 2010.

Theurelle-Stein Delphine et Barth Isabelle, 2017. Les soft skills au cœur du portefeuille de compétences des managers de demain. Revue : Management et Avenir. N° 95, p. 129 – 151. Document disponible sur : https://www.cairn.info › revue-management-et-avenir-20)

المجلد الخامس/العدد العشرون حزيران- يونيو 2023

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل
Journal of African Studies and the Nile Basin
ISSN 2569-734X

Effets du terrorisme sur la communauté marocaine et maghrébine musulmane en Europe: Création de différentes formes de violence

يولد الإرهاب أشكالاً من العنف ضد الجالية المسلمة المغربية وشمال إفريقيا في أوروبا

BENAICHA Benyouness[1], **SBAI Abdelkader**[2], **BENRABIA Khadija**[3]

الملخص: بعد الهجمات التي عرفتها مدينة نيويورك بالولايات المتحدة في 11 سبتمبر 2001، شهدت ظاهرة الإرهاب بُعدًا دوليًا غير مسبوق. كما شهدت أوروبا أيضًا عدة هجمات وصفت بالإرهابية، بحيث أن المهاجمين هم في الأساس شباب مغاربيون وأفارقة من أصول مهاجرة، ما خلق نوع من الربط بين الهجرة والإرهاب. ونتيجة لذلك، تجد الجالية المغربية والمغاربية والإفريقية المسلمة بأوروبا نفسها، بعد كل هجوم ضحية لأعمال العنف والكراهية والإسلاموفوبيا.

لذا يسعى هذا المقال إلى دراسة هذا الوضع الدقيق الذي يربط بين الهجرة والإرهاب من خلال محاولة رصد مختلف أشكال العنف الذي تتعرض له الجالية المغربية والمغاربية والإفريقية المسلمة بأوروبا بعد الهجمات الإرهابية. كما سنحاول معرفة ما إذا كان هذا العداء وهذا العنف الموصوف بالإرهاب، عبارة عن رد فعل ضد التهميش والإقصاء الذي تعيشه هذه الجالية في بعض بلدان الاستقبال. ستعتمد هذه الدراسة على منهجية بحث تجمع بين المنهج النوعي والكمي وعلى الأبحاث السابقة والمقابلات.

الكلمات المفتاحية: إرهاب، عنف، إدماج، مغاربة، مغاربيون، أوروبا.

Abstract: After the attacks of September 11, 2001 in New York, in the United States, the phenomenon of terrorism experienced an unavoidable international dimension. Europe, too, has experienced several attacks qualified as terrorists, whose actors in these attacks are mainly young North Africans with an immigrant background. This has created a twinning between migration and terrorism. Consequently, the Moroccan and North African Muslim community in Europe finds itself, after each attack, a victim of acts of xenophobia, violence and Islamophobia.

This delicate situation pushes us in this article to question migration and terrorism, and to seek to present the forms of violence that the Moroccan and North African Muslim community undergoes in Europe after the terrorist attacks. We are going to try to find out if this hostility and this violence qualified as terrorism, is only a reaction against the marginalization and exclusion established by certain countries vis-à-vis this community, based on a research method which combines qualitative and quantitative, documentary research and interviews.

Keywords: terrorism, violence, integration, Moroccans, North Africans, Europe.

Introduction

Dès les attentats du 11 Septembre 2001 à New York, Le terrorisme est devenu un phénomène d'actualité par excellence, une matière brute et un champ fertile d'étude et d'analyse. Il avait connu une ampleur internationale et un jumelage entre le terrorisme et la migration, surtout en Europe après les attentats de Madrid le 11 Mars 2004, les attentats de Londres le 7 juillet 2005 et les attentats de Paris contre l'hebdomadaire satirique Charlie Hebdo, et les attentats du 13 Novembre 2015…

[1] Docteur en Géographie, faculté des lettres et Sciences Humaines, Université Mohamed Ier, Oujda, Maroc.

[2] Professeur, Université Mohamed Ier, Oujda, Maroc.

[3] Professeur, Université Mohamed Ier, Oujda, Maroc

Les acteurs des attaques qualifiés de terroristes en Europe, sont principalement des jeunes maghrébins issus de l'immigration. Selon les médias, ces attaques prennent une allure religieuse (attaques Jihadistes) liées à la religion de l'Islam. Cette perception, met en péril la communauté marocaine et maghrébine musulmane, surtout celle issue de la migration. Cette communauté se trouve après chaque attentat victime des actes de xénophobie, de violence et d'islamophobie. Chaque fois, elle doit prouver et justifier son innocence.

Cette situation délicate nous pousse, dans cet article, à montrer la relation entre la migration et le terrorisme en question, en traitant les formes de violence subie par la communauté marocaine et maghrébine musulmane en Europe surtout après les attentats. Nous essayons également de savoir si cette hostilité et cette violence qualifiée de terrorisme, n'est qu'une réaction contre la marginalisation et l'exclusion établit par certains pays vis-à-vis de cette communauté.

Nous allons essayer de répondre à deux questions majeures:

- Quelles sont les formes de violence contre les migrants marocains et maghrébins musulmans en Europe ?
- Le terrorisme n'est-il pas une réaction contre une situation défavorable ou un échec de la politique d'intégration ?

I- Formes de violence contre les migrants marocains et maghrébins musulmans en Europe

La violence contre la communauté marocaine et maghrébine musulmane en Europe prend différentes formes. Elle peut se manifester dans des actes de xénophobie, d'islamophobie et de racisme. Parfois, ces actes sont des réactions contre les actions commises par les terroristes.

1- L'islamophobie, une origine de violence

Après chaque attentat terroriste dans un des pays de l'UE, la notion d'islamophobie apparaît à nouveau et constitue une matière brute et un champ fertile pour les médias et les politiciens. Au sein de la société, cette peur de l'Islam se transforme à des actes de violence contre les musulmans dans tous les pays de l'UE. Ces actes prennent des formes différentes: verbales, gestuelles et physiques, même des fois. Ils engendrent des dégâts matériels et humains. Ils se multiplient directement, après chaque attentat terroriste, ce qui entraîne des malheurs à la communauté musulmane dans ces pays. Toute la communauté devient coupable. Elle doit présenter chaque fois des excuses et des explications sur la culture, la religion, l'Islam, le JIHAD, le voile…

Dans ce cadre, on peut faire appel à l'indice de la tolérance, créé par Vincent Tiberj[4] en 2008. Il a pour objectif de mesurer de manière synthétique les évolutions de l'opinion publique française à l'égard de la diversité avec une mesure comparable dans le temps, depuis 1990, «Entre novembre 2014 et mars 2015, l'indice longitudinal de tolérance a progressé de 2.3 points de pourcentage. L'opinion n'a pas cédé à la tentation de l'amalgame avec les auteurs de ces actes: la tolérance à l'égard des noirs progresse de 4 points, et à l'égard des musulmans et des maghrébins de 1.6 points »[5]. On trouve que la diversité démontrée par cet indice se focalise sur les magrébins et les subsahariens «noirs», dont sa progression est significative pour les subsahariens. Ça veut dire que leur acceptation par la société a progressé de 4 points. Au

[4]- C'est un français et un docteur en science politique et chargé de recherches au Centre d'études européennes de Sciences Po.
[5] - CNCDH, (2014) : Rapport «La lutte contre le racisme, l'antisémitisme et la xénophobie»; P : 03.

contraire, la tolérance de la société française envers les maghrébins et les musulmans est faible. Elle n'enregistre que 1,6 points.

2- Aspects de la violence contre la communauté émigrante musulmane

Après les attentats de Paris, les actes du racisme et de la violence ont connu une accentuation remarquable, surtout pour celles et ceux qui portent des signes religieux telles que: le voile et la barbe. Une femme avec un voile et un homme avec une barbe sont une menace, une source de la terreur et un symbole du terrorisme. Les actes de violence ont pris différentes formes:

- Tentatives d'écrasement par des voitures;
- Insultes;
- Neutralisation physique;
- Investigations et enquêtes policières caractérisées par la violence: les interpellations des gens dans des heures et des endroits qui stigmatisent les interpellés;
- Fracture des portes;
- Arrestations arbitraires avec utilisation des armes.

Même les sites de culte musulmans n'étaient pas en abri de ces attaques, tels que, clouer les têtes des porcs sur les portes des mosquées, causer des dégâts aux sites par les incendies (Photos1), l'écriture des expressions racistes et anti-Islam sur les murs extérieurs des mosquées.

Source : Espagne : Une mosquée vandalisée pour venger l'attaque de Bruxelles http://africanmanager.com.

Photo 1: La mosquée de Madrid brûlée le 22 Mars 2016

La photo 1 montre que cette attaque a eu lieu directement après les attentats de Bruxelles[6]. On peut constater ça de la banderole sur laquelle était écrit «Aujourd'hui Bruxelles, demain Madrid?». En espagnole «Hoy Bruselas mañana Madrid», ce qui signifie que les réactions avec l'attaque de Bruxelles ont pris une ampleur européenne.

Les deux figures ci-dessous, montrent des contre attaques qui ont eu lieu directement après les deux attentats de catalogne (Barcelone et Cambrils)[7].

[6] - Les attentas du 22 mars 2016, à L'aéroport Zaventem et la station métro Molenbeek
[7] - Les deux attaques du 17 Août 2017, à L'avenue de la Rambla à Barcelone et Balnéaire de Cambrils près de Tarragone.

Photo 2: Consulat marocain à Tarragone

Photo 3: Ecriture apparue sur la face de la mosquée Mont Blanc à Tarragone

Source : www.huffpostmaghreb.com

Cette fois-ci, il ne s'agit pas juste d'une institution religieuse (la mosquée), plutôt d'une institution diplomatique, c'est le consulat marocain à Tarragone. Les menaces ne concernent pas l'origine religieuse des terroristes, mais elles sont dirigées aussi vers leurs pays d'origine.

Un rapport de l'Association des droits des musulmans en Belgique publié le 23 Avril 2015 avait admis, que 696 actes anti-Islams ont été enregistrés en 2014. Ces actes avaient atteint plus de 50 actes par mois. Cette situation, a été renforcée par la liberté des médias qui contribuent à l'établissement d'un environnement d'hostilité et du racisme.

Ces violences, s'effectuent contre une communauté qui respecte dans sa majorité les principes et les normes des sociétés dans lesquelles elle vit. Elle respecte la démocratie, le droit d'expression, l'égalité entre les sexes, la laïcité… Ce qui la pousse à sortir à la rue pour dénoncer ces actes.

Source: www.la-croix.com

Photo 4: Des musulmans se manifestent après l'attentat de Charlie Hebdo [8]

3- Une société multiculturelle ou communautariste ?

L'existence des différentes cultures et ethnies dans la société européenne peut être vue comme un multiculturalisme ou comme un communautarisme? Les musulmans, les juifs, les chrétiens, les arabes, les hindous, les subsahariens, les roumains… sont-ils vu comme des communautés isolées, des cultures différentes ou des groupes identifiés sur des bases identitaires «en référence à une origine ethnique ou éthnonationale commune, à une même religion, à une langue d'origine (minoritaire), etc.»[9]. La société qui rassemble toutes ces identités, ces couleurs, ces religions, est-elle une société multiculturelle ou communautariste?

Une société multiculturelle «est une société au sein de laquelle chaque groupe culturel conserve et affirme son identité et ses traditions, tout en partageant et respectant les valeurs communes du pays»[10]. Dans ce cadre, la société d'un pays d'immigration internationale de travail est une société qui affronte automatiquement le multiculturalisme, puisque les origines des émigrants sont multiples et diversifiées, une diversité des origines géographiques, des couleurs de peau, des croyances… Cela impose à ces pays la gestion de ce phénomène social.

On parle du communautarisme «lorsque les communautés sont reconnues comme telle dans une société donnée»[11]. Là on parle d'une reconnaissance, et la reconnaissance vient de l'autre, c'est-à-dire c'est la société d'accueil qui doit reconnaître l'existence d'une communauté et respecter sa différence. Afin de corriger cette situation, deux politiques sociales ont été adoptées. Il s'agit de l'assimilation et l'intégration.

4- De l'assimilation à l'intégration du migrant: cas de la France

Laetitia VAN EeCKHOUT affirme que, l'intégration «exprime davantage une dynamique d'échange, dans laquelle chacun accepte de constituer partie d'un tout où l'adhésion aux règles de fonctionnement et aux valeurs de la société d'accueil, et le respect de ce qui fait l'unité et

[8] - « Des mosquées de nouveau visées après l'attentat contre Charlie Hebdo » Un musulman dénonce l'attentat de Charlie Hebdo le 9 janvier 2015 à côté de la mosquée de Saint-Etienne / AFP www.la-croix.com
[9] - TAGUIEFF Pierre-André et autres : «Autour du communautarisme», les cahiers du CEVIPOF, N°43, P:95
[10] - VAN EeCKHOUT Laetitia, «L'immigration», Edition Odile Jacob, la documentation Française, Janvier 2007. P : 27.
[11] - Idem . P :27

l'intégrité de la communauté n'interdisent pas le maintien des différences»[12]. Cependant, parfois le maintien de la différence est vu comme un élément qui ne se conforme pas avec les principes de la communauté d'accueil par exemple «les principes de la laïcité et l'Islam», est ce que dans ce cas là, la communauté musulmane ou une communauté de couleur différente ne peut pas faire partie d'un tout?

En effet, les décideurs français ont été conscients de la diversité et la différence entre les immigrés et la société d'accueil, et afin d'éviter les soucis et les conflits qui peuvent survenir de cette différence, l'Etat avait adopté la politique d'assimilation. Selon l'OIM, cette dernière signifie un «processus par lequel un premier groupe social ou éthnique généralement minoritaire adopte les traits culturels (langue, traditions, valeurs, moeurs, etc.) d'un second groupe, généralement majoritaire. L'adaptation se traduit par une altération du sentiment d'appartenance. L'assimilation va au-delà de l'acculturation. Il est cependant rare que l'assimilation entraîne la disparition totale de la culture d'origine».

Laetitia VAN EeCKHOUT voit l'assimilation «comme la pleine adhésion par les immigrés aux normes de la société d'accueil, l'expression de leur identité et de leurs spécificités socioculturelles d'origines étant cantonnée à la seule sphère privée»[13]. L'assimilation est une politique qui cherche à faire apprendre au nouvel immigré sur le territoire français un ensemble de règles, de normes et des valeurs qui lui permettent de s'adapter à la société. Ce qui fait que l'immigré doit être similaire à l'autochtone en suivant un modèle déjà existant.

Dès les années 80, le concept de l'intégration a remplacé celui de l'assimilation. L'intégration vise à doter l'immigré des droits au logement, à la scolarisation, à la qualification, aux allocations familiales et l'égalité des droits avec les français.

Le modèle français de l'intégration «repose en fait sur l'idée de l'assimilation»[14]. C'est un modèle d'intégration qui passe par l'assimilation. La loi du 24 Juillet 2006 impose aux nouveaux arrivés sur le territoire français de signer le Contrat d'Accueil et d'Intégration (CAI). La connaissance de la langue du pays d'accueil est parmi les démarches adoptées pour faciliter l'intégration. Cependant, il faut poser la question suivante, est ce que la connaissance de la langue, la réussite scolaire et l'obtention des diplômes, la naissance sur le territoire du pays d'accueil, le respect des principes et normes de la société d'accueil concrétisent réellement l'intégration ?

Si la question de l'intégration a été posée fortement avec les premières générations de la migration, vu leur ignorance de la langue française et aux normes de la société, vu aussi leur mentalité conservatrice, est ce que la situation n'a-t-elle pas changé pour leurs descendants, surtout nous parlons actuellement de la deuxième, la troisième et la quatrième génération, notamment ceux qui sont nés sur le territoire français et qui ont poursuivi leurs études dans les écoles françaises. Certains trouvent que «La République, en contradiction avec ses propres principes, paraît incapable d'intégrer ces jeunes Français qui vivent comme les indigènes de la nation, comme s'il y avait toujours une marque, une trace d'une immigration lointaine qui pèse toujours sur eux.»[15]. Une marque d'une immigration lointaine qui se pose sur les jeunes issus

[12] - VAN EeCKHOUT Laetitia, Idem P :101
[13] - Idem
[14] - VAN EeCKHOUT Laetitia, Idem P :102
[15]- ANQUIL Gilles : «Les jeunes de banlieue, ces «étrangers de l'intérieur assignés à résidence», http://bibliobs.nouvelobs.com/20130313.OBS1712/, le 15 Mars 2016.

de l'immigration, même si ces derniers ne sont pas vraiment des immigrés, car ils n'ont pas pris la décision pour émigrer. Cependant, ils affrontent eux aussi les défis de l'intégration.

Si l'intégration est indispensable pour les premières générations, est-elle aussi pour les autres générations? On sait parfaitement bien, que le migrant reste un migrant, soit de la première ou de la deuxième génération. En plus, ils affrontent tous les mêmes défis. Ce qui nous pousse à nous interroger ici, sur la crise d'intégration qui se pose actuellement et qui produit des anomalies sociales comme l'exclusion sociale, la ségrégation, le terrorisme… Ces anomalies liées à la migration reviennent aux migrants qui sont incapables de s'intégrer selon le modèle imposé, ou bien le pays d'accueil n'a pas pu gérer la diversité?

A notre avis la question de l'intégration n'existe vraiment pas dans la société. Elle n'est pas à l'origine de la crise, car la notion du « migrant » en France est une sorte de stigmatisation. Celle-ci s'appuie sur le principe de l'isolement et la négligence. Au début des années soixante, les immigrés qui parlaient le français étaient minimes, et avec le temps passé sur le territoire français, ils ont appris la langue, ainsi que la majorité de ces immigrés viennent des pays d'origine où le français est la deuxième langue. Ils sont fortement habitués et familiarisés avec cette langue. Mais ce n'est pas de leur faute que les recruteurs des années soixante, ne recommandaient pas la connaissance de la langue du pays d'accueil à la place des corps capables de supporter le travail forcé.

L'immigration pose problème au niveau de l'intégration en Europe lorsque les immigrés sont d'origines maghrébines (en général arabes et musulmans) ou subsahariennes (à cause de leurs couleur). C'est l'incapacité d'accepter la différence qui pose problème. Les défis de l'intégration, plutôt de l'assimilation selon le modèle d'intégration français sont davantage forts et compliqués avec la culture de ces immigrés.

II: Le terrorisme est-il une réaction contre une situation défavorable

1- Terroristes ou exclus sociaux

Le terrorisme peut être vu comme une réaction ou une manifestation contre le désespoir dû aux conditions de vie des communautés immigrantes. Cela, explique d'une part l'origine sociale du terrorisme. Ainsi que, cette vision donne une réflexion sur la manière et les méthodes potentielles à éradiquer l'extrémisme et la violence. Ces méthodes trouvent leur force et leur crédibilité loin de l'approche sécuritaire. Le recours à la violence (terrorisme) peut s'expliquer non seulement par les conditions sociales dégradées, mais aussi par une volonté effective de réaliser des objectifs personnels ou d'un groupe.

Le communautarisme à notre avis est le résultat logique d'une politique de séparation établie par les pays d'accueil, conduisant à l'exclusion sociale. La construction des HLM à titre d'exemple reflète parfaitement bien cette volonté, car les HLM sont une sorte de logement destiné à la population la plus dégradée de la société. Les décideurs ont voulu que les émigrés vivent en séparation de la population locale. Les HLM sont connus par leurs grandes concentrations des émigrés. C'est une sorte de ghettos officiels en béton, bâti à la place des ghettos clandestins. En effet, le communautarisme a été créé officiellement de façon volontaire ou involontaire. Les grands HLM de Seine-Saint-Denis, de Gennevilliers, d'Aulnay en France reflètent bien cette réalité.

Le Ministre de la ville, de la jeunesse et des sports Français Patrick Kanner a déclaré le dimanche 27 mars 2016, lors de la mission «Grand Rendez-vous» sur Europe 1-Le Monde-iTélé-[16], que: «Molenbeek, c'est une concentration énorme de pauvreté et de chômage, c'est un système ultra-communautariste, c'est un système mafieux avec une économie souterraine, c'est un système où les services publics ont quasiment disparu, c'est un système où les élus ont baissé les bras».

Le nombre des habitants de Molenbeek au 1er Janvier 2015 était de 95414, au 1er Janvier 2010, il était 88452 habitants, au 1er Janvier 2005 il était 78581 habitants et au 1er Janvier 2000, il était 71257 habitants[17]. Les habitants de ce quartier sont de nationalités différentes (Tableaux1).

Tableau 1 : La population de Molenbeek en 2004

Nationalité	Nombre	%
Belgique	57 643	73,8
Maroc	8 248	10,6
Italie	2 109	2,7
France	2 046	2,6
Espagne	1 211	1,6
Congo	977	1,3
Turquie	788	1,0
Portugal	540	0,7
Grèce	466	0,6
Pologne	255	0,3
Pays-Bas	241	0,3
Autres	3 563	4,6
Total	78 087	100,0%

Source: Observatoire de la Santé et du Social de Bruxelles-Capitale « Statistiques sanitaires et sociales », Edition 2006/1, P : 09

Le tableau 1 montre clairement, que les origines de la population du quartier Molenbeek sont très diversifiées. En 2004, 73,8% étaient des belges, en ajoutant les autres origines européennes, nous allons remarquer que la population de Molenbeek est européenne par excellence (82,6%).

Il faut noter ici un point important, que les belges constituants le quartier ne sont pas tous d'origine belge, mais ils sont d'origines migratoires. Dans ce cas, les paroles du Ministère trouvent leurs forces.

Le Ministre français avait déclaré aussi qu'en France, il y a «des centaines de quartiers comme Molenbeek», pourtant les autorités françaises tiennent ces quartiers sous la main. Il a également évoqué qu'«il y a une différence énorme aussi et je n'ai pas de leçon à donner à la Belgique et à ses pouvoirs publics, mais il est vrai que nous prenons le taureau par les cornes dans ces quartiers». Les paroles du Ministre résument la situation de ces quartiers de fortune. Nous déduisons alors qu'il y a un désespoir, une pauvreté une exclusion et une absence de la reconnaissance de la population qui vit dans ces quartiers.

À notre avis, pour gérer la situation, est ce que l'approche sécuritaire évoquée par le Ministre est la seule issue?

[16]-http://www.lemonde.fr/politique/article/2016/03/27/le-ministre-de-la-ville-compte-une-centaine-de-quartiers-francais-similaires-a-molenbeek_4890800_823448.html#GOHr1k76SpCrLbJZ.99. Vue le 28 Mars 2016. A 12h36.
[17] - Rapport annuel 2015 – 2016. http://www.molenbeek.irisnet.be. P :57

En 2005, la France a connu des émeutes dans la banlieue de Paris, dans les quartiers dits «sensibles», où «Les jeunes de banlieue accumulent les mêmes contre-performances sociales: échecs scolaires, absence d'avenir professionnel, galères quotidiennes et recours aux combines de l'économie souterraine»[18]. De là, nous retenons que le recours de ces jeunes à la violence était sous le motif des conditions de vie défavorables, la discrimination économique et le manque d'espoir. Par ailleurs, Gilles ANQUETIL évoque que «Les émeutes de novembre 2005 ont été une révolte du désespoir. Les émeutiers, qui n'étaient inspirés ou guidés ni par les gauchistes ni par les islamistes, avaient le sentiment de ne plus avoir de place ni d'avenir dans notre société»[19]. La révolte des jeunes n'a été guidée que par une volonté de changer le désespoir, et non un acte terroriste. Le même journaliste affirme que «Les jeunes s'insurgent contre les discriminations dont ils sont victimes pour l'emploi ou le logement».

2- Poches de la pauvreté: cas de la France

Une étude a été faite par le Centre d'Observation et de Mesure des Politiques d'Action Sociale (Compas) dont le siège est à Nantes en France, sur la pauvreté dans 100 grandes communes de France, dont le seuil de la population est au moins 54 000 habitants, et le seuil de pauvreté est de 977 euros, en 2011. Cette étude avait montré que «la capitale française compte 14% de la population sous le seuil de pauvreté. Mais dans une dizaine de quartiers des 13e, 18e, 19e et 20e arrondissements, ce taux dépasserait les 40%».[20]

En 1982, la France comptait 4 millions d'immigrés (nés étrangers dans un pays étranger), et 3,5 millions d'étrangers (vivant en France sans avoir la nationalité française) pour 55 millions d'habitants. En 2011, elle comptait 5,4 millions d'immigrés et 3,7 millions d'étrangers pour 65 millions d'habitants[21].

Au niveau de la répartition géographique de la pauvreté sur le territoire français, l'étude admet que «La pauvreté est aussi bien ancrée dans des villes du Sud, comme Béziers, Perpignan, Avignon ou Nîmes, que du Nord et de l'Est comme Roubaix, Calais ou Mulhouse. Certaines métropoles importantes comme Marseille, Montpellier ou Lille figurent aussi parmi les territoires où le taux de pauvreté est le plus élevé»[22].

Tableau 2: Le taux de pauvreté dans certaines villes en France

Ville plus de 54000 habitants	Nombre d'Habitants en 2011	Localisation	Taux de pauvreté % en 2011
Roubaix	94 186	Le Nord	45
Aubervilliers	75 598	Ile de France	39
Saint-Denis	107 762	Ile de France	34
Bézier	71 432	Le Sud	33
Perpignan	118 238	Le Sud	32
Sarcelles	58 398	Ile de France	32

[18] - ANQUETIL Gilles, Idem
[19] - Idem.
[20]- MICHELON Vincent, « Des quartiers de Paris compteraient plus de 40% de pauvres », www.metronews.fr 28-01-2014, 14:15.
[21]-http://www.lemonde.fr/les-decodeurs/article/2014/08/06/sept-idees-recues-sur-l-immigration-et-les-immigres_4467506_4355770.html.
[22] - MAURIN Louis et MAZERY Violaine, (janvier 2014) : « Les taux de pauvreté des 100 plus grandes communes de France », Compas Etude, n°11-. www.lecompas.fr .P : 01

Mulhouse	110 351	L'Est	31
Vénissieux	60 159	Banlieue de Lyon	31
Avignon	90 194	Le Sud	30
Calais	72 915	Le Nord	30
Epinay-sur-Seine	54 540	Ile de France	30
Pantin	53 797	Ile de France	30
Nîmes	144 940	Le Sud	29
Montpellier	264 538	Le Sud	25

Source: compas (modifié)

Au sein des villes, le taux de pauvreté est très élevé. A titre d'exemple, il «peut aller jusqu'à 75% dans certains quartiers de Marseille»[23]. Il y a aussi «des communes de la banlieue Nord de Paris (Aubervilliers, Pantin, Sarcelles, Epinay-sur-Seine…) où la pauvreté atteint ou dépasse le tiers de la population»[24].

Il est incontestable que la concentration de la pauvreté dans ces communes est un point d'interrogation. Évidemment, le taux le plus élevé de pauvreté se localise là où l'emploi manque le plus. À titre d'exemple, selon l'INSEE, la population de l'Île de France était en 2012 de 11898502, dont 2160215 sont des immigrés. Il faut noter ici, que les immigrés désignent toujours ceux qui résident sur le territoire de la France avec une carte de séjour, et non ceux qui sont d'origine migratoire et possèdent la nationalité française.

Tableau 3: Le chômage en Île de France en 2012 selon le pays d'origine

	Actifs ayant un emploi	**Chômeurs**	**Femmes ou hommes au foyer**	**Autres inactifs**	**population immigrante**
Portugal	148 571	10 668	6 633	9 773	241 385
Italie	21 761	2 765	2 102	1 371	55 057
Espagne	19 414	1 825	1 701	1 304	46 359
Autres pays de l'Union Européenne à 27	92 917	15 296	9 726	8 780	172 885
Autres pays d'Europe	34 181	9 014	4 240	5 343	74 817
Algérie	**130 307**	**41 089**	**27 722**	**19 597**	289 826
Maroc	**113 329**	**30 784**	**24 473**	**14 490**	227 903
Tunisie	**51 435**	**15 949**	**9 721**	**6 729**	109 349
Autres pays d'Afrique	**249 421**	**67 377**	**18 268**	**34 660**	435 340
Turquie	30 443	10 651	10 820	6 502	69 338
Autres pays	243 395	47 597	33 665	27 532	437 955
Ensemble	1 135 174	253 015	149 072	136 083	2 160 215

Source : INSSE (modifié)

Nous constatons du tableau 3, qu'en 2012, les actifs ayant un emploi d'origine européenne qui vivent en Ile de France constituent 316844 actifs. Par contre, les actifs ayant un emploi qui sont d'origine maghrébine constituent juste 295071 actifs. Concernant les chômeurs, nous constatons que les européens chômeurs constituent 39568 chômeurs et les maghrébins 87822 chômeurs. Par contre, la population immigrante d'origine européenne en Ile de France constitue

[23] - MAURIN Louis et MAZERY Violaine, Idem. P : 03
[24] - MAURIN Louis et MAZERY Violaine, Idem. P : 01

27,33%, un taux inférieur à celui des maghrébins qui constituent 29,2% de la population immigrante.

Cette concentration revient au peuplement de ces communes connues par une implantation élevée de la population immigrante. La politique de logement social suivi par certaines communes a conduit à une concentration de la population pauvre. Au contraire, l'étude faite par le Centre d'Observation et de Mesure des Politiques d'Action Sociale (Compas) montre, que les communes de l'Ouest de Paris possèdent moins de logements sociaux et les prix les plus élevés des immobiliers destinés au logement, ce qui baisse par la suite le taux de la pauvreté qui se situe entre 7 et 10%.

Conclusion

Pour conclure, il faut mentionner que le terrorisme reste un phénomène international qui n'a pas de nationalité, de religion, de genre, de couleur, de race…, Il est nié par le monde entier. Il est une sorte de violence qui engendre des victimes innocentes.

Nous avons vu qu'en Europe la communauté marocaine et maghrébine musulmane souffre après chaque attentat terroriste de différentes formes de violence, qui ont engendré des victimes.

Il faut mentionner que les racines et les facteurs de ces attaques, même avec tout ce qui a été écrit et dit sur le sujet, ne sont pas clairs et bien définis. Par ailleurs, nous trouvons qu'il y a plein d'exemples de la bonne intégration de la communauté marocaine et musulmane dans tous les pays d'Europe. Il y a des ministres, des maires, il y a un nombre important de médecins et d'infirmiers dans les hôpitaux, des ingénieurs, des techniciens, des employés… Ce qui fait, que la reconnaissance de l'existence de cette communauté et sa participation au développement permettra à notre avis d'éviter les malentendus, les violences et éradiquer l'hostilité et l'exclusion économique et sociale.

Bibliographie

- ANQUIL Gilles: «Les jeunes de banlieue, ces «étrangers de l'intérieur assignés à résidence», http://bibliobs.nouvelobs.com/20130313.OBS1712/
- CNCDH, (2014): Rapport « La lutte contre le racisme, l'antisémitisme et la xénophobie ».
-« Des mosquées de nouveau visées après l'attentat contre Charlie Hebdo » Un musulman dénonce l'attentat de Charlie Hebdo le 9 janvier 2015 à côté de la mosquée de Saint-Etienne / AFP www.la-croix.com
- Espagne: Une mosquée vandalisée pour venger l'attaque de Bruxelles http://africanmanager.com
- INSSE
- MAURIN Louis et MAZERY Violaine, (janvier 2014): «Les taux de pauvreté des 100 plus grandes communes de France», Compas Etude, n°11-. www.lecompas.fr
-MICHELON Vincent, «Des quartiers de Paris compteraient plus de 40% de pauvres », www.metronews.fr 28-01-2014
- Observatoire de la Santé et du Social de Bruxelles-Capitale « Statistiques sanitaires et sociales », Edition 2006/1.
- Rapport annuel 2015– 2016. http://www.molenbeek.irisnet.be

- TAGUIEFF Pierre-André et autres: «Autour du communautarisme», les cahiers du CEVIPOF, N°43
- VAN EeCKHOUT Laetitia, «L'immigration», Edition Odile Jacob, la documentation Française, Janvier 2007.
-http://www.lemonde.fr/politique/article/2016/03/27/le-ministre-de-la-ville-compte-une-centaine-de-quartiers-francais-similaires-a-molenbeek_4890800_823448.html#GOHr1k76SpCrLbJZ.99
-http://www.lemonde.fr/les-decodeurs/article/2014/08/06/sept-idees-recues-sur-l-immigration-et-les-immigres_4467506_4355770.html.
-www.la-croix.com,
- www.huffpostmaghreb.com

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل
Journal of African Studies and the Nile Basin
المجلد الخامس/العدد العشرون حزيران- يونيو 2023
ISSN 2569-734X

Decentralized Decision Making Through Territorial Specificities. (Tourism in Marrakesh as an Example)

Salma EL GHIOUAN [1]& Hicham SALIM[2]

Abstract: Marrakech is a Tourism destination that benefits from several geographical advantages along with significant historic and cultural heritage that put the Red city in the forefront of Tourism in Morocco. Given the potential, Marrakech Should rank amongst the most visited cities in the world. Despite the major efforts by the local and national governing entities on the sector, and the attraction of investors and major players in development, as well as infrastructure and surrounding destinations, it cannot reach the top twenty destinations worldwide. This article will attempt to link between a territorial specificities approach and sustainable development using tourism as the specificity that identifies Marrakech.

Keywords: Decentralized decision making, territorial specificities, tourism, public forum, product valuation

الملخص: مراكش هي وجهة سياحية تستفيد من العديد من المزايا الجغرافية إلى جانب التراث التاريخي والثقافي الهام الذي وضع المدينة الحمراء في طليعة السياحة في المغرب. بالنظر إلى الإمكانات، يجب أن تحتل مراكش المراتب الأولى بين المدن الأكثر زيارة في العالم. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الكيانات الحاكمة المحلية والوطنية في هذا القطاع، وجذب المستثمرين واللاعبين الرئيسيين في التنمية، فضلاً عن البنية التحتية والوجهات المحيطة، لا يمكنها الوصول إلى أفضل 20 وجهة حول العالم. سنحاول من خلال هذه المقال الربط بين مقاربة الخصوصيات الترابية والتنمية المستدامة باستخدام السياحة باعتبارها الخصوصية التي تميز مراكش.

الكلمات المفتاحية: اتخاذ القرار اللامركزي، الخصوصيات الترابية، السياحة، المنتدى العام، تثمين المنتوجات.

Introduction

Territory development is the process of following several steps set previously in a plan, to achieve the goal of ensuring the population's prosperity and easy living. This is by far the simplest definition of the term, and it helps us establish a basis upon which we can explain the importance of territorial specificities to promote territory development in the commune of Marrakesh.

The most important specificity that the "red city" has in its disposal is touristic attractions. The city keeps ranking amongst the top 100 most visited cities in the world over the past 10 years. This is important in order to promote the city and create sustainable development in order to help create a sufficiently prosperous society. The reasons why Marrakesh is a well sought-

[1] Researcher in the doctoral program in Cadi Ayyad University / arts and human sciences faculty. Laboratory of studies on resources, mobility and attraction (LERMA), Marrakech, Morocco S.elghiouan@gmail.com
[2] Master's degree in Planning and Territorial Development, in the Geography Department of the Arts and human sciences Faculty, Cadi Ayyad University, Marrakech, Morocco hicham.houseofel@gmail.com

after touristic destination are varied among them there is: Historic monuments, diverse landscape, rich culture, hospitable people, traditional crafts and industries, and proximity to every other major touristic attraction in Morocco.

This allows to establish a solid background for territory marketing in order to propel the city as a pillar of development for the entire nation. However, in order to properly market the city, there necessarily should be a strategic territorial plan put in place. This plan must incorporate the territorial specificities including the touristic value of the city in its projection.

Review of literature

"The interaction between locally based actors and agencies with those at regional, national, and international levels frames the debates surrounding sustainable development policies and practices. Thus, implementation of sustainable development practices is subject to a wide variety of external cultural, political, and economic pressures at every level." (HEBERLE & OPP, 2008)

The locally based stakeholders and agencies play a significant role in shaping the local specificities, and therefore are relevant points in any conversation about sustainable development on the local level.

This applies to Marrakesh especially with the multitude of stakeholders involved in the tourism sector which is the most significant specificity available to the city. Therefore, in order to plan for sustainable development through tourism one must take into account these actors and agencies.

"When there is will to involve stakeholders, getting them to actively participate in the process seems to be a challenge, which stems from different reasons communication channels used inappropriately for certain stakeholders, access to planning documents is not always easy, feedback taken from stakeholders is not reflected in the final documents and overall management and coordination of multiple stakeholders are difficult." (Hintea, Profiroiu, & Țiclău, 2019)

As a counterargument, participation even if important is not always efficient, as opinions ideas and solutions vary from one individual to another and finding common ground and agreeable starting points for a plan can be a difficult and sometimes fruitless task.

"It is now widely acknowledged in the contemporary tourism literature that community participation is crucial to sustainable tourism development, the latter of which emphasizes local participation in the decision-making process. The rationale for resident involvement is that it helps minimize the negative social impacts of tourism development, it increases the level of

buy-in into tourism projects and it creates an environment for the host community to receive optimal benefits from the industry." (ROBERTS, 2012)

Public participation is a crucial missing step in the decision-making process of planning for the sustainable development of the Red City. It is however replaced by a simple and rather inefficient process of public inquiry, which entails putting an announcement on the municipality, and letting those who wish to register a remark, or a complaint know.

The most common tool of public participation utilised worldwide is certainly the public forum, it has been an efficient format which allowed for a better usage of territorial specificities, because it is a reflection of the local community. Therefore, we believe that it is of the utmost importance that the law incorporates this format of public participation into all projects in all levels of government (from national to local).

Decentralization is an act through which the central government shifts power and responsibility in an official capacity to the institutions and participants on the lower level of political, administration, and territorial hierarchy. Often decentralization is seen as a tool to enhance the central government's access to accurate information on local or regional circumstances within the territory, to plan pertinent programs and to react quicker and better to unexpected issues in execution of said programs. (MADDICK, 1963)

1- An overview of public forums

The organizational laws of territorial communes relied on participatory tools of consultation, to organize the participation of the people in communal decision making. The first tool utilized is consultation committees. Each commune has one consultation committee that involves people and associations in preparing and evaluating proposals as well as contribute to development programs. These committees work in parallel with the elected council. The second tool utilized is petitions, which is a people's demand that either inhabitants or association request of their local governing body (communes, provinces, or regions), in order to add a significant need to the council's agenda. This request must involve an issue that concerns the territorial commune in question for said request or demand to be considered for the council's agenda, which the council decides ultimately whether to include the request. These participatory tools give citizens and associations the right to manage their communes. However, in order to develop further ways of participation, there must be other more significant and impactful ways to hold the council accountable, and to allow further participation to pinpoint all local needs that put the council in better position of understanding and therefore tackling the local needs, to gain true efficacy and efficiency of intervention on the territory (local) level.

The Public Forum can be an applicable solution. In its core, a public forum has the one task of transforming people's views and opinions on a certain topic into actionable steps of a plan. It's an event organized in a public space, where an organizer conducts the event allowing people to share their views and perspectives on the discussed project or plan, and how it would impact them individually or as a community.

Whether through brainstorming or statistically grouping data in a priority order, public forums often give a general idea on the mindset of people most involved with any given program. These people are referred to as stakeholders.

By including stakeholders, a project planner has a better understanding of the project and its implications and impact on the local community. Thus, making sure that their plan encompasses most of the local community's needs.

2- Decentralization

The territorial communes are constitutional institutions that are connected to the decentralization system, which means the distribution of tasks amongst central government and local democratically elected bodies, that are subdivided into three levels which are regions, provinces or prefectures, and communes. These are under chapter nine of the Moroccan constitution regarding the organization of territorial communes, as it draws the broad guidelines on council elections, their role in implementing the general policies of the government in local territorial policies, which are detailed in organizational laws 111.14 and 112.14 and 113.14 concerning territorial communes as well as several Dahers, Decrees, and organizational decisions.

Several communes have attempted to develop their developmental economic sectors, key amongst which is the tourism sector. This was accomplished through usage and valuation of local resources and specificities as attraction capabilities, which had a positive impact on sustainable development. Marrakesh is considered to be the most significant beneficiary of said policies, since the tourism sector is by far the central component of the city's economy, especially with the vast number of contributing factors (territorial resources, diverse cultural and historical heritage… etc.) that made it the pole of touristic activity and a destination for millions of visitors yearly. Despite these factors many challenges arise from the unforeseen trends and events that impact such a volatile sector, such recent example is the Covid pandemic that sent the tourism sector reeling, and only recently that it started rising from the woes it suffered.

3- An overview of tourism in Marrakesh

As the following map shows Marrakesh occupies the centre position in Morocco, a crossroad from the green north and the desert south.

The city of Marrakech is the capital of the Marrakech-Safi region. Its geolocation is defined:

+ Its latitude is between 31 ° 37' North and 31 ° 35' south

+ Its longitude is between 7 ° 52' East of Greenwich and 7 ° 59' west

Map 1: The geographic location of Marrakech

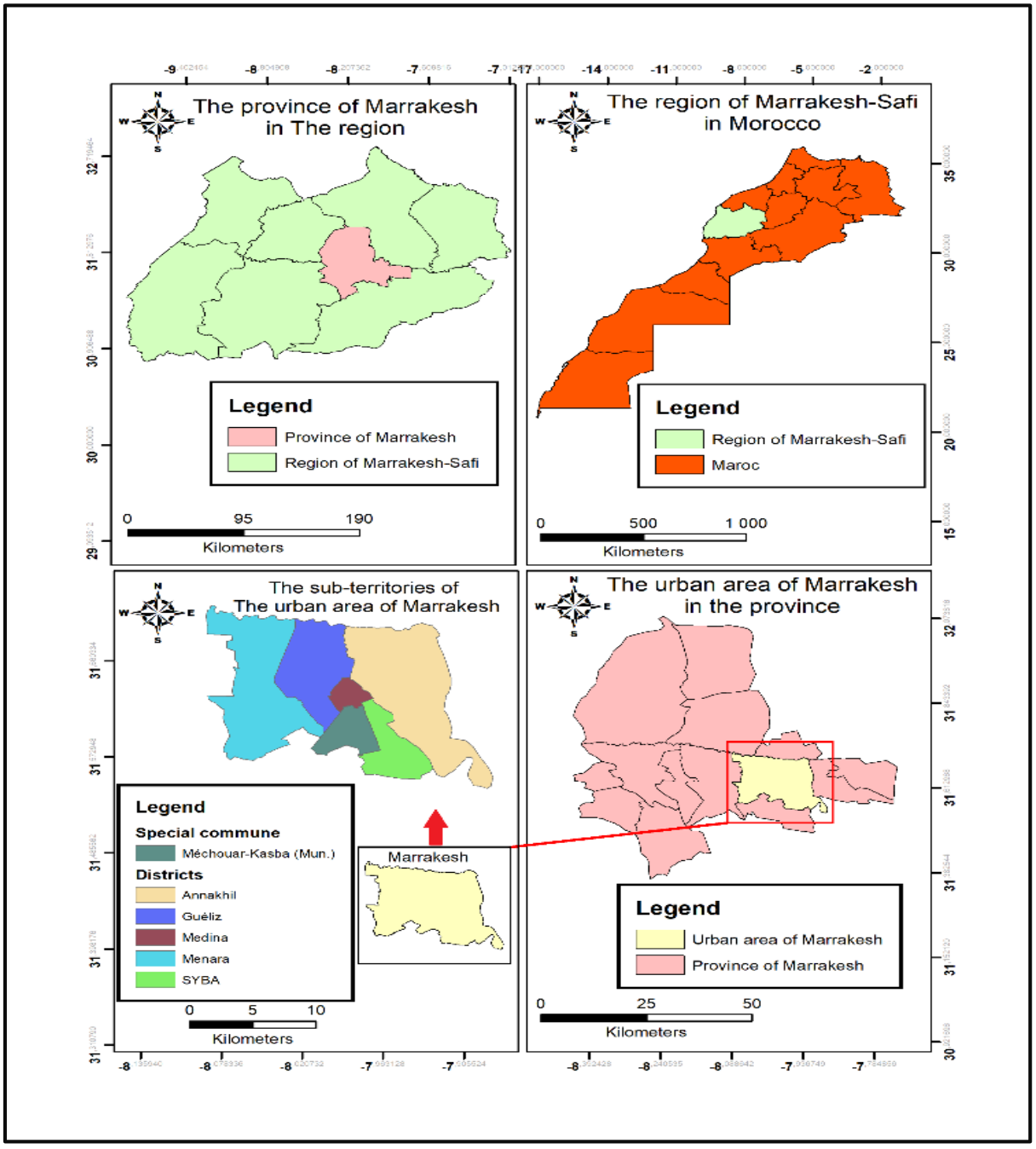

Source: Public data developed through ArcGIS, 2019

The "Red City" is subdivided into five districts, which are MEDINA, GUELIZ, ENNAKHIL, Sidi Youssef Ben Ali (SYBA), and MENARA. There is also a special commune of MÉCHOUAR-KASBAH, which has its own separate municipality.

Marrakesh is the capitol city of the Marrakesh-Safi region. It is one of three major poles in the country with Casablanca and Tangier.

It's proximity to all landscapes is considered a major tourism plus that not many cities can boast. Southward contains the Great Atlas peaks that contain snow and beautiful green landscape. Further south or eastbound one could reach arid areas that contain oases, which are the common sought-after destination that give the common tourists that Moorish vibe they seek. However, northbound curious and adventurous tourist might stumble upon forests, rivers, great lakes, and a whole green tapestry. Westbound, tourists can reach the Atlantic Ocean with beautiful shores, some that are raw, and some are populated and developed.

This location is an important element in attracting tourism, as well as several historical and cultural sites within the city as this map shows:

Map 2: The Most Significant Tourist Destinations of Marrakech

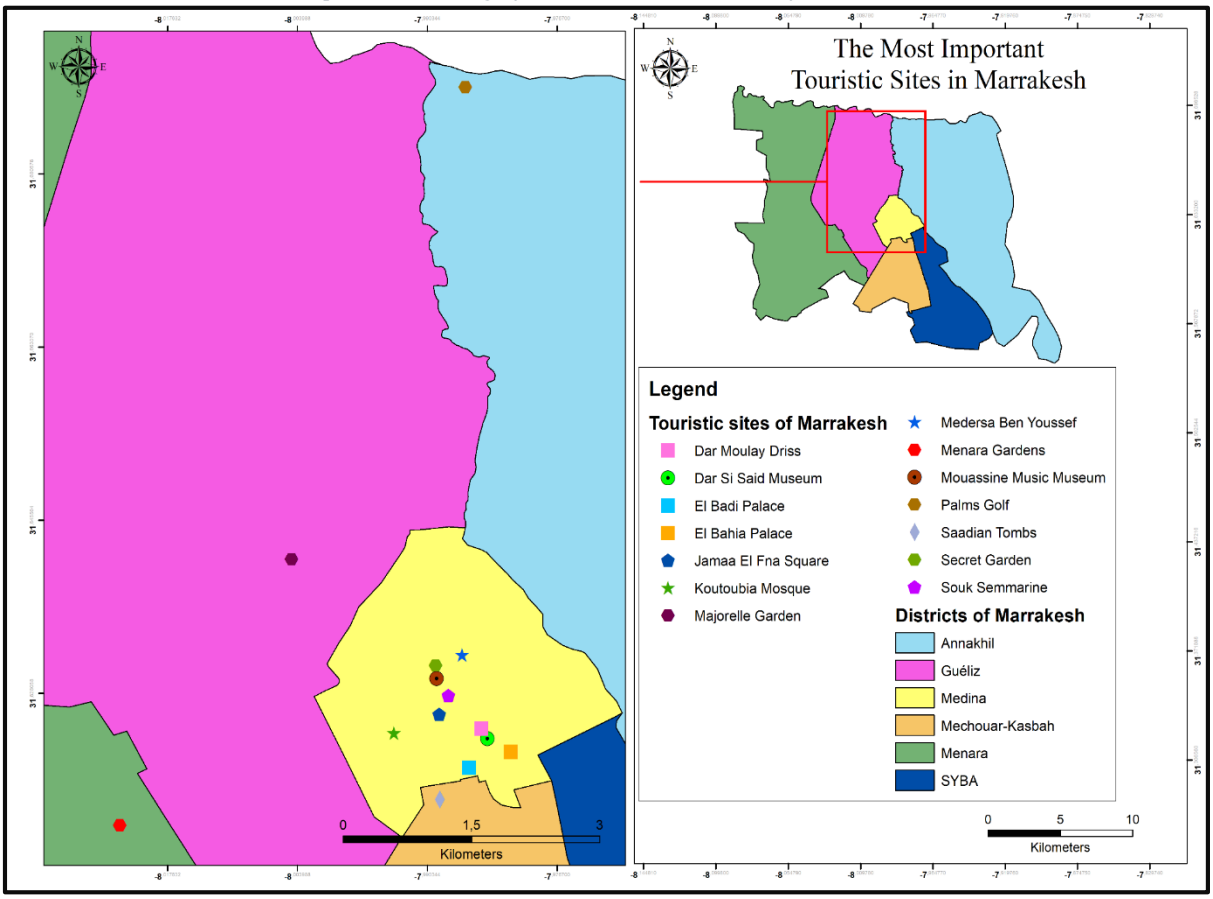

Source: Data from Google Maps developed through ArcGIS, 2019

It is a noticeable fact that many of the historical landmarks of the red city are centred in the Medina district. That has a tangible reason, as the city of Marrakesh earlier in its history did not expand beyond the walls of the ancient city where all these historic landmarks are. The other locations except for the Menara were all built during or after the French and Spanish colonial invasion of Morocco (1912-1956).

These landmarks all vary in eras starting from the Almoravid empire followed by Almohad dynasty, then the Marinids, the Wattasids, and the Saadiens. The Alaoui dynasty has moved the capitol of Morocco from Marrakesh to Meknes then to Rabat.

Each era worth exploring for the culture, the architectural style, and the rich history, as many tourists are interested in knowing more about the peak of the western Islamic empires that made progress in several field like science, medicine, architecture, and art, left behind traces of their development and their way of life.

Map 3: Mobility Ways of Marrakech

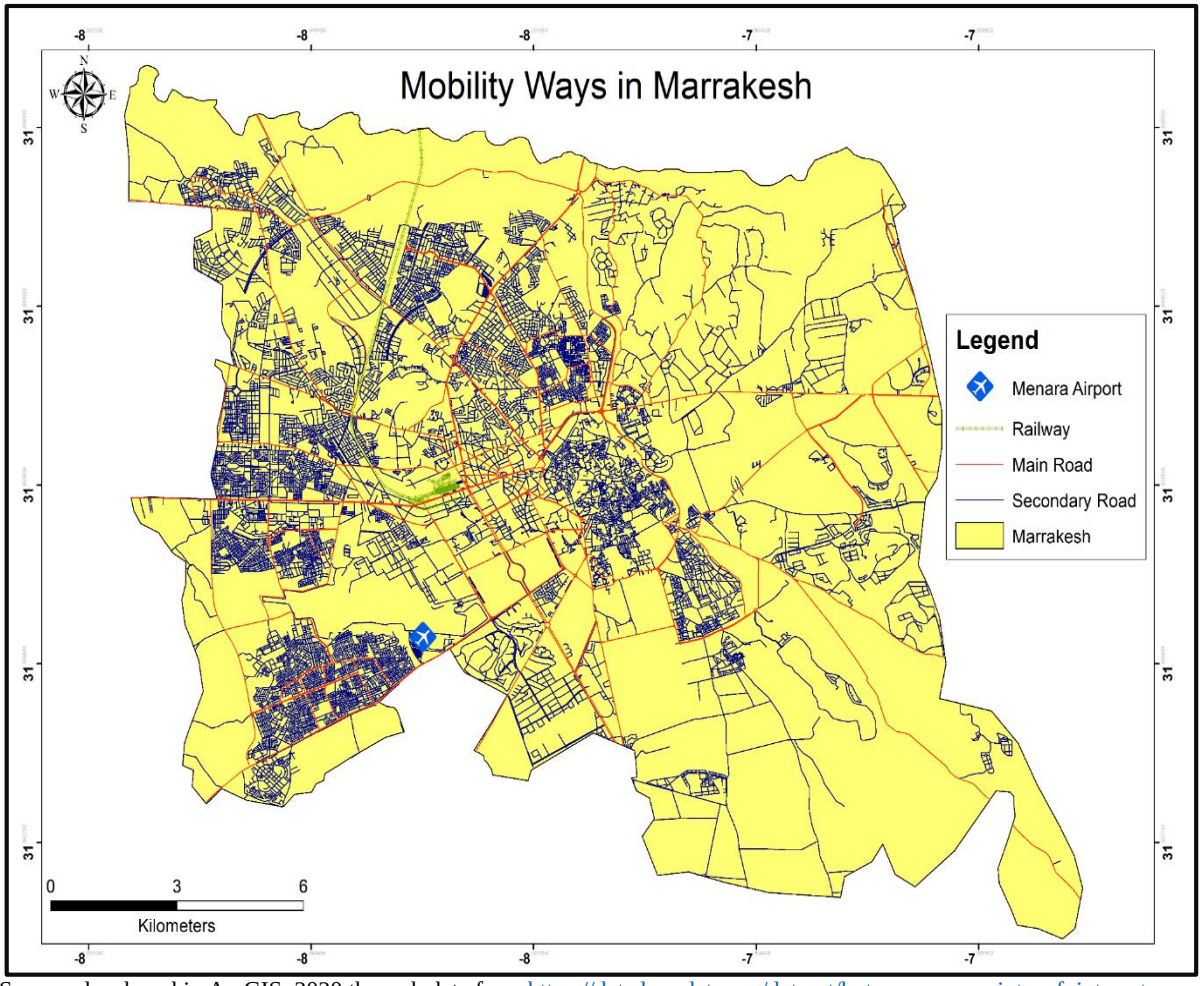

Source: developed in ArcGIS, 2020 through data from https://data.humdata.org/dataset/hotosm_mar_points_of_interest

One of the many draws of Marrakech as a city is the architectural design of these landscapes that blends northern Moroccan interior design using carved wooden ceilings and multicoloured tiles for the walls and floors, and Moroccan southern exterior design by using clay walls and kasbah style exteriors, including the ancient Medina walls and towers which are also made using clay.

The rich and compelling history of the city intrigues the curiosity of people from around the world despite the lack of advertisement which we will fully explore later on, yet we had to mention it here due to its relevance.

Getting to these landmarks requires mostly little more than a walk as they are compacted within the Medina district and the Mechouar special municipality. However, some of the other destinations require transport and mobility ways which are well established in Marrakech as the next map shows

4- Opportunities and obstacles

a- Opportunities

All the mentioned above can be a starting point for the opportunities that Marrakech as a tourism destination can take advantage of. The built-up reputation through the years alongside the free advertisement of the internet does allow a great spread of word.

These beds over the years have hosted Millions of tourists, however data only shows airport arrivals which does not include every visitor to the city but still gives an idea about how much the demand has grown, as demonstrates this chart:

Chart 1: Arrivals in Marrakech-Menara Airport

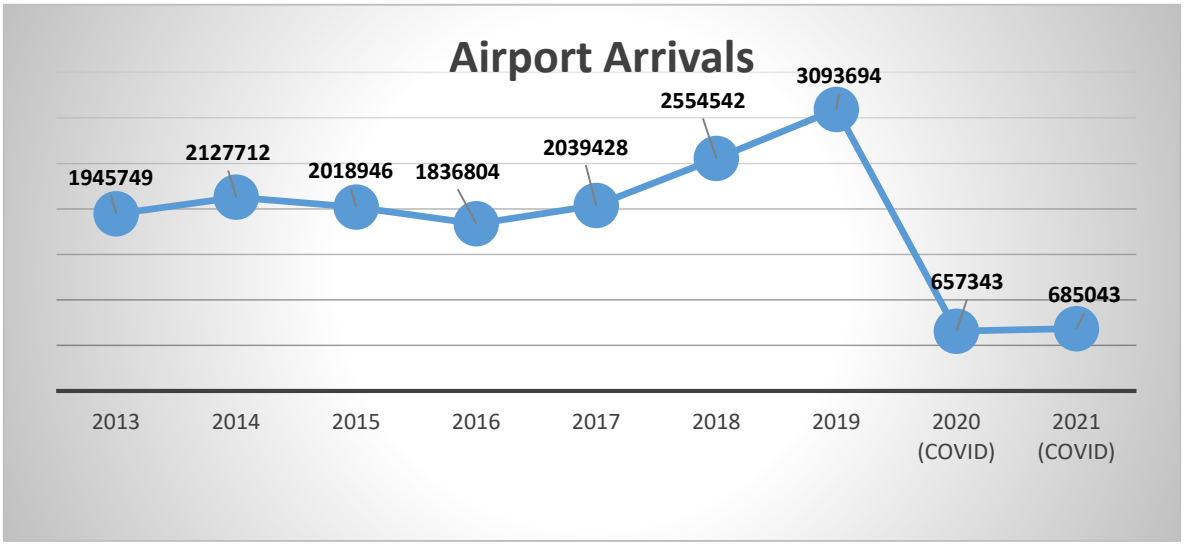

Source : https://www.mtaess.gov.ma (2022)

This increasing demand excluding the "Covid Years" have shown a steady growth in demand for Marrakech as a tourism destination, this including the lacking marketing campaign and the less than satisfactory representation of the city. This growth despite those factors is a testament to the true potential of the city. Marrakech continues to grow its Touristic capabilities as the next chart demonstrates:

Chart 2: The evolution of hotel beds in Marrakech

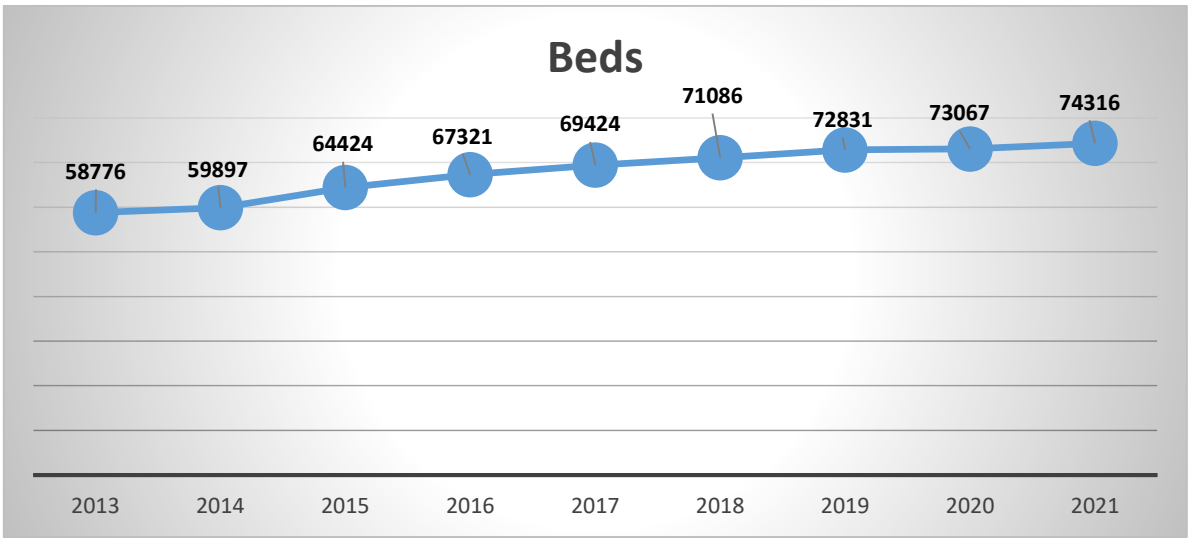

Source : https://www.mtaess.gov.ma (2022)

The yearly growth (1942,5 beds in average) in beds show the ever-expanding market of tourism in Marrakech. It is not quite the significant growth one would hope for such a destination, however taking into consideration Morocco's GDP and its infrastructure investment capabilities, one can easily state that it is a reasonably acceptable progress.

a- Obstacles

One the key challenges facing the city of Marrakech's tourism growth is the lack of worldwide recognition as a premiere destination for tourists. It is almost but not yet a must see for the casual tourist. That is a significant detractor for the aspiration that Morocco has of becoming one of the world's greatest tourism hubs. Marketing the prime destination is perhaps the most important component of developing the tourism sector to any given nation, especially for one like Morocco which is a developing nation and does not possess a steady economy yet.

The identity crisis that faces Marrakech's tourism offer as it is not clear whether the emphasis is on modernism or traditionalism. There is a significant rift that splits development focus between strengthening and improvement on one side, and modernization on the other.

This is not to state that there is no growth or progress or to just cast a negative light on the efforts of developing the tourism sector, but to shed the light upon key issues that if solved could propel Marrakech's, and therefore Morocco's Tourism to new heights.

5- Marrakech's Tourism offer

Hotels and beds are the center piece of any tourism offer and it is crucial to have a varied and strong bedding infrastructure. Marrakech offers a variety of bedding option that is mainly concentrated at the beating heart of the city, which is the old Medina, as is shown in this Map:

Map 4: Hotels and Bedding in Marrakech

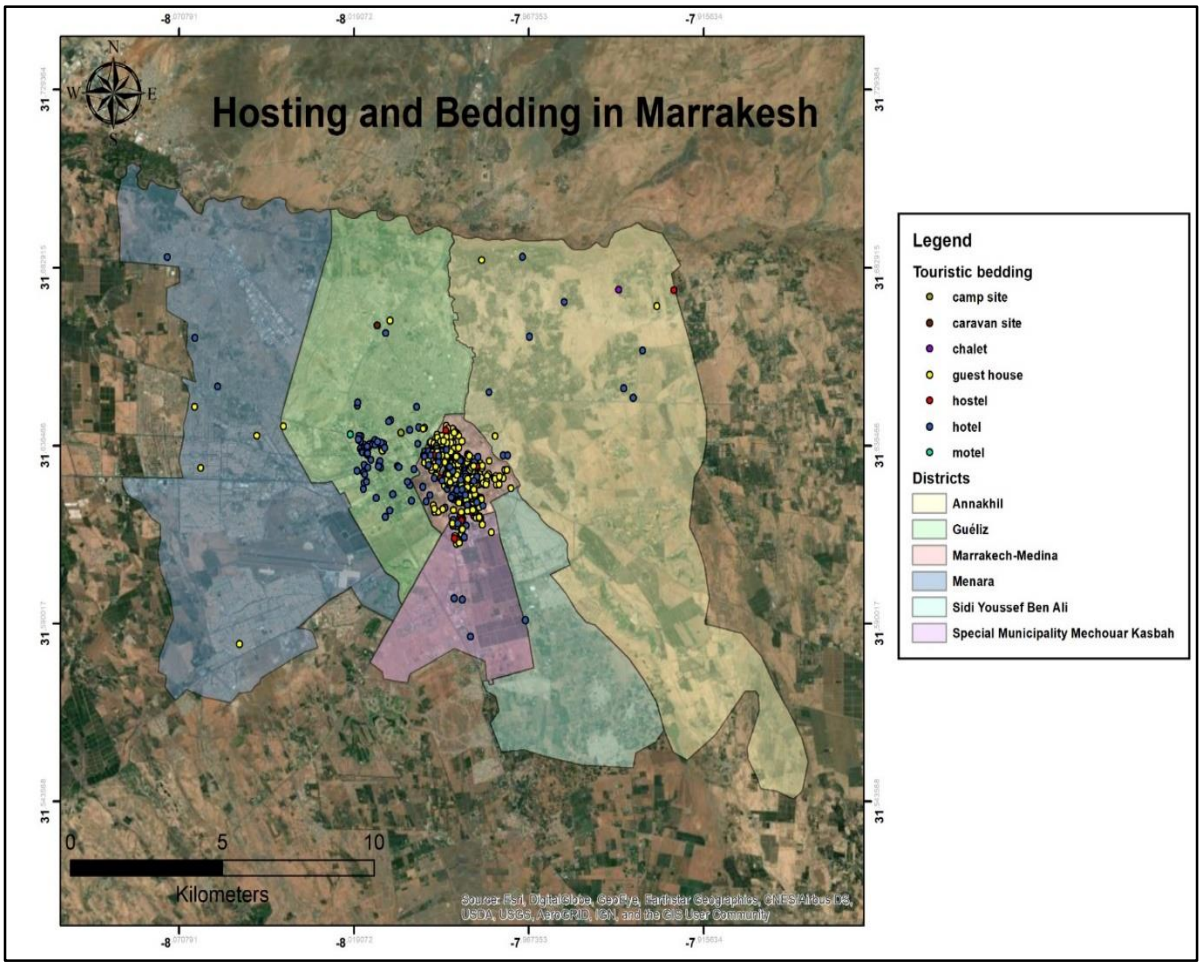

Source: developed in ArcGIS, 2020 through data from https://data.humdata.org/dataset/hotosm_mar_points_of_interest

The other key element in tourism offer is Restaurants. Here Marrakech has a major advantage over many other destinations in other parts of the world. That advantage being the renowned Moroccan cuisine which on its own is an attraction of foodies around the world.

Marrakech offers restauration like no other city. Marrakech's restaurants are better spread through the city than hotels, however they remain mainly concentrated in the Medina as shows the next map:

Map 5: Restaurants in Marrakech

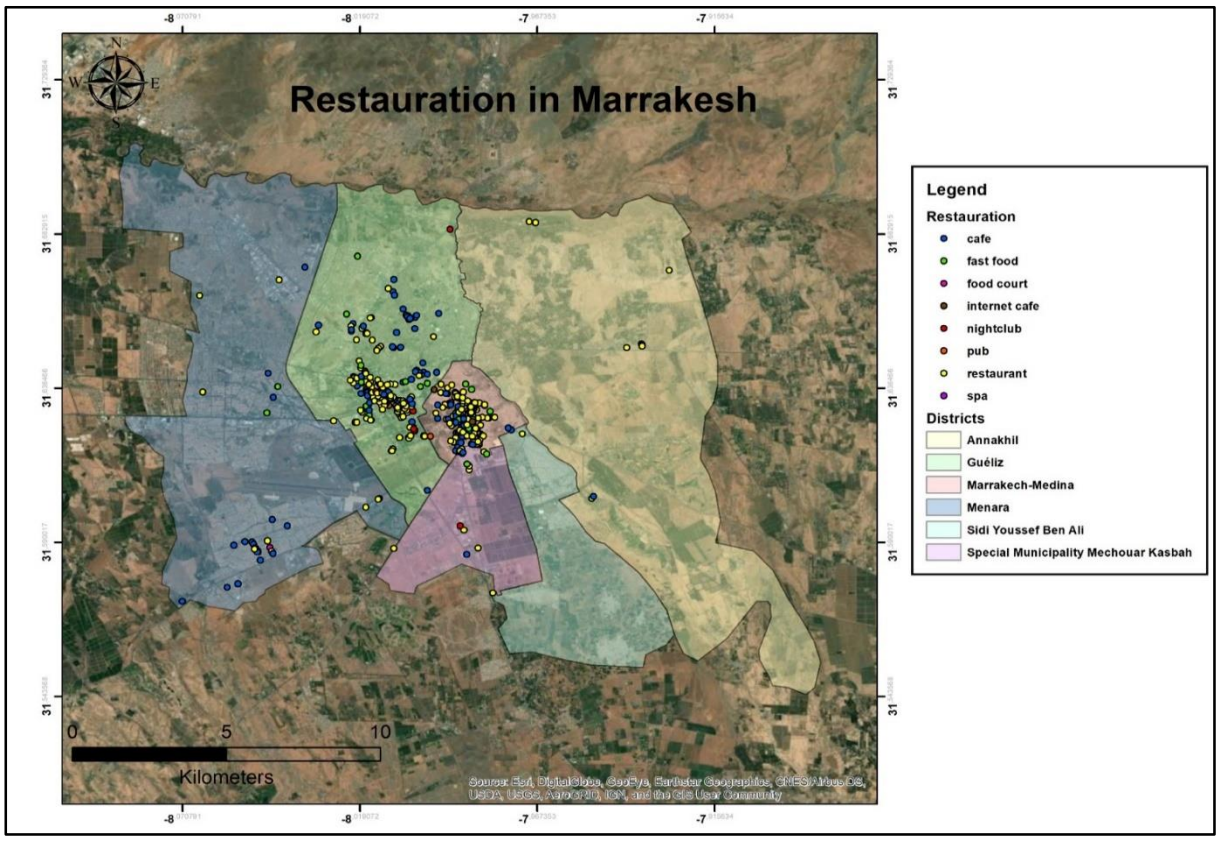

Source: developed in ArcGIS, 2020 through data from https://data.humdata.org/dataset/hotosm_mar_points_of_interest

6- Territorial Specificities and Tourism

Morocco's ascent as tourist destination is primarily due to its territorial specificity as a historical hub of culture that spans centuries. The cumulative history allows tourists to go on a journey through centuries of accomplishments in architecture, science, culture, art, cuisine, and many others.

Figure 1: Impact of Territorial Specificities Approach

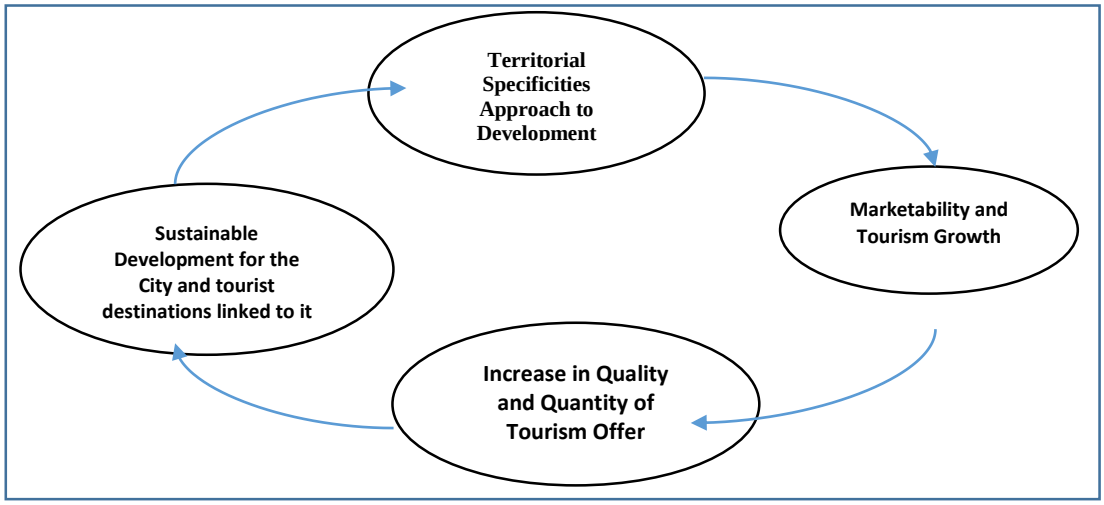

Implementing a territorial specificities approach to developing the city of Marrakech will have a positive impact on marketability and will allow the reach of a wider tourism markets that have not been reached yet. The increase in demand in those targeted markets is a catalyst for the increase in both quality and quantity of the touristic offer of Marrakech. The income from this demand, if planned out thoroughly, could provide sustainable development for the city and all linked tourist destinations, through the positive impact of tourism influx. Another way that territorial specificities approach could impact the tourism sector is through the local product valuation as the next figure shows:

Figure 2: Local Product Valuation

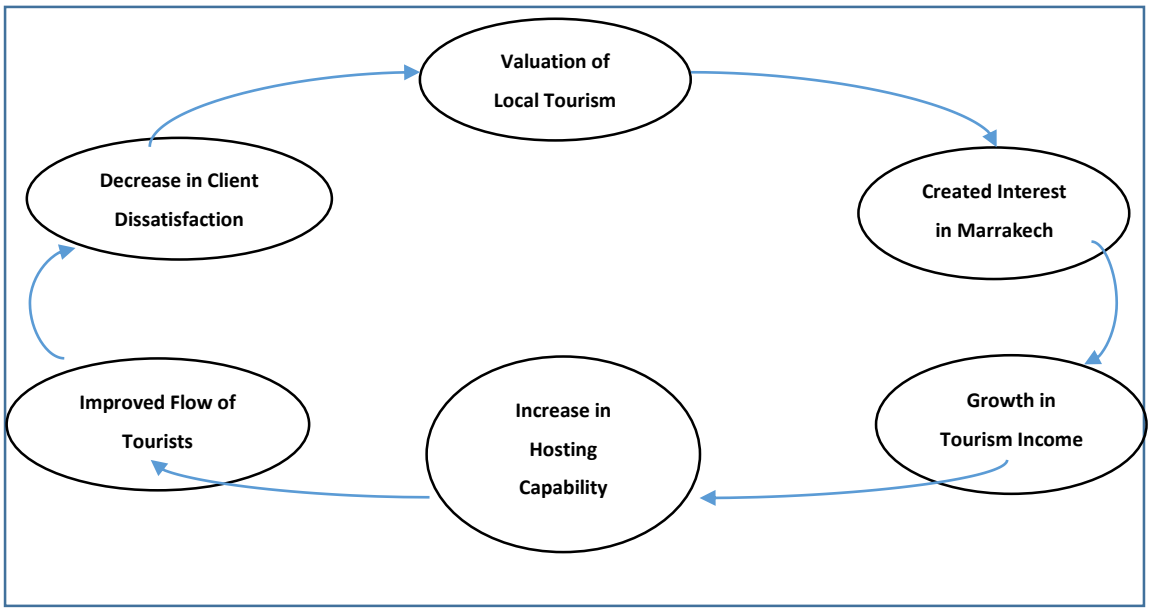

Local product valuation permits the designated product to gain both value and worldwide notoriety. For Marrakech, even tough, the tourism product has significant value, it is however not enough in comparison with similar markets (i.e., Turkey, New Zealand, India…). There for a development that leads to higher valuation can generate interest in the touristic product, which would cause an income growth. That if reinvested would increase the hosting capabilities of Marrakech.

Conclusion

The city of Marrakech has the untapped potential of becoming one of the leading tourist destinations in the world. This would require a bigger investment in the city's attractions. What makes the city special are the specificities of Moroccan culture and heritage that infuse the multilayered cultural experience of the city. Capitalizing on these qualities can create

sustainable development through territorial specificities and promote tourism for all Morocco and not just Marrakech.

Bibliography

HEBERLE, L. C., & OPP, S. M. (2008). *Local sustainable urban development in a globalized world.* Burlington: Ashgate.

Hintea, C. E., Profiroiu, M. C., & Țiclău, T. C. (2019). *Strategic Planning in Local Communities.* Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan.

MADDICK, H. (1963). *Democracy, Decentralization, and Development.* Lodon.

ROBERTS, S. (2012). An Exploratory Analysis of Factors Mediating Community Participation Outcomes in Tourism. In R. PHILLIPS, & S. ROBERTS, *Tourism, Planning, and Community Development* (p. 35). New York: Routledge.

Tourism, M. M. (2022, 09 30). *Moroccan Ministry of Tourism*. Retrieved from Moroccan Ministry of Tourism: https://www.mtaess.gov.ma

Moroccan Soft power in Africa: assessment and outlook

Sanae Hanine[1], Moulay Driss Saikak[2], EL BOUFI Nazha[3]

Abstract: Soft power relies on culture, values, economic and preventive diplomacy rather than coercion or coercive military and economic force known as hard power. On this theoretical basis, the article examines the artillery that Morocco deploys on the African continent in terms of soft power, which seeks to establish itself as a regional power. The article makes an assessment that capitalizes on the main actions undertaken by Morocco in strategic areas such as security, economy, culture, immigration, education and training. It also opens up an analysis of the prospects for the future in the light of current elements and events.

Keywords: soft power; Morocco; Africa; Geopolitics

الملخص: تعتمد القوة الناعمة على الثقافة والقيم والدبلوماسية الاقتصادية والوقائية بدلاً من الإكراه أو القوة العسكرية والاقتصادية القسرية المعروفة بالقوة الصلبة. على هذا الأساس النظري، يبحث المقال في أدوات القوة الناعمة التي يستخدمها المغرب في القارة الأفريقية، التي تسعى إلى ترسيخ مكانته كقوة إقليمية. يقدم المقال تقييماً للإجراءات التي اتخذها المغرب في هذا الموضوع في مجالات استراتيجية مثل الأمن والاقتصاد والثقافة والهجرة والتعليم والتكوين. كما أنه يفتح تحليلاً لآفاق المستقبل في ضوء المستجدات الحالية.

الكلمات المفاتيح: القوة الناعمة؛ المغرب؛ أفريقيا؛ الجغرافيا السياسية

Introduction

Morocco aspires to confirm its position as a regional geopolitical and geostrategic power by strengthening its African leadership. It has never ceased to deploy its efforts to root its position on the African scene and boost cooperation with African countries. To this end, Morocco wields a subtle use of soft power to achieve its geopolitical and geoeconomic objectives, which is based on political, economic, diplomatic, spiritual and religious, cultural, humanitarian and media instruments.

Indeed, since October 1, 2022, Morocco has held the presidency of the Peace and Security Council of the African Union as part of the Kingdom's second three-year term within this decision-making body of the pan-African organization. This re-election for a second three-year term after that of 2018-2020 illustrates the strength of his soft power within the African Union. The signing of an agreement between Morocco and Nigeria in 2022 on the gas pipeline project supposed to link Nigeria to Morocco to Spain, intended to transport gas along the Atlantic coast and connect a dozen countries of this Moroccan soft power.

The British firm "Brand Finance", which ranks countries according to their influence, published its "Soft Power Index 2023" report, ranked Morocco 50th in the world (46th in 2022) ahead of Egypt (38th in the world) and South Africa (40th worldwide). Thus, through an energetic and dynamic soft power, Morocco relies on the latter as a geostrategic tool to serve its interests in

[1] Professor- researcher, Laboratory (LARETA), Faculty of Sciences and Techniques (FST), Hassan First University, Settat, Morocco.

[2] Professor- researcher, Mohammed V University, Rabat, Morocco

[3] Professor- researcher, Laboratory (LARETA), Faculty of Sciences and Techniques (FST), Hassan First University, Settat, Morocco.

Africa. The African continent constitutes an obvious geoeconomic and geostrategic stake in the current international chessboard and polarizes the attention and the unbridled competition of several powers with a certain withering of the so-called traditional colonial powers.

The irruption of emerging powers such as China, Russia, India, Brazil on the African scene, and the growing interest of the United States and Japan for the continent have profoundly disrupted the monopolies of European countries which, considered Africa to be part of their "natural preserve". Notwithstanding the offensive of regional powers such as South Africa and Nigeria, Africa is expanding its partnerships and improving its diplomatic and economic attractiveness to new countries such as Turkey, Malaysia, Indonesia and Gulf countries. Africa's wealth in natural and agricultural resources, which qualifies it as one of the world's main suppliers of food, energy and minerals, puts it in a situation of covetousness from several actors. Africa contains 60% of the world's uncultivated arable land (Food and Agriculture Organization of the United Nations), 30% of the world's mineral reserves, 10% of the world's oil reserves and 8% of the world's natural gas (African Center for Natural Resources). All these indicators reflect the promising future of investments in Africa and explain, to some extent, Morocco's determination to regain its place on the continent, which represents access to a market of 55 countries representing one billion consumers and 60% of global GDP.

In this movement, Morocco deploys on the African continent an important device of power with regard to the geoeconomic, geopolitical and geostrategic stakes around which revolves its soft power. (El Khayat, 2016) considers that the continent is seen as Morocco's new economic and geopolitical frontier. The deep historical, religious, cultural and even commercial dimension only reinforces the idea that the continent is naturally an area where the country can establish itself and develop to ensure its economic future and its long-term prosperity.

Morocco thus has a historical, cultural and symbolic heritage, which constitutes a major asset for its soft power in Africa. Indeed, from 1631, Moulay achérif imposes his authority in the region of Tafilalet. In 1957, Mohammed V was the instigator of the first conference of heads of state of independent African countries. On his initiative, the "Charter of Casablanca" was adopted, which can be considered as the first step in the creation of the Organization of African Unity founded in 1963. The Constitution of (2011) underlines its African identity and puts emphasis on its deep country roots on the continent. By rejoining the African Union in 2017 and obtaining the agreement in principle to join ECOWAS during the same year, Morocco has taken a new step in its history with the continent.

Our article aims to analyze the approaches and tools that shape Moroccan soft power towards Africa and to take stock of them and open up to the prospects. Our problem is as follows: **what is the assessment of Moroccan soft power to strengthen its influence in Africa and what are the prospects?**

The Moroccan strategy in terms of soft power is interesting because in comparison with Algeria (75th rank) in influence, a fierce competitor of Morocco in terms of African leadership, despite the colossal means it deploys, it still does not ahead of Morocco (50th in the world rank). Soft power is a crucial vector for serving the primary national cause of its territorial integrity. Its presence in several supranational organizations is an opportunity to defend its interests. According to the Minister of Foreign Affairs, African Cooperation and Moroccans Living Abroad, around 40% of African states have opened consulates in Laâyoune and Dakhla (August 2022). An important motive that pushes Morocco to use its soft offensive, which helps to maintain influence and peaceful relations, especially with its periphery, which allows its economy to develop, helps to ensure a secure supply of energy and offers opportunities for Moroccan companies.

Methodology

To answer the research question, the documentary methodology is based on a review of an analytical literature of a set of official studies as well as those of researchers who have been interested in the question of Moroccan soft power in Africa.

I. Hard, soft and smart power

Nye (2004) in his book "*Soft Power, the means to success in world politics*" defines soft power as "the ability to form the preferences of others through the attraction of one's values, culture and policies". Soft power is getting others to "want what you want". (Nye, 2007) adds that Soft Power anticipates action through mediation and persuasion, which involves the adoption of strategic principles that combine symbolic or cultural reference elements with political or ideological values that reinforce leadership. .

Considered as a means of influencing the other in such a way that the relationship is not a binding relationship (hard power) but a desirable relationship desired by the other (soft power) according to (Pelletier, 2010). Soft power is the ability to attract co-optation rather than coercion. In other words, soft power is about shaping the preferences of others through attraction.

Tools of soft power include, for example, culture, values and foreign policies. China, for example, has gained a lot of soft power with its "*five no*" policy in Africa.[4] Brand Finance defines Soft Power as the ability of a State to influence and steer international relations in its favor by a set of means other than coercive (threat or use of force), processes which are for their part hard power, or power of constraint.

It is often contrasted with hard power, which is getting others to want what you want through coercion or motivation. Hard power combines military force with economic power since one can threaten and incite other states by imposing economic sanctions or even economic isolation.

According to our analysis, Nye's definition of soft power has broadened. The weight of attraction of the economy, trade flows, direct investment, transfer of technology, the number of visits by senior officials, the presence of the media of a country of influence far outweighed the others potential sources of influence, such as direct military threats, narrow the line between soft power and hard power.

Feklyunina (2016) indicates that soft power is likely to be used more effectively when the two states involved have some degree of common identity. "Actor B's interpretation of their interests", "is likely to be more compatible with the interests of actor A. Soft power, is more likely "to be present in a relationship between actors who widely seen as part of a single socially constructed reality. According to Sindjoun (2008), soft power is one of the characteristics of strategically mature states. Both material and immaterial, cultural power is a set of material and symbolic means allowing a State to achieve its geopolitical ambitions.

a. Soft power: mixed indicators

The Institute for Government and media company Monocle created the first attempt to measure soft power using a composite index in 2010. The measures were organized according to a framework of five sub-indexes including culture, diplomacy, education, business/ innovation,

[4] Namely: not to interfere in the search by African countries for a path of development adapted to their national conditions, not to interfere in African internal affairs, not to impose our will on Africa, not to attach any political condition to our aid to Africa, and not pursue selfish political interests in our investment and financing cooperation with Africa.

and government (McClory, 2010). The Global Soft Power 2023 published by Brand Finance is based on three indicators: familiarity, reputation and influence. The intervening factors generally relate to political, economic, social, cultural and informational dynamics in the target country, which play a decisive role in determining the degree of influence that an external actor will have.

Furthermore, some of the most powerful economic tools for exerting influence are tourism, foreign student exchange programs and FDI, interest groups, NGOs and supranational organizations. The success of soft power depends on the reputation of the actor within the community as well as the flow of information between the actors.

Popular culture and the media are also identified as sources of soft power, along with the dissemination of a national language.

II. Assessment of Moroccan Soft power in Africa

With more than 1,000 agreements concluded with the African continent “Between 1956 and 1999, 515 agreements had been signed, whereas since 2000, there have been 949 according to the Royal Institute for Strategic Studies (2012), Morocco remains a model in the South-South cooperation according to the report of the African Development Bank (ADB) and the United Nations Economic Commission for Africa.

1. The security, peace and development nexus

Morocco's foreign policy strives to settle international disputes by peaceful means and works to strengthen international cooperation and develop friendly relations between States, based on equality, mutual interest and non-interference in internal affairs. (Abourabi, 2020) in her book "*Morocco's African policy: role identity and power projection*", describes this approach as a "golden mean or middle way". Initially known as a philosophical expression, then a religious one, the notion of “middle way” acquired political value in the discursive field of Moroccan decision-makers. It refers to Morocco's desire to be recognized in its moderation, its promotion of peace, its tolerance, dialogue, openness, mutually beneficial cooperation, stability and solidarity.

Contrary to the approach of Western countries, which have always adopted a mixed policy towards Africans, Morocco is relying on soft power based on a diplomatic strategy favoring South-South cooperation and a win-win approach. The Moroccan values of benevolence and respect earned by virtue are of particular interest in the win-win era. Non-intervention and preventive diplomacy has proven its effectiveness in the search for peaceful and lasting solutions to crises on the African continent. In its peacekeeping efforts, Morocco participates actively and regularly with Moroccan troops in Peacekeeping Operations (OMP) under the aegis of the United Nations, making the Kingdom the third French-speaking country in the world to contribute to these operations. United Nations behind France and Senegal ».

2. Economic diplomacy

In 2000, Morocco canceled the debts of African Least Developed Countries (LDCs), and proceeded to open Moroccan borders to export products from these African LDCs. In 2001, Morocco joined the Community of Sahel-Saharan States (CEN-SAD), thus concretizing several bilateral cooperation projects and for the benefit of several African countries, in all socio-economic fields. In 2008, a trade and investment agreement was concluded with the West African Economic and Monetary Union (UEMOA). Morocco has become, since 2004, one of the main investor countries in Africa (figure).. The partnership agreements with the various countries of the continent were crowned by the signing by Morocco of the African Continental Free Trade Area (ZLECAF) agreement in 2018. Morocco has made its foreign direct investment

(FDI) a considerable instrument of its African policy, in particular by becoming one of the first intra-African investors in 2016 (AfDB, 2017). Moroccan investments in Africa are growing and diversifying into a variety of sectors, namely financial services, telecoms, real estate, distribution and even the chemical industry with an average annual growth rate of 8.3 % thus 6.8 billion DH injected into the continent in 2019. This sectorial diversification has made Morocco one of the first African investors in the Economic Union of West African States (UEMOA) and the Community of Central Africa (CEMAC). The presence is also confirmed in East, Central, and Southern Africa. Indeed, West Africa alone captures 55% of Moroccan investments in Africa. North Africa holds 25% of flows against 15% for Central Africa and 5% for Southern Africa.

Figure: Evolution of the flow of Moroccan FDI in the ECOWAS zone 2008-2016

Source: Morocco – ECOWAS Regulatory framework and evolution of foreign trade (trade and investment). Exchange Office. Morocco

According to the Department of Economic Studies and Financial Forecast, the value of Morocco-Africa trade exchanges evolved by 9.5% on annual average during the period 2000-2019, to stand at nearly 39.6 billion dirhams (MMDH) in 2019, representing about 6.9% of the total value of Morocco's foreign trade against 4.3% in 2000. From the year 2015 Morocco's trade balance becomes surplus. Moroccan exports to the continent experienced an annual average rebound of 11% to 21.6 billion dirhams in 2019, thus representing 7.7% of Morocco's total exports against 3.7% in 2000(Figure).

Figure: Morocco's trade with Africa (in billions of dirhams)

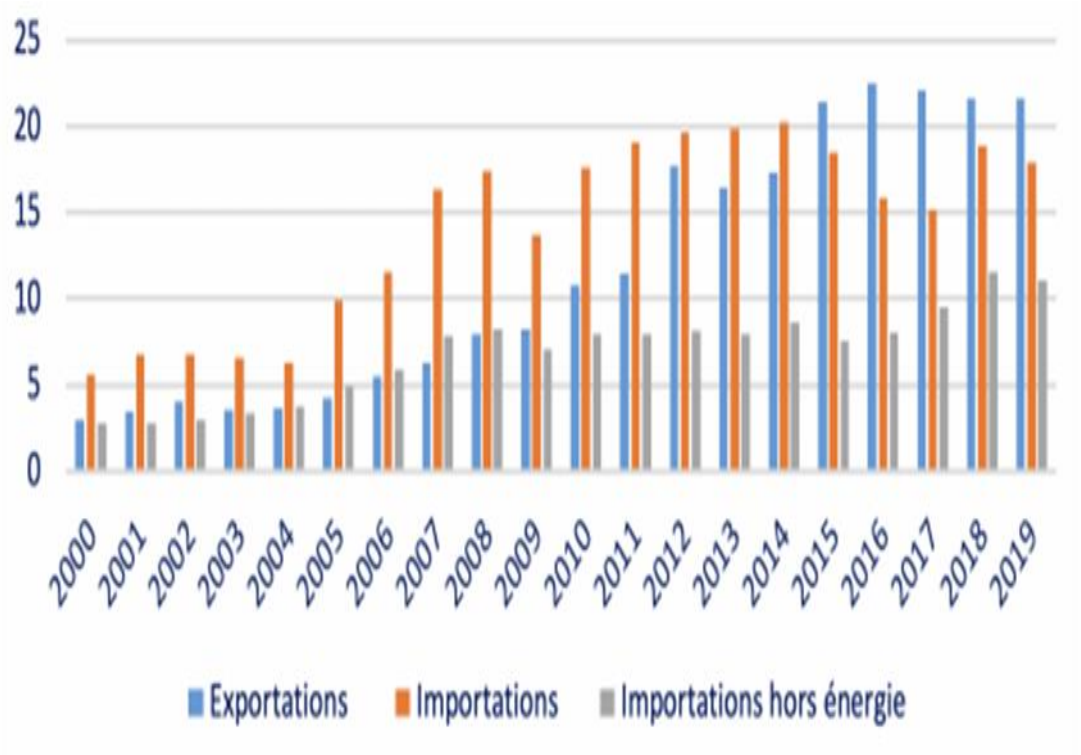

Source : DEPF-MEF. Policy Bief

Beside to the launch of the Adaptation of African Agriculture initiative, known as "Triple A", Morocco has signed more than 38 agreements related to food security with 18 African countries. The Office Chérifien des Phosphates (OCP) is committed to the development of fertilizer production units in Ethiopia, Ghana, Nigeria, Zambia, Rwanda and Gabon, in addition to a number of training for farmers.

Priority has also been given to the development of regional strategies in the field of the environment with the aim of improving African resilience in the face of climate change (blue financing of the "Lake Chad" of the Congo Basin, blue belt) contribute to strengthening its leadership role on major environmental and food safety issues. Morocco has also invested in its geographical location to position itself as a logistics hub for the continent through the Tanger-Med container port, which provides weekly connections with nearly 35 ports in West Africa.

3. Religious soft power

The mobilization of symbolic resources linked to the spread of moderate Islam is one of the pillars of Moroccan religious and spiritual soft power in Africa. According to El Khayat (2016), the profound influence of Morocco on Sub-Saharan Africa is essentially religious. According to Barre (1989), the zawiyas, allowed Morocco to introduce Maliki Sunni Islam in Sub-Saharan Africa. Through the practice of rites such as Malikite the expansion of brotherhoods of Moroccan origin such as the Tidjaniya and the Qadiriya Boutchichiya. The zawiyas of Moroccan origin (Tidjaniya and Qadiriya Boutchichiya) play an important role in the fight against extremist deviations, insofar as they participate in the spiritual and sometimes social framework.

The League of Ulemas of Morocco and Senegal has existed for thirty years. The Tidjanyia pilgrimage or the construction of mosques in Africa also contribute to the influence of Morocco

in religious matters.The training of imams, of which there are 1,500, is the responsibility of the Mohammed VI Foundation of African Ulemas created in 2017.

A humanized migration policy

Regarding the migratory aspect, the new immigration and asylum policy adopted in 2014 by Morocco constitutes a new turning point in its migratory policy, which aims to guarantee migrants' access to fundamental rights and services. African migration represents 14% of the total population of international migrants. Many facts demonstrate Morocco's willingness to build an efficient migration policy such as the Rabat Process or the co-presidency of the Global Forum for Migration and Development, but also the designation of the King as "leader of the African Union for Migration" and the official inauguration of the African Observatory of Migrations in Rabat in 2020. Beside those efforts, the Law No. 02-03 has been revised. In parallel Morocco undertook an institutional reform through the creation in 2004 of the Department of Migration and Border Surveillance. In 2017, the validity of the residence permit increased to three years instead of one year. After this period, migrants can apply for a ten-year residence permit. Foreign citizens also have the option of applying for citizenship after five years of permanent residence in Morocco. There is also a new bill in parliament pending to amend the nationality code to allow foreigners married to Moroccan women to be naturalized. The first regularization campaign for irregular migrants carried out in 2014 and resulted in the regularization of 23,096 migrants, then the second in 2017 with 26,860 regularization requests. In addition, 4,277 refugees registered in Morocco by UNHCR since 2016 (1,910, mostly from sub-Saharan Africa).

It should also be noted that Morocco has adhered to international standards for guaranteeing the rights of migrants and has ratified international conventions to guarantee non-discrimination between migrant and national workers.

The importance of the diaspora and its positive effect, both for the host countries and for the countries of origin, is such that it is rightly attributed the name of the "sixth region of Africa". This diaspora plays an increasingly important role in promoting socio-economic development, particularly through remittances.

4. Education- training- culture

Moroccan cultural diplomacy encompasses a set of actions undertaken to promote the Moroccan model beyond borders. Moroccan cultural diplomacy encompasses a set of actions undertaken to promote their Moroccan model beyond borders. The Moroccan Agency for International Cooperation (AMCI) grants more than 6,000 scholarships for foreign students. The policy of welcoming African students, which has intensified since 2000 to welcome around 15,000 students, including 7,000 scholarship holders from the Moroccan government. More than 72% of foreign students pursuing their studies in Moroccan universities and institutes come from around forty sub-Saharan African countries.

The creation of the Institute of African Studies specializing in research on Africa reinforces the tendency to anchor Moroccan soft power. Morocco has also joined several African scientific and technological organizations such as the African Regional Center for Technology (ARCT), the African Regional Center for Space Science and Technology (CRASTE) or the African Academy of Sciences (AAS). Private higher education institutions in Morocco have also developed their internationalization strategy in Africa. Thus, the International University of Rabat has concluded a partnership agreement with the Ministry of Higher Education aimed at promoting university exchanges with the possibility of granting scholarships to African students. The African Energy Academy (ACAFE) was created to train African operators in the field of refining.

In the field of culture, Morocco has initiated several actions such as the publication of the magazine *Les Afriques*, the financing by the Moroccan Cinematographic Center (CCM) of several African projects and assistance in the co-production and post-production of African films. The organization of festivals whose vocation is to best represent African culture and the continent's heritage is developing in Morocco, in particular through the promulgation of the 1st edition of the African Theater Festival, the African Short Documentary Film Festival, the International Festival of the African Cinema of Khouribga, the African Book Festival of Marrakech etc.

World Africa Day, celebrated on May 25 each year, offers the opportunity to highlight the Kingdom's African commitment and its solidarity with the countries of the continent.

5. The media

The Atlantic Federation of African News Agencies (FAAPA) was created in 2014 and works under the coordination of the Moroccan agency MAP. This federation is funded by the Moroccan state, as is the African Center for Journalist Training, which was created at the same time. The two new entities have their offices in the premises of MAP. In recent years, media groups have created subsidiaries abroad, such as Hit Radio, or the Eco Media group.

6. Humanitarian aid

Morocco is stepping up its humanitarian aid, particularly following natural disasters, conflicts or accidents: direct donations, and consists of donations of foodstuffs, medicines, tents and blankets, and field operations in various countries of the continent. To fight against the coronavirus, Morocco has sent medical aid to 15 sub-Saharan countries.

III. Outlook

The African continent faces diverse challenges in an ever-changing global environment, and dares related to climate change, food security, outbreak of war in Sudan as well as the fallout from the war in Ukraine. These factors shape Morocco's relationship with African countries and its soft power approach. At the same time, Morocco is facing increased competition on the African chessboard. The major world powers are also seeking to establish themselves and increase their presence on the continent, such as China, Turkey, Russia, Iran and India, and in particular France. As mentioned earlier, China has significantly increased its presence in Sub-Saharan Africa in recent years and has benefited to some extent from the “first mover” advantage in some countries. However, China is even less present in French-speaking Africa than in English-speaking countries. Nevertheless, Morocco, by enrolling in the spirit of South-South cooperation based on co-development, acquires an undeniable competitive advantage, in particular by enrolling in the logic of Agenda 2063 and the entry into force of the Continental Free Trade Area (ZLECAf).

The Global Soft Power 2023 published by Brand Finance noted that Morocco must improve its influence, particularly for the following headings: Business and trade, governance, international relations, cultural heritage, media and communication, education and science, people and values, and in last place sustainability. To create the good-neighbor effect, Moroccan soft power can develop on several levels. Economic diplomacy is the backbone and this in sectors presented as having a common interest mainly in the field of agro-industry, industry, finance. Other sectors have an important role to play, namely education and training, cultural diplomacy, innovation as well as science and technology.

These efforts must combine the efforts of several public, private and civil society stakeholders to mobilize their contributions to the development of the Morocco brand. Efforts must also be

continued with the private sector, foundations, non-governmental organizations, civil society organizations and universities.

1. **Diplomatic governance**

L'adhésion du Maroc à des organisations internationales est susceptible de renforcer sa présence auprès des instances africaines en particulier au niveau de l'UA, la ZLECAf, de l'Agence de développement de l'UA/NEPAD et du Conseil Economique, Social et Culturel de l'UA (ECOSOCC), UMA, CEDEAO. Selon Le CESE (2020), le Maroc pourrait gagner en influence avec un suivi rigoureux de ses accords de coopération avec les pays africains.

2. **Economic diplomacy**

Despite the efforts made, the level of Morocco's trade with African countries, which does not exceed 4% of all its trade, does not reflect the real potential that exists in terms of economic cooperation. According to (Moisseron and Daguzan, 2019), the Moroccan private sector is still fully aware of the opportunities and challenges that SSA represents. The African Continental Free Trade Area (ZLECAf), operational since January 2021, which Morocco joined in 2019, for an intensification of intra-African trade in goods and services with a potential market of 1.2 billion consumers would offer new export opportunities for Moroccan products, thanks to the development of the Dakhla-Atlantique port and logistics platform. The implementation of the (ZLECAf) will enable Morocco to strengthen its position thanks to the elimination of customs barriers between all African countries. The World Bank estimates that the implementation of the ZLECAf could increase regional income by 7%, to 450 billion dollars by 2035. Morocco would be in the Top 10 beneficiary countries (9th), with an increase expected 8% of its income.

Morocco can also capitalize on its traditional sectors of influence such as banking, insurance and finance, in which it has a clear competitive advantage and can open up to new niches such as Fintech, green finance, the stimulation of entrepreneurship among young Africans. The agreements and conventions signed with several African countries are also opportunities for strategic partnerships to boost the export of Moroccan products, know-how and conquer new markets promoting "co-development" and "joint ventures" stimulating Morocco's World Trades. Especially since the investment charter, that has just been promulgated gives advantages to the investment of Moroccans abroad and in particular in Africa.

Indeed the trades of the world of Morocco must find within the framework of the African market the opportunity to develop in particular agro-industry, green chemistry, green electricity, the pharmaceutical industry, the blue economy, the textile, the automotive industry, the aeronautics industry, tourism, logistics and transport, and ultimately crafts and culinary arts. Infrastructure and economic projects capable of strengthening inter-regional integration in Africa. For example, the Nigeria-Morocco Gas Pipeline project and the Atlantic port of Dakhla will certainly play a crucial role in improving economic integration in Africa. The Nigeria-Morocco gas pipeline is one of the flagship projects linking the two countries through several West African countries. The strategic Nigeria-Morocco gas pipeline project will run along the West African coast from Nigeria, passing through Benin, Togo, Ghana, Ivory Coast, Liberia, Sierra Leone, Guinea, Guinea- Bissau, Gambia, Senegal and Mauritania to Morocco. It will be connected to the Maghreb-Europe gas pipeline and the European gas network and will supply the landlocked states of Niger, Burkina Faso and Mali.

Soft power through tourism can be boosted by a specific offer for Africans.

3. **Education – Training and culture**

To strengthen its presence in the African academic and scientific field, the Moroccan University has an important role to play in this register, particularly within the framework of cooperation

in science and technology. This involves the implementation of research programs in partnerships between centers of research excellence in African countries. This strategy involves facilitating the mobility of teachers and students in both directions through the establishment of dynamic exchange programs like the European Erasmus program. On this subject, the ESEC (2020) recommends the mutual recognition of diplomas between African countries, which will be a considerable asset for educational and professional integration. He also recommends making it easier to obtain work permits for African graduates.

The promotion of the cultural industry by taking initiatives on the anchoring of the African identity of Morocco. On this register, a great communication and media work must be undertaken. The design of programs for African cultural visitors. Cultural exchanges between Morocco and Africa can be a representative example of how it can extend its soft power. The establishment of cultural institutes like the Confucius institutes. The movement of artists is considered to have a great impact in this regard, facilitating the circulation of artists and the implementation of a cultural and creative industry presents a sector with high growth potential in Africa.

The integration strategy would benefit from increasing the involvement of civil society and strengthening the activity of think tanks, which are real tools. The strengthening of soft power would ensure development by moving Morocco out of its comfort zone and opening up to countries by identifying potential niches favorable to export or investment.

4. Durability

According to MIT Technology Review, Morocco is a leader in green energy in Africa. Morocco recently became the fourth member state of the African Circular Economy Alliance (ACEA). The African Circular Economy Alliance is the leading institution for business cooperation, knowledge economy and technology transfer. For its leadership position in sustainability, the African Development Bank (ADB) expressed its desire to extend the Moroccan model to other Africans countries. Climate change, food security, green energies, can constitute an opportunity for Morocco to position itself in terms of support and development of projects in Africa. Blue economy, green hydrogen and clean electricity, water and waste management, could be sectors for the expansion of Moroccan soft power.

Conclusion

Morocco-Africa relations are complex. Despite these efforts and the positive results achieved, endemic obstacles obstruct the development of soft power, in particular the closing of the borders between Morocco and Algeria and the status quo in Libya. The spin-offs from the partnerships have not yet achieved all the targeted objectives and clearly fall short of the opportunities offered by regional integration in terms of economic development.

The fallout from the war in Ukraine, the outbreak of the conflict in Sudan, the intensification of the presence of powers in the continent are factors that will put Moroccan soft power in front of real challenges.

Morocco can further strengthen its presence on the African continent, especially since there are still a number of avenues to explore in order to strengthen Moroccan soft power on African territory. The hopes are immense with regard to the implementation of ZELCAF, the promising objectives of Agenda 2063 and above all an awareness of Africa of itself and its emancipation and above all its hopes placed on South-South collaboration.

Bibliographie

- Abourabi, Y., (2020). Morocco's African Policy: Role Identity and Power Projection, Brill.

- African Development Bank (2017). African Economic Outlook, p54-57
- Balafrej A., (1962). The Casablanca Charter and African Unity, Le Monde Diplomatique, pages 11 and 12. https://www.monde-diplomatique.fr/1962/06/BALAFREJ/24768
- Barre, A., (1989). Moroccan-African relations 1972-1987: political issues and cooperation, memory of, Rabat, Mohammed V University
- Brand Finance (2023). Soft Power Index 2023 report.
- Economic, Social and Environmental Council (2020). The regional integration of Morocco in Africa For a strategy at the service of sustainable development with Africa, Auto-Saisine n°46/2020.
- El Khayat S., (2016). The stakes of Morocco's African policy, Revue Espace Géographique et Société Marocaine, n°15.
- Feklyunina V., (2016). Soft power and identity: Russia, Ukraine and the 'Russian world(s), European Journal of International Relations 2016, Vol. 22(4) 773–796.
- McClory Jonathan (2010). The new persuaders: An international ranking of soft power Institute for Government.
- Moisseron Jean-Yves, Daguzan Jean-François (2019). Moroccan regional ambitions in Sub-Saharan Africa: royal diplomacy, Dans Maghreb - Machrek 2019/2 (N° 240), pages 77 to 91.
- Nye, J., (2004).Soft Power: The Means to Success in World Politics, Public Affairs.
- Nye, Joseph (2007). Smart Power, Huffington Post" [online]. http://www.huffingtonpost.com/josephnye/smart-power_b_74725.html.
- Pelletier, B., (2010). Chinese soft power in Africa, intercultural risk management.com.http://gestion-des-risques-interculturels.com/pays/europe/france/soft-power-chinois-en-afrique/
- Royal Institute for Strategic Studies (2012). Global competitiveness and positioning of Morocco in the globalized system, Morocco-Africa relations: the paths of a global and renewed strategy.
- Sindjoun, L., (2008). In search of cultural power in international relations: an attempt to characterize the concept and apprehend the phenomenon, International Review of Sociology Volume 18, 2008 - Issue 1.
- World Bank. 2020. The African Continental Free Trade Area: Economic and Distributional Effects. ©Washington, DC: World Bank.http://hdl.handle.net/10986/34139